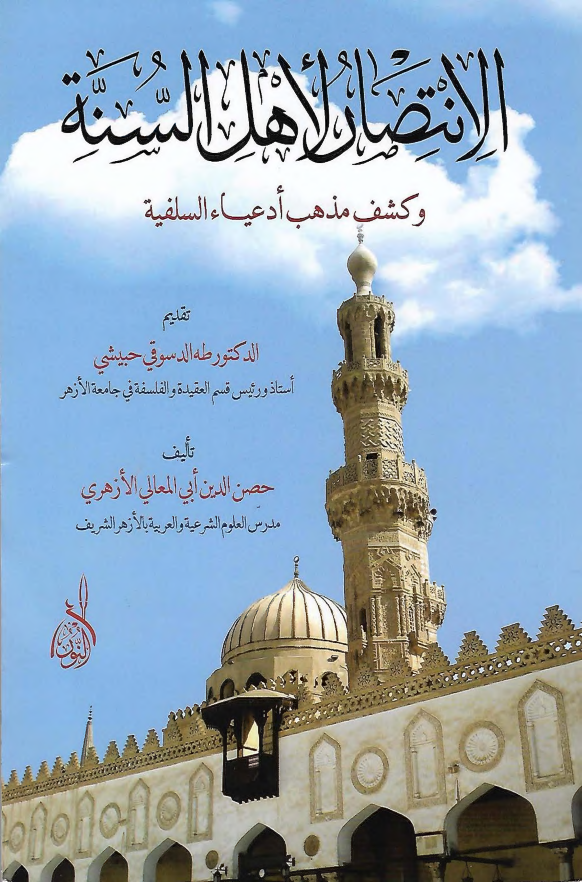

الانتصار لأهل السنة
وكشف مذهب أدعياء السلفية
تقديم
الدكتور طه الدسوقي حبيشي
أستاذ ورئيس قسم العقيدة والفلسفة في جامعة الأزهر
تأليف
حصن الدين أبي المعالي الأزهري
مدرّس العلوم الشرعية والعربية بالأزهر الشريف



الفهــرس

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

قال تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤْمِنُوا۟ بِهِۦ فَتُخْبِتَ لَهُۥ قُلُوبُهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٤].

وقال أيضا: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [الزمر: ١٨].

إلى كل من يطلب الحق ويتجرد لطلبه .. لا ينتصر في ذلك لهواه ولا يتبع فيه غير حسنه..

إلى كل من أراد أن يقرأ ليصل إلى الحقيقة التي تنجيه يوم القيامة .. ولا يريد أن يقرأ بغرض المجادلة والالتفاف على الأدلة ..

إلى كل صادقِ النية صحيحِ العزم في طلب الحق ..

إلى الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وتخبت قلوبهم للحق ..

أهدي هذا الكتاب



بسم الله الرحمن الرحيم
تقدمة فضيلة الأستاذ الدكتور
طه الدسوقي حبيشي الأزهري

حمد لله الذي أمر نبيه أن يتحمل عبء السفارة بينه وبين خلقه، فتحمل وأدّىٰ ـــ عى نفسه قبل رحيله اللهَ علىٰ إقرار أمته بأنه قد بلَّغَ فأحسن البلاغ. فصلاة الله عليه ـ ـه وأصحابه وأتباعه ومن تبعهم بإحسان.

ثـ ـا بعد..

فقد درجَت الأمةُ بعد عصر المبعث في الحديث عن العقيدة كتابة وتعليما ودرسا ـ ـ ـ. وما كان ذلك إلا لانفتاح الأمة الإسلامية علىٰ الثقافات المختلفة فيما يسمىٰ بعصر ـــ ـت الإسلامية.

وفي هذه الحركة تَبَرْعَمَت اتجاهاتٌ مختلفة لمدارس متعددة، تحكمُ كلَّ مدرسةٍ منها ـ ـج ـتي اتبعَتْها هذه المدرسة.

ويمكننا أن نحصر هذه الاتجاهات منهجيا في ثلاثة، هم: النَّصِّيُّون، والعقليون، ـ ـ ـثريُّون.

أما النصيون: هم أولئك النفر الذين يتعاملون مع النص من حيث ظاهر هذا النص، ـ ـ ـ ـن بحواسهم ويرتبطون بهذا التفكير لا يَعْدونه إلىٰ ما وراءه قيد أنملة أو قلامة ظفر.

وقد تَسلسلَ هذا الاتجاه في التاريخ، ويمكن أن نعتبر بدايته من الإمام أحمد بن حنبل ـ ـي الله عنه وأرضاه، وتطوَّرَ تابعوه في هذا الاتجاه إلىٰ هذا العصر الحاضر.

وأما العقليون: هم أولئك النفر الذين اتخذوا من العقل منهجا في فهم النصوص. ـ حواس تلتقط والعقل يفكر ممهورا بأعلىٰ درجات الثقة.

ويمثلُ هذا الاتجاهَ أصدقَ تمثيل طوائفُ المعتزلة. وفكرهم قد تسلسل في التاريخ إلى يوم الناس هذا.

وبقيت هناك طائفةٌ هم طائفة البصائريين، وهي طائفة ترى أن للإنسان خاصية وراء الحواس والعقل، يمكن أن يدرك من خلالها ما لا يدركه بالحواس والعقل.

وهذه الطائفة إن شئت أن تسميهم بالزهاد سلّمنا لك، وإن شئت أن تسميهم الصوفية فلن نبتئس بهذه التسمية.

وإجمال القول: أن الأمة قد شهدت ولا تزال تشهد هذه المدارس الثلاث تعمل عملها وتمارس فهم القضايا على أساسٍ من مناهجها.

- وقد جاء في مجال العقيدة اتجاهٌ يمثّل حركةً وسطا بين النصيين والعقليين، يتفادى أخطاء كلٍّ منهما ويؤسس لنفسه شخصيته المستقلة، رأت الأمة فيها أن هذه الشخصية تمثّل الوسط في الفكر أصدق تمثيل.

وهذه الطائفة كان ولا يزال لها جناحان، أحدهما في منطقة الشرق الأوسط وما يتصل بها، وثانيهما في شبه القارة الهندية وما يتصل بها.

أما الجناح الأول: فكان يمثله -ولا يزال- أبو الحسن الأشعري ومن اعتقد عقيدته ومارَس منهجَه.

وأما الجناح الثاني: فكان -ولا يزال- يمثله أبو منصور الماتريدي ومن لَفَّ لَفَّهُ.

وارتضت الأمةُ من هذين العَلَمين والمدرسة التي أسَّسَاها أفكارَهما ومنهجَهما والكيفيةَ التي فهموا بها النصوص.

- أما المنهج النصي فكان دائما -ولا يزال- يتشدد في اتباع منهجه الذي يدور على أساسٍ من إعطاء الفهم للحواس دون غيرها. الأمر الذي ألجأ هذا الفريق إلى القول

.تجسيم بالنسبة لله صريحا أو مغلّفا. وهذا الإلزام كان قد أعلن عن نفسه على استحياء في عصور الأولى لنشأة هذه المدرسة، ولكنه في القرن الثامن الهجري على الخصوص أسّسَ ـــه مدرسة أَطلَقَ عليها اسم «السلفية». وهو اسمٌ فيه من التدليس بمقدار ما يجتذب عامةَ الذين يرضيهم أن يكون التفكير بالحواس لا بالعقل.

ودعوى السلفية التي ادعاها هؤلاء القوم دعوى عارية عن الصحة؛ لأن السلف ـنح يمثلون اتجاها لا مدرسة، ويحكُمهم بالشرع زمانٌ معين حدّده النبي ﷺ.

ثم توالت الأحدث فدخلتْ هذه الطائفة لتمثل حزبا سياسيا يرتبط بالسياسة وتحصيل الأموال في حركة تسمى بـ «الوهابية» تدّعي أنها حركة دينية، ثم ظهرت في هذا القرن الواحد والعشرين على طبيعتها الحقيقية، وهي هذه الطبيعة النفعية من جهة والسياسية من جهة أخرى.

في هذا الجو اندفع كثيرٌ من الشباب يكتبون يُعَضِّدُون علماءَ الأمة في محاولةِ إبراز المنهج الوسطي، ثم لا بأس أن تسميه بالمنهج «الأشعري» أو المنهج «الماتريدي» أو بهما معا، فهما جميعا يمثّلان منهج «أهل السنة».

والمقصود بأهل السنة: أنهم يوافقون سنة النبي ﷺ وطريقته في جميع القضايا التي عالجوها. وهم مع أنهم أهل السنة فهم أيضا يمثلون «جماعة المسلمين» من علماءَ في الفقه وفي الحديث وفي التفسير .... إلى آخره.

ومن بين هؤلاء الذين نشطوا: هذا الشابُّ الذي سطّر هذا الكتاب الذي بين يدينا، وهو كتاب جمع من الأفكار ما نكاد نعتقد معه أنه لَمَسَ جميع القضايا. إلا أن قُرْبَه من هذه القضايا ينحاز إلى جانب التأريخ أكثر من انحيازه إلى جانب التحليل. وهو جهد نعرفه له ولا ننكره، ونحض الشباب على أن يحذوا حذوه ويحاكوه فيما فعل، على أساسٍ من ضوابط المنهج وقُرْبٍ من تحليل القضايا.

وكاتبُ هذه الصفحات يبدو أنه قد بذل جهدا وعرقا، فشكر الله له جهده وعوّضه عما بذله من مجهود. وعلى الشباب أن يقرءوا، وما فات المصنفَ قد يستدركه في الطبعات التالية، والعصمة للأنبياء.

والحمد لله أولا وآخرا

أ. د. طه حبيشي

أستاذ ورئيس قسم العقيدة بكلية أصول الدين

جامعة الأزهر - القاهرة

ليلة الأربعاء ١٠ شعبان ١٤٣٤هـ

الموافق ١٩ يونيو ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

حمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي ليس له شريك في الملك ولا ولد .. نزّه سبحانه عن مشابهة الخلق في ذاته وصفاته وأفعاله، وقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ سَمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فقطع السبيل على كل ما يخطر في البال عنه. وتفرّد بصفات ... والكمال، فلا ينازعه فيها نبيٌّ مرسَلٌ ولا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ.

وأشهد أن لا إله إلا هو، وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء ...

وأشهد أن إمامَ المنزِّهين وقدوة الموحدين سيدنا ومولانا محمدا ﷺ عبده ورسوله، ... من خلقه وخليله، أدى الأمانة وبلغ الرسالة. أرسله الله تعالى بالهدى ودين الحق ... على الدين كله ولو كره المشركون. صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم ... إلى يوم الدين، وسلّم عليهم تسليما كثيرا طيبا مباركا فيه.

أما بعد ..

فإن تصويرَ الحق على أنه باطلٌ والباطلَ على أنه حقٌّ في هذا الزمان لمِمّا يُحزن قلبَ كلِّ ... غيور على هذا الدين. إذ لا يخفى أن بعض المسلمين اليوم ممن ينتسبون إلى السُّنَّة ... يطعنون في عقيدة أكابر العلماء المتقدمين الذين حفظوا منهج السلف ومَن تبعهم ... أهل السنة والجماعة، ونقلوه إلينا وافيا صافيا عبر الأجيال وعلى مر القرون، من ... سيدنا محمد ﷺ إلى يومنا هذا.

ولا يفتأ المسلم يسمع كل يوم رَمْيَ علماء أهل السنة الأشاعرة والماتُرِيدِيَّة بالبدعة ... تارة على شاشة قناة فضائية، وتارة على صفحات كُتَيِّبٍ، وتارة في شريط مسجل ... بأنه درس علمي في العقيدة!

ويحملُ أدعياءُ السلفية[١] لواء هذه الحملة الآثمة المسعورة على علماء المسلمين. وهم مشهورون بِحُبِّ الطعن والتضليل -بل والتكفير أحيانا- لمن خالفهم، خاصة وقد توفرت لهم إمكانات تساعدهم على ذلك، من امتلاكٍ للقنوات الفضائية، ودعمٍ بأموال بعض الساسة في بعض بلاد المسلمين!

وكأني أرى بعينيّ مصداق ما روي عن النبي ﷺ أن آخر هذه الأمة سَيَلْعَنُ أَوَّلَهَا. وليت شعري، أيّ لعن! إنه لعنٌ مُوَجَّهٌ إلى أكابر علماء المسلمين، لا يَرْقُب فيهم إلًّا ولا ذمة، ولا يشفع لهم عند اللاعنين أنهم حفظوا لنا العلم، ومثَّلَتْ كتبُهم ومصنفاتُهم مَراجِعَ الأمة في كل علوم الدين على امتداد التاريخ الإسلامي.

يحدث ذلك في الوقت الذي سكت كثير من علماء أهل السنة في الأزهر الشريف والزيتونة والقرويين وندوة العلوم وجامعات الشام وغيرها من المعاهد العلمية لأهل السنة عن الرد عليهم وبيان خطئهم، رغبة منهم في جمع الشمل وعدم الانجرار إلى الفتن وزيادة الفرقة بين المسلمين. وظنَّ أولئك الناسُ أن أهل السنة سكتوا عن ضعف، فتمادوا فيما هم فيه، حتى طفح الكيل وطَفّ الميزان.

وبسبب هذا الزَّخَم الذي يكاد يُصِمُّ الآذان، يوشكُ المسلمُ العادي، وطالبُ العلم المبتدئُ الذي لم يتضلّع من علوم الدين، ولم يعرف شيئا عن اختلاف المسلمين أن يصدّقَ ما يسمعه، ويقعَ في قلبه أن هؤلاء العلماء الأكابر كانوا ضالين مضلين، وأن مذهب أهل السنة

---

(١) وهم الفرقة التي تسمي نفسها اليوم بالسلفية، ولا يُقِرُّ لهم أهلُ السنة والجماعة بذلك الاسم. وترجع أصول أفكارهم ومذاهبهم إلى طوائف المجسِّمة والمشبِّهة الأوائل، خاصة فرقة «الكَرَّامِيَّة»، مع اختلافات طفيفة. ويدينون الله تعالى بآراء الشيخ تقي الدين ابن تيمية التي خالف فيها عقيدة أهل السنة وخرق بها إجماع العلماء. وقد كانوا معروفين باسم الوَهَّابِيَّة، نسبةً إلى زعيمهم محمد بن عبد الوهاب التميمي النجدي الذي ظهر في القرن الثاني عشر الهجري بأرض نجد، ثم ادّعى أنه على مذهب السلف، وأن مُسْلِمِي زمانه جميعا كفار تجب محاربتهم وإدخالهم في الإسلام. ولما ظهرت عورات فكرهم نبذوا هذا الاسم وسمّوا أنفسهم بالسلفية نسبة إلى السلف الصالح ليكون لهم قبول عند العوام. وسيأتي الكلام عن ذلك كله مفصلا مدعّما بالأدلة في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

الأشاعرة والماتريدية هو أحد مذاهب أهل البدع المخالفين لمنهج وعقيدة السلف الصالح من الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم!

وكيف لا يصدّق ذلك، والقائمون على الاتهام يتمسّحون في سُنَنِ العادات، من المبالغة في تطويل اللِّحَى وتقصير الثياب[١]. وقلوبُ العوامِ وضعافِ الطلبة تنخدع بالمظاهر، وتثق بأقوال من تَظُنُّ فيهم الخير والصلاح، ولا تحاول التحقق من صحتها ولا البحث فيها.

والحقيقة أن صحة العقيدة لم تكن تُعرَف أو تُقاس عند أهل العلم في يوم من الأيام بالمظاهر ولا الشعارات. فكم من مبتدع ظهر في تاريخ المسلمين وهو يُظهر النسك والعبادة، ويراه العوام فيظنون أنه واحد من الصحابة أنعم الله به على زمانهم. وقد كان الخوارج الذين حاربوا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرّم وجهه أصدق مثال على ذلك، فقد كانوا من أكثر الناس عبادة وصلاة وصياما وذكرا، وقال عنهم النبي ﷺ: «يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يقرءون القرآن، لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»[٢]. ووصفهم بأنهم «كلاب النار»[٣].

لكنّ صحة العقيدة تُعرف بالاستناد إلى الأدلة والبراهين القطعية التي لا يتطرق إليها الشك ولا تتخللها الظنون.

وجاءت صفحات هذا الكتاب الذي أقدمه للقراء الأفاضل الطالبين لمعرفة الحق، عملا بمقتضى ما روي عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله تعالى عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا لَعَنَ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَوَّلَهَا، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ فَلْيُظْهِرْهُ، فَإِنَّ كَاتِمَ الْعِلْمِ يَوْمَئِذٍ كَكَاتِمِ مَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ»[٤].!

---

(١) لا يُفهم من هذا أننا نقلل من شأن اللحية والتقصير وسنن العادات. بل الحق عندنا أن مَنْ فَعَلَ ذلك استنانا ومحبة لرسول الله ﷺ وأصحابه نحسبه مأجورا بنيته الصالحة إن شاء الله تعالى. لكن الذي قصدناه أن المظهر ليس دليلا على صحة العقيدة أو صواب الآراء.

(٢) متفق عليه.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك برقم (٢٦٥٤) وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي في التلخيص (٢/ ١٦٣).

(٤) قال الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٧/ ٥): له متابعة، ثم أورده بإسناد آخر من حديث معاذ بن جبل =

فهو بمثابة تبرئة الذمة أمام الله تعالى مِنْ كَتْمِ شيءِ عَلِمْتُه، وبمثابة محاولةٍ لأداء جزء من الدَّيْن الذي طوَّقَ به علماءُ أهلِ السنةِ الأشاعرةُ والماتريديةُ رقابَ الأمة، بما حرروه من الأدلة والبراهين في نصرة اعتقاد المسلمين ورد كيد الملحدين والزائغين، وما سطّروه من كتب ورسائل في التفسير والحديث والفقه والأصول واللغة وغيرها من سائر فنون علوم الشرع.

وفي هذا الكتاب بمشيئة الله تعالى، مناقشة قضية صفات الباري تبارك وتَقَدَّسَ، خاصةً ما يتعلق بها ورد في نصوص المتشابهات من القرآن الكريم والسنة النبوية العطرة. فإنها أكثر ما يُشَنِّعُ به أولئك الناس على أهل السنة، ويزعمون مخالفتهم فيها لمنهج السلف واعتقادهم.

وقد سميته: «**الانْتِصَارُ لِأَهْلِ السُّنَّةِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتُرِيدِيَّةِ، وَكَشْفُ مَذْهَبِ الْمُجَسِّمَةِ**[١] **أَدْعِيَاءِ السَّلَفِيَّةِ**».

حيث يجد القارئُ إثباتَ براءة مذهب أهل السنة الأشاعرة والماتريدية من التهم الباطلة التي يرميهم بها خصومهم، وسيعرف بالأدلة القاطعة أن مذهبهم هو الامتداد الطبيعي والصحيح لمذهب السلف الصالح.

كما أنه يكشف حقيقة أدعياء السلفية، وأنهم أحق الناس بلقب المُجَسِّمَة، ويفضح مذهبهم الذي يلزم منه بوضوح أن الله تعالى جسم وأنه يشبه مخلوقاته، ويدحض ادِّعاءهم أنهم على منهج السلف وعقيدتهم، ويثبت بالدليل والبرهان أنهم لا يستحقون الألقاب التي

= بعد ذكر رواية جابر بزيادة قوله: «إذا ظهرت البدع ولعن آخر....الحديث».اهـ. وجعل ابنُ عدي في الضعفاء (٥/ ٣٥٥) آفته في عبد الله بن السري، ثم قال: لا بأس به.

(١) المجسمة: الذين يَنْسِبُونَ إلى الله تعالى صفاتٍ وخصائصَ تشبه صفات الأجسام وخصائصها. وبعضهم يغالون في مذهبهم إلى الحد الذي يصرّحون فيه أن الله تعالى جسم كالأجسام، وسيأتي ذلك الكلام على ذلك كله إن شاء الله تعالى. وإذا جاء في الكتاب لفظ «المجسمة» أو «المُشَبِّهَة» أو «الوَهَّابِيّة» أو «أدعياء السلفية» فأنا أقصد فريقا واحدا من الناس. كما أنه إذا جاء فيه لقب «أهل السنة»، فأقصد به السادة الأشاعرة والماتريدية.

أسبغوها على أنفسهم، كالسلفية وأنصار السنة وغيرها. وهذا الدليل وهذا البرهان من كلامهم لا من كلام غيرهم، حتى لا يقال أننا ندّعي عليهم أو نتهمهم بما ليس فيهم!

وسيجد القارئ الكريم كثيرا من النصوص الصحيحة المنقولة عن سلفنا الصالح رضوان الله تعالى عليهم في صفات الباري سبحانه وتعالى، تخالف عقيدة أدعياء السلفية، وتوافق عقيدة أهل السنة الأشاعرة والماتريدية، الذين هم أهلُ السنة وأتباعُ السلف بحق.

وقد حاولت جهدي أن يكون الكتاب مفيدا لطالب العلم الذي يريد أن يتصورَ المسائل ويعرفَ ما دار حولها من الخلاف والمناقشة بين الفريقين، ويردَّ غيبة العلماء الأكابر بالحجة والدليل من كلام السلف. وأن يكون سهلا كذلك على القارئ العادي الذي يريد أن يعرف حقيقة الأمر، لكنه لا يفهم المصطلحات الخاصة بعلم التوحيد. وشحنتُه بتراجم لأغلب العلماء، بكلامٍ يُعرّف صاحبَ الترجمة إلى القارئ، من غير إخلال ولا تطويل يؤدي إلى الإملال، حتى يطمئن القارئ إلى أننا -أهل السنة الأشاعرة والماتريدية- لم نأخذ عقيدتنا ولا ديننا عن مجاهيل أو بطّالين أو مغمورين، بل عن أئمةٍ هدىً كانوا ميزان الدنيا في حياتهم وبَقِيَتْ مَرَاجِعُهُمْ كذلك بعد مماتهم.

وليعذرني القارئ الكريم إن اضْطُرِرْت لتكرار بعض الفقرات المنقولة عن أهل العلم؛ لأن ضرورة تسهيل البحث على القارئ، وربط الأفكار بعضها ببعض تقتضي ذلك. فالقوم متذبذبون مترددون في عقيدتهم ومواقفهم من القضية محل البحث، بالقدْر الذي يحيِّر من تتبّع كلامهم ليناقشهم فيه، ويرد عليهم خطأهم!

وقد جاء الكتاب مقسّما كالتالي:

- **الباب الأول: تمهيد مهم وإطلالة تاريخية مفيدة.**
- **الباب الثاني: التجسيم في الفكر الإسلامي عند الحنابلة والمحدّثين والكرّاميّة والوَهَّابِيَّة.**
- **الباب الثالث: قول الفريقين في قضية الصفات الخبرية، وتحرير محل نزاعهما.**
- **الفصل الأول: العقل البشري أسير الحواس وعالم المشاهدة.**
- **الفصل الثاني: بعض المصطلحات وما يترتب على معرفة معنى كل منها.**

ولا يفوتني التنبيه إلىٰ أن انتقاد آراء الرجال ومذاهبهم لا يعني الطعن في أشخاصهم ولا القدح في أعراضهم، وذلك حتىٰ لا يُحمَل قولي في رأي أحدهم علىٰ وجهٍ لم يخطر لي ببال، فالله وحده يعلم ما تخفي الصدور .. ولا يفوتني كذلك التنبيه إلىٰ أن ما يكتبه ابن آدم لا يخلو من خطأ، فالعصمة لكتاب الله وحده، يتميز بها عن سائر الكتب المسطورة، فالله وحده المرجو أن يعصم عبده من الزلل، ووحده المسئول أن يتقبل هذا العمل.

وأنا أعلم أن هذا الكتاب بعد عرضه على الناس سيُعْجَبُ به فريق ويضيق به فريق آخر، بل وربما يَجُرُّ عليّ أذىً كثيرا من بعض من يُحسنُون الظن بعددٍ من الذين وردت أسماؤهم وانتُقِدَتْ آراؤهم هنا، ويرون أن الإيذاء والتضييق هو أفضل رادع لمن يحاول كسر الأصنام بتَجْلِيَةِ الحقائق وكشف الزيف، أو ربما يتسبب في خسارتي كثيرا من الأصدقاء أيضا .. ولكنْ هكذا هي الحوارات والمناقشات في المسائل التي اشتَدَّتْ وطأة الخلاف فيها وَطَالَ نقاش الناس حولها، يتمايز فيها الناس بحسب مواقفهم ومبادئهم.

ولكن حسبي وعزائي أنني أكتب في هذا الأمر محتسبا لله تعالى ولا أبتغي إلا بيان الحق وإزالة الغشاوة التي أصابت كثيرين في هذا العصر. خائفا من قوله ﷺ: «مَنْ كَتَمَ عِلْمًا مِمَّا يَنْفَعُ اللهُ بِهِ النَّاسَ فِي أَمْرِ الدِّينِ أَلْجَمَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»[1].

ولا والله ما كتبتُ في هذا الكتاب حرفا إلا وقصدي أن أرد الغيبة عن علماء الأمة وصالحيها، وأنْ أَرُدَّ بعض الجميل الذي أسدوه إلينا رحمهم الله تعالى ورضي عنهم وألحقنا بهم وجعلنا معهم في مقعدِ صِدْقٍ عنده. فلسان حالي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

واللهَ أسألُ أن يكتب لهذه الصفحات القبول، وأن ينفع بها المسلمين، ويجلي بها الحق لمن أراد معرفته. وهو سبحانه وتعالى من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

كتبه: خادم العلم وأهله، أفقر الورى، وأحوجهم إلى لطف ربه

حِصْنُ الدِّينِ أَبُو المَعَالِي الأَزْهَرِيُّ

عفا الله تعالى عنه وعن والديه وعن شيوخه بِمَنِّهِ وكرمه

---

(١) قال العجلوني في كشف الخفاء (٢/ ٢٥٥): رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وأبو يعلى والترمذي وحسنه الحاكم وصححه البيهقي عن أبي هريرة مرفوعا وهو عند الحاكم أيضا وغيره وصححه عن ابن عمر وعند ابن ماجه عن أنس وأبي سعيد بسند ضعيف، وعند الطبراني عن ابن عباس وابن عمر وابن مسعود. ورواه عبد الله بن وهب المصري بإسناد صحيح ليس فيه مجراح.



الباب الأول

تمهيد مهم وإطلالة تاريخية مفيدة



الباب الأول

تمهيد مهم وإطلالة تاريخية مفيدة

إن الله تعالىٰ أرسل محمدا ﷺ وأنزل عليه كتابا تمس آياته شغاف القلوب الحية المتعطشة إلىٰ معرفة الحق، فانطلق ﷺ في قومه صادعا بأمر ربه تعالىٰ، يبلغهم رسالته إليهم ويتلو آياته عليهم. فانفتحت له قلوب المخلصين منهم وأقبلت عليه، وأذعنَتْ عقول ذوي الحِجَا فيهم واشْرَأَبَّتْ إليه، لِمَا وجدَتْ في هذه الآيات من دلائل الحق وتَنْزِيهِ الرب سبحانه عن أن يكون حجرا أو شجرا أو بشرا، أو أن يشبه شيئا من ذلك.

وساعَدَهم على قبول ما جاء به: فطرةٌ سليمة لم تلوثها أدران المَدَنِيَّة المنحرفة، وسليقةٌ معتدلة لم تُكَدِّرْهَا العُجْمة الوافدة .. فوَعَوْا عنه ما بلّغ عن ربه تعالىٰ وعملوا بها فيه، وعرفوا حدوده وأحكامه وأوامره ونواهيه، وجعلوه نبراسا ومنهاجا عاشوا علىٰ اتّباع هديه طوال حياتهم. وفهموا بتلك السليقة العربية الصافية ما ترمي إليه ألفاظه من المقاصد والأحكام والعبر، ولم يحتاجوا إلىٰ علوم تساعدهم علىٰ فهمه وإدراك معانيه، ولا إلىٰ مَعَاجِمَ يَتَبَيَّنُونَ فيها معاني ما يَقْرَءُونَه من الكتاب.

ثم إنهم بعد وفاة نبيهم ﷺ حملوا المشعل بدورهم ورفعوا الراية لتبليغ هذا الوحي إلىٰ بقية الأمم. فوصل إلينا القرآنُ الكريمُ والسنةُ النبويةُ المطهرةُ وسائرُ علومِ الدينِ بأسانيدَ متصلةٍ، تبدأ من المنبع الصافي والمورد الضافي -بأبي هو وأمي ﷺ- حتىٰ تنتهيَ إلينا. فقد كان كُلُّ جيل يؤدي ما تحمَّله من القرآن والسنة والعلم إلىٰ الجيل الذي يليه، يُلْقِيهِ إليه بعد اعتنائه به أشد وأجود ما يكون من العناية.

ولكنّ الأجيال اللاحقة لم تكن بنفس مَلَكات الأجيال الفاضلة الأولىٰ، فقد اختلط العرب بغيرهم اختلاط أنساب وحضارات وثقافات، وتأثرت لغتهم بلغات غيرهم، وتَكَدَّرَتْ سليقتهم الصافية بما شابها من لوازم هذا الاختلاط، فاشتبهتْ عليهم بعض المعاني في الأذهان، وظهر اللحن والخطأ في الألسنة.

فاستحدثَ أُولُو العلم والعزم منهم علوما استنبطوها واسْتَقْرَءُوها من إرث أسلافهم، يتَلَمَّسُون بها هديهم، ويرسمون لسلوكه طريقا واضحا لا يزيغ عنه مبتغٍ للحق، ويقومون من خلال تلك العلوم بحفظ الدين من تحريف المبطلين وهذيان الجاهلين، الذين يَتَّكِئُون على فهمٍ سقيمٍ لكلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ.

فكانوا كلما استحدَثَ أهلُ البدع طريقة وشبهة يلبِّسُون بها على الناس، استحدثوا هم كذلك ردا عليهم استنبطوه من أصول الدين، ليردوا الأمور إلى نصابها، وليحافظوا على عقائد العوام من أن ينالها تشويش أو بلبلة من أهل البدع.

قال العلامة التفتازاني: «وقد كان الأوائل من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين لصفاء عقائدهم ببركة صحبة النبي ﷺ وقرب العهد بزمانه، ولقلة الوقائع والاختلافات، وتمكُّنهم من المراجعة إلى الثقات، مستغنين عن تدوين العِلْمَيْن[١] وترتيبهما أبوابا وفصولا، وتقرير مباحثهما فروعا وأصولا. إلى أن حدثت الفتن بين المسلمين، وغلب البغي على أئمة الدين، وظهر اختلاف الآراء والميل إلى البدع والأهواء، وكثرت الفتاوى والواقعات، والرجوع إلى العلماء في المهمات. فاشتغلوا بالنظر والاستدلال والاجتهاد والاستنباط وتمهيد القواعد والأصول، وترتيب الأبواب والفصول، وتكثير المسائل بأدلتها، وإيراد الشبه بأجوبتها، وتعيين الأوضاع والاصطلاحات، وتبيين المذاهب والاختلافات»[٢] اهـ.

والذي اشتُهِر بين الناس أن اختلاف المسلمين في مباحث العقيدة وانقسامهم فيها إلى فرق متعددة يعود إلى ترجمة كتب الفلسفة والمنطق الإغريقِيَّيْن أيام الدولة العباسية. وفسر الكثيرون منهم اتساع حركة الترجمة بأنها انعكاس لتَوَقُّفِ حركة الفتوح الإسلامية، وانغماسِ الناس في الترف والمتع الدنيوية، وأن البحث في هذه المسائل العقلية نتج عن حالة من الدعة والفتور أصابت المسلمين.

والحق أن هذا جانب من الحقيقة وليس هو الحقيقة كلها. فإن اختلاف المسلمين في بعض مباحث العقيدة يرجع إلى ما قبل عهد العباسيين، بل وقبل الدولة الأُمَوِيَّةِ أيضا.

---

(١) يقصد علم العقيدة وإثباتها والرد على شبهات المبتدعة، وعلم الفقه وأصوله.

(٢) شرح العقائد النَّسَفِيَّة للتفتازاني، ص: (١٥-١٦).

فلقد ظهرتْ بَواكيرُه في عصر الصحابة رضي الله تعالىٰ عنهم جميعا. وبعضُ الصحابة الكرام لهم محاورات ومجادلات مع أهل البدع، والبعض الآخر لم يقبلوا النقاش مع أهل البدع واكتفوا بالإنكار عليهم.

أخرج البزار والدارقطني في الأفراد وابن مردويه وابن عساكر عن سعيد بن المسيب: «أن رجلا يقال له صُبَيْغٌ كان يسأل عن المتشابه في القرآن، ويُكثِر من تلك المسائل بين الناس، فأرسلوه إلىٰ عمر بن الخطاب ليرىٰ رأيه فيه، ....، فقال عمر من أنت؟ قال: أنا عبد الله صبيغ، فقال عمر: وأنا عبد الله عمر، وأمر بِعَرَاجِينِ النخل[١]، ليضرب بها صبيغا، فصُرِع الرجل من شدة الضرب وأغمي عليه مرات، فلما أفاق قال: يا أمير المؤمنين، إن كنتَ تريد قتلي فقتلني قتلا جميلا، وإن كنت تريد شفائي مما أصابني فقد والله شُفِيتُ، ولا أجد الذي كان برأسي»[٢]اهـ.

وظهرت في عهدهم كذلك بدعةُ الكلام في القَدَر. وقد أنكر عبد الله بن عمر رضي الله تعالىٰ عنهما علىٰ المتكلمين فيه.

قال يحيى بن يعمر[٣]: «كان أول من قال فىٰ القدر بالبصرة معبد الجهنىٰ[٤] فانطلقتُ أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميرىٰ حاجين أو معتمرين، فقلنا لو لقينا أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء فىٰ القدر، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلا

---

(١) عراجين: جمع عُرْجُون، وهو أصل العِذق الذي يعوجّ ويؤخذ منه الجَريد.

(٢) الدر المنثور في التأويل بالمأثور (٢/ ٢٩٦).

(٣) يحيىٰ بن يعمر الوشقي العدواني، أبو سليمان: أول من نقط المصاحف، ولد بالاهواز، وسكن البصرة، كان من علماء التابعين، عارفا بالحديث والفقه ولغات العرب، من كُتَّابِ الرسائل الديوانية، وفي لغته إغراب وتقعر، تلوىٰ قضاء البصرة ولم يزل قاضيا حتىٰ توفي سنة ١٢٩هـ. انظر: الأعلام للزركلي (٨/ ١٧٧).

(٤) معبد بن عبد الله بن عكيم، وقيل ابن خالد، الجهني البصري، أول من تكلم في مسائل القدر بالباطل في البصرة. ونهىٰ الحسن البصريُّ الناسَ عن مجالسته، وقال: ضال مضل. صَلَبَهُ عبد الملك بن مروان بدمشق علىٰ القول في القدر، ثم قتله سنة ٨٠هـ. وقيل الذي قتله هو الحجاج بن يوسف الثقفي بعد تعذيبه، وأتباعه يلقّبون القدَرية، نسبةً إلىٰ القدَر. انظر: ميزان الاعتدال (٦/ ٤٦٥)، الأعلام (٧/ ٢٦٤)، وغيرهما.

المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي، فقلت: أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قِبَلَنَا ناسٌ يقرءون القرآن ويَتَقَفَّرُون العلم - وذكر من شأنهم- وأنهم يزعمون أنّ لا قَدَر وأن الأمر أُنُفٌ. قال: فإذا لقيتَ أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم برآء مني. والذي يحلف به عبد الله بن عمر، لو أن لأحَدهم مثل أُحُدٍ ذهبا فأنفقه ما قَبِلَ الله منه حتى يؤمن بالقدر، ...»[1].

وكانت بداية بدعة التشيع في عهد عليٍّ رضي الله تعالى عنه. وخرجَتْ عليه الخوارج[2] كذلك، وقام هو وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم جميعا بمناظرتهم أكثر من مرة[3]. نذكر شيئا منها باختصار.

يقول الإمام البغدادي عن مناظرة علي رضي الله تعالى عنه للخوارج: «... فقال لهم قبل القتال: ماذا نَقَمْتُم مني؟ فقالوا له: أنَّا قاتلنا بين يديك يوم الجَمَل، فلما انهزم أصحاب الجمل أبَحْتَ لنا ما وجدنا في عسكرهم من المال ومنعتَنَا من سبي نسائهم وذراريهم، فكيف اسْتَحْلَلْتَ مالهم دون النساء والذرية. فقال: إنما أبحتُ لكم أموالهم بدلا عما كانوا أغاروا عليه من بيت مال البصرة قبل قدومي عليهم، والنساء والذرية لم يقاتلونا، وكان لهم حكم الإسلام بحكم دار الإسلام، ولم يكن منهم ردة عن الإسلام، ولا يجوز استرقاق من لم يكفر. وبعدُ لو أبحتُ لكم النساء، أيكم يأخذ عائشة أم المؤمنين في سهمه؟ فخجل القوم من هذا، ... إلى آخر المناظرة»[4]اهـ.

كما ظهرت بدايات الاعتزال والحَشْو مِن بعض مَن كان يحضر حلقة الحسن

---

(١) مسلم: (١٠٢).

(٢) ومن أسمائهم الحَرُورِيَّة والشُّرَاة. وهم الذين قاتلهم علي رضي الله تعالى عنه في النهروان، وقد كانوا في جيشه قبل ذلك، ورفضوا قبوله للتحكيم يوم صِفِّينَ، وحكموا بكفر عثمان وعلي وعائشة وطلحة والزبير ومعاوية وعمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهم جميعا. ومن أشهر أقوالهم تكفير مرتكب المعصية، وأنه لا يغفر الله له إلا إذا أسلم من جديد.

(٣) انظر: علي بن أبي طالب، د. علي محمد الصّلابي (٢/ ٣٤٢).

(٤) الفرق بين الفرق، لأبي منصور البغدادي (١/ ٥٩).

البصري[1]. فكل ذلك يثبت أن الاختلاف في بعض مباحث العقيدة أسبق في الوجود من حركة الترجمة.

ويرجع ذلك الاختلاف والتفرق إلى عاملين رئيسَيْن:

الأول: كثرة الفتوحات الإسلامية، ودخول الناس في الإسلام أفواجا. والبلادُ المفتوحة كان فيها العرب والعجم، مما أثَّرَ في اللسان العربي الفصيح والسليقة العربية الصافية التي كانت تميز الصحابة رضوان الله تعالى عليهم. فمن المعروف أن النبي ﷺ بُعثَ بين أفصح الناس لسانا وأسرعهم بديهة وأَصَحِّهِمْ سليقة، فلم يكونوا عاجزين عن فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ على الوجه الصحيح، هكذا كان حال المهاجرين والأنصار، بل وحال الكفار الذين عاندوا الدعوة. فلأنهم فهموا ما يستتبعه الإسلام من مسئوليات، رفضوه وحاربوا النبي ﷺ.

لكن عندما دخلَتْ في الإسلام شعوبٌ لا تعرف العربية ولا مدلولات خطابها ولا ما تفيده تراكيب الجُمَل فيها. وفوق ذلك كان منهم المتأثِّرُون بقوالب معينة للتفكير، وقضايا بعينها هي كل معلوماتهم عن الألوهية، أرادوا فَهْم الإسلام من خلال هذه القوالب والقضايا، فأدّىٰ ذلك إلى وقوعهم في أخطاء جسيمة، في أبواب العقائد والأحكام الشرعية.

والثاني: أن بعض من دخلوا الإسلام لم يدخلوه عن إيمان ومحبة وإذعان، بل دخلوه حنقا وحقدا وكيدا منهم للمسلمين الذين فتحوا بلادهم وأزالوا الطواغيت عنها، فاستتر أولئك الحاقدون بالإسلام ليلبّسوا على المسلمين دينهم ويُشَكِّكُوهُمْ فيه. وأصدق مثال

---

(١) إمام أهل البصرة وأحد كبار التابعين والعلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك. كانت أمه مولاةً لأم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها، فربما غابت فتعطيه أم سلمة ثديها تُعَلِّلُهُ به إلى أن تجيء أمه فيدر عليه ثديها، فكانوا يقولون فصاحته من بركة ذلك. وكانت أم سلمة تخرجه إلى الصحابة وهو صغير، فأخرجته إلى عمر فدعا له وقال: اللهم فقهه في الدين وحببه إلى الناس. وشب في كنف علي بن أبي طالب، وعظمت هيبته في القلوب فكان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم لا يخاف في الحق لومة لائم، توفي سنة ١١٠هـ. انظر سير أعلام النبلاء: (٤/ ٥٦٣).

لذلك هو عبد الله بن سَبَأ[١] اليهودي، الذي اخترع بدعة التشيع في عهد علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه.

لذلك. ما من فتنة فكرية وقعت بين المسلمين إلا وسببها الجهل بلغة القرآن، أو إلقاء الشبهات بدافع من الحقد على الإسلام.

وأمرُ الحاقدين يسهل اتضاحه للمسلم اللبيب العاقل، ولو بعد حين. لكن المصيبة الأكبر في الجاهلين، لكونهم يريدون الوصول إلى الحق بطرق خاطئة.

ورغم ذلك، كان وجود الصحابة وكبار التابعين أمانا للناس من الفهم المغلوط للنصوص. فمهما حاول مبتدع أن يفسد في الدين -بقصد أو بغير قصد-، كان يجد من يردّ عليه ويحذر الناس منه.

فقد كانوا يقفون ضد هذه المقولات بحزم. تارة بالبراءة من أهلها، كما فعل ابن عمر رضي الله عنهما مع القَدَرِيَّة، أو بإهانتهم واحتقارهم كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع صبيغ، أو بالتشنيع عليهم وفضحهم على رءوس الأشهاد كما فعل طاووس بن كيسان[٢] مع معبد الجُهَنِيّ رأس القدَرية حين رآه في المطاف، حيث التفت إلى الناس وقال: هذا معبد فأهينوه[٣]. أو بقتلهم وقطع دابر فتنتهم بعد إقامة الحجة عليهم وتكفيرهم، كما فُعل بغَيْلاَن الدمشقي[٤] الذي تتلمذ لمعبد الجهني، حين أصر على هذه العقيدة الفاسدة.

وبعد عصر الصحابة وكبار التابعين كان الأمر يتصاعد شيئا فشيئا، متزامنا مع الخلاف

---

(١) من غلاة الزنادقة. زعم أن القرآن جزء من تسعة أجزاء وعلمه عند علي، وكان يقع في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وله أتباع يعتقدون ألوهية على بن أبي طالب، وقد أحرقهم عليٌّ بالنار في خلافته. توفي نحو سنة ٤٠ هـ. انظر لسان الميزان (٣/ ٢٩٨).

(٢) طاووس بن كيسان الهمداني، من أكابر التابعين تفقها في الدين ورواية للحديث، وتقشفا في العيش، وجرأة على وعظ الخلفاء والملوك. توفي سنة ١٠٦هـ. انظر: الأعلام للزركلي (٣/ ٢٢٤).

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي: (٤/ ٢١٨)، تهذيب الكمال: (١٨/ ٢٤٠).

(٤) الرجل الثاني في القدَرية بعد معبد الجهني. كانت له أخبار ومجادلات في القدر مع أئمة عصره، ودعا عليه عمر بن عبد العزيز بما انتهى إليه أمره من القتل سنة ١٠٥هـ. انظر المجروحين لابن حبان (٢/ ٢٠٠).

السياسي بين تلك الفرق. وبدأت مقالات جديدة في الظهور كذلك، بعد أن انفتح الباب ولا مُوصِد له، ولا مرجع يحتكم الناس إليه عند الخلاف إلا القليل من أهل العلم. حتى وصل الناس إلى عصر العباسيين وجاءت حركة الترجمة عن الإغريق، واتسع الخرق على الراتق. فقد رفع كل مبتدع رأسه بما يريد أن يقول، وبلبلوا أفكار الناس بشبهاتهم، وتكلموا في ذات الله وصفاته وأفعاله.

مواقف العلماء عند ظهور مقالات أهل البدع:

– قبل دخولهم هذا المعترك وخوضهم بحره، رفض علماء أهل السنة الانسياقَ وراء هذه الموجة الثقافية الجديدة، لِمَا رأَوْه من خطورة المسلك. وأعرضوا عن الخوض في هذه اللُّجَج وحذروا الناس من الخوض فيها.

فعلى سبيل المثال: قد سُئل ربيعة بن أبيْ عبد الرحمن[1] عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فقال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التصديق»[2] اهـ.

– بل وكانوا يتأثَّمون من محاورة أولئك المبتدعة، ويرون في هَجْرِهِمْ أفضل طريقة لاجتناب الناس إياهم.

ومن ذلك الآثار الصريحة عن الأئمة الكبار، أمثال أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى في النهي عن مجالسة أصحاب الكلام. فقد كان لقبُ أصحاب الكلام في العصور الإسلامية الأولى يُطلق على المبتدعة خاصة.

---

(١) الإمام الفقيه شيخُ مالكٍ، يقال له ربيعة الرأي، لأنه كان يُعرف بالرأي والقياس، وهو تابعي جليل حافظ. كان من أعقل الناس، وكان صاحب معضلات أهل المدينة ورئيسهم في الفتيا. واتفق العلماء من المحدثين وغيرهم على توثيقه وجلالته وعظم مرتبته في العلم والفهم. توفي بالمدينة سنة ١٣٣هـ. وقال الدراوردي: إذا قال مالكٌ: وعليه أدركتُ أهل بلدنا، وأهل العلم ببلدنا، والأمر المُجْتَمَعُ عليه عندنا، فإنه يريد ربيعة وابن هرمز. وكان مالك يفضله ويثني عليه في الفقه والفضل، اهـ. انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٢٦٤)، تذكرة الحفاظ (١/ ١١٨).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٣/ ٣٩٨)، وسيأتي الكلام على هذا الأثر مفصلا في الحاشية إن شاء الله تعالى في الفصل الخاص بأقوال السلف.

قال تقي الدين الغَزِّيّ: «قال أبو حنيفة: لعن الله عمرو بن عبيد[١]، فإنه فتح للناس باباً إلى علم الكلام. وقال: قاتل الله جهم بن صفوان[٢]، ومقاتل بن سليمان[٣]. هذا أفرط في النفي[٤]، وهذا أفرط في التشبيه»[٥]اهـ.

فالإمام رحمه الله تعالى كان في أول الأمر ينهى عن الزيادة على المأثور والوارد من السنن والآثار المروية عن النبي ﷺ وأصحابه. مع أن الإمام الأعظم رحمه الله تعالى اشتُهر عنه بعد ذلك مناظرةُ المبتدعة، وإسكاتهم بالحجة والدليل العقليَّين .. حتى أن بعض المحدّثين زعموا كفره، ونسَبَه بعضُهم إلى القول بالقدر وبعضهم إلى الإرجاء وبعضهم إلى القول بخلق القرآن رحمه الله تعالى ورضي عنه[٦]!

قال المرتضى الزبيدي: «الإمام أبو حنيفة وصاحباه -أبو يوسف ومحمد- أول من

---

(١) شيخ المعتزلة في عصره ومفتيها، وهو من رءوس الضلال كما وصفه الأئمة، على ما كان فيه من الزهد. قال أبو إسحاق الجوزجاني في أحوال الرجال (١/١٠٨): غير ثقة ضال، وكان غاليا في القدر، ما ينبغي أن يُكْتَب حديثه اهـ. وقال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين نقلا عن ابن حبان (٢/ ٢٢٩): كان من أهل الورع والعبادة إلى أن أحدث ما أحدث، وكان يشتم الصحابة، ويكذب في الحديث وَهْمًا لا تعمُّدًا. توفي بمران قرب مكة سنة ١٤٤هـ.

(٢) قال الذهبي في السير (٦/ ٢٦): الكاتب المتكلم أُسُّ الضلالة ورأس الجهمية. كان ينكر الصفات، وكان يقول بخلق القرآن، ويقول: إن الله في الأمكنة كلها. قال ابن حزم: كان يخالف مقاتلا في التجسيم، اهـ. وقال ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥/ ٣١٨): انتسب إليه خلق كثير. ومن قوله: أن الله تعالى لا يوصف بأنه حي عالم. اهـ. قتل سنة ١٢٨هـ.

(٣) قال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين: (٣/ ١٣٦): قال النسائي: الكذابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله ﷺ أربعة، ابن أبي يحيى بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان بخراسان، ومحمد بن شعبة المصلوب بالشام. وقال ابن حبان: كان مقاتل يأخذ عن اليهود والنصارى علم القرآن الذي يوافق كتبهم، وكان مُشَبِّهاً، يُشَبِّهُ الرب عز وجل بالمخلوقين، وكان يكذب مع ذلك في الحديث، اهـ. وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ (١/ ١٣١): متروك الحديث، وقد لطخ بالتجسيم مع أنه كان من أوعية العلم، بحرا في التفسير! اهـ. توفي سنة ١٥٠هـ.

(٤) يعني نَفْيَ صفات الباري سبحانه.

(٥) الطبقات السنية في تراجم الحنفية، لتقي الدين الغزي: (١/ ٣١).

(٦) وسيأتي ذلك في ذكر الكتب التي اعتمدها المجسمة مصدرا لعقيدتهم.

تكلم في أصول الدين[١] بالتوسع وأتقنها بقواطع البراهين، على رأس المائة الأولى. وفي مناقب الكردي عن خالد بن زيد العمري: أنه كان أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وزُفَر وحماد بن أبي حنيفة قد خصَمُوا الناسَ بالكلام، أي ألزموا المخالفين الحجة، وهم أئمة العلم»[٢]اهـ.

– لكن أولئك الأئمة وغيرهم لما وجدوا أنَّ تركَهم الاحتكاكَ بأهل البدع وهجرَهم إياهم وإعراضهم عن مناقشتهم أو الخوض في المباحث التي يلقونها على الناس، نتج عنه إخلاء الميدان للمبتدعة وانفرادهم بعقول الناس، اقتحموا باب علم الكلام بقوة، مستعينين في ذلك بما أوتوا من علم وفهم، فأعادوا تأصيله وترتيب مباحثه من جديد بما يتوافق مع النصوص القطعية الواردة في الكتاب والسنة، ليكون سلاحا ماضيا في أيديهم يقصمون به حجج أهل الضلال. يظهر ذلك بوضوح من خلال ملاحظة منهجهم في أول الأمر وتاليه.

قال الشهرستاني: «...، حتى انتهى الزمان إلى عبد الله بن سعيد الكُلاَّبِيّ[٣] وأبي العباس القلانسي[٤] والحارث بن أسد المحاسبي[٥].

---

(١) المراد بالأصول هنا علم العقائد. فالأصول قسمان: أصول الدين وهي علوم العقيدة، وأصول الفقه وهو علم استنباط الأحكام الشرعية العملية من الأدلة.

(٢) إتحاف السادة المتقين، للمرتضى الزبيدي: (٢/ ١٣-١٤).

(٣) قال الذهبي في السير (١١/ ١٧٥): أقرب المتكلمين إلى السنة، بل هو في مناظريهم، اهـ. وعلق شعيب الأرناؤوط: كان إمام أهل السنة في عصره، وإليه مرجعها، وشيخ الإسلام ابن تيمية يمدحه في غير ما موضع في كتابه «منهاج السنة» وفي مجموعة رسائله ومسائله، ويعده من حذاق المثبتة وأئمتهم، ويرى أنه شارك الإمام أحمد وغيره من أئمة السلف في الرد على مقالات الجهمية. اهـ. وقال السبكي في طبقات الشافعية (٢/ ٣٠٠): وصفه الخطيب الرازي بأنه أحد متكلمي أهل السنة، دمّر المعتزلة في مجلس المأمون وفضحهم ببيانه، اهـ. وقال ابن حجر في الفتح عن مسائل الكلام والعقيدة في صحيح البخاري (١/ ٢٩٣): وأما المسائل الكلامية فأكثرها من الكرابيسي وابن كلاب ونحوهما. اهـ. **قلت**: كان حيا قبل ٢٤٠ هـ ولا يعرف له تاريخ وفاة.

(٤) أحمد بن عبد الرحمن بن خالد، من المعاصرين للإمام الأشعري، سمع منه الحاكم النيسابوري، وتوفي سنة ٣٥٥هـ. قال عنه الشهرستاني في الملل والنحل: (٨١)، وابن خلدون في المقدمة (٨٥٣): متكلم على مذهب أهل السنة. وقال بدر الدين بن جماعة في إيضاح الدليل (٢٤): أنه إمام أهل السنة الذي زادت تصانيفه في الكلام على مائة وخمسين كتابا.

(٥) قال ابن الصلاح في طبقات الفقهاء الشافعية (١/ ٤٣٩): إمام المسلمين في الفقه والأصول والتصوف =

وهؤلاء كانوا من جملة السلف، إلا أنهم باشروا علم الكلام، وأيدوا عقائد السلف بحجج كلامية وبراهين أصولية، وصنَّف بعضهم ودرَّس بعضٌ»[١]اهـ.

وقال العلامة الزركشي: «إن الأئمة انتدبوا للرد على أهل البدع والضلال، وقد صنَّف الشافعي كتاب «القياس»، ردَّ فيه على من قال بقِدَم العالم من الملحدين، وكتاب «الرد على البراهمة» وغير ذلك، وأبو حنيفة «الفقه الأكبر» وكتاب «العالِم والمتعلم»، رد فيه على المخالفين»[٢]اهـ.

– وقد بلغ رفض بعض علماء السلف للولوج في هذا التيار أنْ نَهَى عن مجالسة المتكلمين من أهل السنة، الذين أحسوا بخطورة التجاهل لأهل البدع وتَرْكِهم يضلون الناس، وشعروا أن التقاعس عن مناظرة أولئك المبتدعة ودَحْضِ باطلهم سيترتب عليه أن يخلو الميدان لأهل البدع، وينفردوا وحدهم بالناس، فيُشَوِّشُونَ عقائدهم بلا رادع ولا مُوقِف لهم على الحق والصواب. ومن ذلك: الأثر المشهور عن الإمام أحمد في النهي عن مجالسة الحارث بن أسد المحاسبي.

وعلق الإمام الغزالي على هجر أحمد للمحاسبي بقوله: «وبالغ أحمد في ذم الكلام، حتى هَجَرَ الحارثَ المحاسبي مع زهده وورعه، بسبب تصنيفه كتابا في الرد على المبتدعة، وقال له: ويحك! ألست تحكي بدعتهم أوَّلاً ثم تردّ عليهم؟، ألست تحمل الناس بتصنيفك على مطالعة البدعة والتفكر في تلك الشبهات، فيدعوهم ذلك إلى الرأي والبحث؟!!»[٣]اهـ.

وقال الخطيب البغدادي: «...، إسماعيل بن إسحاق السَّرَّاج يقول: قال لي أحمد بن حنبل يوما: يبلغني أن الحارث يُكثِر الكَوْنَ عندك، فلو أحضرتَه منزلك وأجلستني من حيث

= والحديث والكلام، وكتبه في هذه العلوم أصولُ من يصنف فيها، اهـ. وقال الخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ٢١١): أحد من اجتمع له الزهد والمعرفة بعلم الظاهر والباطن، وكتبه كثيرة الفوائد جمة المنافع. اهـ. وترجمته حافلة، توفي سنة ٢٤٣هـ.

(١) الملل والنحل للشهرستاني: (٨١).

(٢) تشنيف المسامع، للزركشي (٤/ ٢٥٨).

(٣) إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي: (١/ ١٣٣).

لا يراني فأسمع كلامه، فقلت: السمع والطاعة لك يا أبا عبد الله، ....، فحضر بعد المغرب وصعد غرفة في الدار، فاجتهد في وِرْدِهِ إلىٰ أن فرغ، وحضر الحارث وأصحابه، ...، فابتدأ واحد منهم وسأل الحارث عن مسألة، فأخذ في الكلام وأصحابه يستمعون وكأن علىٰ رؤوسهم الطير، فمنهم من يبكي ومنهم من يزعق وهو في كلامه، فصعدت الغرفة لأتعرف حال أبي عبد الله، فوجدته قد بكىٰ حتىٰ غشي عليه، فانصرفت إليهم، ولم تزل تلك حالهم حتىٰ أصبحوا فقاموا وتفرقوا، فصعدت إلىٰ أبي عبد الله وهو متغير الحال، فقلت: كيف رأيت هؤلاء يا أبا عبد الله؟ فقال: ما أعلم أني رأيت مثل هؤلاء القوم، ولا سمعت في علم الحقائق مثل كلام هذا الرجل، وعلىٰ ما وصفتُ من أحوالهم، فإني لا أرىٰ لك صحبتهم، ثم قام وخرج»[(١)]اهـ.

وذكر التاج السبكي هذه القصة، قال: «وقال الحاكم أبو عبد الله ... وساق القصة بتمامها ... **ثم قال:** وفي رواية أخرىٰ أن أحمد قال: لا أنكر من هذا شيئا»[(٢)]اهـ.

ونقل ابن كثير تعليق البيهقي عليها بقوله: « يحتمل أنه كره له صحبتهم؛ لأن الحارث بن أسد وإن كان زاهداً، فإنه كان عنده شيء من علم الكلام، وكان أحمد يكره ذلك. أو كره له صحبتهم من أجل أنه لا يطيق سلوك طريقتهم وما هم عليه من الزهد والورع»[(٣)]اهـ.

وعلق عليها الإمام تاج الدين السبكي، فقال: « تأمل هذه الحكاية بعين البصيرة، واعلم أن أحمد بن حنبل إنما لم يَرَ لهذا الرجل صحبتهم لقصوره عن مقامهم، فإنهم في مقامٍ ضيق لا يسلكه كل أحد، فيُخاف علىٰ سالكه، وإلا فأحمد قد بكىٰ وشكر الحارث هذا الشكر، ولكلٍّ رأيٌ واجتهادٌ»[(٤)]اهـ.

فرغم أن المحاسبي رحمه الله تعالىٰ من أهل السنة والجماعة ينافح عن عقيدتهم ويدافع

---

(١) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: (٨/ ٢١٥)

(٢) طبقات الشافعية الكبرىٰ للسبكي :(٢/ ٢٧٩).

(٣) البداية والنهاية لابن كثير: (١٠/ ٣٦٣) في ترجمة الإمام أحمد.

(٤) طبقات الشافعية الكبرىٰ للسبكي: (٢/ ٢٦٩).

عن طريقتهم، إلا أن ذلك لم يمنع الإمام أحمد رحمه الله تعالى من التحذير من مجالسته حتى لا يتأثر الناس بعلم الكلام، فيقع ضعفاء العقول فريسة للشبهات.

وكذلك الآثار المشهورة في منابذة الإمام أحمد للحسين الكرابيسي(١) رحمهما الله تعالى، واحتدام الأمر بينهما.

قال ابن كثير: «أحمد بن حنبل كان تكلم فيه -أي الكرابيسي- بسبب مسألة اللفظ(٢)، وكان هو أيضاً يتكلم في أحمد، فتجنَّب الناس الأخذ عنه لهذا السبب.

قلت [ابن كثير]: الذي رأيتُ عنه أنه قال: كلام الله غير مخلوق من كل الجهات، إلا أن لفظي بالقرآن مخلوق، ومن لم يقل إن لفظي بالقرآن مخلوق فهو كافر.

ثم قال ابن كثير: وهذا هو المنقول عن البخاري وداود بن علي الظاهري. وكان الإمام أحمد يسدُّ الباب في هذا، لأجل حسم مادة القول بخلق القرآن»(٣)اهـ.

فممن كان يقول بقول الكرابيسي أيضاً: الإمام البخاري والإمام مسلم والحارث

---

(١) قال ابن حجر في تهذيب التهذيب (٢/ ٣١٠): الفقيه البغدادي. سمع الحديث الكثير وصحب الشافعي وحمل عنه العلم، وهو معدود في كبار أصحابه...، قال الخطيب البغدادي: كان فَهِمًا عالمًا فقيها، وله تصانيف كثيرة في الفقه وفي الأصول تدل على حسن فهمه وغزارة علمه. وذكر ابن منده في مسألة الإيمان: أن البخاري كان يصحب الكرابيسي، وأنه أخذ مسألة اللفظ عنه، اهـ. **قلت**: وقوله في مسألة اللفظ هو الصواب كما أوضح الذهبي. والإمام أحمد إنما هجره ليغلق الباب على من أراد التوصل إلى أن القرآن مخلوق، وسيأتي قول الإمام أحمد في مسألة اللفظ بعد ذلك. وتوفي سنة ٢٤٥ أو ٢٤٨هـ.

(٢) **مسألة اللفظ**: يُقصد بها تَلَفُّظُ القارئ بكلمات القرآن. فأهل السنة الأشاعرة والماتريدية والمحققون كالبخاري ومسلم والكرابيسي والقلانسي، وحتى الذهبي: على أن ألفاظنا - التي هي خليط من انبعاث الهواء الحامل للصوت من جوفنا وأفواهنا، وممزوجا بحركة اللسان والشفتين والفكين أثناء تلاوة القرآن - مخلوقة، وليست هي صفة الله تبارك وتعالى، سواء كان المقروء قرآنا أو غيره. ويقابله ما ذهبت إليه طوائف من المبتدعة إلى أن ألفاظنا بالقرآن قديمة غير مخلوقة، وأنها هي صفة الله تبارك وتعالى. وما ذهبت إليه طوائف أخرى أن القرآن نفسه مخلوق!!

(٣) طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير: (١/ ١٣٣).

المحاسبي ومحمد بن نصر المَرْوَزِيّ[١] وغيرهم . وما الفتنة التي حدثت بين البخاري والذُّهَلِيّ[٢] إلا بسبب هذه المسألة -مسألة اللفظ بالقرآن-. ولقد صنّف الإمام البخاري في هذه المسألة كتابه «خلق أفعال العباد» لإثبات رأيه فيها، والردّ على مخالفيه[٣]. وأما الإمام مسلم، فقد كان يُظهر القول باللفظ ولا يكتمه[٤].

إذن. نفهم من هذا أن الإمام أحمد رحمه الله تعالى وغيره من كبار علماء السلف، أرادوا بهجرهم علماء الكلام من أهل السنة أن يغلقوا باب الكلام في الأمور التي يثيرها المبتدعة، ظنّاً منهم رحمهم الله تعالى أن اجتنابهم إياهم يُثْنِيهم عن الخوض في مثل هذه الأمور وينزع فتيل الفتنة. ويشهد لهذا الرأي ما قاله الإمام الذهبي رحمه الله تعالى.

قال الذهبي: «ولا ريب أن ما ابتدعه الكرابيسي وحَرَّرَهُ في مسألة اللفظ وأنه مخلوقٌ هو حق، لكنْ أَبَاهُ الإمامُ أحمدُ لئلا يُتَذَرَّع به إلى القول بخلق القرآن، فسدّ الباب»[٥]اهـ.

ويشهد لهذا الرأي أيضا ما روي عن الإمام أحمد نفسه، أنه لا يرى من فَرّقَ بين اللفظ والملفوظ مبتدعا أو جهميا.

قال الذهبي: «كان هذا الإمام -يعني أحمد- لا يرى الخوض في هذا المبحث، خوفا من أن يُتذرّع به إلى القول بخلق القرآن.

ثم قال: ومعلومٌ أن التلفظَ شيءٌ من كَسْب القارئ غيرُ الملفوظ، والقراءة غير الشيء

---

(١) أحد الأئمة المشهورين والعلماء الأكابر في الحديث والفقه والزهد، ولد ٢٠٢هـ وتوفي ٢٩٤هـ. قال الذهبي في تذكرة الحفاظ (٢/ ١٦٥): ذكر الخطيب أنه كان من أعلم الناس باختلاف الصحابة فمن بعدهم، اهـ.

(٢) محمد بن يحيى الذهلي، قال الذهبي في السير (١٢/ ٢٧٣): الإمام العلامة الحافظ البارع شيخ الإسلام وعالم أهل المشرق وإمام أهل الحديث بخراسان. قال الخطيب: كان أحد الأئمة العارفين، والحفاظ المتقنين. اهـ. قلت: كان من أمراء المؤمنين في الحديث، روى عنه الأكابر في عصره، وأما الإمام مسلم، فقد ترك الرواية عنه، انتصاراً للبخاري في مسألة اللفظ بعدما عَرّض الذهلي به، رحم الله الجميع. توفي سنة ٢٥٨هـ.

(٣) أهل السنة الأشاعرة، حمد السنان وفوزي العنجري:(٥٣).

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٢/ ٤٥٣ وما بعدها)، (١٢/ ٥٧٢).

(٥) المرجع السابق: (١١/ ٥١٠)، (١٢/ ٨٢).

المقروء، والتلاوة وحسنها وتجويدها غير المَتْلُوّ. وصوتُ القارئ من كَسْبه، فهو يُحدِث التلفظَ والصوتَ والحركةَ والنطقَ وإخراجَ الكلماتِ من أدواتِه المخلوقةِ، ولم يُحدِث كلمات القرآن ولا ترتيبه ولا تأليفه ولا معانيه[١].

ثم روى الذهبي عن الحاكم بسنده إلى فوران صاحب أحمد أنه قال: سألني الأثرم وأبو عبد الله المعيطي أن أطلب من أبي عبد الله -يعني الإمام أحمد- خلوة، فأسأله فيها عن أصحابنا الذين يفرقون بين اللفظ والمحكي. فسألته، فقال: القرآن كيف تُصُرِّفَ في أقواله وأفعاله فغير مخلوق، فأما أفعالنا فمخلوقة. قلتُ [فوران]: فاللفظية[٢] تعدُّهم يا أبا عبد الله في جملة الجهمية ؟ فقال: لا، الجهمية الذين قالوا: القرآن مخلوق»[٣]اهـ.

وكذلك ما يُروى عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى من ترك الكلام وذم أهله، على ما كان من مناظراته لهم.

قال الحافظ الذهبي: «...، الربيع قال: قال لي الشافعي: لو أردت أن أضع على كل مخالف كتابا لفعلت، ولكن ليس الكلام من شأني، ولا أحب أن ينسب إليّ منه شيء»[٤]اهـ.

قال الإمام البيهقي: «إنما أراد الشافعي رحمه الله بهذا الكلام حَفْصًا الفَرْدَ وأمثاله من أهل البدع، وهذا مراده بكل ما حُكِيَ عنه في ذم الكلام وذم أهله، غير أن بعض الرواة أطلقه، وبعضهم قيده، وفي تقييد مَنْ قَيّده دليل على مراده. وعن أبي الوليد بن الجارود قال: دخل حفص الفرد على الشافعي فكلمه، ثم خرج إلينا الشافعي، فقال لنا: لَأَنْ يلقى اللهَ العبدُ بذنوب مثل جبال تهامة خير له من أن يلقاه باعتقاد حرف مما عليه هذا الرجل وأصحابه، وكان يقول بخلق القرآن.

---

(١) قلت: يقصد بالإحداث التَّلَبُّسَ بالفعل، وليس الإحداث المرادف للخلق، بمعنى الإيجاد من العدم كما تقول المعتزلة.

(٢) اللفظية: هم الذين يقولون بقول البخاري وابن كُلاّب والكرابيسي أن ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، وقد وافقهم الذهبي وابن كثير وعامة المحققين من أهل العلم. وحتى الإمام أحمد في هذا الأثر هنا يوافقهم ولا يبدّعهم، لكنه لم يكن يحب أن يسمعه المبتدعة فيجدوا فيه طريقا لخلطه بمقالتهم أن القرآن نفسه مخلوق.

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي: (١١/ ٢٩٠).

(٤) المرجع السابق: (١٠/ ٣١).

ثم قال البيهقي: وهذه الروايات تدل على مراده بما أُطلق عنه فيما تقدم وفيما لم يُذكر هاهنا. وكيف يكون كلام أهل السنة والجماعة مذموما عنده، وقد تكلم فيه، وناظَرَ من ناظره فيه، وكشف عن تمويه من ألقى إلى سمع بعض أصحابه من أهل الأهواء شيئا مما هم فيه»[١]اهـ.

فالإمام الشافعي رحمه الله تعالى ناظَر المبتدعة عندما لم يجد من ذلك بُدًّا، ومناظرته حفص الفرد مذكورة مشهورة عند أهل العلم.

وقال البيهقي أيضا: «كلَّم الشافعيُّ يوما بعض الفقهاء، فدقّق عليه وحقّق وطالَب وضيق -أي الشافعي رحمه الله-، فقيل: يا أبا عبد الله، هذا لأهل الكلام لا لأهل الحلال والحرام، فقال: أَحْكَمْنا ذاك قبل هذا»[٢]اهـ.

وقال الذهبي: «...، الربيع بن سليمان قال: حضر عبدُ الله بن عبد الحكم ويوسفُ بن عمرو وحفصٌ الفرد، وكان الشافعي يُسَميه حفصا المنفرد، فسأل حفصٌ عبدَ الله: ما تقول في القرآن؟ فأبى أن يجيبه، فسأل يوسف فلم يجبه، وأشار إلى الشافعي، فسأل الشافعي واحتج عليه، فطالت فيه المناظرة، فقام الشافعي بالحجة عليه بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وبكفر حفص»[٣]اهـ.

وكذلك الإمام أحمد رحمه الله تعالى، ناظر من اختبروه من المعتزلة في مسألة خلق القرآن وهو معروض على السياط، فكان يبين لمن يسأله بالحجة والدليل العقلي.

قال الذهبي: «قال أبو عبد الله -يعني الإمام أحمد-: قال لي إسحاق بن إبراهيم[٤] لا تُعْلِمّ أحدا أني سألتك عن القرآن! فقلتُ له: مسألة مسترشد أو مسألة متعنت؟ قال: بل مسترشد، قلت: القرآن كلام الله ليس بمخلوق، وقال لي: من أين قلت إنه غير مخلوق؟

---

(١) مناقب الشافعي للبيهقي: (١/ ٤٥٣-٤٥٤).

(٢) المرجع السابق: (١/ ٤٥٧).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٠/ ٣٢).

(٤) أحد أمراء الواثق من بني العباس.

فقلت: قال الله: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ففرّق -أي الله تعالى- بين الخلق والأمر. قلت[١]: يعني إنما خلق الكائنات بأمره، وهو قوله: (كن)، ثم قال لي: عمن تحكي أنه ليس بمخلوق ؟ قلت: عن جعفر بن محمد، قال: ليس بخالق ولا مخلوق»[٢]اهـ.

ومن قبل هؤلاء جميعا كان فقيه المدينة الإمام ابن هرمز، وهو شيخ الإمام مالك رحمهما الله تعالى متقنا في الكلام، مفحِما لأهل البدع، لا يتحرج من مناقشهم والرد عليهم بقواعد المتكلمين.

قال الإمام البيهقي: «...، مالِك: أنه دخل يوما على عبد الله بن يزيد بن هرمز، فذكر قصة، ثم قال: وكان -يعني ابن هرمز- بصيرا بالكلام، وكان يرد على أهل الأهواء، وكان من أعلم الناس بما اختلفوا فيه من هذه الأهواء»[٣]اهـ.

وقال عنه الذهبي: «فقيه المدينة، عداده في التابعين، وقلّما روى، كان يتعبّد ويتزهّد، جالسه مالك كثيرا وأخذ عنه. قال مالك: كنت أحب أنْ أقتدي به، وكان قليل الفتيا شديد التحفظ، وكان بصيرا بالكلام، يرد على أهل الأهواء، كان من أعلم الناس بذلك»[٤]اهـ.

بل والإمام مالك نفسه رحمه الله تعالى صَنَّفَ في الكلام والرد على أهل البدع والأهواء، ورمى بسهمه في هذا الميدان، لكن لم يشتهر عنه ذلك في العصور المتأخرة كشهرة تأليفه الموطأ وتدريسه للحديث والفقه.

قال ابن فرحون: «اعلم أن لمالك رحمه الله أوضاعاً شريفة مروية عنه أكثرها بأسانيد صحيحة في غير فن من العلم، لكنها لم يشتهر عنه منها ولا واظب على إسماعه وروايته غير الموطأ، ...، وسائر تآليفه إنما رواها عنه مَنْ كَتَبَ بها إليه أو سأله إياها. فمن أشهرها في هذا الباب: رسالته في القدر والرد على القدرية، وهو من خيار الكتب الدالة على سعة علمه»[٥]اهـ.

---

(١) لم يبين الذهبي من القائل، هل هو أحمد أو ابنه صالح أو الذهبي نفسه.

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي: (١١/ ٢٦٥).

(٣) شعب الإيمان للبيهقي: (١/ ٩٦).

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي: (٦/ ٣٧٩).

(٥) الديباج المُذَهَّب، لابن فرحون: (١/ ١٤).

فمن هنا يُعلَم أن ما يُروىٰ عن الإمام مالك رحمه الله تعالىٰ في ذم الكلام وأهله، إنما يقصد به كلام المبتدعة وأهل الأهواء لا علم الكلام الممدوح، الذي صنف فيه بنفسه، وكان يمدح عليه ابن هرمز شيخه ويصفه بأنه كان بصيرا به ويرد به علىٰ أهل البدع[١].

ولا بد أن يصل الباحث المنصف بعد ما ذُكِر إلىٰ أنهم رحمهم الله تعالىٰ لم يخوضوا هذا البحر دون أن تدعو لذلك حاجة. كلا، وحاشاهم أن يتكلموا بشيء سكت عنه الصحابة والتابعون. لكنهم لمَّا رأوا الناس تَقَحَّمُوا هذا الباب، وخاضوا في هذا الأمر وحملوه علىٰ غير وجهه، ودعت الحاجة إلىٰ إلجام المبتدعة ونقض حججهم، اضطروا رحمهم الله تعالىٰ إلىٰ الكلام فيه تبياناً للحق، وكَفّاً للناس عن ذلك[٢].

ظهور الفرق وتمايزها:

ومن الضروري التَّنويهُ إلىٰ أنه في تلك الفترة بدأت تظهر التَّسْمِيَاتُ وتتميز الفرق وتنتسب إلىٰ مؤسسيها وكبار شيوخها. حتىٰ أن لقب أهل السنة نفسه بدأ يظهر في هذه الفترات تقريبا، ليتميز به أهل السنة عن غيرهم، بعد أن كان المسلمون ليس لهم اسمٌ غيرَ الإسلام.

ولعل أشهر الفرق التي برزت في تلك الفترة كانت المعتزلة[٣]، فقد عَبُّوا من علوم الإغريق الشيء الكثير، وناظروا الملاحدة في بداية أمرهم، وقمعوهم بالحجج العقلية وأسكتوا أصواتهم. إلا أنهم أغرقوا في علوم العقل، حتىٰ طَفَّ ميزانهم عند الحكم في القضايا، وجعلوا العقل حاكما علىٰ كل شيء.

---

(١) التبيان في الرد علىٰ من ذم علم الكلام، لجمال صقر: (٤٢).

(٢) أهل السنة الأشاعرة، لحمد السنان، وفوزي العنجري: (٥٦).

(٣) هم عشرون فرقة. وأهم المبادئ التي اجتمعوا عليها: نفيُ الصفات الأزلية عن الله عز وجل. واستحالة رؤية الله عز وجل بالأبصار. وقولهم بحدوث كلام الله عز وجل، وحدوث أمره ونهيه، وخبره، وقولهم بأن الله تعالىٰ غير خالق لأكساب الناس، وأن الناس هم الذين يخلقون أفعالهم. وأن المعاصي والقبائح واقعة بغير إرادة الله ولا مشيئته. راجع الفرق بين الفرق (٩٣-٩٦)، مقالات الإسلاميين (١/ ٢٣٥-٢٤٩).

ولَمَّا افتتن الناس بهم لِمَا يستخدمونه من حجج وبراهين عقلية لم يعهدها المسلمون بتلك الطريقة، اتبعهم بعض خلفاء بني العباس ونصروا مذهبهم، فأصبحت لهم سلطة فكرية وقانونية، وناصرتهم سيوف الخلافة على كل من خالفهم، حتى وقعت الفتنة الكبرى المعروفة بفتنة «خَلْقِ القرآن»، حيث صمد فيها الإمام أحمد رحمه الله تعالى ومجموعة من العلماء.

ورغم هذا الصمود لم تنته الفتنة، فقد كان الإمام أحمد كما سبق أن أشرنا ينهى عن علم الكلام والخوض فيه، وإن كانت له ردود عليهم إلا أنها أقل من القليل، فلم يندفع انبهار كثير من الناس بالمعتزلة ..

وزاد الطين بلة أن العوام من الناس لما سمعوا كلام المعتزلة ورأوا سكوت عامة العبَّاد والفقهاء وعلماء الحديث الذين كانوا يمثلون أهل السنة في ذلك الوقت، ظنوا أن الحق مع المعتزلة.

وجدير بالذكر أن بعض أهل الحديث كتب تصانيف في بعض المسائل التي أثارها الجهمية والمعتزلة، فمنهم من أصاب ومنهم من أخطأ. بل منهم من تعدى وجاوز الحد أيضا، فكان على طرف النقيض من المعتزلة.

فالمعتزلة والجهمية بالغوا في نفي الصفات، وقابلهم بعض أولئك بالإغراق في الإثبات، وشبّهوا الله تعالى بخلقه، فأثبتوا لله حدّاً ينتهي إليه، وجِهَةً يتحيز فيها، ويدين ورجلا وعينين مثل المخلوقين.

كما ظهر محمد بن كَرَّام[1] إمام المُجَسِّمة في خراسان، وأثبت هو وأتباعه لله تعالى الحقائق اللغوية لبعض الألفاظ التي وردت في النصوص مضافة إليه تعالى، كاليد والعين

---

(١) قال الذهبي في السير (٢٣/ ١٠٧): السجستاني المبتدع شيخ الكرامية، كان زاهدا عابدا ربانيا، بعيد الصيت كثير الأصحاب، يروي الواهيات، قال ابن حبان: خُذل حتى التقط من المذاهب أرداها، ومن الأحاديث أوهاها، ثم جالس الجويباري وابن تميم، ولعلهما قد وضعا مائة ألف حديث! وقال خلق من الأتباع له: أن الباري جسم لا كالأجسام. توفي ٢٥٥هـ.

والساق والمجيء والنزول والهرولة، مِمَّا يُوهِم مشابهةَ الله تعالىٰ لخلقه، وادعوا أنها صفات له، إلا أنها لا تشبه صفات المخلوقين.

وعنهم أخذ الحَشوِيَّة[١] مذهبهم الباطل في صفات الله تعالىٰ، وأنه تعالىٰ مَحَلٌّ للحوادث، وأنه يشبه خلقه من وجه ويخالفهم من وجه، وأن المشابهة ليست تامة بينهما. تعالىٰ الله عن ذلك علوّا كبيرا.

ظهور الإمامين أبي الحسن الأشعري وأبي منصور الماتُرِيدي رحمهما الله تعالىٰ:

وفي خضم هذه العواصف المتلاطمة، قَيَّضَ الله سبحانه للسنة شيخ الإسلام والملة وناصر الدين أبا الحسن الأشعري رحمه الله تعالىٰ ورضي عنه، وقد كان معتزليا في بداياته، وتربىٰ في حجر أبي علي الجُبَّائِيّ شيخ المعتزلة، وأخذ عنه الاعتزال وبرع فيه وناب عنه في المناظرة مرات عديدة، حتىٰ أنهم كانوا يعتبرونه خليفة الجبائي، فصارت ملكاته العقلية في أعلىٰ درجات توهجها، وعرف طرق الحجج المعتزلية ورأىٰ هشاشتها لو أحسن خصومهم استعمال العقل وحججه في مواطن الخلاف، وانتدب نفسه لهذه المهمة، فأسكتهم وأَلْقَمَهُمْ ألسنتهم في كل مناظرة واجههم فيها.

قال عنه الذهبي: «العلامة إمام المتكلمين، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسىٰ بن أمير البصرة بلال بن أبي بردة بن صاحب رسول الله ﷺ أبي موسىٰ الأشعري عبد الله بن قيس بن حضار، اليماني، البصري، ... وكان عجبا في الذكاء وقوة الفهم،... ولما برع في معرفة الاعتزال، كرهه وتبرأ منه، وصعد المنبر للناس، فتاب إلىٰ الله تعالىٰ منه، ثم أخذ يرد علىٰ المعتزلة، ويهتك عوارهم،... **قال الفقيه**

---

(١) جاء في شرح المنهاج للإِسْنَوِيّ (١/ ٣٠٩): اختُلف في الحشوية. فقيل: بإسكان الشين، لأن منهم المجسمة، والجسم محشو، والمشهور أنه بفتحها، نسبة إلىٰ الحشا، لأنهم كانوا يجلسون أمام الحسن البصري في حلقته فوجد كلامهم رديئا، فقال: ردوا هؤلاء إلىٰ حشا الحلقة، أي جانبها. والجانب يسمىٰ حشا، ومنه الأحشاء لجوانب البطن.

أبو بكر الصيرفي: كانت المعتزلة قد رفعوا رؤوسهم، حتى نشأ الأشعري فحجرهم في أقماع السمسم»[(١)]اهـ.

وقال الإمام ابن فورك: «انتقل الشيخ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري رضي الله عنه من مذاهب المعتزلة، إلى نصرة مذاهب أهل السنة والجماعة بالحجج العقلية، وصنَّف في ذلك الكتب»[(٢)]اهـ.

وقال القاضي عياض: «صنف لأهل السنة التصانيف، وأقام الحجج على إثبات السنة، وما نفاه أهلُ البدع من صفات الله تعالى ورؤيته، وقدم كلامه وقدرته قال: تعلق بكتبه أهل السنة، وأخذوا عنه، ودرسوا عليه، وتفقهوا في طريقه، وكثر طلبته وأتباعه، لتعلُّم تلك الطرق في الذب عن السنة، وبَسْطِ الحجج والأدلة في نصر الملة، فسُموا باسمه فعرفوا بذلك - أي الأشاعرة،...، فأهل السنة من أهل المشرق والمغرب بحججه يحتجون وعلى منهاجه يذهبون. وقد أثنى عليه غير واحد منهم، وأثنوا على مذهبه وطريقته»[(٣)]اهـ.

وقال ابن فرحون: «صنف التصانيف المبسوطة التي نفع الله بها الأمة، وناظر المعتزلة وظهر عليهم،...، ولأبي الحسن من التآليف المشهورة كتب كثيرة جدا عليها معول أهل السنة،...، ومن وقف على تآليفه رأى أن الله تعالى أيده بتوفيقه»[(٤)]اهـ

وقال ابن خلكان: « هو صاحب الأصول، والقائم بنصرة مذهب السنة»[(٥)]اهـ.

وقال العلامة ابن خلدون: «...، إلى أن ظهر الشيخ أبو الحسن الأشعري، وناظر بعض مشيختهم -أي المعتزلة- في مسائل الصلاح والأصلح[(٦)]، فرفض طريقتهم، وكان على رأي

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٩/ ٨٢).

(٢) تبيين كذب المفتري على الإمام الأشعري، لابن عساكر: (١٢٧).

(٣) ترتيب المدارك، للقاضي عياض: (٢/ ٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦).

(٤) الديباج المذهب، لابن فرحون: (١/ ١١٢).

(٥) وفيات الأعيان لابن خلكان: (٣/ ٢٨٤).

(٦) فقد قالوا أنه يجب على الله تعالى فعل كل ما هو صالح لخلقه، وإذا اجتمع الصالح والأصلح فالواجب عليه فعل الأصلح.

عبد الله بن سعيد بن كُلاّب وأبي العباس القلانسي والحارث المحاسبي من أتباع السلف، وعلى طريقة السنة»[١]اهـ.

ومنذ ظهور ذلك الرجل وتصديه للمعتزلة، بدأت الكفة تميل تدريجيا إلى أهل السنة. وتَتَلْمَذَ على يديه خلق من أكابر علماء أهل السنة الذين أسسوا المدرسة الأشعرية في العقائد بعد ذلك، وأصبح أهل السنة في هذه العصور وما تلاها معروفين باسم الأشاعرة.

فالانتساب إليه رحمه الله تعالى بمنزلة الانتساب إلى الأئمة الأربعة، أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد رضوان الله عليهم في الفروع الفقهية. إذ مع كونهم مختلفين في طرق الاستنباط واستخراج الأحكام، إلا أنهم متفقون على المصادر التي يصدرون عنها والموارد التي يردونها. وكذلك الإمام أبو الحسن الأشعري في أبواب أصول الدين، إنما هو آخِذٌ من القرآن الكريم والسنة الشريفة، وسائرٌ على طريق السلف.

فقد أخذ أدلة القرآن والسنة وما تثبته نصوصهما من العقيدة الصحيحة، وأيّدَها بالأدلة العقلية القاطعة. حيث كان أهل البدع في هذا الزمان يستخدمون الأدلة العقلية ويلبّسون على الناس عقائدهم، فكان لا بد أن يقوم علماء أهل السنة بالرد عليهم بطريقتهم، حتى لا يظن العوام أن أهل السنة عاجزون عن إثبات عقائدهم بالأدلة العقلية القطعية، أو أن العقل السليم لا يقبل عقيدة أهل السنة.

- فكما أن المسلم المالكي والحنفي والشافعي والحنبلي يطلق عليه أنه مسلم سُنِّيٌّ، ولم يطرأ عليه تغيير بسبب انتسابه إلى هؤلاء الأئمة، فكذلك المسلم الأشعري هو من أهل السنة على مذهب الإمام أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى.

فالانتساب إليه رحمه الله تعالى إنما هو من حيث كونه أضاء تلك الطريق ونصب عليها نطاقاً وشَهَرَها في الأمة، بعد أن حاول أصحابُ البدع والأهواء طمسها[٢].

---

(١) مقدمة ابن خلدون: (٨٥٣).

(٢) أهل السنة الأشاعرة، لحمد السنان، وفوزي العنجري: (٣٤).

قال الإمام البيهقي: «إلىٰ أن بلغت النَّوْبَةُ إلىٰ شيخنا أبي الحسن الأشعري رحمه الله، فلم يُحدِث في دين الله حَدَثاً، ولم يأت فيه ببدعة، بل أخذ أقاويل الصحابة والتابعين ومَن بعدهم من الأئمة في أصول الدين، فنصرها بزيادة شرح وتبيين، وأنّ ما قالوا وجاء به الشرع في الأصول صحيح في العقول. بخلاف ما زَعَمَ أهل الأهواء من أن بعضه لا يستقيم في الآراء، فكان في بيانه تقوية [ما لم يُدَلَّ عليه من أهل السنة والجماعة][1]، ونصرة أقاويل من مضىٰ من الأئمة، كأبي حنيفة وسفيان الثوري من أهل الكوفة، والأوزاعي وغيره من أهل الشام، ومالك والشافعي من أهل الحرمين، ومن نحا نحوهم من الحجاز وغيرها من سائر البلاد، وكأحمد بن حنبل وغيره من أهل الحديث، والليث بن سعد وغيره، والبخاري ومسلم إمامَيّ أهل الآثار وحُفَّاظ السنن التي عليها مدار الشرع، رضي الله عنهم أجمعين»[2]اهـ.

وقال الإمام ابن عساكر: «وهم - يعني الأشاعرة - المتمسكون بالكتاب والسنة، التاركون للأسباب الجالبة للفتنة، الصابرون علىٰ دينهم عند الابتلاء والمحنة، الظاهرون علىٰ عدوهم مع اطِّرَاح الانتصار والإِحْنَة، لا يتركون التمسك بالقرآن والحجج الأثرية، ولا يسلكون في المعقولات مسالك المُعَطِّلَة القَدَرِيَّة. لكنهم يجمعون في مسائل الأصول بين الأدلة السمعية وبراهين العقول، ويتجنبون إفراط المعتزلة ويتنكبون طرق المعطلة، ويَطَّرِحون تفريط المُجَسِّمَة المُشَبِّهَة، ويفضحون بالبراهين عقائد الفرق المُمَوِّهَة، وينكرون مذاهب الجهمية، وينفرون عن الكَرَّامِيّة والسالمية، ويُبْطِلُون مقالات القدرية ويُرَذِّلُون شُبَهَ الجَبْرِية.

فمذهبهم أوسط المذاهب، ومشربهم أعذب المشارب، ومنصبهم أكرم المناصب، ورتبتهم أعظم المراتب. فلا يؤثر فيهم قدح قادح، ولا يظهر فيهم جرح جارح»[3]اهـ.

---

(١) هكذا نقلها ابن عساكر في التبيين والتاج السبكي في الطبقات، أو هكذا طُبعتّ، ولا أرىٰ معناها يتماشىٰ مع السياق. ولم أحذفها دَرْءًا للتهمة بالتصرف علىٰ حسب الهوىٰ. ولعل الإمام البيهقي يريد أن الأشعري أرشد الله به الأمة لنصرة عقائد أهل الحق بطريقة لم يُسبَق إليها من أحدٍ من علماء أهل السنة رحمهم الله تعالىٰ ورضي عنهم جميعا، والله تعالىٰ أعلم.

(٢) تبيين كذب المفتري لابن عساكر: (١٠٣)، وطبقات الشافعية الكبرىٰ للسبكي: (٣/ ٣٧٩)، وانظر: أهل السنة الأشاعرة، لحمد السنان، وفوزي العنجري:(٣٥).

(٣) تبيين كذب المفتري لابن عساكر: (٣٩٧)، وانظر: أهل السنة الأشاعرة، لحمد السنان، وفوزي العنجري، ص:(٣٧).

ويشير الحافظ ابن عساكر رحمه الله تعالى في آخر هذه الفقرة إلى ما لاكته ألسنة بعض القادحين والجارحين له ولمذهبه، سواء كانوا من أولئك الذين ينتسبون لأهل السنة ولم يفهموا طريقته لنقص معرفتهم وعدم إلمامهم بعلوم الحِجَاجِ ومناظرة الملحدين وأهل البدع، أو كانوا من أهل البدع والضلالات الذين كشف زيف مقالاتهم ورأوا في طريقته ومذهبه ما يقوّض دعائم مذاهبهم.

وفي هذا المعنى قال الإمام الزركشي: «ولا التفات لما نسبه إليه الكرامية والحشوية، فالقوم أعداء له وخصوم، وهو إما مفتعل، أو لم يفهموا مراده»[1] اهـ.

وقريب من الوقت الذي ظهر فيه أبو الحسن الأشعري، قيض الله الإمام أبا منصور الماتُرِيدِيَّ الحنفي[2] كذلك لأهل السنة في بلاد ما وراء النهر ليقوم بنفس الدور.

قال العلامة كمال الدين البياضي: «الماتريدي مفصّل لمذهب الإمام -يعني الإمام أبا حنيفة- وأصحابِه، المُظْهِرِين لمذهب أهل السنة، فلم يخْلُ زمان من القائمين بنصرة الدين وإظهاره»[3] اهـ.

وقال الأدنروي: «إمام الهدىٰ والدين، كان إمام المتكلمين ومصحح عقائد المسلمين، نصره الله بالصراط المستقيم، فصار في نصرة الدين القويم. تفقه عليه الحكيم السمرقندي وفقهاء ذلك العصر»[4] اهـ.

---

(١) تشنيف المسامع للزركشي: (٤/ ٢٦٢).

(٢) إمام أهل السنة والجماعة، وأحد من أجمعَ الأكابر من علماء هذه الملة على رئاسته وصحة اعتقاده وإمامته للمسلمين. قال عنه ابن قطلوبغا في تاج التراجم: (١/ ٢٠): إمام الهدىٰ. اهـ. وقال عبد الله المراغي في الفتح المبين (١/ ١٩٣): كان أبو منصور قوي الحجة، فَحِما في الخصومة، دافع عن عقائد المسلمين، ورد شبهات الملحدين، اهـ. وقال أبو الحسن الندوي في رجال الفكر والدعوة (١٣٩): جهبذ من جهابذة الفكر الإنساني، امتاز بالذكاء والنبوغ وحذق الفنون العلمية المختلفة، اهـ. توفي بسمرقند سنة ٣٣٣هـ.

(٣) إشارات المرام من عبارات الإمام، للبياضي، ص: (٢٣).

(٤) طبقات المفسرين للأدنروي: (١/ ٦٩).

وبظهور هذين الإمامين الكبيرين بدأ اهتمام علماء أهل السنة والجماعة بعلم الكلام يأخذ منحى أكثر عمقا وتخصصا، فكانوا يواجهون شبهات المبتدعة بأدلة وبراهين يتضافر فيها العقل والنقل، فلا تستطيع المبتدعة معها تضليل الناس والتلبيس عليهم.

فلا تكاد بعد ذلك تجد عالما من أكابر المسلمين إلا وهو أشعري أو ماتريدي. والماتريدية يسمّون الأحناف أيضا، لأنهم على مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى في العقائد والفروع.

قال المرتضى الزبيدي: «وليُعْلَم أنّ كُلاًّ من الإمامين أبي الحسن وأبي منصور رضي الله عنهما وجزاهما عن الإسلام خيراً لم يبتدعا من عندهما رأياً، ولم يَشْتَقَّا مذهباً، وإنما هما مُقَرِّرَان لمذاهب السلف، مناضلان عما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، وناظَرَ كلٌّ منهما ذوي البدع والضلالات حتى انقطعوا وولوا منهزمين»[1]اهـ.

واستقر الحال على هذا الأمر، وتخرج عظماء المسلمين من العلماء والقضاة والأمراء والخلفاء والقواد والسلاطين على هاتين المدرستين العقائديتين.

التجسيم يعلن عن نفسه:

ولم يكن يعكّر هذا الاستقرار بعد كسر شوكة المعتزلة إلا ظهور بعض الأغرار من أتباع مذهب الحشو والتجسيم على فترات متباعدة، وكان أكثر أتباع هذا المذهب من الحنابلة بعد وفاة الإمام أحمد رحمه الله تعالى.

فقد فهموا بعض العبارات عنه بصورة خاطئة، لاقتصاره رضي الله عنه على الوارد فقط أثناء محنته في القول بخلق القرآن، فظنوا أنه يأخذ بالظواهر، ثم نسبوا إليه مذهبهم في التجسيم والتشبيه، واتبعوا تلك المقالة على أنها مذهب الإمام، والإمام منهم بريء.

وربما كثر أتباع هذا المذهب من الحنابلة؛ لأن مذهبهم ابتُلِيَ بخوض عدد من علمائهم

---

(١) إتحاف السادة المتقين للمرتضى الزبيدي: (٧/٢). وانظر: أهل السنة الأشاعرة، لحمد السنان، وفوزي العنجري، ص:(٣٧).

في التجسيم، على عكس المذاهب الأخرى، التي لم يتكلم علماؤها عن هذه المسائل بالطريقة التي تكلم بها بعض علماء الحنابلة.

يقول الحافظ ابن الجوزي الحنبلي: «ورأيت من أصحابنا -يعني الحنابلة- من تكلم في الأصول بما لا يصلح، فصنفوا كتبا شانوا بها المذهب. وقد نصحت التابع والمتبوع، فقلت لهم: يا أصحابنا أنتم أصحاب نقل واتّباع، وإمامكم الأكبر أحمد بن حنبل يقول وهو تحت السياط: «كيف أقول ما لم يُقَلْ». فلا تُدخِلوا في مذهب الرجل الصالح السلفي ما ليس منه، فلقد كسيتم هذا المذهب شيئا قبيحا، حتى لا يقال حنبلي إلا مُجَسِّم. وقد كان أبو محمد التميمي[1] يقول في بعض أئمتكم: لقد شان المذهب شيناً قبيحا لا يُغسل إلى يوم القيامة!!»[2] اهـ.

فآفة هؤلاء القوم آفةٌ مركبة. فقد اعتنقوا التجسيم أولا، ثم ادّعوا أنه مذهب الإمام أحمد وأهل الحديث والسلف الصالح من الصحابة والتابعين ثانيا، والثالثة أنهم آذوا الناس في ذلك في مناطق نفوذهم، كما فعل المعتزلة من قبلهم، فمن سَلِمَ من سيوفهم لم يسلم من ألسنتهم. لأنهم يتهمونه في دروسهم ومصنفاتهم بأنه على خلاف ما كان عليه السلف الصالح، وخلاف ما كان عليه الإمام أحمد بن حنبل!!

وسجّل التاريخ ما فعلوه بالإمام الكبير محمد بن جرير الطبري[3] شيخ المفسرين

---

(١) رزق الله بن عبد الوهاب التميمي، ولد سنة ٤٠٠هـ. قال الذهبي في السير (١٨/ ٦٠٩): قال السمعاني: هو فقيه الحنابلة وإمامهم، قرأ القرآن والفقه والحديث والأصول والتفسير والفرائض واللغة والعربية، وعمّر حتى قُصد من كل جانب، وكان مجلسه جم الفوائد. وقال ابن ناصر: ما رأينا مثله، وكان مقدما وهو ابن عشرين سنة، وكان ذا قدر رفيع عند الخلفاء، اهـ. قلت: هو وأبوه وعمه وجده من مشاهير علماء الحنابلة ومقدميهم. توفي سنة ٤٨٨هـ، وانظر طبقات الحنابلة (٢/ ٢٤٨).

(٢) دَفْعُ شُبَهِ التشبيه لابن الجوزي بتحقيق الكوثري، ص: (٦-٩).

(٣) قال الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ١٦٣): أحد أئمة العلماء، قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان بصيرا بالمعاني فقيها في أحكام القرآن، عالما بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفا بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين في الأحكام ومسائل الحلال والحرام، عارفا بأيام الناس وأخبارهم. وله في أصول الفقه وفروعه كتب كثيرة واختيار من أقاويل الفقهاء. وقال ابن خزيمة: ما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير، ولقد ظَلَمَتْهُ الحنابلة. اهـ. توفي سنة ٣١٠هـ.

والفقهاء وأهل الحديث، وإمام أهل السنة في عصره رحمه الله تعالى. فقد حبسوه في منزله ومنعوا الناس من الدخول عليه حتى توفي فيه، ومنعوا من دفنه نهارا، فدفنه أهله ليلا في بيته رحمه الله تعالى!!

قال الحافظ الذهبي: «قال حُسَيْنَكُ النيسابوري(١): أول ما سألني ابن خزيمة قال: كتبتَ عن محمد بن جرير؟ قلت: لا، قال: ولِمَ؟ قلت: لأنه كان لا يَظْهَر، وكانت الحنابلة تَمْنَع الناس من الدخول عليه. فقال: بئس ما فَعَلْتَ، ليتك لم تكتب عن كل من كتبت عنهم وسمعت منه»(٢)اهـ.

وقال الحافظ ابن كثير: «كان قد وقع بينه -الطبري- وبين الحنابلة، أظنه بسبب مسألة اللفظ(٣)، واتُّهم بالتشيع، وطلبوا عقد مناظرة بينهم وبينه، فجاء ابن جرير لذلك ولم يجئ منهم أحد.!

وقد بالغ الحنابلة في هذه المسألة وتعصبوا لها كثيراً، واعتقدوا أن القول بها يفضي إلى القول بخلق القرآن، وليس كما زعموا، فإن الحق لا يُحتاط له بالباطل، والله أعلم»(٤)اهـ.

وقال العلامة ابن الأثير: «توفّي محمّد بن جرير الطبريُّ صاحب التاريخ ببغداد ودفن ليلاً بداره، لأنّ العامّة اجتمعت ومنعت من دفنه نهارًا، وادَّعَوْا عليه الرفض، ثمّ ادعوا عليه الإلحاد!!. وهكذا ذكره ابن مِسكويه صاحب تجارب الأمم. وحُوشِيَ ذلك الإمام عن مثل

---

(١) قال الذهبي في السير (٣١/ ٤٨١): الإمام الأنبَل الحافظ القدوة، الحسين بن علي بن محمد بنِ يحيى التميمي النيسابوري، تربى في حجر ابن خزيمة وكان يقدمه حتى على أولاده. قَالَ الحَاكِمُ: الغالب على سماعاته الصدق. توفي سنة ٣٧٥ هـ.

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي: (٢٣/ ٢٨١)، حوادث سنة ٣١٠ هـ.

(٣) سبق الكلام عنها.

(٤) طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير: (١/ ٢٢٦). وانظر محنة ابن جرير مع الحنابلة في البداية والنهاية لابن كثير: (١١/ ١٤٥)، الكامل في التاريخ لابن الأثير: (٧/ ٨)، سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٤/ ٢٧٢-٢٧٧)، الوافي بالوفيات للصفدي: (٢/ ٢٨٤).

هذه الأشياء. وأمّا ما ذكره عن تعصّب العامّة، فليس الأمر كذلك، وإنَّما بعض الحنابلة تعصّبوا عليه ووقعوا فيه، فتبعهم غيرهم»[١]اهـ.

وعُرفوا في مصنفات أهل العلم بالمجسمة والمشَبِّهَة والحَشْوِيَّة -بفتح الشين أو سكونها، كلاهما منقول عن أهل العلم-. وقد كانوا يشاغبون الأشاعرة ومن ذهب مذهبهم في تنزيه الله تعالى عن الجسمية ومشابهة خلقه، ويفتعلون الفتن والاضطرابات.

ومن ذلك ما حكاه ابن كثير، قال: «وقعت فتنة ببغداد بين أصحاب أبي بكر المروزي الحنبلي وبين طائفة من العامة، اختلفوا في تفسير قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩]، فقالت الحنابلة: يُجلسه معه على العرش!! وقال الآخرون: المراد بذلك الشفاعة العظمى. فاقتتلوا بسبب ذلك ووقع بينهم قتلى، فإنا لله وإنا إليه راجعون. وقد ثبت في صحيح البخاري أن المراد بذلك مقام الشفاعة العظمى، وهي الشفاعة في فصل القضاء بين العباد»[٢]اهـ.

وقد آذوا عددا كبير من رءوس علماء الأمة بسبب خلافهم معهم في تنزيه المولى تبارك وتعالى عن مشابهة خلقه، فمنهم من نُفي وشرّد وحبس، كالبخاري ومسلم والترمذي وابن حبان، ومنهم من كانوا على وشك سفك دمه رحمهم الله جميعا[٣].

- ورغم ثوراتهم وإيذائهم للعلماء من أهل السنة المخالفين لهم، إلا أنه لم يكن لهم خطر يُذكر على عقائد المسلمين في وجود هذه الكثرة من العلماء الراسخين في علوم العقائد، فما كانوا ينتفضون إلا ويقمعهم الله تعالى على يد عالم أو سلطان. ومناظرات الإمام فخر

---

(١) الكامل في التاريخ لابن الأثير، حوادث سنة ٣١٠ هـ: (٧/ ٨).

(٢) البداية والنهاية لابن كثير (١١/ ١٦٢)، حوادث سنة ٣١٧هـ. قلت: ولاحظ أن ابن كثير يرفض تفسيرهم، ويحيل الفهم إلى تفسير البخاري للمقام المحمود بأنه الشفاعة.

(٣) تجد ذلك كله في تراجمهم، وقد اعتنى الذهبي وابن الأثير والتاج السبكي وابن كثير وابن حجر بذكر تلك الوقائع مفصلة، ولولا خوف الإطالة لنقلتها جميعا مفصلة.

الدين الرازي[1] رحمه الله تعالىٰ معهم في بلادهم أشهر من التنويه إليها، فقد كان شَجاً في حلوق أولئك المبتدعة، ويوم مات كانوا أكثر الناس فرحا وشماتة فيه!

وجادَلَهُم سلطانُ العلماء العزُّ بن عبد السلام[2] رحمه الله تعالىٰ في أواخر أيام الأَيُّوبِيِّينَ[3]، وأوذي منهم حتىٰ أنهم كانوا قد أوشكوا علىٰ سفك دمه، وادعوا عليه أشياء باطلة عند السلطان ليتخلصوا منه. فلما ناظرهم رحمه الله أمام العلماء والسلطان، أقام عليهم الحجة وَغَصَّصَهُم بِرِيقِهِم[4].

---

(١) قال ابن العماد في الشذرات (٥/ ٢٠): العلامة المفسر المتكلم صاحب التصانيف المشهورة، ولد سنة ٥٤٤ هـ وكان صاحب وقار وحشمة. إذا ركِبَ مَشَىٰ معه نحو الثلاثمائة مشتغل علىٰ اختلاف مطالبهم في التفسير والفقه والكلام والأصول والطب وغير ذلك. وكان فريد عصره ومتكلم زمانه، رُزِقَ الحظوة في تصانيفه وانتشرت في الأقاليم، وكان له باع طويل في الوعظ فيبكي كثيرا في وعظه، اهـ. وقال ابن خلكان في الوفيات (٤/ ٢٤٨): كن يلقب في هراة بشيخ الإسلام. **قلت**: ولم يفرح أهل البدع من المجسمة والمعطلة وسائر النحل بموت أحد مثلما فرحوا بموته، وهو من ذرية الصديق رضي الله عنه. انظر ترجمته أيضا في الأعلام (٦/ ٣١٣)، وطبقات الشافعية الكبرىٰ (٨/ ٨٠)، وطبقات المفسرين للسيوطي (١٠٠)، وغيرها.

(٢) شيخ الإسلام وسلطان العلماء، عبد العزيز بن عبد السلام السُّلَمِيُّ. أحد من بلغ رتبة الاجتهاد المطلق، ومَنْ كانت تهتز لكلماتهم عروش السلاطين. بلغ من جرأته في الحق أنه رفض إنفاذ تعاملات سلاطين وأمراء دولة المماليك إلا بعد أن يباعوا في سوق العبيد ويعتقهم من يشترونهم ليصبحوا أحرارا وتصح معاملاتهم. وهو أحد العلماء المجاهدين بالسيف والقلم رحمه الله تعالىٰ. توفي سنة ٦٦٠هـ. قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٩٩٥): الشيخ الإمام المجمع علىٰ إمامته وجلالته وتمكُّنه في أنواع العلوم وبراعته، اهـ.

(٣) يُنسَبُون إلىٰ أيوب بن شاذي. أصلهم من قرية دوين في شرقي أذربيجان، وهم بطن من الأكراد. أبلوا في خدمة الإسلام بلاءً حسنا في كنف آل زنكي، ثم صارت لهم دولة بعد موت الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي ٥٦٩هـ. أولُ ملوكهم السلطان الشهير الكبير الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب الذي قاتل الفرنج في حطين واستخلص بيت المقدس، ثم ساءت أحوالهم بعده واستقل كل منهم بناحيته وقاتل بعضهم بعضا حتىٰ تحالف بعضهم مع الفرنجة والتتار علىٰ بني عمه وإخوته. وكانت دولتهم في أقصىٰ اتساعها تضم مصر والشام والحجاز وأجزاء من العراق وتركيا واليمن وليبيا. وآخر ملوكهم الملك المقتول توران شاه الملقب بالمعظم بن الصالح نجم الدين أيوب. قتله مماليك أبيه سنة ٦٤٨هـ وقامت بعده دولة المماليك المشهورة.

(٤) طبقات الشافعية، لتاج الدين السبكي: (٨/ ٢١٢).

...بن تيمية رحمه الله تعالى ونُصرته لمذهب المجسمة:

ثم جاء القرن السابع الهجري وحمل في أحشائه إحدىٰ أكبر فِتَنِ الحشوية، حيث أثارها ...شيخ تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية. ولولا خوضه في تلك المسائل وانخراطه في ...تجسيم ونصرته له لكان من أفراد أئمة هذه الأمة.

وستتعرض لذكره إن شاء الله في هذا الكتاب، لأن كلامه أصبح عند أتباعه من ...جسمة والحشوية -خاصة المتأخرين والمعاصرين- فوق كل كلام، ورأيه فوق كل رأي، ...أنه قرآنٌ مُنزلٌ يُحتج به علىٰ من خالفه! فيحاكِمون آراء العلماء من السلف والخلف ...سابقين واللاحقين إلىٰ رأيه، فما وافق رأيه قَبِلُوه وما خالف رأيه رفضوه ونبذوه، وربما ...شنّعوا علىٰ قائله، ولا يرون أحدا من علماء المسلمين غيره هو وتلاميذه، ولا سيما الشيخ ابن ...قيم، الذي كان أيضا كأستاذه، ولولا عقيدته تلك لكان من أعظم علماء المسلمين.

ولقد كان ابن تيمية رحمه الله تعالىٰ ذا لسان ذلق فصيح، وصاحب نَفَسٍ طويل في ...كتابة، ينتقل فيها من وجه إلىٰ وجه بمرونة قلّ أن توجد عند كثير من العلماء، ولولا عقيدته ...لأجمعت الأمة بأسرها علىٰ إمامته وتقدّمه، لكنّ الكمال لله وحده عز وجل.

وكان له ذهن سيال وبديهة حاضرة قوية مكّنته من جمع الكثير من الأفكار والنظريات ...وخلطها مع بعضها البعض لنصرة مذهبه الذي عاش أغلب عمره ينافح عنه. فكان رحمه الله ...بمثابة مجددٍ يقوم بتشذيب وترتيب مذهب التجسيم، إلا أنه كان أفطن ممن قبله وأكثر ذكاء. ...وليس أدل علىٰ ذلك من أنه حاول أن يستدرج قواعد علم الكلام لمذهبه في مناقشات طويلة مع أهل السنة. لكنّ خُروق مذهب التجسيم استعصت علىٰ كل محاولات الترقيع والترميم.

وحِدّةُ ذكائه وسَيَلَانُ ذهنِه جَرّهُ بعد ذلك إلىٰ العُجْب والاعتداد بالنفس إلىٰ حد بعيد كما ذكر الذهبي رحمه الله تعالىٰ في «زغل العلم والطلب». فقد انزلق ابن تيمية رحمه الله تعالىٰ بعد شُذُوذَاته العقائدية في شذوذات واختيارات أخرىٰ فقهية انفرد بها عن جمهور المسلمين، بل وخرق الإجماع في بعضها، ثم تعدّىٰ الأمر وزاد بعد ذلك إلىٰ طعنه في العلماء وعدم الاكتراث بهم، سواء من القدامىٰ أو من المعاصرين له، طالما خالفوا فكرته. وليس أدلّ علىٰ

ذلك من كلام ابن تيمية نفسه، عن إحدى المرات التي تم استدعاؤه فيها لعقد مناظرة مع مخالفيه من علماء عصره رحم الله الجميع.

قال ابن تيمية: «فإنه في آخر شهر رمضان سنة ٧٢٦هـ جاء أميران رسولين من عند الملأ المجتمعين، من الأمراء والقضاة ومن معهم،...، **ثم قال**: فأخذا الجواب وذهبا، فأطالا الغيبة، ثم رجعا ولم يأتيا بكلام مُحَصَّل إلا طلب الحضور، فأغلظتُ لهم في الجواب **وقلت لهم بصوت رفيع: يا مبدِّلين، يا مرتدين عن الشَّريعة، يا زنادقة!!!**»[١]اهـ.

فَمَنْ هم المعنيُّون بأنهم مبدِّلون ومرتدُّون عن الشريعة وزنادقة ؟؟ الأميران المرسلان من قِبَل الملأ ؟ أو الملأ الذين أرسلوا الرسولين مِنَ الأمراء والقضاة والعلماء الذين معهم؟[٢].

وقال الذهبي: «فوالله ما رمقت عيني أوسع علما ولا أقوى ذكاءً من رجل يقال له ابن تيمية، مع الزهد في المأكل والملبس والنساء، ومع القيام في الحق والجهاد بكل ممكن. وقد تعبتُ في وزنه وَفَتّشِه[٣] حتى مللت في سنين متطاولة. فما وجدتُ أَخَّرَهُ بين أهل مصر والشام ومَقَتَهُ نفوسهم وازْدَرَوْا به وكذبوه وكفروه إلا الكبر والعجب وفرط الغرام في رئاسة المشيخة والازدراء بالكبار. فانظر كيف وبال الدعاوى ومحبة الظهور، نسأل الله المسامحة»[٤]اهـ.

---

(١) التسعينية لابن تيمية: (٢-٤)، إقامة الدليل على إبطال التحليل لابن تيمية (١/ ٣٧٣)، الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٦/ ٣٢٦).

(٢) عقائد الأشاعرة لصلاح الدين الإدلبي، ص: (٢٢).

(٣) أي التفتيش في حاله.

(٤) بيان زغل العلم والطلب للذهبي: (١٧-١٨)، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي: (٧٧). حقق الشيخ محمد بن ناصر العجمي هذه الرسالة وبَيَّنَ ثبوتها ضمن سلسلة «ذخائر التراث» ط مكتبة الصحوة الإسلامية. وتسمى رسالة الذهبي هذه «فيما يُذَمُّ ويعاب في كل طائفة». وأما مخطوطات الرسالة: فقد ذكر محقق كتاب «التمسك بالسنن» للذهبي: (٩): «بيان زغل العلم» ذكره د. بشار عواد برقم (١١٩)، وذكر له نسخة برلين. وعُثر له على نسختين أخريين: أولاهما: في مكتبة الأحقاف بتريم، وعنها صورة في معهد المخطوطات في الكويت تحت رقم (١٨١). والأخرى: في إحدى مكتبات اليمن، وعنها صورة في قسم المخطوطات في عمادة شئون المكتبات في الجامعة الإسلامية تحت رقم (٢٥٤). وقد ذكرها عدد ممن ترجم =

فقد كان أكثرُ الناس إنصافا لابن تيمية رحمه الله هم معاصريه من أهل العلم، حيث حاسبوه على أخطائه، وحاكموه على قدر ما صدر منه، في الوقت الذي لم يبخسوه حقه من المدح والإطراء بفرط ذكائه وكثرة محفوظاته وغيرها مما كان يمتلكه من المواهب.

وليس الأمر كما يشيع أدعياء السلفية اليوم، أن العلماء جميعا حسدوه ونافسوه وكرهوه وكلاما من هذا القبيل، حتى إن الإنسان لَيَظُنُّ لتلك الأكاذيب أن جميع علماء عصره كانوا شياطين فجرة، لا ضمير لهم ولا أخلاق، ولم يكن هناك أصحاب ضمير إلا ابن تيمية وحده وتلاميذه !!. فحاشاهم من ذلك ثم حاشاهم رحمهم الله تعالى.

فَهَبْ أن واحدا أو اثنين أو خمسة من الشيوخ حسدوه أو كرهوه، فهل يصح اتهام كل شيوخ الإسلام الذين عاصروه بذلك ؟ بل إنَّ انقلاب جميع علماء عصره عليه أمارةٌ وعلامةٌ واضحةٌ أنه ارتكب خطأ فادحا لم يمكن للعلماء السكوت عليه، وفي طليعتهم من أحبوه وناصروه كأبي حيان[1] والذهبي وغيرهما، رحم الله الجميع.

ونعرض هنا مواضع من الرسالة المشهورة بالنصيحة الذهبية، وقد أرسلها الحافظ الذهبي إلى شيخه ابن تيمية، حتى يتبين للقارئ مدى انحراف أصحابه المحبين له عنه بعد نصرتهم له، لا سيما بعد أن عرفوا ما آل إليه حاله وما تبوح به أقواله. وقد أرسلها إليه الذهبي بعد دخول ابن تيمية في شرخ السبعين من العمر، مما يدل على أنه غيّر رأيه فيه.

= للذهبي رحمه الله كالحافظ السخاوي والحافظ ابن حجر في إنباء الغمر عند ترجمته لبهاء الدين العسقلاني. فقال ابن حجر: وقد بالغ الذهبي في الثناء عليه في كتابه بيان زغل العلم، وفي غيره، قال (١/ ٦٨-١٦٩): وكان شيئاً عجيباً في الزهد والانجماع وقول الحق، اهـ. ولينظر مقدمة السير للذهبي بتحقيق بشار عواد معروف (١/ ٨٣). وانظر: التعليقات الجلية على النصائح الذهبية لغيث الغالبي، ضمن مجموعة: رسائل في تدعيم ثوابت الصحوة الإسلامية :[مشاعل للتحول من ولاءٍ لأشخاص إلى ولاءٍ للحق].

(١) محمد بن يوسف بن علي الأندلسي. قال ابن حجر في الدرر (٦/ ٥٨): كان ثبتا فيما ينقله، عارفا باللغة، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما، خدم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يُذكر أحد في أقطار الأرض فيهما غيره، وله اليد الطولى في التفسير والحديث وتراجم الناس ومعرفة طبقاتهم. أقرأ الناس قديما وحديثا حتى ألحق الصغار بالكبار، وصارت تلامذته أئمة وأشياخا في حياته، اهـ. توفي سنة ٦٤٥هـ.

يقول الذهبي: «إلى كم ترى القذاة في عين أخيك وتنسى الجذع في عينك ؟ إلى كم تمدح نفسك وشَقَاشِقَكَ وعباراتك، وتذم العلماء وتتبع عورات الناس ؟!! أعرف إنك تقول لي تدفع عن نفسك: إنما الوقيعة في هؤلاء الذين ما شموا رائحة الإسلام، ولا عرفوا ما جاء به محمد ﷺ(١)!!

ويقول فيها أيضا: يا رجل، بالله عليك كف عنا، فإنك مِحْجَاجٌ عليم اللسان، لا تقر ولا تنام، إياكم والأغلوطات في الدين.

ويقول: إن سَلِمَ لك إيمانك بالشهادتين فأنت سعيد. يا خيبة من اتبعك، فإنه معرَّضٌ للزندقة والانحلال، ولا سيما إذا كان قليل العلم والدين باطوليا شهوانيا. لكنه ينفعك ويجاهد عنك بيده ولسانه، وفي الباطن عدو لك بحاله وقلبه!

ويقول: إلى متى تمدح كلامك بكيفية لا تَمدح بها -والله- أحاديثَ الصحيحين. يا ليت أحاديث الصحيحين تسلم منك، بل في كل وقت تُغِير عليها بالتضعيف والإهدار، أو بالتأويل والإنكار. أما آن لك أن ترعوي؟ أمَا حان لك أن تتوب وتنيب؟ أمّا أنت في عشر السبعين وقد قرب الرحيل، فما أظنك تُقْبِلُ على قولي ولا تصغي إلى وعظي، بل لك همة كبيرة في نقض هذه الورقة بمجلدات، وتقطع لي أذناب الكلام. فإذا كان هذا حالك عندي وأنا الشَّفُوق المحب الوادّ، فكيف يكون حالك عند أعدائك؟!. وأعداؤك والله فيهم صلحاء وعقلاء وفضلاء، كما أن أولياءك فيهم فجرة وكذبة وجهلة وبطلة وعُورٌ وبقر!!»(٢)اهـ.

---

(١) يقصد العلماء الذين ناظروه وناقشوه وخالفوه في ما كان يقول ويعتقد!!

(٢) من صورة لمخطوط الرسالة الموجودة في دار الكتب المصرية تحت رقم إيداع (١٨٨٢٣)، نقلها ابن قاضي شهبة من خط البرهان ابن جماعة عن خط الحافظ صلاح الدين العلائي من الرسالة المكتوبة بخط يد الذهبي. فقد ذكر الدكتور بشار عواد معروف البغدادي في كتابه «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام»: أن النسخة التي هي بخط الحافظ ابن قاضي شهبة مخطوطة في دار الكتب المصرية ورقمها (١٨٨٢٣ ب)، وقال: إن منها نسخة بدار الكتب الظاهرية، ورقمها (١٣٤٧). وقد ذكر ابن قاضي شهبة في صدر الرسالة: أنه نقلها من خط البرهان بن جماعة، المنقول من خط الحافظ أبي سعيد صلاح الدين بن العلائي، المكتوب من خط مرسلها الشيخ شمس الدين الذهبي، وهذا سند عظيم حافل بالعلماء الأثبات =

والذهبي تلميذ لابن تيمية وأي تلميذ، لقد كان تلميذا مفتونا معجبا بأستاذه وشيخه أيما فتنة وإعجاب. وترجمته له في كتبه تشهد بذلك وتفصح عنه.

وصدور مثل هذه الرسالة منه لابن تيمية، معناه أن ابن تيمية تنكّب طريق الجادة وحد عن الصواب، فاجتلب على نفسه ملامة الأحباب قبل الخصوم.

فهل يقول الذين يرفعون ابن تيمية إلى درجة من القداسة لا مثيل لها أن الحافظ الذهبي كان من الحاقدين عليه والناقمين منه؟ وهل يصح بعد ذلك إلقاء الكلام على عواهنه، واتهام علماء الإسلام بأنهم كانوا مجرد حاقدين وحاسدين معدومي الضمائر؟ سبحانك هذا بهتان عظيم!

يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني في ترجمة ابن تيمية: «في شهر ربيع الأول سنة ٦٩٨هـ قام عليه جماعة من الفقهاء بسبب الفتوى الحَمَوِيّة، وبحثوا معه ومُنع من الكلام.

= الثقات. فأثبتها عدد من أهل العلم ولم يُعرِّجوا على أقوال المشككين بها لضعف التشكيك وركاكته. والحافظ السخاوي ذكر تلك الرسالة كذلك في كتابه الإعلان بالتوبيخ(ص ٧٧) وقال عنها: «وقد رأيت له- أي للذهبي- عقيدة مجيدة ورسالة كتبها لابن تيمية هي لدفع نسبته لمزيد تعصبه مفيدة»، اهـ. ولا يمكن أن يقصد بها رسالة زغل العلم، لأن رسالة زغل العلم غير موجهة لابن تيمية بخلاف النصيحة الذهبية فهي صريحة في المناصحة لشيخه رحمهما الله تعالى، اهـ. وممن أثبتها الدكتور المحقق: صلاح الدين المنجد الذي ألحق الرسالة بكتابه: «شيخ الإسلام ابن تيمية سيرته وأخباره عند المؤرخين»، ثم قال معلقاً عليها: « شك بعضهم في نسبة هذه النصيحة للذهبي، ولا شك عندنا أنها له. فقد نُقلت مخطوطاتها من خط الذهبي، ولم ينكرها أحد من العلماء الذين نقلوها، كتقي الدين بن قاضي شهبة وغيره. ثم إن هذا هو أسلوب الذهبي عندما يُهاجم، ويبدو أنه كتبها في آخر عمره. ولم يثن أحد على الشيخ كثناء الذهبي عليه، لكنه انتقده بعد ذلك في بعض الأمور حباً له، وإشفاقاً عليه »، اهـ. ومنهم: الدكتور المحقق بشار عواد معروف، الذي قال في كتابه: «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» وهو يتحدث عن انفراد السخاوي بذكر بعض آثار الذهبي: « وهو الوحيد الذي أشار إلى رسالة الذهبي إلى ابن تيمية، مما وثق نسبتها إليه، لا سيما وقد شك فيها غير واحد»، اهـ. ثم أوردها الدكتور بشار في عداد آثاره، وقال: « وذهب بعضهم إلى القول بأنها مزورة، ولا عبرة بذلك »، اهـ. وكرر ذلك في مقدمته على (سير أعلام النبلاء) قائلاً: « وأرسل إليه نصيحته الذهبية التي يلومه وينتقد بعض آرائه وآراء أصحابه بها»، اهـ. وكذلك قطع بنسبتها عدد من العلماء. وانظر: التعليقات الجلية على النصائح الذهبية لغيث الغالبي، ضمن مجموعة: رسائل في تدعيم ثوابت الصحوة الإسلامية :[مشاعل للتحول من ولاءٍ لأشخاص إلى ولاءٍ للحق].

ووصل إلى دمشق في آخر سنة ٧١٢هـ، وكان السبب في هذه المحنة أن مرسوم السلطان ورد على النائب بامتحانه في مُعْتَقَدِهِ، لما وقع إليه من أمور تُنْكَر في ذلك، فعُقد له مجلس في سابع رجب وسئل عن عقيدته، فأملى منها شيئا،...، ثم احتضروا العقيدة التي تعرف بالواسطية فَقُرِئَ منها وبحثوا في مواضع، ثم اجتمعوا في ثاني عشره وقرروا الصَّفِيَّ الهندي[1] يبحث معه، ثم أخروه وقدموا الكمال الزملكاني[2]، ثم انفصل الأمر على أنه شهد على نفسه أنه شافعي المعتقد[3]. وتعصب سلار -نائب السلطنة- لابن تيمية[4]، وأحضر القضاة الثلاثة -الشافعي والمالكي والحنفي- وتكلم معهم في إخراجه، فاتفقوا على أنهم يشترطون فيه شروطا، وأن يرجع عن بعض العقيدة، فأرسلوا إليه مرات فامتنع من الحضور إليهم واستمر، ولم يزل ابن تيمية في الجب إلى أن شفع فيه مهنا أمير آل فضل، فأُخرج، .... وأُحضر إلى القلعة ووقع البحث مع بعض الفقهاء، فكُتِبَ عليه محضر بأنه قال: أنا أشعري.

ثم وُجد خطه بما نصه: الذي أعتقد، أن القرآن معنى قائم بذات الله، وهو صفة من

---

(١) صفي الدين الهندي الأرموي. قال الصفدي في الوافي (١/ ٣٩٣): العلامة الأوحد الشافعي الأصولي شيخ الشيوخ، ولد بالهند سنة ٦٤٤هـ وتفقه هناك بجده لأمه ثم رحل من دلهي. قدم دمشق، وأقرأ الأصول والمعقول، وأفتى. فيه دين وتعبد وله أوراد. درَّسَ بالرواحية، وأشغل بالجامع، وكان حسن العقيدة. مات سنة ٧١٥هـ.

(٢) قال ابن حجر في الدرر (٢/ ٤٠): أحد المتقدمين في الفتاوى والتدريس والمجالس، والمرجوع إليهم في المناظرة. وأطلق عليه الذهبيُّ عالِمَ العصر وكبير الشافعية، قال: وكان بصيرا بالمذهب وأصوله، قوي العربية ذكيا فطنا فقيه النفس، وكان يضرب بذكائه المثل، أفتى وله نيف وعشرين سنة، وتخرج غالب علماء العصر عليه، ولم يروا غيره في كرم نفسه وعلو همته، ودرَّسَ بمدارس. قال ابن كثير: انتهت إليه رياسة المذهب تدريسا وإفتاء ومناظرة، وساد أقرانه بذهنه الوقاد وتحصيله الذي منعه الرقاد وعبارته الرائقة وكلماته الفائقة، ولم يُسمع أحد من الناس يدرِّس أحسن منه، ولا سمعت أحلى من عبارته وجودة تقريره وصحة ذهنه وقوة قريحته. اهـ. توفي سنة ٧٢٧هـ.

(٣) قلت: كانوا في هذا العصر ينعتون الأشاعرة بشافعية المعتقد، لأن أكابر الأشاعرة أكثرهم شافعية، ومثل ذلك ما يقال عن الماتريدية أنهم الحنفية، فيكون ابن تيمية أشهد على نفسه أنه أشعري، وسيأتي بلفظه بعد ذلك.

(٤) وهذا ينقض ما يزعمه أدعياء السلفية أن العلماء حرضوا عليه السلطة، حيث كان سلار حاكم الشام يتعصب لصالحه على العلماء.

صفات ذاته القديمة، وهو غير مخلوق، وليس بحرف ولا صوت، وأن قوله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ليس على ظاهره، ولا أعلم كُنْهَ المراد به، بل لا يعلمه إلا الله، والقول في النزول كالقول في الاستواء، وكتبه أحمد بن تيمية.

ثم أشهدوا عليه أنه تاب مما ينافي ذلك مختارا، في خامس عشري ربيع الأول سنة ٧٠١هـ، وشهد عليه بذلك جمعٌ جمٌّ من العلماء وغيرهم وسكن الحال»[1] اهـ.

ويبدو أن الرجل كان يصانعهم، ويداري عنهم خبيئة نفسه. لكن الذي تَقَرَّرَ على كل حال في الشيخ ابن تيمية وتلميذه الشيخ ابن قيم الجوزية: أَنْ حَكَمَ قضاةُ المذاهب بحبسهما، ومَنْع الناس من الاختلاف إليهما، وتحريم قراءة كتبهما، إلى أن مات ابن تيمية في السجن، ثم أُطلِق ابن القيم بعد وفاته. لكنه كان قد حمل علوم شيخه ورتبها ونظمها وزينها بزخارف الكلام وكثرة التحبير.

وانقضت فتنة الشيخ ابن تيمية وأتباعه، واختفت كتبهم ولم يعد لها وجود بين أهل العلم، إلا ما كان حشوية الحنابلة يخفونه ويتناقلونه بعيدا عن عيون أهل السنة.

ومنها المتون المختصرة لابن تيمية، التي طبعت وانتشرت بكثرة في بدايات القرن الرابع عشر الهجري، كالواسطية والتدمرية والحموية، والكتب المطولة كَدَرْءِ التعارض ومنهاج السنة، وقد جُمع أكثرها في الفتاوى الكبرى ومجموعة الفتاوى، وكذلك طُبعت كتب تلميذه ابن القيم فيما يخص العقائد.

وكل تلك الكتب لم يكن العلماء يعوّلون عليها ولا يركنون إليها، لما كان فيها من التصريح بالتجسيم وتشبيه الله تعالى بخلقه والوقوع في علماء الأمة وتنقيصهم.

التجسيم يسفك دماء المسلمين تحت شعار التوحيد وعقيدة السلف:

وسبب نهضة تلك الكتب وإخراجها من قبورها مرة أخرى، ظهور الوَهَّابِيَّةِ بنَجْدٍ، وهي الفتنة الكبرى الأخيرة من فِتَنِ المجسمة. نَصَرَتْهَا سيوف السلطان ونَشَرَتْهَا في أنحاء

---

(١) الدرر الكامنة، لابن حجر: (١/ ١٦٩-١٧٢).

الحجاز ونجد، ولا زالت حية إلى الآن تطلق قذائف التبديع والتفسيق والتكفير على أكابر علماء المسلمين، وتحكم على عشرة قرون من عمر هذه الأمة بالضلال وفساد العقيدة. حتى وصل الحال بأحد المعاصرين في رسالة له مَلَأَهَا بالأكاذيب عن الأشاعرة، أن يصف شيخ الإسلام وخير من تلقّب بالحافظ، الإمامَ ابن حجر العسقلاني أنه كان متذبذبا في العقيدة !!، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم[١].

وفي بداية هذه الفتنة رفض العلماء الانصياع لهم، فقاموا بحمل الناس على تلك العقيدة قسرا، وهددوهم بالسلاح وإراقة الدماء، وحكموا على غيرهم بالكفر واستحلال دمه، وسبي نسائه وذريته!!

حتى أضحى الحَرَمَان الشريفان في مكة والمدينة، وأضحت سائر بلاد الحجاز وأرض نجد قفرا خالية من العلماء الراسخين، الذين فروا بدينهم من سيوف المجسمة.

قال مفتي الحنابلة بمكة الشيخ محمد بن حميد النجدي: «فإنّه -يعني ابن عبد الوهاب- كان إذا بايَنَهُ أحد وردَّ عليه ولم يقدر على قتله مجاهرةً، يرسل إليه من يغتاله في فراشه أو في السوق ليلاً، لقوله بتكفير من خالفه واستحلاله قتله!»[٢]اهـ.

وقال رئيس المدرسين بمكة ومفتي الشافعية فيها العلامة السيد أحمد دحلان: «كان يقول لأهل الدَّرْعِيَّةِ: إنما أدعوكم إلى التوحيد وترك الشرك بالله، ويزين لهم القول وهم أهل

---

(١) هو الدكتور سفر الحوالي سامحه الله تعالى في رسالة «منهج الأشاعرة في العقيدة». فالرجل ما ترك صفحة في رسالته إلا وسطر فيها كذبة أو أكثر، ولم يرقب في علماء المسلمين إلاً ولا ذمة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وقد أحسن الدكتور عمر عبد الله كامل في كتاب رد عليه فيه وسماه «كفى تفريقا للأمة باسم السلف»، والدكتور صلاح الدين الإدلبي في كتابه «عقائد الأشاعرة»، وكلاهما أحسن غاية الإحسان، كما رد عليه العلامة محمد صالح الغرسي في كتابه «منهج الأشاعرة في العقيدة بين الحقائق والأوهام». ولم يستطع الرد بحرف واحد عليهم جزاهم الله كل خير، رغم مرور فترة طويلة، تكفي لكتابة مجلدات لا مجرد ردود.

(٢) السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة لمحمد بن حميد النجدي، ص: (٢٧٦). وكان معاصرا للأحداث رحمه الله تعالى.

. ـتي في غاية الجهل، لا يعرفون شيئا من أمور الدين، فاستحسنوا ما جاءهم به. **وكان يقول** ـ ـإني أدعوكم إلى الدين. وجميعُ ما هو تحت السبع الطباق مشرك على الإطلاق، ومن قتل ـ ـكـ فله الجنة. فتابَعوه وكانت نفوسهم بهذا القول مطمئنة. فكان محمد بن عبد الوهاب ـ ـكالنبي في أمته، لا يتركون شيئا مما يقول ولا يفعلون شيئا إلا بأمره، ويعظّمونه غاية ـعظيم. وإذا قتلوا إنسانا أخذوا ماله وأعطوا أميرهم الخمس واقتسموا الباقي، وكانوا ـ ـون معه حيثما مشى ويأتمرون له بما شاء!! ولما ملكوا الطائف في ذي القعدة سنة ١٢ـ هـ قتلوا الكبير والصغير والمأمور والآمر، ولم ينجُ إلا من طال عمره. وكانوا يذبحون ـصغير على صدر أمه، ونهبوا الأموال وسَبَوا النساء وفعلوا أشياء يطول الكلام ـ ـرها»[1]اهـ.

وذكر مؤرخ الوهابية ابن غنام حوارا دار بين أمير الدرعية وابن عبد الوهاب: « قال ـمير للشيخ: أريد أن أشترط عليك اثنتين: نحن إذا قمنا في نصرتك والجهاد في سبيل الله ـح الله لنا ولك البلدان، أخاف أن ترتحل عنا وتستبدل بنا غيرنا. والثانية: أن لي على ـ ـعية قانونا[2] آخذه منهم في وقت الثمار، وأخاف أن تقول لا تأخذ منهم شيئا. **فقال** ـيخ: أما الأولى فابسط يدك. الدم بالدم والهدم بالهدم. وأما الثانية، فلعل الله أن يفتح لك ـتوحات، فيعوضك الله من الغنائم ما هو خير منهم»[3]اهـ.

ويلاحَظ تكفيرهم لغيرهم من المسلمين. حيث كانوا يسمّون أنفسهم -فقط- ـسلمين وأهل الإسلام وأهل التوحيد، ويسمون غيرهم بالكفار وأهل الكفر وأهل ـضلال، ويعتبرون أموالهم غنائم ونساءهم وذراريهم سبايا، وينعتون الذين يخرجون عليهم بعد أن عاهدوهم -خوفا من سيوفهم- بالمرتدّين!!

---

(١) الدرر السنية في الرد على الوهابية، لمفتي مكة السيد أحمد زيني دحلان، ص: (٤٧-٤٨).

(٢) قال د. ناصر الدين الأسد، محقق الكتاب: القانون هو ما يدفعه الضعيف للقوي ليحميه ويدافع عنه. ويسمى الخفارة والقانون في أهل نجد.

(٣) تاريخ نجد لابن غنام: (٨٧).

قال ابن غنام: «ثم سار المسلمون في سنة ١١٦٢ إلى الرياض،...، فوصلوا وقت الصبح إلى نخل هناك يعرف بالحبونية. فخرج إليهم أهل الرياض وتراموا من بعيد بالرصاص. وقد قتل من أهل الرياض سبعة ...، وقتل من المسلمين ثلاثة،...، وهدم المسلمون ما بالمكان من جدار، ثم عادوا في المساء إلى منفوحة.

وقال ابن غنام أيضا: وفي هذه السنة ارتدَّ إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن أمير ضرمى، ونقض عهد الشيخ محمد بن عبد الوهاب والأمير!!»[1]اهـ.

وقال الشيخ ابن باز يصف الوضع في نجد بعد ظهور الوهابية: «وأُمر بالمعروف، ونُهِيَ عن المنكر، وساد الأمن في الأمصار والقرى والطرق والبوادي ووقف البادية عند حدهم. ودخلوا في دين الله وقبلوا الحق، ونشر الشيخ فيهم الدعوة. وأرسل الشيخ إليهم المرشدين والدعاة في الصحراء والبوادي، كما أرسل المعلمين والمرشدين والقضاة إلى البلدان والقرى. وعم هذا الخير العظيم والهدى المستبين نجدا كلها وانتشر فيها الحق، وظهر فيها دين الله عز وجل»[2]اهـ.

ولما استفحل أمرهم وكثر إيذاؤهم للناس، بل وتعطّل الحج من بعض بلاد المسلمين إلى البيت الحرام بسببهم، ولم يذهب الناس إلى مكة خوفا من إجبار الوهابية لهم على تغيير عقيدتهم، أرسل الخليفة العثماني إلى محمد علي الألباني والي مصر أن يدخل بالعساكر المصرية والتركية إلى أراضي نجد والحجاز ويقضي على هذه الفتنة.

يقول الشيخ ابن باز أيضا: «فجرى ما جرى من الفتن والقتال، وصار القتال بين الجنود المصرية والتركية ومن معهم، وبين آل سعود في نجد والحجاز سجالا مدة طويلة، من عام ١٢٢٦ هـ إلى عام ١٢٣٣ هـ، سبع سنين كلها قتال ونضال بين قوى الحق وقوى الباطل»[3]اهـ.

---

(١) المرجع السابق: (١٠٤).

(٢) مجموع فتاوى ابن باز: (١/ ٣٦٩)، وانظر «الإمام محمد بن عبد الوهاب دعوته وسيرته»، لعبد العزيز بن باز. مجموعة: «دعاوى المناوئين للشيخ محمد بن عبد الوهاب»، فريق عمل موقع صيد الفوائد. http://saaid.net/monawein/t/١.htm

(٣) المصدر السابق.

وقالها الشيخ محمد بن عبد الوهاب نفسه صراحة، بألفاظ لا تحتمل التأويل ولا إساءة ـفيهم، أن منهجه هو الإسلام وما عداه ليس كذلك!!

قال في رسالته إلى أهل الرياض ومنفوحة: «وأنا أخبركم عن نفسي. والله الذي لا إله ـ هو لقد طلبتُ العلم، واعتَقَدَ من عرفني أن لي معرفةً[1]، وأنا ذلك الوقت لا أعرف معنى ـ إله إلا الله»، ولا أعرف دين الإسلام قبل هذا الخير الذي مَنَّ الله تعالى به[2]!؛ وكذلك ـشايخي ما منهم رجل عرف ذلك!. فمن زعم من علماء العارض أنه عرف معنى «لا إله إلا ـه» ومعنى الإسلام قبل هذا الوقت، أو زعم عن مشايخه أن أحدا عرف ذلك، فقد كذب ـ فترى ولبّس على الناس ومدح نفسه بما ليس فيه!»[3] اهـ.

وقد صنف الكثيرون من علماء الإسلام رسائل وكتبا في الرد على هؤلاء الذين كانوا ـسمون أنفسهم فقط بالمسلمين، ونسبوا أنفسهم للسلف الصالح والإمام أحمد بن حنبل، كما ـعل سابقوهم في عصر الإمام ابن الجوزي، كأنهم تواصوا به!

فألّف الشيخ سليمان بن عبد الوهاب التميمي الحنبلي، أخو محمد بن عبد الوهاب كتبا في الرد والتشنيع على بدعة أخيه.

قال فيه رحمه الله تعالى: «ابتُلِيَ الناس بمن ينتسب إلى الكتاب والسنة ويستنبط من علومهما، ولا يبالي بمن خالفه. وإذا طلبتَ منه أن يعرض كلامه على أهل العلم لم يفعل، بل يُوجِبُ على الناس الأخذ بقوله وبمفهومه، ومن خالفه فهو عنده كافر. هذا، وهو لم يكن فيه خصلة واحدة من خصال أهل الاجتهاد، ولا -والله- عُشْرَ واحدة. ومع هذا، رَاجَ كلامه على كثير من الجهال. فإنا لله وإنا إليه راجعون.

ويقول في موضع آخر: فإنكم الآن تُكَفِّرُون من شهد أن لا إله إلا الله وحده، وأن محمداً عبده ورسوله وأقام الصلاة وآتى الزكاة وصام رمضان وحج البيت، مؤمناً بالله

---

(١) قلت: يقصد بالمعرفة علوم الشرع.

(٢) قلت: يقصد دعوته التي خرج بها على الناس بعد ذلك.

(٣) تاريخ نجد لابن غنام، ص: (٣١٠).

وملائكته وكتبه ورسله، ملتزماً لجميع شعائر الإسلام، وتجعلونهم كفاراً، وبلادهم بلاد حرب. ولكن، هذه التفاصيل التي تُفَصِّلُون من عندكم أنّ مَنْ فَعَلَ كذا فهو مشرك، وتخرجونه من الإسلام. من أين لكم هذا التفصيل؟ أَسْتَنْبَطْتُمْ ذلك بمفاهيمكم؟ فقد تقدم لكم من إجماع الأمة أنه لا يجوز لمثلكم الاستنباط. أَلَكُمْ في ذلك قدوة من إجماع أو تقليدِ من يجوز تقليده؟ مع أنه لا يجوز للمقلِّدِ أن يُكَفِّرَ إن لم تُجْمِع الأمة على قول مَتْبُوعِه»[1] اهـ.

وشهادته رحمه الله تعالى في حق أخيه كافية في نفي أن المخالفين له من العلماء حسدوه وكذَبوا في حقه، كما يدعي الوهابية اليوم. وهو نفس الادعاء الذي ساقوه ليبرروا به خلاف علماء الإسلام للشيخ ابن تيمية!!

ولولا خوف الإطالة لنقلتُ ما قاله علماء الإسلام فيهم، كالعلامة الصاوي المالكي والعلامة ابن عابدين الحنفي والعلامة النبهاني الشافعي وغيرهم. فقد قاموا بواجبهم تجاه تلك الفتنة، فكَفَوْا وَوَفَوْا رحمهم الله تعالى.

وكان فكر الوهابية في بداية أمره محصورا في مناطق نفوذهم لا يتجاوزه، حتى جاء العصر الحديث وكثرت أموالهم. فقاموا بخدمة دعوتهم بالمطبوعات والكتب والأشرطة وبناء الصروح التي تنشر مذهبهم.

وفي الوقت الذي اتسعت فيه أرزاق دولة المبتدعة، ابتُلِيَتْ بقية بلاد العالم الإسلامي بحكومات عميلة خاضعة للمحتل، حاربت الدين والعلم والعلماء بغض النظر عن مذهبهم، وضيقت عليهم، فمنهم من قُتِل ومنهم من نُفي ومنهم من اعتقل، ومَنْ بقي منهم حورب في رزقه ودعوته.

فلم يعد مذهب أهل السنة الأشعرية والماتريدية يلقى من الخدمة والنشر والدعم ما يلقاه ذلك المذهب البِدْعِيّ، بل على العكس كان يلقى العنت والتعتيم ومحاولات الإزهاق،

---

(١) فصل الخطاب في مذهب محمد بن عبد الوهاب، وهو نفسه الكتاب المشهور «الصواعق الإلهية في الرد على مذهب الوهابية»، لسليمان بن عبد الوهاب الحنبلي النجدي، أخو الشيخ محمد بن عبد الوهاب، حسب ما جاء في إيضاح المكنون: (٢/ ٧٢)، ومعجم المؤلفين: (٤/ ٢٦٩).

في الأزهر الشريف وغيره من المؤسسات السُّنِّيَّة، التي قادت حركات المقاومة ضد
والعَلْمَنَة ومحاولات التغريب!

كان نتيجة لخروج الكثيرين من المسلمين سعيا وراء أرزاقهم في تلك البلاد -ومنهم
لا يفقهون في الدين قليلا ولا كثيرا- أن انخدعوا بمظاهرهم ورنين كلامهم، وأخذوا
كثيرا من الأفكار، لبساطتها وسطحيتها الشديدة، فنقلوا تلك الأفكار عند رجوعهم
دهم. فرأينا بعد ذلك الجماعات المسلحة، وسمعنا بالإرهاب وترويع الآمنين تحت
نصرة الدين بحجة أنهم كفار، ولم يكن ذلك معروفا قبل انتشار كتبهم وبدعهم بين
اللهم إلا ما كان من الخوارج ثم من الباطنية الحشَّاشِين والقرامطة.

جسمة في لباس أهل السنة يصنّفون الناس:

ثم إنهم لم يكتفوا بمجرد نشر أفكارهم وتصديرها إلى خارج حدودهم، بل جعلوا من أنفسهم حكاما على عقيدة المسلمين، يصنّفون الناس إلى أهل سنة وخوارج ومرجئة ورافضة ومعطّلة وجهمية، وغير ذلك من الألقاب القديمة، التي لها مدلولات عَقَدِيَّة. فيحتكرون لأنفسهم لقب أهل السنة، ثم يوزعون بقية الألقاب على من خالفهم. وادَّعوا أنهم يقومون بذلك اعتمادا على قواعد علم الجرح والتعديل.

مع أن علم الجرح والتعديل موضوعٌ للحكم على رواة الأحاديث النبوية في زمن تدوين السنة. والآن قد انقطعت الرواية بانقضاء زمان أئمة الرواية، واستقرت دواوين السنة وانتشرت وبلغت شهرتها الآفاق، وأصبح علم الجرح والتعديل في الأزمنة المتأخرة يستفاد منه في معرفة أسباب تعديل الرواة وتجريحهم، ودراسة مناهج الأئمة السابقين، لا الحكم على الفقهاء والعلماء المعاصرين!!

وتحت هذا الشعار صبوا جام غضبهم على الأشاعرة والماتريدية -أهل السنة الحقيقيين- وصوبوا إليهم سهامهم، وادعوا أنهم أهل ضلال وإضلال لينفّروا الناس عنهم. رغم أن الأشاعرة والماتريدية تَبَلْوَرَ مذهبهما ما بين القرنين الرابع والخامس الهجريَّيْنِ، وأصبح اسمهما علَما على أهل السنة، بحيث إذا قيل أن فلانا من أهل السنة عرَف السامع أنه

أشعري أو ماتريدي، سواء كان السامع سنّيًا أو معتزليا أو رافضيا، فلم يكن لهم مُنازِع الانتساب إلى السنة. في حين أن مذهب هؤلاء لم يكن محسوبا على أهل السنة من الأساس فضلا عن أن يكون له أي ثقل يذكر قبل القرن الثالث عشر الهجري، حيث نشأت له دولة ترعاه وتقوم على حمايته ونشره.

فهل كانت الأمة كافرة حتى ظهر هؤلاء؟ وهل كان كل شيوخ الإسلام من المفسرين والمحدّثين واللغويين والفقهاء والأصوليين كفارا مبتدعين حتى ظهر مذهب أولئك نجد؟ وأين نذهب بقوله ﷺ -وهو الذي لا ينطق عن الهوى-: «لَا يَجْمَعُ اللهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ عَلَى الضَّلَالَةِ أَبَدًا، وَيَدُ اللهِ عَلَى الْجَمَاعَةِ، فَاتَّبِعُوا السَّوَادَ الْأَعْظَمَ، فَإِنَّهُ مَنْ شَذَّ، شَذَّ فِي النَّارِ»[1].

ومما زاد الأمر سوءا، ما أطلقوه على أنفسهم من الأسماء والألقاب، ليموّهوا على الناس ويلبّسوا عليهم أمرهم.

فتارة يطلقون على أنفسهم أهل الحديث: والحديثُ يعمل فيه وفي علومه مخالفوهم بل وأئمة الحديث جُلُّهُم أشاعرة وماتريدية إن لم يكونوا كلهم!!، كالبيهقي وابن حجر والخطيب البغدادي والحاكم وأبي نعيم وابن عساكر وابن الصلاح والنووي وابن كثير والعراقي والهيثمي والزيلعي والعجلوني وابن حجر العسقلاني والسيوطي والسخاوي والدمياطي، وكثير غيرهم سنذكرهم إن شاء الله تعالى في هذا الكتاب. والوهابية أنفسهم يقتبسون منهم ويرجعون إليهم ويحتكمون إلى كلامهم!!، ولا يوافقون عقيدة بعض أهل الحديث إلا في تعريف الإيمان فقط!!

وتارة يسمون أنفسهم الفرقة الناجية: متأولين الحديث الوارد في افتراق الأمة إلى بضع وسبعين فرقة، ومنزلين إياه على أنفسهم فقط.

---

(١) قال السخاوي في المقاصد الحسنة (١/ ٧١٦): حديث مشهور المتن، وأسانيده كثيرة متعددة الطرق والمخارج، وذلك علامة القوة، فلا ينزل عن الحسن. وصححه الزرقاني في مختصر المقاصد: (١١٧٩). بلفظ: «لا تجتمع أمتي على ضلالة». وقال العجلوني في كشف الخفاء (٢/ ٤٧٠): مشهور المتن وله أسانيد كثيرة وشواهد عديدة. وضعّفه الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة: (٨/ ٥٢٩). **قلت**: وتراجع الألباني عن تضعيف الفقرة الأولى إلى قوله: الضلالة. وصححه في السلسلة الصحيحة: (٣/ ٣٢٠).

وتارة يسمون أنفسهم بالطائفة المنصورة: يتأولون حديثا آخر، أصله في المجاهدين الذين يرابطون ويقاتلون الكفار في أرض الجهاد وعلىٰ ثغور المسلمين.

وتارة يسمون أنفسهم -هم فقط- أهل السنة والجماعة: بزعم أنهم حماتها ورعاتها، ويجردون مخالفيهم -ولا سيما الأشاعرة والماتريدية- من الانتساب إلىٰ السنة في كتبهم وأشرطتهم ومنشوراتهم. ونتج عن ضجيجهم، أنّ ظنَّ كثيرٌ من الناس أنهم علىٰ الحق، وأنهم وحدهم الناطقون به.

وتارة يطلقون على أنفسهم اسم السلفية والسلفيين، نسبة إلى السلف الصالح: كأن بقية الأمة لا يعرفون شيئا عن السلف.

وقد اضطروا إلىٰ اختراع هذا اللقب بعد أن أصبح اسم الوهابية عَلَماً علىٰ الشذوذ في الدين ومخالفة إجماع المسلمين، فهم الآن يرفضون تسميتهم بالوهابية رفضا شديدا، سواء كانوا من أهل نجد أو ممن اتبع نهجهم من أهل البلاد الأخرىٰ.

فينسبون أنفسهم -دون غيرهم- للسلف الصالح، رغم أن أسانيد الأشاعرة والماتريدية أقوىٰ اتصالا وأصح وأوثق نقلا عن السلف. ولا يخفىٰ علىٰ كل ذي عينين أن الأشاعرة والماتريدية هم الذين نقلوا علوم السلف في كتبهم وعلّموها للناس وأوصوهم أن يتمسكوا بها قبل أن يظهر هؤلاء. حيث نُقلت إلينا كل علوم الدين من التفسير والحديث والعقيدة والفقه وأصوله واللغة وغيرها، بسلاسل أسانيد يمثل الأشاعرةُ والماتريديةُ جميعَ حلقاتها، دون أن يخرم اتصالَها مذهبٌ آخر في طبقة من الطبقات. وإثبات ذلك لا يحتاج إلىٰ أكثر من النظر في المكتبة الإسلامية، وحصر مراجعها في كل فن من الفنون، وتتبع أسانيد هذه المراجع.

بينما أسانيد أولئك القوم -وخاصة في العقيدة- منقطعٌ ما بينها وبين السلف انقطاعا معضلا، لا يمكن ترقيعه بحال، ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا. وإثبات ذلك أيضا لا يحتاج إلىٰ أكثر من النظر في مراجعهم العَقَدِيّة التي ترجع بأفكارها ومنهجيتها وتقسيمها وتبويبها إلىٰ الشيخين ابن تيمية وابن القيم.

وانقطاع الإسناد عند أهل العلم: هو سقوط راوٍ في طبقة من طبقات الإسـ... **والإعضال**: هو سقوط راويين متتاليين فأكثر من الإسناد(١).

فسلسلة أسانيد القوم يتوقف اتصالها عند الشيخ محمد بن عبد الوهاب النجدي والبُعد بين طبقته وبين طبقة ابن تيمية وابن القيم -اللَّذَيْن امتحنَ الناس بها في كتبهما مـ... الأحكام في العقائد والفروع- كبُعد الأرض عن جَوِّ السماء، أو هو أبعد. فبينهما أربعة قر... على أقل تقدير!

ومن المقطوع به أن كتب العقيدة لابن تيمية وابن القيم لم تكن مُعْتَمَدَةً في مذهـ... التدريس عند أهل العلم، بل كانت ممنوعة التداول، ولم يحدث أن تم تدريس كتابٍ و... منها قبل ظهور الشيخ محمد بن عبد الوهاب في مدرسة من مدارس أهل العلم المتفر... للعلم وأهله -على كثرتها-، كالنظامية والأشرفية والصالحية والبدرائية وغيرها، ولا ... مسجد من المساجد المعروفة، كالحرمين الشريفين في مكة والمدينة، والأقصى والصخرة ... فلسطين، والأزهر في مصر، والأموي في الشام، والزيتونة في تونس، والقرويين في المغر... وأبي حنيفة في العراق، وغيرها من المساجد المشهورة.

فلم يبق إلا أن يكون الشيخ ابن عبد الوهاب قرأ ما وقع تحت يديه من كتبهم بغير شيخ يتلقى عليه، ثم تتلمذ له طلابُه بعد ذلك واعتمدوا على تلك الكتب. ولا يخفى أن قر... الكتاب بدون تلقيه على شيخ هو تَحَمُّلٌ مع انقطاع الإسناد، بل مع الإعضال الشديد، لِما بين الطبقتين من البُعد، خاصة في الكتب التي تتناول مسائل ومباحث يزعم مؤلفوها -المتأخرون بالزمن- أنها متلقاة عن السلف.

وما نقلناه سابقاً من كلام ابن عبد الوهاب يشير إلى أنه اعتمد على نفسه في تقرير هذ... المذهب الجديد، دون تلقيه على شيخ أو أستاذ، ولا تضر إعادته هنا مرة أخرى.

حيث قال في رسالته إلى أهل الرياض ومنفوحة: «وأنا أخبركم عن نفسي. والله الذي

---

(١) نزهة النظر لابن حجر: (٥٣)، تدريب الراوي للسيوطي: (١٧٠-١٧٧).

لا إله إلا هو لقد طلبتُ العلم، واعتَقَدَ من عرفني أن لي معرفةً[١]، وأنا ذلك الوقت لا أعرف معنى «لا إله إلا الله»، ولا أعرف دين الإسلام قبل هذا الخير الذي مَنَّ الله تعالى به[٢]! وكذلك مشايخي ما منهم رجل عرف ذلك! فمن زعم من علماء العارض أنه عرف معنى «لا إله إلا الله» ومعنى الإسلام قبل هذا الوقت، أو زعم عن مشايخه أن أحدا عرف ذلك، فقد كذب وافترى ولبّس على الناس ومدح نفسه بما ليس فيه!»[٣]اهـ.

ثم إن ابن تيمية وابن القيم ليسا على عقيدة أهل العلم في زمانهما من الأشاعرة والماتريدية، رغم أن كل شيوخ ابن تيمية أشاعرة أو ماتريدية، فكيف يُدّعَى أنه على عقيدة السلف، وأهلُ زمانه جميعا من شيوخه وزملائه لم يأخذوا عن السلف ما يدعي هو أخذه عنهم، رغم أنهم نقلوا علومهم بالأسانيد المتصلة. إلا إذا كان قرأ كتباً فَهِمَهَا بفهمه هو ثم نسب ما فهمه للسلف. وهذا الانقطاع هو الإعضال بلا نزاع!

وهذا ما يؤكده كلام ابن تيمية نفسه، والذي يشبه كلام ابن عبد الوهاب إلى حد بعيد، وابن القيم ليس إلا دائرا في فلكه مقررا لكلامه.

قال ابن تيمية: «وأنا وغيري كنا على مذهب الآباء في ذلك[٤] نقول في الأصلين بقول أهل البدع، فلما تبين لنا ما جاء به الرسول، دار الأمر بين أن نتبع ما أنزل الله أو نتبع ما وجدنا عليه آباءنا، فكان الواجب هو اتباع الرسول، وأن لا نكون ممن قيل فيه : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [لقمان: ٢١]»[٥] اهـ.

---

(١) أي: المعرفة بعلوم الشرع.

(٢) يقصد دعوته التي خرج بها على الناس بعد ذلك.

(٣) تاريخ نجد لابن غنام، ص: (٣١٠).

(٤) يقصد بقوله «ذلك» بعض المسائل التي حكم فيها على غالب الأمة بالكفر والبدعة، مخالفا لأهل السنة وأجلاء علمائهم.

(٥) مجموع الفتاوى لابن تيمية: (٦/ ٢٥٨).

وابن تيمية ولد سنة ٦٦١هـ وتوفي سنة ٧٢٨هـ كما هو معلوم، فهو كذلك لا يصح ادعاؤه بأنه على اعتقاد السلف ما لم يتصل إسناده بهم، وكيف يتصل إسناده بهم وقد تلقى دينه عن الآباء الذين يطعن في اعتقادهم ويتبرأ منه!

فإنْ كان ما بين ابن عبد الوهاب وإمامه ابن تيمية إعضالا في السند. ثم ما بين ابن تيمية والسلف قبل ظهور الأشعري والماتريدي إعضالا في السند أيضا، فكيف تصح دعوى القوم أنهم على منهج السلف وطريقتهم؟ مع أن المناهج والأفكار والكتب والمذاهب منذ صدْرِ الإسلام إلى عهود قريبة كانت لا تنتقل من جيل إلى الذي بعده بغير طريق الإسناد الصحيح، الذي لا تسقط طبقة واحدة من طبقاته!

الأشاعرة والماتريدية هم جمهور الأمة .. علماؤها وأئمتها:

وعندما ينظر الباحث المنصف في أسماء المراجع العلمية المعتمدة التي يحتكم إليها كل أهل السنة في التفسير والحديث والعقيدة والفقه والأصول واللغة في فهم وتَلَقِّي الدين، سيجد أنها جميعا من إنتاج علماء أهل السنة الأشاعرة والماتريدية. اللهم إلا القليل النادر، أو مَنْ عاش قبل ظهور الفرق. وسيجد الباحث كذلك أن توجيه الطعن إلى عقيدة هؤلاء العلماء الذين صنفوا تلك المراجع يُعتبر طعنا في دين الإسلام، لكونه طعنا وتشكيكا في المراجع الإسلامية الأصلية الكبرى.

فمذهب الأشاعرة والماتريدية هو المذهب الذي عليه سواد الأمة وأكابر أهل العلم والفضل فيها، وما ذاك إلا لأنه الامتداد الشرعي لما كان عليه الصحابة والتابعون وتابعوهم. فلم يبق علم من العلوم لم يكن لهم الريادة فيه، ولا تركوا باباً للمعرفة لم يَلِجُوه، فكان لهم في كل علم من علوم الشريعة وغيرها القدح المُعَلَّى والجبين الأَجْلَى.

أكابر مُفَسِّرِي الأمة من الأشاعرة والماتريدية[1]:

فمن هذه العلوم التي كان لأهل السنة فضل التقدم والتبريز فيها علم تفسير كتاب الله

---

(١) جاء هذا الإحصاء لأسماء المفسرين والمحدثين والفقهاء واللغويين والقواد والسلاطين والمجاهدين الأشاعرة والماتريدية في كتاب «أهل السنة الأشاعرة.. شهادة علماء الأمة وأدلتهم» – للأستاذين حمد السنان وفوزي العنجري، ص: (٢٤٨-٢٦٨).

تعالى والعلوم المتعلقة به، كالقراءات والغريب والمشكل ونحوها. وإلمامةٌ عَجْلَىٰ بِثُلَّة من أعلام هذا الباب تُطلع الباحث المنصف على هذه الحقيقة.

- الإمام الفذ المفسر والمحدث العلامة القرطبي رحمه الله تعالى، صاحب تفسير «الجامع لأحكام القرآن»، وقد سارت بتفسيره العظيم الشأن الركبان، حكى في تفسيره مذاهب السلف كلها، قال عنه الداودي في الطبقات: «هو من أجل التفاسير وأعظمها نفعاً».

- الإمام الحافظ المفسر أبو الفداء إسماعيل بن كثير رحمه الله تعالى، صاحب «تفسير القرآن العظيم» و«البداية والنهاية» وغيرها، فقد نقل عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى التصريح بأشعريته[1]، أضف إلى ذلك أنه وَلِيَ مشيخة دار الحديث الأشرفية، التي كان شرط واقفها أن لا يلي مَشْيَخَتَهَا إلا أشعري، وزِدْ عليه ما في تفسيره من التَّنْزِيه والتقديس والتشديد على من يقول بظواهر المتشابه.

- الإمام المفسر الكبير قدوة المفسرين ابن عطية الأندلسي رحمه الله تعالى، صاحب تفسير «المحرر الوجيز»، ألّف كتابه في التفسير فأحسن فيه وأبدع. وكان رحمه الله من أفاضل أهل السنة والجماعة ومن أكابر أهل الفضل، قال أبو حيان الأندلسي فيه في مقدمة «البحر المحيط»: «هو أجلّ من صنف في علم التفسير، وأفضل من تعرض للتنقيح فيه والتحرير».

- الإمام أبو حيان الأندلسي رحمه الله تعالى، صاحب «البحر المحيط»، و«النهر الماد من البحر»، الحجة الثبت اللغوي، وهو غني عن التعريف به والتنويه بذكره.

- الإمام المقدم فخر الدين الرازي رحمه الله تعالى، صاحب تفسير «مفاتيح الغيب». المفسر، المتكلم، الأصولي، إمام وقته، وفريد عصره، كان شجاً في حلوق المبتدعة، وسيفاً مصلتاً على أهل الزيغ والإلحاد.

- الإمام المفسر الحافظ البغوي محي السنة رحمه الله تعالى، صاحب كتاب «شرح

---

(١) الدرر الكامنة لابن حجر: (١/ ٦٥)، الدارس في تاريخ المدارس للنعيمي: (١/ ٢٧)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: (٣/ ٨٦).

السنة»، وتفسيره مملوء بما يدل على اعتقاد أهل السنة، وزاخر بالتأويل السُّنِّي لنصوص المتشابه.

– الإمام المفسر أبو الليث السمرقندي الحنفي الماتريدي رحمه الله تعالى، صاحب تفسير «بحر العلوم»، وكتاب «تنبيه الغافلين وبستان العارفين»، وقد اشتهر بلقب إمام الهدى.

– الإمام المفسر الواحدي أبو الحسن علي النيسابوري، أستاذ عصره في النحو والتفسير، كان سنياً أشعرياً من أهل السنة والجماعة، صاحب المؤلفات النافعة والإشارات الرائعة، وله كتاب «أسباب النزول»، وهو من أشهر الكتب في بابه.

– الإمام المفسر أبو الثناء شهاب الدين الآلوسي الحسيني الحسني رحمه الله تعالى. خاتمة المفسرين ونخبة المحدثين كما وصفه الشيخ بهجة البيطار: «كان رضي الله عنه أحد أفراد الدنيا، يقول الحق ولا يحيد عن الصدق، متمسكاً بالسنن، متجنباً للفتن»[1].

– الإمام المفسر السمين الحلبي رحمه الله تعالى، صاحب تفسير «الدر المصون».

– الإمام الحافظ المفسر جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى، صاحب «الدر المنثور في التفسير بالمأثور».

– الإمام المفسر الأصولي القاضي عبد الله بن محمد البيضاوي رحمه الله تعالى، صاحب «أنوار التنزيل وأسرار التأويل».

– الإمام الخطيب الشربيني رحمه الله تعالى، صاحب تفسير «السراج المنير».

– الإمام أبو البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النَّسَفِيّ الماتريدي رحمه الله تعالى، صاحب تفسير «حقائق التنزيل ومدارك التأويل».

وغير هؤلاء ممن لو طال النَّفَس بذكرهم لخرج الكتاب عن المقصود، كلهم كانوا من أهل السنة الأشاعرة والماتريدية.

---

(١) حلية البشر، لعبد الرزاق البيطار: (٣/ ١٤٥٠).

ومن المفسرين المتأخرين والمعاصرين:

- الشيخ العلامة الطاهر بن عاشور، صاحب التفسير العظيم «التحرير والتنوير».
- الأستاذ الداعية الشيخ سعيد حوىٰ رحمه الله تعالىٰ، صاحب كتاب «الأساس في التفسير».
- الشيخ العلامة محمد متولي الشعراوي رحمه الله تعالىٰ، الذي ارتبط اسمه بالقرآن، حتىٰ إذا ما ذكر القرآن ذكر الشيخ، وإذا ذكر الشيخ ذكر القرآن.
- والشيخ الإمام محمد أبو زهرة رحمه الله تعالىٰ، صاحب زهرة التفاسير.
- والشيخ الدكتور وهبة الزحيلي حفظه الله تعالىٰ ورعاه، صاحب «التفسير المنير» و«الفقه الإسلامي» وغيرها من الكتب النافعة.
- والشيخ الداعية الدكتور عبد الله شحاتة رحمه الله تعالىٰ، صاحب «تفسير القرآن الكريم» وغيره.
- والشيخ محمد علي الصابوني حفظه الله تعالىٰ، صاحب المختصرات الكثيرة القيمة في التفسير و«روائع البيان في تفسير آيات الأحكام».

أكابر محدثي الأمة وحفاظها من الأشاعرة والماتريدية:

منهم على سبيل المثال:

- الإمام الحافظ أبو الحسن الدارقطني رحمه الله تعالىٰ، إمام وقته والذي لم يرَ مثل نفسه، وقصته مع الإمام الباقلاني تغني عن الإطالة في إثبات اتّباعه لمذهب الأشعري[1].
- الحافظ أبو نعيم الأصبهاني رحمه الله تعالىٰ، صاحب «حلية الأولياء»، كان من الطبقة الثانية من أتباع الإمام الأشعري، أي من طبقة الإمام الباقلاني والأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني والحاكم وابن فورك رحم الله الجميع[2].

---

(١) انظر تبيين كذب المفتري: (٢٥٥)، تذكرة الحفاظ: (٣/ ١١٠٤). سير أعلام النبلاء: (١٧/ ٥٥٨) في ترجمة أبي ذر الهروي.

(٢) تبيين كذب المفتري لابن عساكر: (٢٤٦)، طبقات الشافعية الكبرىٰ للسبكي: (٣/ ٣٧٠).

- الحافظ أبو ذر الهروي عبد بن أحمد رحمه الله تعالى، عدّه الحافظ ابن عساكر في الطبقة الثالثة ممن أخذ عن أصحاب أصحاب الأشعري[(١)].

- الحافظ أبو طاهر السلفي رحمه الله تعالى، ذكره التاج السبكي في الخامسة[(٢)].

- الحافظ الحاكم النيسابوري رحمه الله تعالى، صاحب «المستدرك على الصحيحين»، وإمام أهل الحديث في عصره، وشهرته تغني عن التعريف به، اتفق العلماء على أنه من أعظم الأئمة الذين حفظ الله بهم هذا الدين. ذكره الحافظ ابن عساكر في الطبقة الثانية، أي من أصحاب أصحاب الإمام[(٣)].

- الحافظ أبو سعد بن السمعاني رحمه الله تعالى، صاحب كتاب «الأنساب»[(٤)].

- الإمام الحافظ أبو بكر البيهقي رحمه الله تعالى، صاحب التصانيف التي طار صيتها في الدنيا والمؤلفات المرضية عند المؤيدين والمخالفين.

- الإمام الحافظ ابن عساكر رحمه الله تعالى، صاحب كتاب «تاريخ دمشق»، الذي لم يترك فيه شاردة ولا واردة إلا أحصاها.

- الإمام الحافظ الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى، ذكره الحافظ ابن عساكر أول الطبقة الرابعة.

- الإمام الحافظ محي الدين يحيى بن شرف النووي رحمه الله تعالى، صاحب المؤلفات النافعة التي كتب الله لها القبول عند الناس، مثل كتاب «رياض الصالحين» و«الأذكار» و«شرح صحيح مسلم» وغيرها.

- الإمام المحقق بقية الحفاظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، الذي لم يخلف بعده في الحديث مثله، ولم يكن في عصره من يدانيه في علم الحديث.

---

(١) تبيين كذب المفتري لابن عساكر: (٢٥٥).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (٣/ ٣٧٢).

(٣) تبيين كذب المفتري لابن عساكر: (٢٢٧).

(٤) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (٣/ ٣٧٢)

- شيخ الإسلام الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله تعالى، وهو أول من ولي مشيخة دار الحديث الأشرفية، التي كان لا يليها إلا أشعري.

- الإمام الحافظ ابن أبي جمرة الأندلسي مسنِد أهل المغرب رحمه الله تعالى ورضي عنه، صاحب كتاب «بهجة النفوس في شرح مئة حديث من صحيح البخاري».

- الإمام الحافظ الكرماني شمس الدين محمد بن يوسف رحمه الله ورضي عنه، صاحب الشرح المشهور على صحيح البخاري.

- الإمام الحافظ المنذري رحمه الله تعالى، صاحب «الترغيب والترهيب» وغيره.

- الإمام الحافظ الأبي رحمه الله تعالى، شارح صحيح مسلم.

- الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى، صاحب أعظم شرح على صحيح البخاري المسمّى بـ«فتح الباري» والذي قيل فيه: لا هجرة بعد الفتح.

- الإمام الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى.

- الإمام القسطلاني رحمه الله تعالى، شارح الصحيح.

وغيرهم من أئمة الحديث وحفاظ الأمة، كانوا من أهل السنة الأشاعرة والماتريدية.

أكابر فقهاء وأُصوليّي الأمة من الأشاعرة والماتريدية:

قال الحافظ ابن عساكر رحمه الله تعالى: «وأكثر العلماء في جميع الأقطار عليه[١]، وأئمة الأمصار في سائر الأعصار يدعون إليه، وهل من الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية إلا موافق له، أو منتسب إليه، أو راضٍ بحميد سعيه في دين الله، أو مُثْنٍ بكثرة العلم عليه»[٢]اهـ.

وقال الإمام تاج الدين السبكي رحمه الله تعالى: «وقد ذكر شيخ الإسلام عز الدين بن

---

(١) يعني مذهب الأشعري.

(٢) تبيين كذب المفتري لابن عساكر: (٤١٠).

عبد السلام أن عقيدته -يعني الأشعري- اجتمع عليها الشافعية والمالكية والحنفية وفضـ الحنابلة، ووافقه على ذلك من أهل عصره شيخ المالكية في زمانه أبو عمرو بن الحـ وشيخ الحنفية جمال الدين الحصيري»[1]اهـ.

وقول هؤلاء الأعلام يغني عن الإفاضة بذكر أسماء الفقهاء والأصوليين من المذاهب الأربعة المتبوعة، وإلا فإنهم لا تكفيهم مجلدات لحصر أسمائهم، ومن اطلع على طبقات وتراجم علماء المذاهب رأى ذلك جليا، فقد فاقوا نجوم السماء عدّا وسَمَوْا عـ جدّا.

أعلام الأمة في اللغة والأدب من الأشاعرة والماتريدية:

قال الإمام أبو المظفر الإسفراييني رحمه الله تعالى: «وجملة الأئمة في النحو واللغة من أهل البصرة والكوفة في دولة الإسلام كانوا من أهل السنة والجماعة وأصحاب الحديـ والرأي.

وكذلك لم يكن في أئمة الأدب أحد إلا وله إنكار على أهل البدعة شديد وبُعدٌ من بدعهم بعيد، مثل الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وسيبويه والأخفش والزجّاج والمبرد وأبي حاتم السجستاني وابن دريد والأزهري وابن فارس.

وكذلك من كان من أئمة النحو واللغة مثل الكسائي والفراء والأصمعي وأبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة وأبي عمرو الشيباني وأبي عبيد القاسم بن سلام. وما منهم أحد إلا وله في تصانيفه تعصّبٌ لأهل السنة والجماعة ورَدٌّ على أهل الإلحاد والبدعة، ولم يقرّ واحد في شيء من الأعصار من أسلاف أهل الأدب بشيء من بدع أهل الأهواء، ومن كان متدنساً بشيء من ذلك لم يَجُز الاعتماد عليه في رواية أصول اللغة وفي نقل معاني النحو، ولا في تأويل شيء من الأخبار، ولا في تفسير آية من كتاب الله تعالى»[2]اهـ.

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (٣/ ٣٦٥).

(٢) التبصير في الدين لأبي المظفر الإسفراييني: (١/ ١٩٠)، الفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي: (١٨٣)، إتحاف السادة المتقين للزبيدي: (٢/ ١٠٢).

هؤلاء هم المتقدمون من أئمة اللغة والأدب والنحو، ثم جاء مَنْ بعدهم وساروا على نفس الطريق السويّ في الاعتقاد، لم يبدلوا ولم يغيروا، مثل الإمام ابن الأنباري، وابن سيده صاحب كتاب «المخصص» في اللغة، وابن منظور صاحب كتاب «لسان العرب»، والجوهري صاحب «الصحاح»، والمجد الفيروزآباذي صاحب كتاب «القاموس المحيط»، والمرتضى الزبيدي صاحب كتاب «تاج العروس». ومن النحويين محمد بن مالك صاحب «الألفية» المشهورة في النحو، وشارحها ابن عقيل وابن هشام المصري، وغيرهم ممن لا غَناء لمتعلم أو متأدب عن كتبهم ومصنفاتهم. وكلهم كانوا على عقيدة أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية ومن وافقهم.

كُتَّاب سيرة المصطفى ﷺ من الأشاعرة والماتريدية:

قال الإمام أبو المظفر الإسفراييني رحمه الله تعالى: « علوم المَغَازِي والسِّيَر والتواريخ والتفرقة بين السقيم والمستقيم، ليس لأهل البدعة من هو رأس في شيء من هذه العلوم. فهي مختصة بأهل السنة والجماعة»[1]اهـ.

وممن صنّف في السير والمغازي من الأشاعرة والماتريدية، فبَلَغَتْ مصنفاتُه ما بلغ الليل والنهار:

- الإمام البيهقي رحمه الله تعالى، صاحب دلائل النبوة.
- الإمام أبو نعيم الأصبهاني رحمه الله تعالى، صاحب دلائل النبوة أيضاً.
- القاضي عياض رحمه الله تعالى، صاحب الشفا في شمائل وأحوال المصطفى ﷺ، الذي ليس له نظير.
- الإمام الحَلَبِيّ رحمه الله تعالى، صاحب السيرة الحلبية، المسماة بـ«إنسان العيون».
- الإمام السُّهَيْلِيّ رحمه الله تعالى، صاحب «الروض الأنف».

---

(١) التبصير في الدين لأبي المظفر الإسفراييني: (١/ ١٩٢).

- الإمام القسطلاني رحمه الله تعالى، صاحب «المواهب اللَّدُنِّيَّة».
- الإمام الصالحي الدمشقي رحمه الله تعالى، صاحب «سبل الهدى والرشاد».
- العلامة المؤرخ عبد الرحمن بن خلدون رحمه الله تعالى.
- الحافظ ابن كثير الدمشقي رحمه الله تعالى، صنف «السيرة»، و«دلائل النبوة» في كتـ البداية والنهاية.

ومن المعاصرين:

- الشيخ الداعية الكبير محمد الغزالي رحمه الله تعالى، وكتابه الرائع «فقه السيرة».
- العلامة الكبير الشيخ الشهيد الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، كَتَبَ «فقه السيـ أيضاً.
- الشيخ محمد الخضري بك، صاحب نور اليقين.
- الدكتور أحمد الطيب النجار أحد رؤساء جامعة الأزهر الشريف، صنف «السيـ النبوية»، وهي تدرس إلى الآن في المعاهد الأزهرية.

ومصنفات هؤلاء الأئمة المتقدمين والمتأخرين كذلك هي أهم المراجع التي عليـ المعتمد في سيرة المصطفى ﷺ، وكلهم على عقيدة الأشاعرة والماتريدية، وعلى ما كان عـ المتقدمون من كتاب السيرة الأوائل، مثل ابن إسحاق والواقدي وابن سعد وابن هشـ وغيرهم من أكابر العلماء في السيرة والمغازي.

وكذلك مَنْ صَنَّفَ في التواريخ من الأئمة غالبهم من الأشاعرة والماتريدية:

- مثل الإمام الحافظ ابن عساكر، في كتابه الفذ «تاريخ مدينة دمشق».
- والإمام الخطيب البغدادي، في كتابه «تاريخ بغداد».
- والعلامة عبد الرحمن بن خلدون، في كتابه «العبر وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر» المشهور باسم تاريخ ابـ خلدون.

- والعلامة ابن الأثير صنف «الكامل».
- والحافظ ابن كثير، صنف «البداية والنهاية».
- والعلامة عبد الرحمن الجبرتي رحمه الله تعالى، صنف كتابه «عجائب الآثار في التراجم والأخبار».
- والعلامة محمد بن إياس الحنفي الماتريدي، صنف كتابه « بدائع الزهور في وقائع الدهور». وغيرهم كثير وكثير.

وكذلك من صنّف في تراجم الأعلام:

- مثل الإمام الصَّفَدِيّ رحمه الله تعالى في كتابه الوافي في الوفيات، الذي اختصره في كتابه «أعيان العصر».
- وابن شاكر الكتبي رحمه الله تعالى، صاحب كتاب «فوات الوفيات».
- قاضي القضاة ابن خلكان الشافعي رحمه الله تعالى، صاحب كتاب «وفيات الأعيان».
- وغيرهم من المحدّثين والعلماء السابق ذكرهم الذين شاركوا في فنون عديدة كابن حجر والنووي والسيوطي وابن عساكر والخطيب وابن الأثير.

وكُتَّاب تراجم طبقات علماء المذاهب الفقهية، وأصحاب كتب التراجم التي وضعت حسب القرون:

مثل «الدرر الكامنة» و«إنباء الغُمْر»، كلاهما للحافظ ابن حجر، و«الضوء اللامع» للحافظ السخاوي، و«مرآة الزمان» لسبط ابن الجوزي، و«مرآة الجنان» لليافعي، و«خلاصة الأثر» للمحبّي، و«سلك الدرر» للمرادي، و«الكواكب السائرة» للغَزِّيّ، و«الديباج المذهّب» لابن فرحون، وغيرهم الكثير.

ومما يلحق بما مرّ و هو قريب منه، ما صُنّف في الأنساب والأماكن والبلدان:

مثل كتاب «الأنساب» للإمام السمعاني، و«معجم البلدان» لياقوت الحموي،

و«معجم ما استعجم» للبكري، وغير ذلك كثير جداً. كل أولئك كانوا إما أشاعرة أو ماتريدية.

وأنا في كل هذا إنما أقتصر على من كان معروفاً بين الناس، وإلا فالأمر لا يدخل تحت الجهد والطاقة. وهؤلاء الذين ذكرتهم وعدّدت مصنفاتهم، سواء في القرآن وعلومه أو الحديث أو الفقه والأصول أو علوم العربية أو التواريخ والمغازي والسير وغير ذلك، هم عبارة عن مَرَاجِعِ المكتبة الإسلامية التي لا غناء لكاتب أو باحث في أي فن عنها.

وعلى الجملة. فإن التاريخ على مدى أدواره كلها منذ منتصف القرن الرابع الهجري هو خير شاهد على أن مذهب الأشاعرة والماتريدية ومن وافقهم من أهل السنة بجميع طوائفهم هو المذهب الغالب السائد، فأينما ارتحلتَ في مشارق العالم الإسلامي ومغاربه وشم... وجنوبه، فرايات أهل السنة أعلى ما تراه، ومهما بالغتَ بالرجوع في أحقاب الزمن لن تجد مذهبهم إلا غالباً على كل ما سواه، وذلك لحديث المصطفى ﷺ: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»[1].

أضف إلى ذلك تلك الصروح الشامخة والمراكز العلمية، التي كانت ولا زالت تنشر النور في جميع أصقاع العالم الإنساني:

مثل الجامع الأزهر في مصر، وجامع القرويين في المغرب، وجامع الزيتونة في تونس، والجامع الأموي في دمشق، وندوة العلماء في الهند، وغيرها من منارات العلوم المبثوثة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، كلها تتبنى إما مذهب الأشاعرة أو الماتريدية.

ومن قبلها المدارس الإسلامية التي قامت في حواضر العالم الإسلام قديماً:

مثل المدارس النِّظَامِيَّة نسبة للوزير نِظَام المُلك، وهي كثيرة، حتى قيل بأنه لا تخلو مدينة من مدن العراق وخراسان من إحداها، وهي من أهم الأسباب في انتشار ...

---

(١) صححه الزرقاني بهذا اللفظ في مختصر المقاصد: (١١٧٩). وقال العجلوني في كشف الخفاء (...) مشهور المتن وله أسانيد كثيرة وشواهد عديدة.

السني وقمع مذاهب أهل البدع بالحجج والبراهين. ومن أشهرها نظامية بغداد، التي كانت أكبر جامعة في الدنيا يومئذ[١]. وَلِيَ مَشْيَخَتَهَا الإمام أبو إسحاق الشيرازي رحمه الله تعالى، وممن وليها أيضاً الإمام الغزالي رحمه الله تعالى، ونظامية نيسابور التي ولي مشيختها إمام الحرمين الجويني رحمه الله تعالى، وبعده الإمام الغزالي أيضاً.

ومن تلك الصروح العلمية التي كان لها أكبر الأثر في التاريخ الإسلامي والحركة العلمية في العالم الإسلامي أجمع مدرسة دار الحديث الأشرفية، التي كان شرط واقِفِهَا أن لا يلي مشيختها إلا أشعري[٢]، وكان أول من استلم مشيختها الحافظ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله تعالى، ثم تعاقب الأئمة بعده، فمنهم الإمام الرباني الحافظ يحيى بن شرف النووي رحمه الله تعالى، والحافظ جمال الدين المِزّيّ، والحافظ تقي الدين السبكي، والحافظ ابن كثير، وغيرهم. والذين تخرجوا فيها من العلماء لا يُحصَوْن كثرة. وهكذا استمرّت هذه المدرسة بتخريج العلماء والأئمة والحفاظ والفقهاء والمقرئين قروناً طويلة. وبقيت كذلك حتى القرن الحادي عشر الهجري، ثم بدأ يدب إليها الضعف. وذلك تبعاً لما كان يمرّ به العالم الإسلامي من تفكك وخور. ثم هيأ الله لها عالِمين جليلين استطاعا بجهودهما أن يعودا بالمدرسة إلى سابق عهدها، فاستؤنفت فيها حلقات العلم وقراءة الحديث وروايته منذ عام ١٢٧٢هـ. كان ذلك بجهود الشيخ يوسف المغربي، ودعم الأمير عبد القادر الجزائري، الذي افتتح المدرسة بقراءة صحيح البخاري، وكان عملهما ذاك تمهيداً لبروز مجدد القرن الرابع عشر الهجري المحدث الأكبر محمد بدر الدين الحسني، الذي تسلم مشيختها وأعاد لها عزها ومجدها وفخرها، فمن دار الحديث وعلى يدي شيخها المحدث الأكبر تخرج علماء الشام والبلدات الشامية، وما من عالم بدمشق في عصرنا الحاضر أو طالب علم إلا وهو تلميذ له أو تلميذ لتلاميذه[٣].

---

(١) هكذا وصفها الشيخ علي الطنطاوي رحمه الله تعالى. الفتاوى (٢/ ٢٥٣).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (١٠/ ٣٩٨، ٢٠٠).

(٣) من كتاب «دار الحديث الأشرفية بدمشق»، للدكتور محمد مطيع حافظ، بتصرف يسير.

سلاطين الأمة وفاتحوها وأبطالها سابقا وحاضرا أشاعرة وماتريدية:

وأما الملوك والسلاطين والقادة والفاتحون والعظماء، فحدّث عن انتسابهم لأهل الأشاعرة والماتريدية بلا شك أو تحرج.

فمنهم الملك المجاهد الشهيد عماد الدين زنكي، وابنه الملك العادل المجاهد نور الدين محمود رحمه الله تعالىٰ ورضي عنه. وقد كانا معروفيْن بالتدين الشديد، ومحبة العلم وأهله ومحاربة البدع الاعتقادية والعملية، ومنهم السلطان المجاهد الناصر لدين الله تعالىٰ صلاح الدين الأيوبي رحمه الله، وهو الذي حظي بشرف تطهير المسجد الأقصىٰ من الصليبيين.

يقول الجبرتي عن الأشاعرة وصلاح الدين: «وأظهر الناصر يوسف الشريعة المحمدية، وطهر الإقليم يقصد مصر- من البدع والتشيع والعقائد الفاسدة، وأظهر عقائد أهل السنة والجماعة، وهي عقائد الأشاعرة والماتريدية، وبعث إليه الإمام أبو حامد الغزالي بكتاب ألفه له في العقائد، فحمل الناس علىٰ العمل بما فيه، ومحا من الإقليم مستنكرات الشرع وأظهر الهدي»[1] اهـ.

ومنهم الملك الصالح نجم الدين أيوب، والملك المظفر المجاهد التقي سيف الدين قطز رحمه الله تعالىٰ، الذي حظي بشرف دحر التتار عن بلاد الإسلام، والملك المجاهد الظاهر ركن الدين بيبرس البندقداري، والملك المنصور سيف الدين قلاوون الألفي، وابنه الملك الناصر محمد بن قلاوون وابنه السلطان حسن، وبقية السلاطين من نسل قلاوون، ومن جاء بعدهم من حكام وسلاطين دولة المماليك، حتىٰ أنهىٰ حكمها العثمانيون.

ومما يُستشهد به لإثبات فضل السادة الأشاعرة والماتريدية: ما جاء في الحديث النبوي الشريف من الدعاء والثناء علىٰ الجيش الذي يفتح القسطنطينية وأمير ذلك الجيش. وهو من الإشارات الباهرة لحبيبنا رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوىٰ.

---

(١) عجائب الآثار للجبرتي: (١/ ١٠). **قلت:** توفي الغزالي رحمه الله تعالىٰ سنة ٥٠٥هـ قبل أن يملك صلاح الدين الأيوبي مصر بكثير. لكن الثابت المجمع عليه أن صلاح الدين هو الذي قرر عقيدة الغزالي في مصر بعد طرد الباطنية. فلعل بعض طلاب الغزالي أرسلها إليه عندما طلب منه صلاح الدين عقيدة يقرأها الشيوخ علىٰ أهل مصر.

فقد روى جمع من الأئمة عن بشر الغنوي عن النبي ﷺ قال: «لَتُفْتَحَنَّ الْقُسْطَنْطِينِيَّةُ، فَنِعْمَ الأَمِيرُ أَمِيرُهَا، وَنِعْمَ الْجَيْشُ ذَلِكَ الْجَيْشُ»(١).

وهذا الحديث حَدَا بكثير من المسلمين منذ زمن الصحابة إلى الذين بعدهم والذين بعدهم أن يحاولوا الكَرَّة بعد الكرة فتح القسطنطينية، وما ذلك إلا ليحظوا بهذا الشرف السامي والثناء العظيم العاطر من المصطفى ﷺ، فذخر الله هذا الشرف وهذه المنقبة للسلطان العثماني محمد الفاتح رحمه الله تعالى، ولجيشه المقدام الجسور. وفتحت القسطنطينية وفاز الفاتح وجيشه بثناء رسول الله ﷺ.

ومما لا يخفى على شادٍ في التاريخ، أن محمداً الفاتح والعثمانيين جميعاً كانوا أحنافاً في الفروع، ماتريدية في الاعتقاد.

والسؤال الذي يرد هنا: أيكون ثناء رسول الله ﷺ على مبتدع وضال؟! أيصح أن يكون هذا الثناء العاطر على فاتح القسطنطينية من نصيب منحرف في الاعتقاد؟!

ومن متأخري الأبطال والمجاهدين الذين يفخر أهل السنة والجماعة بهم: الأسد الهصور عمر المختار رحمه الله تعالى، وهو أحد أعلام وأتباع الحركة السنوسية المباركة، ومنهم العلامة المجاهد الصوفي الناسك بديع الزمان سعيد النُّورْسي رحمه الله تعالى، محيي الإسلام في تركيا بعد أن كادت تودي به رياح اللادينية الأتاتوركية، ومنهم البطل المجاهد الأزهري عز الدين القسام رحمه الله تعالى، وهو من أعلام العلماء النُّسّاك المتصوفة والمجاهدين، والبطل المجاهد عبد القادر الجزائري رحمه الله تعالى، والبطل المجاهد الشهيد الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس، والبطل المجاهد الإمام شامل في القوقاز. وغير هؤلاء الكثير ممن لا يحصيهم إلا خالقهم سبحانه وتعالى.

وهؤلاء بعض الذين اشتهروا بين الخواص والعوام على السواء. فمفاخر أهل السنة لا

---

(١) صححه الحاكم في المستدرك (٤/ ٤٦٨)، ووافقه الذهبي. وعزاه الهيثمي في المجمع (٦/ ٣٢٣) إلى أحمد والبزار والطبراني، وقال رجاله ثقات. وقال البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة (٨/ ١٠٦): رواته ثقات.

تدخل تحت الحصر، وأنَّى لنا بكيل ماء البحر أو عدِّ نجوم السماء، وإنما كان ذِكْرُ هؤلاء الأكارم استئناساً لا استشهاداً، إذ فيما ذُكِر سابقاً من الحجج والبراهين كفاية وبلاغ.

ورحم الله الإمام عبد القاهر البغدادي إذ يقول: «لا خصلة من الخصال التي تُعدّ في المفاخر لأهل الإسلام من المعارف والعلوم وأنواع الاجتهادات، إلا ولأهل السنة والجماعة في ميدانها القدح المعلى والسهم الأوفر»[١]اهـ.

ورحم الله الإمام العلامة عبد الله بن علوي الحداد حيث قال: «اعلم أن مذهب الأشاعرة في الاعتقاد هو ما كان عليه جماهير أمة الإسلام -علماؤها ودهماؤها-، إذ المنتسبون إليهم والسالكون طريقهم كانوا أئمة أهل العلوم قاطبة على مرّ الأيام والسنين، وهم أئمة علم التوحيد والكلام والتفسير والقراءة والفقه وأصوله والحديث وفنونه والتصوف واللغة والتاريخ»[٢]اهـ.

فللمسلم العاقل أن يتساءل بعد كل ما مر وما قيل:

ما الهدف من القدح بأعلام المسلمين، وإسقاط الهيبة والتوقير من قلوب الأجيال المسلمة لهم ؟!!

لماذا يصر البعض على تحطيم صروح الدين من خلال تحطيم أعلامه ورموزه؟!

تُرى. ألا يمكن أن يقام مجد للمتأخرين إلا على أنقاض شرف الأولين؟!

لذا -ورغم كل ما ذُكر من أسماء العلماء والحفاظ والسلاطين والمجاهدين والعظماء- سأحاول مستعيناً بالله تعالى من خلال هذه الوريقات أن أثبت بالدليل القاطع أن الأشاعرة والماتريدية هم الامتداد الصحيح والتطور الطبيعي لأفكار السلف الصالح، وأنهم أهل السنة والجماعة. وبعدها سيتضح أمر المجسمة كذلك لكل ذي عينين باصرتين.

التخويف من اشتعال الفتنة بالرد على المجسمة:

وقد يسأل سائل مشفق: أليس هذا نفخاً في كير الفتنة، ونحن أحوج ما نكون إلى إخماد

---

(١) الفرق بين الفرق للبغدادي: (٢٨٣).

(٢) نيل المرام شرح عقيدة الإسلام لعبد الله بن علوي الحداد: (٨).

الفتن وإسكات صوت الخلاف؟ أليس السكوت عن هذه الخلافات أَوْلى لجمع كلمة المسلمين؟ ألَمْ يسكت السلف عن هذه المهاترات ويبتعدوا عنها وينهوا أتباعهم عن الخوض فيها؟

فأقول له ما قاله سلطان العلماء العز بن عبد السلام رحمه الله تعالى، عندما قيل له مثل ذلك الكلام، لَمَّا أراد إسكات الحشوية المجسمة بالحجة والبرهان.

قال رحمه الله تعالى: «كيف يُدَّعَى على السلف أنهم يعتقدون التجسيم والتشبيه أو يسكتون عند ظهور البِدع؟ والعلماء ورثة الأنبياء، فيجب عليهم من البيان ما وجب على الأنبياء، وقال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]. ومِنْ أَنْكَرِ المنكرات التَّجسيمُ والتشبيهُ، ومن أفضل المعروف التوحيدُ والتَّنْزيه. وإنّما سكت السَّلف قبل ظُهور البدع.

فوربِّ السماء ذات الرَّجع والأرض ذات الصَّدع، لقد تشمَّر السَّلف للبدع لَمَّا ظهرت فقمعوها أتمَّ القمعِ، فجاهدوا في الله حَقَّ جِهاده. والجهادُ ضربان: ضربٌ بالجدل والبيان، وضربٌ بالسيف والسِّنان.

فليت شعري، فما الفرقُ بين مُجادلة الحَشويَّة وغيرهم من أهل البدع. وإذا سُئل أحدهم عن مسألة من مسائل الحشو أُمِر بالسُّكوت عن ذلك، وإذا سئل عن غير الحشو من البدع أجاب فيه بالحقِّ، ولولا ما انطوى عليه باطنُه من التجسيم والتشبيه لأجاب في مسائل الحشو بالتوحيد والتَّنْزيه.

ولم تزل هذه الطائفة المبتدعة قد ضُربت عليهم الذِّلَّة أينما ثُقِفُوا، لا تلوح لهم فُرصة إلا طاروا إليها ولا فتنة إلا أكبُّوا عليها، والكلامُ في مثل هذا يطول. ولولا ما وجب على العلماء من إعزاز الدين وإخمال المبتدعين، وما طوَّلَتْ به الحشويّة ألسنتهم في هذا الزمان مِن الطَّعن في أعراض الموحِّدين والإزراء على كلام المنَزِّهين لما أطلتُ النَّفَسَ في مثل هذا مع إيضاحه، ولكن قد أمرنا اللهُ بالجهاد في نصرة دينه. إلا أن سلاح العالِمِ عِلمُه ولسانُه، كما أنّ سلاح الملِك سيفُه وسِنانُه.

فكما لا يجوز للملوك إغمادُ أسلحتهم عن الملحدين والمشركين، لا يجوز للعلماء إغمادُ ألسنتهم عن الزائغين والمبتدعين. فمن ناضل عن الله وأظهر دين الله كان جديرا أن يحرُسه الله بعينه التي لا تنام، ويُعِزه بعزه الذي لا يُضام، ويحُوطَه بركنه الذي لا يُرام، ويحفظه من جميع الأنام.

وما زال المنَزِّهون والموحدون يُفتون بذلك على رؤوس الأشهاد في المحافل والمشاهد، ويجهرون به في المدارس والمساجد، وبِدعة الحشوية كامنة خفية لا يتمكنون من المجاهرة بها، بل يدُسُّونها إلى جهلة العوام، وقد جهروا بها في هذا الأوان. فنسأل الله تعالى أن يُعجِّل بإخمالها كعادته»[1]اهـ.

رحم الله شيخ الإسلام وسلطان العلماء العز بن عبد السلام، فقد كان قوّالا للحق، عارفا بالأحكام، ذا نظرة ثاقبة ورأي سديد.

– ومن الخطأ أن نعتقد أن المنَزِّهين استفتحوا الكلام في نفي التجسيم قبل أن يحوم فريق من المسلمين حول حمى التشبيه والتجسيم، ومن الخطأ أيضا أن نطالَبَ بالسكوت عن النفي بعد الغرق في الإثبات. خاصةً ونحن نعلم أن المخالف في أصل هذه المسألة لم يرض بالسكوت، بل عاب على مَنْ أَمَرَهُ بالسكوت أيضا[2]. **حتى إن الذهبي روى قول أحدهم**: «قال ابن طاهر: وسمعت أبا إسماعيل الأنصاري[3] يقول بِهَراة[4]: عُرِضْتُ على السيف خمس مرات، لا يقال لي ارجع عن مذهبك، لكن يقال لي: اسكت عمن خالفك؛ فأقول: لا!!»[5]اهـ.

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (٨/ ٢٢٣). وانظر: التجسيم في الفكر الإسلامي، د. صهيب محمود السقار.

(٢) التجسيم في الفكر الإسلامي، د. صهيب محمود السقار.

(٣) أبو إسماعيل الهروي هو الذي كان المجسمة بهراة يلقبونه شيخ الإسلام، نكاية بمن سمى به الحافظ أبا عثمان الصابوني. وسيأتي الكلام عنه إن شاء الله تعالى في موضعه.

(٤) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان (٥/ ٣٩٦): هَراة بالفتح مدينة عظيمة مشهورة من أمهات مدن خراسان، فيها بساتين كثيرة ومياه غزيرة وخيرات كثيرة محشوة بالعلماء ومملوءة بأهل الفضل والثراء، اهـ. قلت: هي الآن في أفغانستان.

(٥) تذكرة الحفاظ للذهبي: (٣/ ٢٤٩).

فالسكوت عن هذا الإصرار على الخوض في البدعة وتبديع أهل الحق، يغري أصحاب البدع بالكلام فيها والتجاسر على نشرها، لضمانهم سكوت العلماء من أهل السنة، مخافة الخوض في الفتنة!!

ومن ذلك قول ابن قتيبة: «ولم أر أقل عذراً ممن أَمَر بالسكوت والتجاهل بعد هذه الفتنة، وإنما يجوز أن يُؤمر بهذا قبل تفاقم الأمور ووقوع الشحناء، وليس في غرائز الناس احتمالُ الإمساك عن أمر في الدين قد انتشر هذا الانتشار، ولو أمسك عقلاؤهم ما أمسك جهلاؤهم، ولو أمسكت الألسنة ما أمسكت القلوب. وأما قولهم هذه بدعة لم يتكلم الناس فيها فلا تتكلفوها، فإنما يفزع الناس إلى العالم في البدعة لا فيما جرت فيه السنة وتكلم فيه الأوائل. والكلام لا يعارَض بالسكوت، والشك لا يداوىٰ بالوقوف، والبدعة لا تُدفع بالسنة، وإنما يُقَوِّي الباطلَ أن تبصره وتمسك عنه. فإن قيل إن الثوري وابن المبارك لم يتكلموا، قلنا: لكل زمان رجال»[1]اهـ.

ويعلم الله تعالىٰ أنه لولا ما تسبب فيه هؤلاء من إيقاع الفتنة وزرع البغضاء والعداوة بين المسلمين، بتضليلهم لعلماء الأمة وفقهائها ومحدّثيها ومفسريها ومتكلميها، ولولا انخداع كثير من طلبة العلم فيهم، ما كتبت حرفا واحدا في ذلك. فالله المستعان.

---

(١) الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة الدينوري: (٤٧-٥١). وانظر: التجسيم في الفكر الإسلامي - د. صهيب محمود السقار.



الباب الثاني

التجسيم في الفكر الإسلامي



الباب الثاني

التجسيم في الفكر الإسلامي

في التمهيد السابق ألمحنا إلى التجسيم وأهله وبعض فرقه، ومن الأهمية بمكان أن نتناول أهم فرق ومظاهر ومراجع ومؤلفات التجسيم عند المسلمين بشيء من التفصيل، حتى يكون القارئ على بينة من حجم تلك الطائفة وما لها من تأثير في عصرنا الحاضر، بعد أن كانت لا تُذكر في الماضي، بل وتُنبذ من كل فرق المسلمين التي عرفت منهجها وفكرها. وسوف يكون الكلام على من اشتُهروا بالتجسيم دون غيرهم، كي لا يطول البحث.

وأشهر الفرق والأسماء التي سَرَتْ فيها مقالات التجسيم واعتنقه أتباعها ودافعوا عنه واشتُهروا به في التاريخ، فرقة الكرّامية وما تفرّع عنها، وهم أتباع محمد بن كرّام السَّجِسْتَانِي[1].

وهناك فِرَقٌ تَسَمَّى بها المجسمة وتَسَتَّروا تحتها، وظهروا للناس في ثيابها قديما وحديثا، -وليس هناك تلازمٌ في الأصل بين هذه الفرق وبين مذهب التجسيم-: كالحنابلة وأهل الحديث، لما لهذين اللقبَيْن من قبول عند عامة المسلمين.

وسنبدأ بالكلام عن الحنابلة وأهل الحديث، ثم نتبع ذلك بالكلام عن الكرامية، ثم نختمه بالكلام عن المجسمة المعاصرين أدعياء السلفية.

أما الحنابلة: فمنسوبون لإمام أهل السنة وعَلَمِها الكبير المبجل، أبي عبد الله أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى ورضي عنه، أحد الأئمة الأربعة المجتهدين، الذين اتفقت الأمة على قبول اجتهادهم وجواز التعبد على مذهب أحدهم.

---

(١) السَّجِسْتَانِيّ، وكذلك يقال السَّجْزِيّ: نسبة إلى سَجِسْتَان، وأغلب الظن أن هذا الإقليم الآن بين أفغانستان وباكستان، ولعله كله أو الجزء الأكبر منه في باكستان.

وأما أهل الحديث: فهم حَمَلَةُ السنة النبوية المطهرة، الذين يعرفون عن رسول الله وأصحابه ما لا يعرفه غيرهم إلا من طريقهم. فهم الذين ينقلون للأمة هدي قد... ويعرفون الصحيح من السقيم فيما روي لنا من الآثار ونقل إلينا من الأخبار. ولأجل ـ كانوا أحرص الناس على الاتِّباع وأبعدهم عن الابتداع.

فلماذا إذن كانت هاتان الفرقتان دون غيرهما يُرَمى كثيرون ممن انتسبوا إليهما بـ... والتجسيم؟ وكيف اشتهر ذلك عنهما مع عِظم قدر أئمتهما وعلو شأنهم في الدين؟

الفصل الأول

التجسيم في فكر الحنابلة[١]

نعوذ بالله أن يكون غرضنا في عقد هذا المبحث هو الطعن بمذهبٍ من مذاهب أهل السنة، بل الأمر على عكسه؛ لأن الذي دعا إلى تخصيص البحث في مسألة التجسيم في فكر الحنابلة خاصة دون غيره من المذاهب الفقهية، هو ميل بعض الحنابلة إلى الغلو في الإثبات، ورغبة بعض مخالفيهم في عدِّ قول هؤلاء الغلاة قولاً لعامة الحنابلة. والحق، أن علماء الحنابلة يتنزهون عن هذا الغلو، وقد لهجوا بالبراءة منه وبتبرئة إمامهم أحمد ابن حنبل رحمه الله تعالى منه أيضاً.

يقول العلامة ابن الجوزي رحمه الله كلاماً ينبغي أن يكتب بماء الذهب: «اعلم وفقك الله تعالى، أني لما تتبعت مذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى رأيته رجلا كبير القدر في العلوم، قد بلغ رحمة الله عليه في النظر في علوم الفقه ومذاهب القدماء، حتى لا تأتي مسألة إلا وله فيها نص أو تنبيه، إلا أنه على طريق السلف، فلم يُصَنِّفْ إلا المنقول، فرأيت مذهبه خالياً من التصانيف التي كثر جنسها عند الخصوم.

ورأيت مِنْ أصحابنا -يعني الحنابلة- مَنْ تكلم في الأصول بما لا يصلح. وانتدب للتصنيف ثلاثة: أبو عبد الله بن حامد[٢]، وصاحبه القاضي[٣]، وابن

---

١) إلى آخر الباب الثاني مستفاد -إلا قليلا- من كتاب «التجسيم وأثره في الفكر الإسلامي» للدكتور صهيب محمود السقار - رسالة دكتوراه من جامعة بغداد، يسّر الله طباعتها ونشرها. وربما تصرفتُ بتغيير الترتيب، رغبة في التيسير أو التنبيه على شيء، أو تصرفت في بعض الجمل بالتغيير في الألفاظ أو إضافة ملاحظات وذلك نادر، لكون الشيخ كفى ووفى، ولم أجد خيرا من عبارته، وقد استأذنته في نقل هذا الباب فأذن لي حفظه الله تعالى وتقبّل منه جهده في خدمة العقيدة الصحيحة ونفع به وبعلمه.

٢) قال العلامة الكوثري في تعليقه على «دفع شبه التشبيه»: هو شيخ الحنابلة أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي البغدادي الوراق، المتوفى سنة ٤٠٣هـ كان من أكبر مصنفيهم، له «شرح أصول الدين»، فيه طامات، ولديه تَخَرَّجَ القاضي أبو يعلى الحنبلي.

٣) قال الكوثري في المرجع السابق: هو القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفرّاء الحنبلي، =

الزاغوني[1]. فصنفوا كتباً شانوا بها المذهب، ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام، فحمـ الصفات على مقتضى الحس. فسمعوا أن الله تعالى خلق آدم على صورته، فأثبتوا له صو ووجهاً زائداً على الذات، وعينين وفماً ولهواتٍ، وأضراساً ويدين وأصابعَ وكفاً وخنصـ وإبهاماً، وصدراً وفخذاً وساقين ورجلين. وقالوا: ما سمعنا بذكر الرأس!! وقالوا: يجوز ـ يَمَسَّ ويُمَسَّ، ويدني العبد من ذاته. وقال بعضهم: ويتنفس!! ثم يُرْضون العوام بقولهم: ـ كما يُعقل[2].

ثم يتحرجون من التشبيه ويأنفون من إضافته إليهم، ويقولون: نحن أهل السـ وكلامهم صريح في التشبيه. وقد تبعهم خلق من العوام. فقد نصحت التابع والمتبوع، فقـ لهم: يا أصحابنا أنتم أصحاب نقل، وإمامكم الأكبر أحمد بن حنبل يقول وهو تحت السيـ «كيف أقول ما لم يُقَلْ». فإياكم أن تبتدعوا في مذهبه ما ليس منه. فلو أنكم قلتم: نـ الأحاديث ونسكت، ما أنكر عليكم أحد. إنما حَمْلُكُمْ إياها على الظاهر قبيح، فلا تُدْخِلو ـ مذهب هذا الرجل الصالح السلفي ما ليس منه، ولقد كسيتم هذا المذهب شيئاً قبيحاً، حتـ صار لا يقال حنبلي إلا مجسم»[3]اهـ.

ولهج شيوخ الحنابلة من قبل ابن الجوزي في الإنكار الشديد على أبي يعلى، حتى قـ فيه كلمة شنيعة، لا نقصد بنقلها إلا بيان غيرة أكابر هذا المذهب على مذهبهم. كما فعل شيـ

= المتوفى سنة ٤٥٨هـ، وقال فيه أبو محمد التميمي ما معناه: «لقد شان أبو يعلى الحنابلة شينا لا يغسله مـ البحار» على ما نقله ابن الأثير وأبو الفداء، وعزا في طبقاته إلى الإمام أحمد ما يعد أن يصح عنه كل البعـ ونقل ابن بدران الدشتي في جزء «إثبات الحدّ» عن كتاب الأصول لأبي يعلى هذا ما هو أفظع مما سينقـ المصنف عنه في التشبيه، على تضارب في أقواله بين تنزيه وتشبيه، ولا يخفى على الناظر أنه غير الحافظ ـ يعلى أحمد بن علي الموصلي صاحب المسند وراوي كتب أبي يوسف عن بشر بن الوليد.

(١) قال الكوثري في المرجع السابق: هو أبو الحسن علي بن عبيد الله بن نصر الزاغوني الحنبلي، المتوفى سـ ٥٢٧هـ وهو من مشايخ ابن الجوزي، وله في كتاب «الإيضاح» من غرائب التشبيه ما يحار فيه النبيه.

(٢) وهي بعينها كلمة أدعياء السلفية اليوم. فيثبتون لله تعالى ما يثبتون للأجسام، ثم يقولون ليس كمثل مـ عـ الأجسام!

(٣) دفع شبه التشبيه لابن الجوزي: (٣٠-٣٣).

حنابلة رزق الله التميمي. **فقال في حق القاضي أبي يعلى وكتابه إبطال التأويلات:** «لقد خري ... يعلى الفراء على الحنابلة خِرْيَةً لا يغسلها الماء[(١)]!»[(٢)]اهـ.

وأنت إذا تأملت منزلة هذا القائل المشهود له بالرئاسة والتقدم في الفقه والأصول ... تفسير والعربية، مع ما له من الحشمة والهيبة وعلو الكعب في الوعظ، احْتَجْتَ مع ذلك ... الإطلاع على كتاب أبي يعلى، لتعرف أن هذه الكلمة لم تصدر منه إلا لغيرته الشديدة على مذهب الحنابلة، من أمر فظيع نُسِبَ إليهم بسبب أبي يعلى. فإذا وقفتَ على ما في إبطال التأويلات من إثبات الأضراس واللهوات والفخذ والساعد والساق والأبعاض ورؤيته على صورة شاب أمرد، ونحو ذلك مما هو مبسوط في موضعه، علمت أن التميمي رحمه الله لم يغدر وقاره إلا لأمرٍ لو سكت عنه لما بقي معه شيء من وقار ولا حشمة. وكان الغرض من هذه اللفظة لفت الأنظار إلى براءة المذهب مما نسب إليه بسبب الغالين فيه.

ولكن بعض المعاصرين وقع فيما خاف منه أكابر الحنابلة على مذهبهم. من ذلك أن السقاف[(٣)] إذا حكى قولاً من الأقوال المنكرة، ينسبه إلى مذهب الحنابلة والمجسمة[(٤)]، بل يتطاول على الإمام أحمد.

فيقول تعليقاً على قولٍ وقف هو نفسه على عدم صحته إلى أبي ثور: «وكل هذه خرافات أتى بها أبو ثور من أحمد بن حنبل، على أنه بعد هذا الولاء لأحمد، رجع أحمد فقال إنه جهمي»[(٥)]اهـ.

---

(١) وهذا الكتاب كثر الكلام فيه وفي مؤلفه القاضي أبي يعلى، وأشار الذهبي في السير (١٨/ ٩٠) إلى ما يقتضي رجوع أبي يعلى عنه بعد ما قام عليه العلماء لتأليفه هذا الكتاب، ووصل الأمر إلى الخليفة القادر بالله العباسي، وقال أبو يعلى على الملأ: القرآن كلام الله، وأخبار الصفات تُمَرُّ كما جاءت.

(٢) انظر الكامل لابن الأثير: (٨/ ٣٧٨).. وتبديد الظلام المخيم للكوثري مع السيف الصقيل للسبكي: (١٤٨).

(٣) مؤلف معاصر من المهتمين بمباحث التجسيم والمجسمة.

(٤) انظر العلو للذهبي بتحقيق حسن السقاف: (٥٣١).

(٥) المرجع السابق: (٤٦٨).

بل انساقت نفسه إلى التطاول على الأشاعرة أيضاً إذا ذُكروا مع الحنابلة، فيتحدث عن الإمام الباقلاني، الذي لفت نظرَه في ترجمته أنه كان موالِفاً لكبار الحنابلة. **فقال**: «ذكر الذهبي في ترجمته: «أمَر شيخُ الحنابلة أبو الفضل التميمي[١] منادياً يقول بين يدي جنازته، هذا ناصر السنة والدين، والذابّ عن الشريعة». فهذا أمر عجب عجاب، مع ما عُرف به الحنابلة من معاداتهم للأشعرية وشدة بغضهم لهم، ...، وقال الذهبي في ترجمة شيخ الحنابلة التميمي في السير أيضا: «كان صديقاً للقاضي أبي بكر الباقلاني ومُوَادًّا له». وفي كتاب تبين كذب المفتري لابن عساكر بيان أكثر من هذا عن الصداقة»[٢]اهـ. وذكر السقّافُ الإمامَ الباقلانيَّ في غير هذا الموضع، فرماه بالتجسيم صراحة[٣]!

والذي دعانا إلى ذكر هذا الكلام، هو بيان ما آل إليه الوهم في خلط مذهب الحنابلة وإمامهم بمذهب بعض الغلاة منهم، أو الأدعياء المنتسبين إلى المذهب وهم في الواقع متمذهبون بما فهموه بأنفسهم وظنوه مذهبَ الإمام أحمد، خاصةً المتأخرون منهم. ولا يخفى أن غالبية المتقدمين والمقدَّمين من أصحاب أحمد على مذهبه في التّنزيه، لا خلاف بينهم وبين الأشاعرة في ذلك.

يقول ابن الجوزي في الكتاب الذي حققه السقاف: «وكان الإمام أحمد يقول: أمِرُّوا الأحاديث كما جاءت، وعلى هذا كبار أصحابه كإبراهيم الحربي[٤]. ومن كبار أصحابنا أبو

---

(١) عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي، شيخ الحنابلة ورئيسهم في عصره، عني بعدة علوم وأملى الحديث بجامع المنصور. وكانت له حلقة في جامع المدينة للوعظ والفتوى. توفي سنة ٤١٠ هـ ودفن بجوار الإمام الأحمد، وحضر جنازته أكثر من خمسين ألفا. انظر: طبقات الحنابلة: (٢/ ١٧٧)، وسير أعلام النبلاء: (١٧/ ٢٧٣).

(٢) المرجع السابق: (٥٣٩).

(٣) المصدر السابق: (٥١٩).

(٤) قال السيوطي في بغية الوعاة (١/ ٤٠٨): إبراهيم بن إسحاق بن بشير بن عبد الله بن ديسم أبو إسحاق الحربي. قال ياقوت: كان إماما في العلم ورأسا في الزهد، عارفا بالفقه بصيرا بالأحكام، حافظا للحديث، مميزا للعلة، قيما بالأدب جمّاعا للغة. وقال الدارقطني: كان إماما يقاس بأحمد ابن حنبل في زهده وعلمه وورعه، وهو إمام مصنف، عالم بكل شيء، بارع في كل علم، صدوق ثقة. مات ببغداد في ذي الحجة سنة ٢٨٥هـ.

الحسن التميمي، وأبو محمد رزق الله بن عبد الوهاب، وأبو الوفاء بن عقيل[(١)]»[(٢)]اهـ. وهذا مما لا ينكره أحد من أهل التّنْزيه.

وحكى أبو الفضل التميمي اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل، فقال: «وأنكَرَ على من يقول بالجسم، وقال: إن الأسماء مأخوذة بالشريعة واللغة، وأهلُ اللغة وضعوا هذا الاسم على كل ذي طول وعرض وسُمْكٍ وتركيب وصورة وتأليف، والله تعالى خارج عن ذلك كله، فلم يَجُزْ أن يسمى جسما، لخروجه عن معنى الجسمية، ولم يَجِئ في الشريعة ذلك، فَبَطُل»[(٣)]اهـ.

ومثل هذه النصوص كثيرة مذكورة في مواضعها، فنبرأ إلى الله عز وجل من نسبة التجسيم إلى الحنابلة، كما برَّأهم الأشاعرة من ذلك.

قال الشهرستاني: «فأما أحمد بن حنبل وجماعة من أئمة السلف، فَجَرَوْا على منهاج السلف المتقدمين عليهم من أصحاب الحديث، وسلكوا طريق السلامة. فقالوا: نؤمن بما ورد به الكتاب والسنة ولا نتعرض للتأويل، بعد أن نعلم قطعاً أن الله عز وجل لا يشبه شيئاً من المخلوقات، وأن كل ما تَمَثَّلَ في الوهم فإنه خالِقُه ومُقَدِّرُه، وكانوا يحترزون عن التشبيه، إلى غاية أن قالوا: مَنْ حرّك يده عند قراءة قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وجب قطع يده»[(٤)]اهـ.

---

(١) قال ابن العماد في شذرات الذهب (٤/ ٣٤): قال السلفي: ما رأيت مثله، وما كان أحد يقدر أن يتكلم معه، لغزارة علمه وبلاغة كلامه وقوة حجته. قال ابن الجوزي: وأفتى ودرّس وناظر الفحول واستُفْتِيَ في زمرة من الكبار، وجمع علم الفروع والأصول وصنف فيها الكتب الكبار، اهـ. وقال ابن حجر في لسان الميزان (٤/ ٢٤٣): من كبار الأئمة، كان معتزليا، ثم أشهد على نفسه أنه تاب عن ذلك، وصحت توبته، ثم صنف في الرد عليهم، وقد أثنى عليه أهل عصره ومن بعدهم، اهـ. وقال ابن كثير في البداية والنهاية (١٢/ ١٨٤): كان يجتمع بجميع العلماء من كل مذهب، فربما لامه أصحابه، فلا يلوي عليهم، فلهذا برز على أقرانه، وساد أهل زمانه، في فنون كثيرة، مع صيانة وديانة، وحسن صورة، وكثرة اشتغال، اهـ توفي سنة ٥١٣هـ.

(٢) دفع شبه التشبيه لابن الجوزي بتحقيق السقاف: (١١١).

(٣) اعتقاد الإمام المبجل ابن حنبل: (٢٩٤-٢٩٥).

(٤) الملل والنحل: (١٠٤).

فهذا التوالُف بين الحنابلة والأشعرية يدل على اتفاق المذهبين على تَنْزِيه الله عز وجل.
فأي سبب يدعو إلى الخلاف والنزاع؟ وأي ضير وجده السقاف وغيره من الوفاق بين أهل السنة، حنابلةً وأشاعرةً وماتريديةً.

وإنما حصل النزاع والافتراق بين غلاة الحنابلة وبين الأشاعرة، فقد كان أكابر ومقدّمو الحنابلة مع الأشاعرة في هذا النزاع.

وفي ذلك يقول الإمام الحافظ ابن عساكر: «وعلى الجملة، فلم يزل في الحنابلة طائفة تغلو في السنة وتدخل فيما لا يعنيها، حُبا لِلْخُفُوفِ في الفتنة. ولا عار على أحمد رحمه الله من صنيعهم، وليس يتفق على ذلك رأي جميعهم. قال أبو ذر الهروي: سمعت ابن شاهين -وهو من أقران الدارقطني ومن أصحاب الحديث المتسننين- يقول: رجلان صالحان ابتُلِيا بأصحاب سوء، جعفر بن محمد[1]، وأحمد بن حنبل»[2]اهـ.

وربما كان من أسباب ابتعاد كثير من الحنابلة عن عقائد جمهور الأمة، هو مزيد التعلق بكل ما يُعْزَىٰ للإمام أحمد، مع تساهلهم في دراسة أسانيد تلك الأقوال المروية عنه.

خذ على سبيل المثال الرسالة التي رواها ابن أبي يعلى بسنده عن أحمد بن جعفر بن يعقوب الاصطخري عن الإمام أحمد. ففيها عبارات مُوهِمَةٌ، ينبو عنها القلب ويستنكرها منها: وصف الله جل وعلا بأنه يتحرك[3]. والمعلِّق على الطبعة القديمة لا يعلق بشيء، وكذا المعلق على الطبعة الجديدة، رغم أن هذا لم يجد ترجمة لبعض رجال السند، لكنه لا يهتم بهذا.

---

(١) هو الإمام ابن الأئمة سليل العترة المحمدية، جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم سلام الله تعالى. حيث ابتُلي بالروافض الذين يدعون أنهم على مذهبه وهو منهم بريء، وابتلي أحمد بن حنبل بالمجسمة أدعياء السلفية وهو منهم بريء. توفي سنة ٢٤٨هـ.

(٢) تبيين كذب المفتري لابن عساكر: (١/ ١٦٣).

(٣) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: (١/ ٢٩). وهي كذلك في الطبعة المحققة: (١/ ٦١). والمحقق لا يعلق على السند ولا على المتن! وقد صار المقصود من التحقيق عند كثيرين إخراج نص المؤلف بالمقابلة على النسخ الخطية، بغض النظر عن التحقق من صحة النص! فحسبنا الله ونعم الوكيل، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

بل لعلك تجد عند بعض الحنابلة في كتب العقيدة: أن الله تعالىٰ يتحرك! وأن هذا هو قول السلف! وأن من لم يعتقد ذلك فهو جهمي مُعَطِّل! وكأنهم يجعلون الكلمة التي رويت عن الإمام أحمد جزءاً من عقيدة السلف لمجرد أنها رويت عنه، ولو كان في سندها إليه راو مجهول! فتأمل واعجب. هذا مع قولهم إنهم يصفون الله تعالىٰ بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ، ويسكتون عما سكت عنه![1]

لكنّ الإمام الذهبي رحمه الله ذكر إحدىٰ الرسائل المنقولة عن الإمام أحمد بن حنبل وأثنىٰ عليها، **ثم قال:** «وأما غيرها من الرسائل المنسوبة إليه كرسالة الاصطخري ففيها نظر»[2]اهـ.

وقال: «لا كرسالة الاصطخري، ولا كالرد علىٰ الجهمية، الموضوع علىٰ أبي عبد الله[3]»[4]اهـ.

وإنما علا زَبَدُ هؤلاء الغلاة في فترة عصيبة مرت بها الدولة الإسلامية، فاستغلوا غفلة السلطان وخدعوا العوام بما هم عليه من التَّزَهُّدِ، وبما رفعوه من شعار السنة ونبذ البدعةِ والتَّجَهُّمِ، وهذا ما شهد به المؤرخون.

من ذلك قول ابن خلدون وهو يصف بغداد: «واضطرب آخرُ الدولة العباسية بالفتن، وكثر فيها المفسدون والدُّعّار، وأعيا علىٰ الحكام أمرهم. وربما حدثت الفتن بين الحنابلة والشافعية وغيرهم، من تصريح الحنابلة بالتشبيه في الذات والصفات، ونسبتهم ذلك إلىٰ الإمام أحمد -وحاشاه منه-، فيقع الجدال والنكير، ثم يفضىٰ إلىٰ الفتنة بين العوام. ولم يحصل من ملوكهم[5] اهتمام لحسم ذلك، لاشتغالهم بما هو أعظم منه في الدولة والنواحي»[6]اهـ.

---

(١) عقائد الأشاعرة، صلاح الدين الإدلبي، ص: (٥٩).

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي: (١٣٦).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي: (١١/ ٢٨٦).

(٤) وانظر: عقائد الأشاعرة في حوار هادئ مع شبهات المناوئين، د. صلاح الدين الإدلبي: (٥٩).

(٥) يقصد الملوك الذين يحكمون البلاد تحت اسم العباسيين. فقد ضعفت الخلافة العباسية بعد وفاة المعتصم، وبقيت في عصورها المتأخرة مجرد اسم يرفعه الملوك المتغلّبون علىٰ الأقاليم.

(٦) تاريخ ابن خلدون: (٣/ ٤٧٧). وانظر بعض فتن هؤلاء في الكامل لابن الأثير: (٧/ ٥٧) و(٧/ ١١٤).

فإن قيل ما السبب في اختيار الغلاة مذهبَ الإمام أحمد بن حنبل؟

فالجواب لسببين: الأول: أن الإمام أحمد قد اشتهر موقفه في محنة خلق القرآن وظهر فيها صبره وثباته، حتى صار له من القبول ما دفع إلى ادعاء الغلاة الانتساب إلى مذهبه، متظاهرين بالتمسك بالأثر والسنة كما فعل الإمام أحمد. ولا يخفى أن الإمام لم يتمسك بالإسرائيليات والأخبار الضعيفة والمتون المنكرة كما فعل هؤلاء. واستغلوا ما كتبه الله للإمام من القبول عند العوام، فزخرفوا مذهبهم بالانتساب إليه واستثاروهم بالغيرة على مذهبه.

الثاني: أن الإمام لورعه لم يصنف إلا في المنقول المأثور.

فقد قال الحافظ ابن الجوزي: «وكان الإمام لا يرى وضع الكتب، وينهى عن كتابة كلامه ومسائله»(١)اهـ.

ولهذا طمع هؤلاء في نسبة بعض أفكارهم إليه. فتجد الاختلاف في الرواية عن الإمام أحمد كثيراً، حتى أن القاضي أبا يعلى صنف في الاختلاف عن الإمام أحمد كتابا خاصا، وهو «الروايتان والوجهان»، وجعل آخره خاصاً في المسائل المتعلقة بالعقيدة(٢).

وتجد بعض الرسائل المنسوبة إلى الإمام اعتمد عليها الكثيرون، مع أن فيها رواة مجهولين. مثل رسالة مسدد بن مسرهد، ورسالة الاصطخري وغيرهما(٣). بل تجد مصنفاً معتمداً ومنسوباً إلى الإمام وفي سنده إليه رجل مجهول، وهو «الرد على الزنادقة والجهمية»!

فهل انقطعت الرواية عند أهل الرواية عن إمام الرواية حتى لم يبق لها إلا المجاهيل؟!

ونختم الكلام في هذه المسألة بأبيات صادقة .. ختم بها ابن الجوزي دَفْعَهُ عن مذهب الحنابلة، فقال:

---

(١) انظر دفع شبه التشبيه لابن الجوزي: (٣٠). وسير أعلام النبلاء للذهبي: (١١/ ٣٢٧).

(٢) حُقق ما يتعلق منه بمسائل الفقه وبقي الجزء المتعلق بالعقيدة مخطوطا في قسم المخطوطات بالمكتبة المركزية في الجامعة الإسلامية بالمدينة، انظر المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة للدكتور عبد الإله الأحمدي، ص: (٤٨).

(٣) جمع هذه الرسائل عبد الإله الأحمدي، ولم يمنعه الاعتراف بوجود مجاهيل في أسانيد أكثرها من نسبتها إلى الإمام.

وجاءك قوم يدعون تَمَذْهُبًا ... بمذهبه ما كُلُّ زرعٍ له أُكُلُ

فلا في فروعٍ يثبتون لنصرةٍ ... وعندهمُ مِن فَهْم ما قاله شُغل

إذا ناظَروا قاموا مقام مقاتِل ... فوا عجباً والقوم كلهم عُزَّل

قياسهم طردا إذا ما تَصَدَّرُوا ... وهم من علوم النقل أجمعها عُطَّل

إذا لم يكن في النقل صاحب فطنة ... تشابهت الحياة وانقطع الحبل

وما لوا إلى التشبيه أخذاً بصورة ... لما نقلوه في الصفات وهم غفل

وقالوا الذي قلناه مذهب أحمد ... فمال إلى تصديقهم من به جهل

وصار الأعادي قائلين لكلنا ... مشبهة قد ضرنا الصحب والخل

فقد فضحوا ذاك الإمام بجهلهم ... ومذهبه التَّنْزِيهُ لكن هم اختلوا

لعمري لقد أدركت منهم مشايخاً ... وأكثر من أدركتهم ما له عقل

وما زلت أجلو عندهم كل خصلة ... من الاعتقاد الرذل كي يجمع الشمل

تسموا بألقاب ولا علمَ عندهم ... موائدهم لا حرم فيها ولا حل[1]

---

(١) مختصرا من دفع شبه التشبيه لابن الجوزي: (٧٨).



الفصل الثاني
التجسيم في فكر المُحَدَّثِين

في البداية يجب توضيح أننا لا نقلل من أهل الحديث ولا نطعن في صدقهم وأمانتهم، حتى أولئك الذين انزلقت أقدامهم في هذا الباب، فمنهم أئمة أعلام كبار في الحديث. لكنّ كثيرهم عاش في فترة عاصفة بالفتن والأهواء التي لم يختبرها المجتمع المسلم قبل ذلك وبتلك القوة، ولم يكن كثير منهم يحسن غير فَنّه، أو يملك من الإتقان في الفنون الأخرى -وخاصة علوم الآلة- ما يمكّنه من تفادي هذا الانزلاق.

بل والذي نبرّئ به ساحتهم من تهمة التجسيم، أن كثيرين منهم لم يجدوا الوقت الكافي لدراسة علوم أخرى، وعلى رأسها علوم الآلة كالنحو والصرف والأصول والبيان، تلك العلوم التي يتمكن بها المسلم من معرفة دلالات الكلام ومراميه. حيث كانت همتهم في تلك العصور منصرفة إلى جمع ما استطاعوا من المرويات في الأبواب التي يصنفون فيها. أضف إلى ذلك كون الغالبية العظمى من المتقدمين منهم أعاجم، نشأتهم وثقافتهم ومعارفهم بعيدة عن الحواضر العربية.

وقد استغرقت هذه المهمة أعمارهم وجهودهم. بل وربما حتى لم يجدوا الوقت الذي يتمكنون فيه من تنقيح مروياتهم وتهذيبها. ولذلك نجد في كتب الأئمة الكبار أحاديث صحيحة وحسنة وضعيفة، بل وموضوعة أيضا، فقد كان ما يهمهم هو جمع كل ما يستطيعون جمعه وإسناده إلى رواته، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة التنقية وإصدار الأحكام، كان هذا شأن الكثيرين منهم. وقليلون فقط هم الذين جمعوا بين الإمامة والتصدر في علم الحديث وغيره من العلوم كالفقه واللغة والأصول والكلام. فلذلك انجرف عدد منهم إلى التجسيم والتشبيه.

وهم في النهاية بشر لا يتمتعون بالعصمة من الخطأ. فيؤخذ من أقوالهم ويترك بحسب موافقتها ومخالفتها لكتب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ.

مذهب أهل الحديث في الاعتقاد والفقه:

- كما أنه من الضروري أن نُلفِتَ الانتباه إلى شيء مهم للغاية، وهو أن أهل الحديث ليس لهم مذهب مستقل -لا في الفقه ولا في الاعتقاد- على عكس ما يشيعه أدعياء السلفية. الذين يتسترّون بهم لترويج التجسيم على الناس.

وكُتُبُ الرجال وبيانِ أحوال الرواة ومصنفاتُ المحدِّثين تشهد بأن في رواة الحديث من الحنابلة والشافعية وسائر المذاهب الفقهية، وفيهم من الحشوية والرافضة والخوارج وغيرها من المذاهب الفكرية والاعتقادية، مَن لم يُخرجهم مذهبُهم الفكري من نسبتهم إلى دائرة المحدثين، وإن حُكم عليهم بالبدعة ومخالفة السنة في الاعتقاد.

وحتى المحدثون من أهل السنة، فيهم من اختار مذهب التفويض ولم يقبل التأويل لأي نص من النصوص، وفيهم أيضا من اختار تأويل النصوص الموهمة للتشبيه على وفق السياق وما تجيزه اللغة ولا يرفضه الشرع.

والدافع إلى هذا الانتساب إلى الحديث والسلف: هو ما للحديث النبوي من القدسية. وما لأجيال السلف الصالح من المكانة عند أهل السنة. فكلهم يَدَّعِي وصلاً بالحديث والسلف، ويطعن في فهم مخالفه لحقيقة مذهبهم.

وقد يستغل بعضُ من أخطأ في فهم مذهبهم مكانةَ الحديث والسلف للتشنيع على مخالفه وتقبيح مذهبه والتنفير عنه، ويرميه بالتَّنكُّبِ عن منهجهم. وهذا يوجب أن نحرر أولا معنى مصطلح أهل الحديث، ثم نحرر مذهبهم في مسألتنا هذه خاصةً، لكي نضبط من يشمله عموم هذا الانتساب، ومن هو الحقيق بشرف إقرار الحديث الشريف له بما ادعاه من الوصال.

معنى لقب أهل الحديث:

قال المناوي: «أهل الرجل من يجمعه وإياهم نسب أو دين أو غير ذلك، من بيتٍ وبلدٍ وصنعةٍ»[(١)] اهـ.

(١) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي: (٧٨).

وقال أبو هلال العسكري: «الأهل يكون من جهة النسب والاختصاص، فمن جهة النسب قولك أهل الرجل لقرابته الأدْنَيْنَ، ومن جهة الاختصاص قولك أهل البصرة وأهل العلم»[1]اهـ.

إذن، كلمة الأهل تطلق باعتبارين، اعتبار النسب والقرابة، واعتبار الاختصاص.

وكل ما قيل في المعاجم اللغوية يؤكد هذا المعنى ولا يختلف حوله. فلو نظر الباحث في معنى «أهل الشيء» وجد أن اللغويين وغيرهم أجمعوا على كونهم مَنْ لهم وجه اشتراك معه في شيء من الأشياء، مع بعض الفروق بين ما يضاف إليه لفظ «الأهل».

فإن أضيف إلى شخص فالمراد به مَنْ يجمعهم به نَسَبٌ واحد، وإن أضيف إلى بلد فالمراد سُكَّانها حتى لو اختلفت مذاهبهم. وإن أضيف إلى مذهب أو دين فالمراد من يعتقده حتى لو اختلفت أنسابهم وبلادهم. وإن أضيفَ إلى صنعة أو مهنة فالمراد مَنْ يشتغلون بها مهما اختلفت بلادهم وأديانهم ومذاهبهم وأنسابهم.

والأخير هو ما يهمنا، لأن فن الحديث النبوي باعتبار تلك الإضافة ليس مذهبا ولا شخصا ولا دارا، بل هو صنعة لمن اشتغل به. ومِنْ أهل صناعة الحديث مَنْ هو على مذهب أهل السنة والجماعة، ومنهم من نُسب إلى القدَرِ، ومنهم من نُسب إلى الرَّفْضِ، ومنهم من نسب إلى غير ذلك.

وعلى ذلك فأهل الحديث: هم المشتغلون برواية الحديث ودرايته. فكل مَن صنَّفَ في متون الحديث النبوي، وكل من اندرج في دراسة أسانيده، وكل من غلب عليه الاشتغال بعلم مصطلحه، استحق أن يُعَدّ من أهل الحديث، مهما كان نسبه أو داره أو مذهبه. وفي هذه الدائرة يتفاوت هؤلاء جميعا في مواقفهم من التجسيم.

ويمكن إجمال تعاطي أهل الحديث مع موضوعنا في موقفين:

الأول: موقفُ من يجاهر بتَنْزِيهِ الله عز وجل، باختياره مذهبَ تفويض المراد من الألفاظ الواردة في نصوص المتشابه وينفي الكيف، أو باختياره تأويلَ هذه النصوص.

---

(١) معجم الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، ص: (٨٤).

وعلى رأس هؤلاء من المحدِّثين: إمام دار الهجرة، وأحد العلماء الراسخين المقدَّمين المقبولين عند الخواص والعوّام، الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى. الذي كان ينهى عن التحديث بالأحاديث التي توهم التشبيه وتُشْكِل في المعنى[١]، مثل آيات الاستواء، والحديث الذي جاء في صورة آدم، وكان ينكر ذلك إنكاراً شديداً[٢]. وكان مجرد السؤال عن المتشابه موجباً لغضبه على السائل وطرده من المجلس كما هو مشهور عنه.

فأين الإنكار على مجرد التحديث ومجرد السؤال عن التحديث بخلق آدم على صورة وجهه، مِنّ إثبات الاستواء مع الأطيط، ونحو ذلك مما يعدونه مذهباً لأهل الحديث؟

ومن أصحاب هذا الموقف كذلك: الإمام المبجل أحمد بن حنبل، الذي ثبت عنه التأويل وتفويض المعنى، وسيأتي ذلك بشكل أوضح وأوسع في مبحث تفويض السلف وتأويلهم.

يروي ابن قدامة عن الإمام أحمد قوله في نصوص المتشابهات: «هذه الأحاديث نؤمن بها ونصدق، لا كيف ولا معنى، ولا نصف الله تعالى بأكثر مما وصف به نفسه»[٣]اهـ.

وقال ابن كثير: «روى البيهقي عن الحاكم عن أبي عمرو بن السماك عن حنبل: أن أحمد بن حنبل تأوّل قول الله تعالى ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أنه: «جاء ثوابه». ثم قال البيهقي: وهذا إسناد لا غبار عليه»[٤]اهـ.

ويروي الحافظ البيهقي عن سفيان بن عيينة[٥] قوله: «ما وصف الله تبارك وتعالى به نفسه في كتابه، قراءتُه تفسيرُه، وليس لأحد أن يفسره بالعربية ولا بالفارسية»[٦]اهـ.

---

(١) الشفا للقاضي عياض: (٢/ ٥٤٢).

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي: (٥/ ٤٤٩).

(٣) لمعة الاعتقاد لابن قدامة: (٣).

(٤) البداية والنهاية لابن كثير: (١٠/ ٣٢٧). ونقله ابن كثير من غير انتقاد للرواية، كما يفعل مع الروايات الضعيفة والساقطة.

(٥) أحد كبار الأئمة وأعلام الهدى، قال الذهبي في السير (٨/ ٤٥٧): قال الإمام الشافعي: لولا مالك وسفيان بن عيينة، لذهب علم الحجاز.. وقال ابن خلكان: كان إماما عالما ثبتا حجة زاهدا ورعا مجمعا على صحة حديثه وروايته، توفي ١٩٨هـ.

(٦) الأسماء والصفات للبيهقي: (٢/ ١١٧). وكذلك يروي ابن قدامة في كتابيه «لمعة الاعتقاد» و«ذم التأويل» من أقوال السلف التي تؤيد فهمنا هذا ما تقرّ به الأعين.

وها هو إمام المدينة عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون[١] يقول: «كَلَّت الألسن عن تفسير صفته، كما أُحْصِرَت العقول دون معرفة قدره»[٢]اهـ.

وها هو الإمام وكيع بن الجراح[٣] يقول عن أحاديث الصفات: «كان إسماعيل بن أبي خالد[٤] والثوري[٥] ومسعر[٦] يروون هذه الأحاديث، لا يفسرون منها شيئاً»[٧]اهـ.

ومنهم أيضا من نص على اختيار وجه من وجوه التأويل في أحد الأحاديث كما سيأتي إن شاء الله تعالى، ولولا أنهم رأوا ما يقتضيه الحمل على الظاهر من مخالفة أدلة التنزيه ما اختاروا التأويل.

---

(١) قال الذهبي في السير (٧/ ٣٠٩): الإمام المفتي الكبير الفقيه، فصيح كبير الشأن. قال أبو حاتم والنسائي وجماعة: ثقة. قال ابن وهب: حججت سنة ثمان وأربعين ومائة، وصائح يصيح: لا يفتي الناس إلا مالك، وعبد العزيز بن أبي سلمة. قال محمد بن سعد: كان عبد العزيز ثقة، كثير الحديث، قدم بغداد، وأقام بها إلى أن توفي ١٦٤هـ. قال ابن حبان: وكان فقيها ورعا متابعا لمذاهب أهل الحرمين، مفرعا على أصولهم، ذابا عنهم.

(٢) الحموية: (١١٣-١١٤)، والتسعينية: (٧٨)، والعلو للذهبي: (١١٤).

(٣) قال الذهبي في التذكرة (١/ ٢٢٣): الإمام الحافظ الثبت، أحد الأئمة الأعلام. قال أحمد بن حنبل: ما رأت عيني مثل وكيع قط، يحفظ الحديث ويذاكر بالفقه، فيحسن مع ورع واجتهاد. وقال إبراهيم بن شماس: كان وكيع أفقه الناس. توفي سنة ١٩٧هـ.

(٤) قال الذهبي في السير (٦/ ١٧٦): الحافظ الإمام الكبير. روى ابن المبارك عن سفيان: حفاظ الناس ثلاثة: إسماعيل بن أبي خالد، وعبد الملك ابن أبي سليمان، ويحيى بن سعيد الأنصاري. قلت [الذهبي]: أجمعوا على إتقانه والاحتجاج به، ولم يُنبَز بتشيع ولا بدعة، ولله الحمد، اهـ. توفي سنة ١٤٥ أو ١٤٦هـ.

(٥) قال ابن خلكان في الوفيات (٢/ ٣٨٦): أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق، الثوري الكوفي؛ كان إماماً في علم الحديث وغيره من العلوم، وأجمع الناس على دينه وورعه وزهده وثقته، وهو أحد الأئمة المجتهدين. ويقال: كان عمر بن الخطاب في زمانه رأس الناس، وبعده عبد الله بن عباس، وبعده الشعبي، وبعده سفيان الثوري. توفي سنة ١٦١هـ على الأرجح، اهـ.

(٦) قال الذهبي في تذكرة الحفاظ (١/ ١٤١): الإمام الحافظ أحد الأعلام. قال أحمد بن حنبل: الثقة مثل شعبة ومسعر. وقال وكيع: شكُّ مسعر كيقين غيره. قال شعبة: كنا نسمي مسعرا المصحف من إتقانه. وعن يعلى قال: كان مسعر قد جمع العلم والورع. وقال معن: ما رأيت مسعرا إلا ويزداد كل يوم خيرًا.

(٧) العلو للذهبي: (١٥٠).

وهؤلاء الذين ساروا على نهج الإمام مالك والإمام أحمد بن حنبل هم جد
بالانتساب إلى الحديث الشريف.

**الموقف الثاني: موقف من يثبتُ بعض الأخبار الواهية المنكرة التي لا تكاد تحـ
التأويل.**

ومِنَ هذا الفريق مَنْ أَلَّف وجمع من هذه الأحاديث والأخبار التي يسمونه
الصفات. ومصنفات هؤلاء هي العمدة في تقرير ما يسمونه اليوم بعقيدة السلف.

**ولا بد من الإشارة إلى بعض هذه المصنفات، مع المرور على بعض ما فيها. ـ
البون الشاسع بين أصحاب الموقف الأول وأصحاب هذا الموقف.**

أولاً: كتاب الرد على الجهمية، وكتاب نقض عثمان بن سعيد على المريـ العنيد، لعثمان بن سعيد الدارمي(١):

أما كتاب الجهمية: فقد احتج فيه مؤلفه بكثير من الأسانيد الواهية والمتون المنكرة ـ
تخالف التّنْزيه. وأثبت فيه أن العرش يَئِطُّ من ثقل الجبار فوقه. وأنه ينزل في الليل إلى ـ
عدن، وهي مسكنه، يسكن معه فيها النبيون والصديقون والشهداء. وأنه يهبط من عرشه
كرسيه، ثم يرتفع عن كرسيه إلى عرشه. وعقد فيه باباً في تكفير الجهمية، وباباً في قتـ
واستتابتهم من الكفر.

– ولا يفوتنا التنبيه إلى أن مصطلح الجهمية عند هؤلاء مصطلحُ تشنيع لا ير
الفِرقة التي انتسبت إلى الجهم بن صفوان، لأن الجهم مات وماتت معه أفكاره، إذ
الدارمي ومن تابعه يعنون بالجهمية من خالفهم في صفات الله عز وجل، فيدخل في ـ
الوصف المعتزلة وأهل السنة الأشاعرة والماتريدية.

---

(١) قال الذهبي في السير (١٣/ ٣١٩): الإمام العلامة الحافظ الناقد. فاق أهل زمانه، وكان لهجا بالسنة. ـ
بالمناظرة!! اهـ. قلت: هو إمام كبير القدر، لكنه جمع في كتابيه كل ساقط وباطل من الأخبار التي لا يـ
لها سند. توفي سنة ٢٨٠هـ.

وأما كتابه الآخر: فهو مثل سابقه. وزاد فيه إثباتَ الحركة لله عز وجل، وفيه إثباتُ الحد، وأنه مس آدم مَسِيساً بيده، وأنه تعالىٰ يقعد علىٰ العرش فما يفضل منه إلا قدر أربعة أصابع، وأنه قادر علىٰ الاستقرار علىٰ ظهر بعوضة، وأنه إذا غضب ثَقُلَ علىٰ حملة العرش، وأن رأس المنارة أقرب إليه من أسفلها، وغير ذلك مما يندىٰ له الجبين، ولا يستسيغه عقل أو يجيزه نقل!

وهذان الكتابان لهما منزلة عظيمة عند ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وقد أكثرا من النقل عن هذين الكتابين.

يقول ابن القيم بعد الثناء على الدارمي: «وكتاباه من أجلِّ الكتب المصنفة في السنة وأنفعها، وينبغي لكل طالب سُنَّةٍ مراده الوقوف علىٰ ما كان عليه الصحابة والتابعون والأئمة أن يقرأ كتابيه، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يوصي بهذين الكتابين أشد الوصية ويعظمهما جداً. وفيهما من تقرير التوحيد والأسماء والصفات بالعقل والنقل ما ليس في غيرهما!!»[1] اهـ.

ومع أن الذهبي ينقل عن الدارمي ويثني عليه، إلا أنه نبه إلى غلو الدارمي فقال: «وفي كتابه بحوث عجيبة مع المريسي يبالغ فيها في الإثبات، والسكوت عنها أشبه بمنهج السلف في القديم»[2] اهـ.

وهذا التنبيه لا يكفي، لأننا نحتاج أن نعلم إلىٰ أي مدىٰ وصل الدارمي في الإثبات.

ويلاحَظ تردد الذهبي في الحكم علىٰ ما أثبته الدارمي، فهو يكتفي بأن ينبه إلىٰ أن السكوت عنه أشبه بمنهج السلف. فهل يشتبه منهج السلف بمنهج إثبات الثقل والحركة والحد والقرب الحسي وغير ذلك من لوازم الجسم التي أثبتها الدارمي، بحيث يعد السكوت عن إثباتها أشبه بمنهجهم؟!

---

(١) اجتماع الجيوش لابن القيم: (١٤٣).

(٢) العلو للعلي الغفار، للذهبي: (١/ ١٩٥).

ثانياً: كتاب السنة لابن أبي عاصم[1]:

هذا الكتاب لمؤلفه أبي بكر بن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخـ الشيباني من أهل البصرة، وكان مذهبه القول بالظاهر.

وأثبت في كتابه من الأخبار المنكرة الشيء الكثير. ومنها أن الله خلق آدم على صو وجهه، وعلى صورة الرحمن، وأنه تعالى تجلى للجبل منه مثل الخنصر، وأن العرش يئط به من ثقله، وأنه يُقْعِدُ محمداً ﷺ معه على العرش، وأن المؤمنين يجالسون الله عز وجل في الجنة وغير ذلك.

ثالثاً: كتاب السنة المنسوب إلى عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى:

وأخذ هذا الكتابُ من نسبته إلى ابن الإمام أحمد مكانة كبيرة عند المنتسبين إلى السلف خاصة في العصر الحديث. وسوف تأتي الإشارة إلى مكانته عند المعاصرين في موضعه إن شـ الله تعالى.

وقد قطع محققه بنسبة الكتاب إلى مؤلفه، وبَذَلَ وسعه في الرد على من نزَّه الإمام أحمـ عن أن يخوض ولدُه الذي تربى في كنفه في كل ما خاض فيه المؤلف، ولم يأت المحقق بشي علمي، بل اجتهد في كلام خطابي لا يدفع ما ذكره هو نفسه، من الاعتراف بوجود مجهولـ في طبقتين من طبقات إسناد هذا الكتاب إلى مؤلفه.

يقول الدكتور صهيب السقار: «والذي يبدو لي أن هذا الكتاب من مؤلفات من يسمونه شيخ الإسلام أبا إسماعيل الهروي، صاحب المؤلفات المعروفة في ما يسمونه العقيدة

---

(١) قال الذهبي في السير (١٣/ ٤٣٠): حافظ كبير إمام بارع متبع للآثار كثير التصانيف. قال أبو العبـ النسوي: كان من أهل البصرة، من صوفية المسجد، من أهل السنة والحديث والنسك والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، صحب النساك، وكان مذهبه القول بالظاهر، وكان ثقة نبيلا معمرا، اهـ. توفي سـ ٢٨٧هـ.

السلفية. وهذا الهروي شديد التعصب ربما ركَّبَ له إسناداً، فرواه عن أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم القَرَّاب الهروي[1] عن شيخ مجهول عن شيخ مجهول عن المؤلف. وأبو إسماعيل الهروي لا يُستبعد صدور ما في هذا الكتاب منه، كما سوف يتبين في الحديث على مؤلفاته السلفية! أما ابن الإمام أحمد، فلا نظن به أن يتعدى على الله سبحانه وعلى رسوله ﷺ وعلى الإمام أحمد والإمام أبي حنيفة النعمان[2].

وقد ذكر المحقق في توثيق الكتاب وصحة نسبته إلى المؤلف نقلَ الحنابلة عنه وأخذَهم منه. وكل من ذكر نقلَهم عنه جاءُوا بعد عصر الهروي المذكور، فلا تدفع هذه النُّقُولُ هذا الشكَّ في نسبة الكتاب إليه، ولا الشك في صحة نسبته إلى المؤلف»[3]اهـ.

واشتمل هذا الكتاب على أكثر من مائة وثمانين نصاً في الطعن في دين ورأي الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى ورضي عنه، بل في بعضها تكفيره، وأنه أُخِذ من لحيته كأنه تَيْسٌ يُدار به على الحِلَق يُستَتَاب من الكفر أكثر من مرة، وأنه كذلك أفتى بأكل لحم الخنزير! وفيه نقلٌ عن الإمام مالك أنه ذكره بسوء، وقال: كاد الدينَ، ومن كاد الدين فليس من الدين، ووثَّق المحقق رجال سند هذه الرواية[4].

وغير ذلك من المثالب التي تقشعر منها الأبدان، كله في حق إمام من أئمة الهدى وواحد ممن أجمعت الأمة على دينه وحُسن اعتقاده وجودة مذهبه واتّباع رأيه. عامل الله بعدله واضع هذه النصوص، وغفر لمحققها وناشرها.!

---

(١) إسحاق بن إبراهيم بن محمد. محدث هراة، ربما زاد عدد شيوخه على ألف ومائتي نفس، وكان زاهدا مقلا من الدنيا. توفي سنة ٤٢٩هـ. انظر سير أعلام النبلاء: (١٧/ ٥٧٠)، وطبقات الشافعية الكبرى: (٤/ ٢٦٤).

(٢) وهذا من باب إحسان الظن بالإمام أحمد، وإلا فلا شيء يضيره لو كانت تلك عقيدة ولده، فابن نبي الله نوح عليه السلام كان كافرا ولم يقدح ذلك في مقامه.

(٣) التجسيم وأثره في الفكر الإسلامي، د. صهيب السقار. قلت: مثل هذه الدعوى ينبغي الاستيثاق منها، ولا يكفي في الاحتجاج على تركيب الاسناد كونُ من اعتمدَ نسبته إلى عبد الله بن أحمد جاءوا بعد عصر الهروي، ويكفي في إسقاط نسبته وجود مجهولين في طبقتين متتاليتين من إسناده الذي رواه به الهروي.

(٤) السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل، بتحقيق د. محمد سعيد سالم القحطاني: (١/ ١٩٩).

وتخريج هذه الرواية في كتاب صُنِّفَ لجمع السنة والعقيدة المتوارثة، خير مثال على أن الطعن بأكابر المسلمين وعلمائهم ركن من أركان هذه العقيدة التي تصدىٰ لها العلماء. فما من سبيل إلا الطعن بهم ورميهم بالتَّجَهُّم والتنكب عن منهج السلف ونحو ذلك، مما تركوا به الجواب العلمي، واستبدلوا به هذا الأسلوب الناجح في فتنة العوام، المأخوذين بما يُظهره هؤلاء من التزهد، المخدوعين بلافتات الدعوة إلى الكتاب والسنة واتّباع السلف.

ومما اشتمل عليه هذا الكتاب من الجرأة على الله عز وجل: وصفُه بالجلوس على العرش، وإثبات صدرٍ له وذراعين، وإثبات الثِّقَل، والصورة التي صُوِّرَ عليها آدم، وأنه على كرسي من ذهب تحمله أربعة من الملائكة، وأنه واضعٌ رجليه على الكرسي، وأن الكرسي قد عاد كالنعل في قدميه، وأنه إذا أراد أن يخوف أحداً من عباده أبدىٰ عن بعضه، وأنه قرَّب داود عليه السلام حتىٰ مس بعضه وأخذ بقدمه. وغير ذلك مِن الخرافات الموضوعة على أنها من العقائد!

ومما اشتمل عليه في حق الإمام أحمد: أنه نَقل عنه تصحيحَ الأخبار التي تثبت جلوسَه عز وجل على العرش وحصولَ الأطيط من هذا الجلوس، وأنه واضع رجليه على الكرسي وأن الكرسي موضع قدميه، وأنه يقعد على العرش فما يفضل منه إلا قيد أربعة أصابع، وغير ذلك مما لم يَغِبّ نكارته ولا ضعف سنده على بعضهم، وسكتوا عن نسبة تصحيحه إلى إمامهم وابن إمامهم.

فحاشا لله أن يصحح الإمام أحمد هذه الأخبار، فيخفى عليه ضعف سندها وما في متنها من النكارة ومخالفة عقيدة السلف، ثم يأتي المحقق ليكشف عن ذلك.

رابعاً: كتاب السنة للخلال[1]:

وقد أطال فيه الخلال الكلام عن تقرير قعود النبي ﷺ مع الباري سبحانه على الفضلة التي تفضل من العرش. وحشر مع ذلك نقولاً عن بعض المحدِّثين في تكفير مُنْكِرِهِ ورميه

(١) أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي الخلال توفي ٣١١هـ. قال الذهبي في السير (١٤/ ٢٩٧): أخذ الفقه عن خلق كثير من أصحاب الإمام أحمد، ولم يكن قبله للإمام مذهب مستقل، حتى تَتَبَّعَ هو نصوص أحمد ودَوَّنَهَا وبَرْهَنَهَا بعد الثلاثمائة.

بالبدعة والتجهم وغير ذلك، مما لو قرأه رجل لم يسمع عن الإسلام شيئاً لظن أن هذا الخبر ركن من أركان الإسلام. وفيه أن الله عز وجل ينادي: يا داود ادن مني، فلا يزال يدنيه حتى يمس بعضه، ويقول: كن أمامي فيقول رب ذنبي ذنبي، فيقول الله له كن خلفي خذ بقدمي!

ثم يقول الخلال في آخر كتابه: «وبعد هذا أسعدكم الله، فلو ذهبنا نكتب حكايات الشيوخ والأسانيد والروايات لطال الكتاب، غير أنا نؤمل من الله عز وجل أن يكون في بعض ما كتبنا بلغةٌ لمن أراد الله به، فثقوا بالله وبالنصر من عنده على مخالفيكم، فإنكم بعين الله، بقربه وتحت كنفه»[1]اهـ.

خامسا: كتاب العرش وما روي فيه:

لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة (٢٩٧هـ). وحال الكتاب من حال مؤلفه، الذي نقل الذهبي تضعيفه عن الجمهور، وتكذيبَه عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، وعن غيره الاتهام بالوضع[٢]!

وفي هذا الكتاب: أن أقرب الخلق إلى الله جبريل وميكائيل وإسرافيل، بينهم وبين ربهم مسيرة خمسمائة عام، وأن السماء منفطرة من ثقل الله، وأن محمداً ﷺ رأى ربه في روضة خضراء، ونحو ذلك مما هو مبسوط في موضعه.

سادساً: كتاب الصفات للدارقطني[٣]:

وهو الحافظ أبو الحسن علي بن عمر، الذي انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال مع الصدق وصحة الاعتقاد.

---

(١) السنة للخلال: (١/ ٢٦٥).

(٢) العبر في خبر من غبر للذهبي: (٢/ ١١٤)، وسير أعلام النبلاء: (١٤/ ٢١)، وشذرات الذهب لابن العماد: (١/ ٢٢٦).

(٣) الإمام الشهير شيخ الإسلام وصاحب السنن. قال السبكي في الطبقات (٣/ ٤٦٢): قال الحاكم: صار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع، وإماماً في القرّاء والنحويين. أشهد أنه لم يخلف على أديم الأرض مثله. وقال الخطيب: كان فريد عصره وإمام وقته، وانتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال، مع الصدق والثقة وصحة الاعتقاد والاضطلاع من علوم سوى الحديث. وقال القاضي أبو الطيب الطبري: الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث. توفي سنة ٣٨٥هـ.

وهذا الكتاب تشهد حاله الحديثية على براءة الدارقطني البصير بعلل الحديث ورجاله منه. وإنما يصلح أن يكون من صنيع من رواه عنه. فلا تصح نسبته إلى الدارقطني كما نبه عليه الكوثري(١)، لأن في سنده إليه أبا العز بن كادش أحمد بن عبيد الله (٥٢٦هـ). **قال الذهبي في ترجمته**: «أقر بوضع حديث وتاب وأناب»(٢)اهـ.

ولا يخفى أن هذه التوبة لا تعني قبول روايته، لأمرين:

الأول: أن من قواعد المحدثين أن التائب من الكذب على رسول الله ﷺ لا تقبل روايته أبداً، وإن حسنت طريقته. حكاه السيوطي عن الإمام أحمد بن حنبل وغيره من المحدثين(٣).

الثاني: أنه حتى على مذهب من يقبل توبته لا يلزم قبولُ روايته؛ لأنه ضعيف الرواية قبل الكذب وبعده. نقل ابن حجر في ترجمته: أنه كان كذاباً لا يحتج بمثله، وللأئمة فيه مقال(٤). ويرويه ابن كادش عن محمد ابن علي بن أبي طالب العشاري. **قال الذهبي في ترجمته**: «شيخ صدوق معروف، لكن أدخلوا عليه أشياء فحَدَّثَ بها بسلامة باطن، منها حديث موضوع في فضل ليلة عاشوراء، ومنها عقيدة للشافعي.

وذكر الذهبي بعض الأباطيل عنه ثم قال: فقبَّح الله من وضعه، والعتب إنما هو على محدثي بغداد، كيف تركوا العشاري يروي هذه الأباطيل»(٥)اهـ.

وفي هذا الكتاب باب في إثبات القدمين، وفيه أن الكرسي موضع القدمين، وفيه الأطيط، وخَلْق آدم على صورة الرحمن ونحو ذلك.

---

(١) تبديد الظلام المخيم للكوثري: (٢٠٦).

(٢) ميزان الاعتدال للذهبي: (١/ ٢٥٩).

(٣) تدريب الراوي للسيوطي: (١/ ٣٢٩)، المنهل الروي لبدر الدين بن جماعة: (٦٧).

(٤) لسان الميزان لابن حجر: (١/ ٢١٨)، المغني في الضعفاء للذهبي: (٤٧).

(٥) ميزان الاعتدال: (٦/ ٢٦٧)، وانظر ترجمته في لسان الميزان: (٥/ ٣٠٢).

سابعاً: كتاب التوحيد لابن خزيمة:

وهو الإمام الكبير أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (٣١١ هـ)، صاحب الصحيح، المشهود له بالفقه والرواية، ولكن العلماء أخذوا عليه خوضه في الكلام، ولعله تأثر برأس الكرامية.

فقد نقل ابن السبكي عن الحاكم أنه ذكر في تاريخه محمد بن كرام فقال: «وقد أثنى عليه فيما بلغني ابنُ خزيمة، واجتمع به غير مرة»[١] اهـ. وقد لامه بعض المحدثين على الخوض في ما لا يحسنه.

فمن ذلك ما أخرجه البيهقي بسنده عن عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي أنه قال: «ما لأبي بكر والكلام؟ إنما الأولى بنا وبه ألا نتكلم فيما لم نتعلمه. **قال البيهقي:** والقصة فيه طويلة، وقد رجع محمد بن إسحاق إلى طريقة السلف، وتلهف على ما قال والله أعلم»[٢] اهـ.

واعترف ابن خزيمة على نفسه بأنه لا يحسن الكلام. **فقد نقل البيهقي عنه أنه قال:** «ما تُنْكِرون على فقيه راوي حديث، لا يحسن الكلام»[٣] اهـ.

وكتاب التوحيد هو جزء من صحيحه على التحقيق، لأنه يُحِيل في أكثر من موضع على أبواب الصلاة وغيرها من أبواب الصحيح. وفيه باب بعنوان إثبات الأصابع لله عز وجل، وباب في إثبات القَدَم، ونحو ذلك.

ومع أنه اشترط الصحة في ما يذكره، إلا أنه لم يلتزم بذلك، فأخرج فيه متوناً منكرة وأسانيدَ واهيةً. منها ما جاء في أن الكرسي موضع قدميه، وأن العرش يئط به، وأنه تجلى منه مثل طرف الخنصر، وأنه يهبط ثم يرتفع، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا بروحه وملائكته فَيَنْتَفِضُ!! -تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً-، وأن جنة عدن مسكنه، وأن محمداً ﷺ رآه في روضة

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (٣/ ٣٠٤).

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي: (٣٤٢).

(٣) المصدر السابق: (٣٤٠).

خضراء، دونه فراش من ذهب، يحمله أربعة من الملائكة، وغير ذلك مما هو مبسوط في موضعه.

ثامناً: كتاب التوحيد لابن منده:

وهو أبو عبد الله محمد بن إسحاق «ابن منده»[١].

وله أيضا كتاب الرد على الجهمية، وفيه: أن الله يكشف يوم القيامة عن ساقيه، وعزاه إلى البخاري ومسلم، مع أنه ليس في أحدهما[٢]، وفيه أن الله خلق الملائكة من نور الصدر والذراعين -أي صدره وذراعيه، تعالى عن ذلك علوا كبيرا-، وأن الكرسي موضع قدميه ونحو ذلك من الأخبار.

تاسعا: كتاب الأربعين في دلائل التوحيد، لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي[٣]:

والهَرَوِيّ -نسبة إلى هَرَاة-، هو الذي كان المجسمة بهراة يلقبونه شيخ الإسلام، تكذيباً بمن سمىٰ به الحافظ أبا عثمان الصابوني.

---

(١) قال الذهبي في التذكرة(٣/ ١٥٧): الإمام الحافظ الجوال محدث العصر. ما بلغنا أن أحدًا من هذه الأمة سمع ما سمع ولا جمع ما جمع، وكان ختام الرحالين وفرد المكثرين مع الحفظ والمعرفة والصدق وكثرة التصانيف، اهـ. **قلت:** ربما كانت الآفة كثرة الجمع. فقد نقل الذهبي بعد كلامه هذا قول الحافظ أبي نعيم الأصبهاني: اختلط في آخر عمره وتخبط في أماليه، ونسب إلى جماعة أقوالًا في المعتقدات لم يُعرفوا بها... الله الستر والصيانة. اهـ. وعقّب الذهبي بقوله: لا يُعبأ بقولك في خصمك للعداوة المشهورة بينكما... يعبأ بقوله فيك، فقد رأيت لابن منده مقالًا في الحط على أبي نعيم من أجل العقيدة أقذع فيه، وكل منهما صدوق غير متهم بحمد الله في الحديث، اهـ. وتوفي سنة٣٩٥ هـ. **قلت:** يُردُّ على الذهبي رحمه الله في هذا الكلام: فإن كلام الأقران في بعضهم لا يُقبل إن كان طعنا في العدالة والخلق والدين، أما إن كان في غير الأوصاف التي تخص الرواية كالاختلاط وقلة الضبط والنسيان فلا بأس في ذلك، بل هو مقبول، خاصة إذا ذكر هذا غيره من الحفاظ.

(٢) الرد على الجهمية لابن منده: (١/ ١٦).

(٣) سبقت ترجمته والكلام عليه.

قال ابن السبكي: «وأما المجسمة بمدينة هراة، فلما ثارت نفوسهم من هذا اللقب عمدوا إلىٰ أبي إسماعيل عبد الله الأنصاري صاحب كتاب ذم الكلام فلقبوه بشيخ الإسلام. وكان الأنصاري المشار إليه رجلاً كثير العبادة محدثاً، إلا أنه يتظاهر بالتجسيم والتشبيه وينال من أهل السنة، وقد بالغ في كتابه ذم الكلام، حتىٰ ذكر أن ذبائح الأشعرية لا تحل!

وكان أهل هراة في عصره فئتين: فئة تعتقده وتبالغ فيه لما عنده من التقشف والتعبد، وفئة تكفِّره لما يظهره من التشبيه.

ومن مصنفاته التي فَوَّقَتْ نحوه سهام أهل الإسلام: كتاب «ذم الكلام»، وكتاب «الفاروق في الصفات» وكتاب «الأربعين» .. وهذه الكتب الثلاثة أبان فيها عن اعتقاد التشبيه وأفصح.

وكان شديد التعصب للفرق الحنبلية، بحيث كان ينشد علىٰ المنبر علىٰ ما حكىٰ عنه تلميذه محمد بن طاهر:

أنا حنبلي ما حَيِيتُ وإن أَمُتْ فــوصيتي للناس أن يَتَحَنْبَلُوا

وتَرَك الرواية عن شيخه القاضي أبي بكر الحيري[١] لكونه أشعرياً. وكل هذا تعصب زائد، برَّأَنا الله من الأهواء»[٢]اهـ.

---

(١) قال الذهبي في السير (١٧/ ٣٥٦): الإمام العالم المحدث مسند خراسان قاضي القضاة. درس الكلام والأصول علىٰ أصحاب أبي الحسن الأشعري، وانتقىٰ عليه أبو عبد الله الحاكم. وكان بصيرا بالمذهب، فقيه النفس، يفهم الكلام، حدّث عنه الحاكم وهو أكبر منه، وأبو محمد الجويني، وأبو بكر البيهقي، وأبو القاسم القشيري، وأبو بكر الخطيب، وقاضي القضاة أبو بكر محمد بن عبد الله الناصحي، وشيخ الحنفية محمد بن إسماعيل ابن حسنويه، وخلق سواهم. قال عبد الغافر الفارسي: كان من أصح أقرانه سماعا، وأوفرهم إتقانا، وأتمهم ديانة واعتقادا. صنف في الأصول والحديث. أثنىٰ عليه الحاكم، وفخم أمره، مات في شهر رمضان سنة ٤٢١هـ اهـ. قلت: ألا قاتل الله التعصب الذي يجعل الإنسان يترك الرواية عن مثل هذا الحبر الذي تخرّج عليه كل أولئك الأئمة!

(٢) طبقات الشافعية الكبرىٰ للسبكي: (٤/ ٢٧٢).

وفي كتاب الأربعين: أن محمداً ﷺ رأى ربه في صورة شاب أمرد في قدميه خضرة وفيه باب بعنوان وضع الله عز وجل قدمه على الكرسي، وباب في إثبات الجهات لله عز وجل، وباب في إثبات الحد، وباب في إثبات الخط، وباب في إثبات الصورة، وباب في إثبت العينين، وباب في إثبات الهرولة. ومن عناوينها يتبين ما تحتها من الأخبار التي سيكشف عنه البحث.

ومن كتابه ذم الكلام ينقل ابن تيمية تعثر الهروي في الوقيعة بالإمام الأشعري.

يقول ابن تيمية: «وقال شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري في كتاب ذم الكلام في آخره، لمَّا عقد باباً في ذكر هؤلاء الأشعرية المتأخرين، فقال: «باب في ذكر كلام الأشعري».

ولما نظر الْمُبَرِّزُون من علماء الأمة وأهل الفهم من أهل السنة طوايا كلام الجهمية وما أَوْدَعَتْهُ من رموز الفلاسفة، ولم يقع منهم إلا على التعطيل البحت، وأن قطب مذهبهم ومنتهى عقيدتهم ما صرَّحَتْ به رؤوس الزنادقة قبلهم، أن الفَلَكَ دَوَّارٌ والسماء خالية، وأن قولهم سميع بلا سمع، بلا نفس ولا شخص ولا صورة. فقد شَحَنْتُ كتاب تكفير الجهمية من مقالات علماء الإسلام، ورَنِّ الخلفاء فيهم، ودَقِّ عامة أهل السنة عليهم، وإجماع المسلمين على إخراجهم من الملة. يردون على اليهود قولهم يد الله مغلولة، فينكرون الغلّ وينكرون اليد، فيكونوا أسوأ حالاً من اليهود، لأن الله سبحانه أثبت الصفة ونفى العيب، واليهود أثبتت الصفة وأثبتت العيب، وهؤلاء نفوا الصفة كما نفوا العيب، وإنما اعتقادهم أن القرآن غير موجود، لفظته الجهمية الذكور بمرة والجهمية الإناث بعشر مرات.

قالوا: وقد شاع في المسلمين أن رأسهم علي بن إسماعيل الأشعري كان لا يستنجي ولا يتوضأ ولا يصلي!»[1] اهـ.

فالرجل يسمي الأشاعرة جهمية، ويعيب عليهم قولهم أن الأفلاك تدور -وهو ما

---

(١) بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية: (٢/ ٤٠٠-٤٠٤)، وانظر هذه الحكاية في سير أعلام النبلاء: (١٦/ ٤٧٨).

أثبته العلم الحديث-، وأن السماء خالية من أن تحتوي رب العزة سبحانه وتضمه بين طياتها، وأن الله لا يشبه المخلوقات في شخص ولا صورة، ويجعل ذلك من علامات الزندقة، وينقل خبرا يتهم فيه الإمام أبا الحسن الأشعري أنه كان لا يستنجي ولا يتوضأ ولا يصلي!

نقل ذلك ابن تيمية رحمه الله تعالى وسامحه، مستشهداً به على ذم من سماهم المتأخرين من أصحاب الأشعري. مع أن من سماه شيخَ الإسلام لم يوقر منهم أحداً، بل حكى الإجماع على تكفيرهم، وشحن كتبه في ذلك، وسعى بين السلاطين في فتنتهم، ونضح بما فيه من وصفهم ذلك الوصف الذي خرج به عن حدود الأدب، فأطلق على الأشاعرة «مخانيث»!، وصار من بعده سنة سيئة عليه وزرها ثم على ابن تيمية مثل ذلك الوزر، لأنه عمل بهذه السنة في أكثر من موضع، حتى تابعه عليها ابن القيم ومن افتتن بهم من المعاصرين!

بل إن هذا الرجل لا يستحي أن يكذب على الأشاعرة وينسب إليهم ما لم يقولوه. مما يدل على جهله الكامل بمذهبهم إذا أحسنًا الظن به، أو يدل على تعصبه الشديد البالغ حدَّ العمى والفجور في الخصومة والعياذ بالله تعالى. والجهل أهونهما لا شك.

قال ابن رجب الحنبلي: «...، عبد الجبار بن أبي الفضل الصيرفي، سمعت جماعة من أصحاب شيخ الإسلام الأنصاري يقولون: سمعنا شيخنا شيخ الإسلام أبا إسماعيل يقول: فذكر أبياتًا بالفارسية تفسيرها بالعربية: «إلهنا مَرْئِيٌّ على العرش مُستو. كلامُه أزلي رَسُوله عَربِيّ. كل من قال غير هذا أشْعَرِيّ. مَذهبُنا مَذهَبٌ حنبلي»[1] اهـ.

والأشاعرة لا ينكرون الرؤية ولا الاستواء ولا أزلية الكلام ولا عروبة الرسول ﷺ، بل ينكرون ما يدعيه البعض من إفادة النصوص ما يدل على التجسيم. فتأمل ما يفعله التعصب بصاحبه!

وبما سبق يتبين شيء من حال هذه المصنفات، وسوف يُكشف في ثنايا البحث عن تفصيل هذا الإجمال. ولكن لا بد أن نبين هنا غلط هؤلاء المصنفين على سبيل الإجمال أيضاً.

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب: (١/ ٢٠).

غلط هؤلاء المصنفين على وجه الإجمال:

أولاً: أنهم جمعوا فيها أخباراً متفرقة، فأحدث هذا الجمع في دلالة ألفاظها تقوية لظاهرها الموهِم، مع أنها وردت في القرآن والسنة متفرقة متناثرة في سياقات مختلفة.

ثانياً: أنهم لم يفرقوا فيها بين النصوص التي تتفاوت دلالة وثبوتاً. فمثلاً جعلوا قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] مع الأخبار المنكرة التي تتحدث عن القعود على العرش وأطيط العرش من ثقل الجبار فوقه وغيرها، وجعلوا هذين المتفاوتين من أدلة الاستواء على العرش.

ثالثاً: أنهم لم يفرقوا بين حديث مرفوع وبين حديث موقوف على صحابي أو تابعي. فأثبتوا بهذا ما أثبتوا بذاك. بل ربما عارضوا ما هو مشهور عن رسول الله ﷺ بمرويات عن أحد التابعين. ومثال ذلك: تفسير المقام المحمود بالإقعاد على العرش.

بل لم يفرقوا بين حديث نبوي وخبر إسرائيلي، فربما جعلوا ما لِقَوْلِ الرسول ﷺ من القدسية والمكانة ثابتاً لقول أهل الكتاب. ومثال ذلك: ما ذكروه في الاستلقاء على العرش. ووضع إحدى رجليه على الأخرى، وغير ذلك.

رابعاً: أنهم لم يفرقوا بين منقولٍ بالتواتر من الكتاب والسنة، وبين خبر لم يصح سنده، فأثبتوا بالثاني ما أثبتوه بالأول.

خامساً: أنهم ضموا بعض الأخبار إلى بعض على سبيل التركيب. فَيَرُدّون على من خالفهم في إثبات اليد الحقيقية: بأن النصوص جاء فيها أن له أصابع، فلا بد أن يكون له يد، وطرّدوا هذا الفهم في بقية النصوص، كالعينين للوجه، والساق للقدم، وغيرها مما يستلزم الجسمية والتركيب.

مثال لوقوع الاختلاف والنزاع بين أهل الحديث بسبب الاعتقاد:

بعد أن ذكرنا عن أهل الحديث ما يستحيل معه حكاية اتفاقهم على مذهب واحد، نضرب مثالا واحدا نستغني به عن كثير من الأمثلة يؤكد اختلافهم في بعض مباحث العقيدة إلى درجة تصل إلى العداوة والإيذاء.

فمن ذلك: ما فعله يحيى بن عمار السجزي[١] مع الإمام الحافظ محمد بن حبان رحمه الله.

قال الذهبي: «قال أبو إسماعيل الأنصاري شيخ الإسلام: سألتُ يحيى بن عمار عن أبي حاتم ابن حبان، فقال: رأيتُه، ونحن أخرجناه من سجستان، كان له علم كثير ولم يكن له كبيرُ دين! قدم علينا، فأنكر الحدَّ لله، فأخرجناه!»[٢]اهـ. فانظر إلى هذا التباين بين الفريقين، وكلاهما من أهل الحديث.

فمن جانبٍ، يُعَدُّ إثباتُ الحد لله عز وجل مخالفاً لتَنْزيه الله عز وجل عنه، لأنه من لوازم الجسم. ومن جانب آخر يُعد نفيه طعناً في الدين، وموجباً لطرد مَن ينفيه.

وإن شئتَ. فهناك موقف ثالث متذبذب، كالذي ذكره الحافظ الذهبي -وهو من أهل الحديث كذلك- تعليقاً على قول يحيى بن عمار. **قال رحمه الله تعالى**: «قلت: إنكاره الحد وإثباتكم للحد نوع من فضول الكلام، والسكوت عن الطرفين أولى، إذ لم يأت نص بنفي ذلك ولا إثباته، والله تعالى ليس كمثله شيء، فمن أثبته قال له خصمه جعلت لله حداً برأيك ولا نص معك بالحد، والمحدود مخلوق تعالى الله عن ذلك. وقال هو للنافي ساويت ربك بالشيء المعدوم، إذ المعدوم لا حد له، فمن نزه الله وسكت سلم وتابع السلف»[٣]اهـ.

وهذا الموقف الذي لا يرضى عن الموقفين السابقين موقف متهافت. فقد حصل النزاع

---

(١) كان من أهل الحديث والوعاظ المجيدين إلا أنه متعصب جدا، يخرج به تعصبه عن الحدود. توفي بهراة ٤٢٢هـ. قال الذهبي في السير (١٧/ ٤٨١): وكان متحرقا على المبتدعة والجهمية بحيث يؤول به ذلك إلى تجاوز طريقة السلف!، وقد جعل الله لكل شيء قدرا، إلا أنه كان له جلالة عجيبة بهراة وأتباع وأنصار. وكان من كبار المذكِّرين، لكن ما أقبح الحرص وجمع المال بالعالم الداعي إلى الله! وكان قد تحول من سجستان فعظم بهراة جدا، وتغالوا فيه، وتخرج به أبو إسماعيل الأنصاري، وخلفه من بعده، اهـ. **قلت**: خلفه من بعده حتى في تعصبه، غفر الله لنا ولأهل العلم جميعا.

(٢) ميزان الاعتدال: (٦/ ٩٩). **قلت**: وقد عاني الكثير من الأئمة قديما وحديثا من ظلم هؤلاء المجسمة وفتنهم، كما سبق أن ألمحنا في التمهيد إلى بعض النماذج.

(٣) ميزان الاعتدال للذهبي: (٦/ ٩٩).

في الحد نفياً وإثباتاً. فإن كان الحد من لوازم الجسم التي يجب تَنْزِيه الله عز وجل عنها، فلا يسع النافي أن يسكت على إثبات التجسيم. وإن كان نفي الحد موجباً لعدم الباري فلا يسع المثبت السكوت على نفيه.

قال الحافظ ابن حجر تعليقا على قول الذهبي: «وقوله: «قال له النافي ساويتَ ربك بالشيء المعدوم، إذ المعدوم لا حد له» نازِلٌ[1]. فإنا لا نسلِّم أن القول بعدم الحد يفضي إلى مساواته بالمعدوم بعد تحقق وجوده. والحق: أن الحق مع ابن حبان فيها،...، كيف يُحكم عليه بأنه هفا؟ ما هذا إلا تعصب زائد على المتأولين، وابن حبان قد كان صاحب فنون وذكاء مفرط وحفظ واسع إلى الغاية رحمه الله»[2]اهـ.

ولا يخفى أن الحافظ ابن حجر من أهل الحديث أيضا، وكلامه في أي مبحث من مباحث العقيدة يعبر عن مذهبه.

وللحافظ تاج الدين السبكي كلام في هذا النقل أيضا، ويروي فيه كذلك عن الحافظ العلائي، وكلاهما من أهل الحديث، مما يثبت اختلاف أهل الحديث في المذاهب العَقَدِيَّة.

قال التاج السبكي: «انظر ما أجهل هذا الجارح، وليت شعري مَن المجروح، مُثْبِتُ الحد لله أو نافيه؟! وقد رأيت للحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي[3] رحمه الله على هذا كلاما جيدا أحببت نقله بعبارته، **قال رحمه الله، ومن خطه نقلتُ:** يا لله العجب، مَنْ أحق بالإخراج والتبديع وقلة الدين؟!»[4]اهـ[5].

---

(١) أي: ساقط متهافت.

(٢) لسان الميزان لابن حجر: (٥/ ١١٤).

(٣) قال ابن حجر في الدرر الكامنة (٢/ ٢١٣): قال شيخه الذهبي: يستحضر الرجال والعلل، وتقدم في هذا الشأن مع صحة الذهن وسرعة الفهم. وقال الحسيني كان إماما في الفقه والنحو والأصول متقنا في علوم الحديث وفنونه علامة فيه، حتى صار بقية الحفاظ، عارفا بالرجال علامة في المتون والأسانيد بقية الحفاظ. وقال الإسنوي في الطبقات: كان حافظ زمنه إماما في الفقه والأصول وغيرهما ذكيا نظارا فصيحا كريما ذا سطوة وحشمة، اهـ. توفي سنة ٧٦١هـ.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (٣/ ١٣٢).

(٥) **قلت:** ولنا أن نقول في زماننا، يا لله العجب. مَن الأحق بلقب المبتدعة، أهل السنة الأشاعرة والماتريدية =

ومن لم يكتف بهذا الموقف في إثبات أن أهل الحديث لا يجمعهم مذهب عقَدي واحد، ـعيه بكتب الرجال وبيان حال الرواة ومصنفات المحدثين، فكلها شاهدة بأن في رواة حـديث من الحنابلة والشافعية وسائر المذاهب الفقهية، وفيهم من الحشوية والقدرية ـ خوارج وغيرها من المذاهب الفكرية من لم يخرجهم مذهبهم الفكري من دائرة المحدثين، ـن حُكم عليهم بالبدعة ومخالفة السنة.

وبهذا يتبين أن المحدثين ليس لهم عقيدة جامعة. فيكون عَزْوُ عقيدةٍ إلى جماعة أهل حديث تمويهاً وخداعا للناس، وتسترا بما له قدسية ومكانة في القلوب، حتى يطمئن السامع ـ لقارئ، فلا يسعى للتحقق من صحة كلام المتكلم في إثبات التجسيم، اتكالا منه على أمانة ـهل الحديث ودقة نقلهم[1].

ويتبين أيضا أنه لا يصح قولُ الشيخ ابن تيمية في المتكلمين: «ولو اعتصموا بالكتاب ـالسنة لاتفقوا كما اتفق أهل السنة والحديث، فإن أئمة السنة والحديث لم يختلفوا في شيء من ـصول دينهم»[2]اهـ.

= الذين ينزّهون الله تعالى، أم أدعياء السلفية الذين ينسبون إليه صفات الأجسام؟!، وما أجهل الجارح، وليت شعري من المجروح!

(١) انظر تبديد الظلام المخيم للكوثري: (٢٠).

(٢) درء التعارض لابن تيمية: (١٠/ ٣٠٦).



الفصل الثالث
الكَرَّاميّة المجسمة

قبل التعريف بهذه الفرقة، لابد من التنبيه إلى تميزها عن سائر فرق المجسمة، فهذه فرقة لم تمت مقالاتها بموت مؤسسها، بل تمكنت بتلبسها لباس الزهد والتقشف أن تخدع بعض ذوي السلطان وتقنعهم بمقالاتها وتفوز بأحضانهم وقمعهم لمخالفيها، وتميزت أيضا بتسرب بعض مقالاتها إلى المصنفات التي تُنْسَب إلى العقيدة السلفية.

وتاريخ هذه الفرقة يوضح كيفية انتشار مقالة التجسيم بين العوام، انخداعا بما يظهر من أصحاب المقالة من زهد وتقشف وعبادة، وانخداعا بتشنيع أصحاب المقالة على مذهب التنزيه وأهله، بدعوى موافقته للفلسفة الأجنبية[1]. وتوضيح ذلك يتم بإطلالة على تاريخ هذه الفرقة ومعرفة مقالتها.

أما مؤسس هذه الفرقة: فهو محمد بن كرام السَجْزِيّ ..ولد في سَجِسْتَان ونشأ فيها.

يقول الشهرستاني: «نبغ رجل متَنَمِّس بالزهد من سجستان، قليل العلم، قد قَمَّش من كل مذهب ضغثاً وأثبته في كتابه، ورَوَّجَهُ على سواد بلاد خراسان، فانتظم ناموسه وصار ذلك مذهباً»[٢]اهـ.

ويقول التاج السبكي: «وكان من خبر ابن كرام هذا -وهو شيخ سجستاني مجسم- أنه سمع يسيراً من الحديث، ونشأ بسجستان ثم دخل خراسان وعاد إلى نيسابور وباح بالتجسيم. وكان من إظهار التَنَسُّك والتَّأَلُّه والتعبد والتقشف على جانب عظيم. فافترق الناس فيه على قولين: منهم المعتقِد، ومنهم المنتقِد. قال الحاكم: لقد بلغني أنه كان معه جماعة من الفقراء، وكان لباسه مسك ضأن مدبوغ غير مخيط، وعلى رأسه قلنسوة بيضاء، وقد نُصب له دكان من لبِن، وكان يُطرح له قطعة فرو فيجلس عليها، فيحفظ ويذكر ويحدث. ثم قال

(١) وهذا ما يحدث الآن تماما.

(٢) الملل والنحل للشهرستاني: (١٠٧).

[يعني الحاكم]: وأثنى عليه فيما بلغني ابن خزيمة، واجتمع به غير مرة»[١]اهـ.

وقال تقي الدين الحصني: «سمع الحديث الكثير وأظهر التقشف، واتخذ قطعة فرو يجلس عليها ويحفظ ويحدث ويَتَخَشَّع، حتى أخذ بقلوب العوام والضعفاء من الطلبة لوعظه وزهده، حتى حُصِرَ مَن تَبِعَه من الناس فإذا هم سبعون ألفاً»[٢]اهـ.

فلما أظهر ابن كرام بدعته أنكر العلماء عليه وسعوا في سجنه وقتله.

يقول السبكي: «وصاحب سجستان هو الذي نفاه، ولم يكن قصد الساعين إلا إراقة دمه. وإنما صاحب سجستان هابَ قتلَه، لما رأى من مخايل العبادة والتقشف»[٣]اهـ.

وابن خزيمة رحمه الله الذي كان قد حُكِيَ عنه ثناؤه على ابن كرام كان أحدَ هؤلاء الساعين في إراقة دمه أو نفيه.

قال الحافظ ابن حجر: «ولما نفي من سجستان وأتى نيسابور، أجمع ابن خزيمة وغيره من الأئمة على نقله منها، فسكن بيت المقدس»[٤]، ومات فيها سنة ٢٥٥هـ. وكان أصحابه ببيت المقدس نحو عشرين ألفاً، وكان له من الأتباع مثل ذلك في خراسان وسجستان[٥].

ومع أن ابن كرام لم يكن يحسن العلم ولا الأدب، فقد ألف تصانيف كثيرة كما ذكر ذلك عبد القاهر البغدادي. **وقال**: «إلا أن كلامه في غاية الرِّكَّة والسقوط»[٦]. وكان مصير مؤلفاته الحرق بعدما أظهر بدعته. ونجا كتابه عذاب القبر من النار، إذ نقل منه البغدادي وغيره قول ابن كرام في وصف الله عز وجل: أنه أَحَدِيُّ الذات أحدي الجوهر[٧].

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (٢/ ٣٥).

(٢) دفع شُبه من شَبَّهَ وتمرد للحصني: (٢٩).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (٢/ ٥٣).

(٤) لسان الميزان لابن حجر: (٣/ ٣٥٤).

(٥) انظر التبصير في الدين للإسفرائيني: (٦٥)، والمنتظم لابن الجوزي: (١٢/ ٩٨)، والميزان، للذهبي: (٤/ ١).

(٦) الفرق بين الفرق للبغدادي: (٢٠٣)، وانظر الملل والنحل للشهرستاني: (١٠٧).

(٧) انظر الفرق بين الفرق: (٢٠٣)، والملل والنحل للشهرستاني: (١٠٨)، والتجسيم عند المسلمين لسهير مختار: (٦٢-٦٣).

ـ ـ تمّت الكرامية بموت مؤسسها، بل هُذِّبَتْ مقالته في التجسيم وزُيِّفَتْ حتى كثر ـ ـ ـ إستحسنها السلطان واعتنق مذهبها، وامتُحن بذلك بعضُ الكبار من علماء أهل ـ ـ المنَزِّهين لله عز وجل عن الجسمية ولوازمها.

ومن تلاميذ ابن كرام وأتباعه الذين قاموا بنصرة مذهبه، إسحاق بن محمشاد الذي ـ ـ في فضائل ابن كرام.

يقول ابن حجر: «إسحاق بن محمشاد، روىٰ عن أبي الفضل التميمي حديثاً، هو ـ ـعه بقلة حياء. مَتْنُه: «يجيء في آخر الزمان رجل يقال له ابن كرام تحيا السنة به». فانظر إلى ـ ـدحِ والممدوحِ، وسند حديثه مجاهيل»[1]اهـ.

ومن تلاميذ ابن كرام وأتباعه الشاعر أبو الفتح علي بن محمد البستي[2]، الذي اتصل ـ ـلك ناصر الدولة سبكتكين[3] وعمل في خلمته، فقربه منه حتى تأثر مُلك آل سبكتكين[4] ـ ـكرامية، فنصروا المذهب وقسوا على مخالفيه.

---

(١) لسان الميزان لابن حجر: (٣/ ٣٥٤).

(٢) انظر ترجمته في البداية والنهاية لابن كثير: (١١/ ٢٧٨)، وشذرات الذهب لابن العماد: (٢/ ١٩٥).

(٣) قال الذهبي في السير: (١٦/ ٥٠٠): كان فيه عدل وشجاعة وعسف وكونه كرامياً. وذكر في: (١٧/ ٤٨٤) مثالا لقسوته على مخالفي مذهبه فقال: كان أبو القاسم النضري قاضي مرو صلب المذهب، فدخل صاحب غزنة سبكتكين بلخاً ودعا إلى مناظرة الكرامية، وكان النضري يومئذ قاضياً ببلخ، فقال سبكتكين: ما تقولون في هؤلاء الزهاد الأولياء؟ فقال النضري: هؤلاء عندنا كفرة، فقال ما تقولون فيَّ؟ فقال: إن كنت تعتقد مذهبهم فقولنا فيك كذلك، فوثب وجعل يضربهم بالدبوس حتى أدماهم وشج النضري، وقيدهم وسجنهم، ثم أطلقهم خوف الملامة. وقال في ترجمة سبكتكين: (١٧/ ٤٨٦): وكان السلطان مائلاً إلى الأثر إلا أنه من الكرامية.

(٤) اتسعت دولة آل سبكتكين حتى شملت الهند وخراسان وغزنة وغيرها، كان ابتداء دولتهم (٣٣٦هـ)، ومدة ولايتهم مائتين وثلاث عشرة سنة تقريبا، وكان ملوكهم من أحسن الملوك سيرة، لا سيما السلطان محمود بن سبكتكين (٤٢١هـ)، وأول ملوكهم جدهم سبكتكين، وانتهت دولتهم على يد الغوريين. انظر الكامل لابن الأثير: (٩/ ٣٧٠)، وسير أعلام النبلاء: (١٧/ ٨٤)، وطبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي: (٥/ ٣١٤-٣١٧).

ومن أتباع ابن كرام محمدُ بن الهيصم[١]، الذي اجتهد في ترميم مقالة ابن كرام، حتى ردها من المحال الفاحش إلى نوع يُفهم بين العقلاء.

فمن ذلك: أنه عدل بإثبات الجسم إلى معنًى زعم أنه المراد، وهو القائم بالذات. وهذ هو الرأي الذي مال إليه ابن تيمية رحمه الله. ومنه أيضاً أنه زعم أن الفوقية بمعنى العلو، مع إثبات البينونة غير المتناهية بينه وبين خلقه[٢]!

قال الشهرستاني: «قد تخطى بعض الكرامية إلى إثبات الجسمية، فقال: أعني بها القيد بالنفس، وذلك تلبيس على العقلاء. وإلا فمذهب أستاذهم -يعني ابن كرام- مع كونه سبحانه عنده محلاً للحوادث، مستوياً على العرش استقراراً، مختصا بجهة فوق مكاناً واستعلاءً. فليس ينجيه من هذه المخازي تزويراتُ ابن هيصم، فليس يريد بالجسمية القيد بالنفس. وإنما هو إصلاح مذهب لا يقبل الإصلاح، وكيف يستوي الظل والعود أعوج. وكيف استوى المذهب وصاحب المقال أهوج»[٣]اهـ.

وكان ابن الهيصم من مجالسي السلطان محمود بن سبكتكين[٤]، وكان الإمام أبو بكر

(١) لم أجد له ترجمة شافية، وأجمع كل من ذكروه من أئمة التراجم كالذهبي وابن حجر وغيرهما أنه متقدم الكرامية وإمامهم وكذلك عدد من أحفاده. لكن قال الباخرزي في دمية القصر (١/ ١٠٢): الإمام أبو عبد الله محمد بن الهيصم من جبال هرات. وهو من أصحاب المقالات. فلا يتصورَنَّ لك في الهواجس والخيالات أنه من الجسمية المرتكبة للمجالات. وقد تقرر عند العلماء الكرام أنه ليس من أشياع أبي عبد الله بن كرام!

(٢) انظر الملل والنحل للشهرستاني: (١١١).

(٣) نهاية الإقدام للشهرستاني: (١٢٢)، وانظر التجسيم عند المسلمين وهو مذهب الكرامية: (٨٩-٩٠).

(٤) أبو القاسم الملقب بيمين الدولة صاحب بلاد غزنة وما والاها، كان غاية في الديانة وكراهة المعاصي وأهلها ولا يجرؤ أحد أن يظهر معصية ولا خمرا في مملكته، واختُلف في اتباعه مذهب الكرامية. انظر البداية والنهاية لابن كثير: (١٣/ ٢٩-٣٠)، وطبقات الشافعية لابن السبكي: (٥/ ٣١٤).

بن فُورَك[١] هو الذي يناظر ابن الهيصم في هذا المجلس[٢]، وكانت هذه المناظرات سبباً في استشهاد ابن فورك رحمه الله تعالى.

قال التاج السبكي: «وكان ابن فورك شديداً على الكرامية، وأذكر أن ما حصل له من المحنة من شَغَب أصحاب ابن كرام وشيعتهم من المجسمة، فتحزبوا عليه ونَمُّوا عليه غير مرة، وهو ينتصر عليهم، فلما أيست الكرامية من الوشاية والمكايدة، عدلت إلى السعي في موته والراحة من تعبه، فسلطوا عليه مَنْ سَمَّهُ فمضى حميداً شهيداً»[٣] اهـ.

وكان الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني[٤] قد تعين عليه مناظرة الكرامية بعد ابن فورك. ومن هذه المناظرات ما ذكره أبو المظفر الإسفراييني. **قال:** «سأل بعضُ أتباع الكرامية في مجلس السلطان محمد بن سبكتكين إمامَ زمانه أبا إسحاق الإسفراييني رحمه الله عن هذه

---

(١) هو الإمام الأستاذ أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الذي لا يُجارىٰ فقهاً وأصولاً ونحوا، مع مهابة وورع بالغ، بلغت تصانيفه قريباً من المائة. قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات عند ترجمة أبي إسحاق الإسفراييني (١/ ٧٣٣): كان الأستاذُ أحدَ الثلاثة الذين اجتمعوا في عصر واحد على نصر مذهب الحديث والسنة في المسائل الكلامية، القائمين بنصرة مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري، وهم الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، والقاضي أبو بكر الباقلاني، والإمام أبو بكر بن فورك، اهـ. وقال الذهبي في السير (١٦/ ٢٨٥): الإمام الكبير المقرئ، مسنِد أصبهان،... توفي في ذي القعدة سنة ٣٧٠هـ وما أعلم به بأسا، اهـ. وقال السبكي في الطبقات(٤/ ١٢٨): قال الحاكم: أحيا الله به في بلدنا أنواعا من العلوم لما استوطنها، وظهرت بركته على جماعة من المتفقهة وتخرجوا به، اهـ. وانظر: طبقات الشافعية للسبكي: (٤/ ١٢٧)، وشذرات الذهب لابن العماد: (٢/ ١٨١)، ووفيات الأعيان لابن خلكان: (٤/ ٢٧٢).

(٢) انظر البداية والنهاية لابن كثير: (١٢/ ٣٠)، والتجسيم عند المسلمين وهو مذهب الكرامية لسهير مختار: (٨٧).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى: (٤/ ١٣١)، وانظر شذرات الذهب لابن العماد: (٤/ ١٨١).

(٤) يقال الإسفراييني والإسفرائيني، قال الذهبي في السير (١٧/ ٣٥٣): الإمام العلامة الأوحد الأستاذ الأصولي الشافعي الملقب ركن الدين. أحد المجتهدين في عصره. قال عبد الغافر في تاريخه: كان طِرَازَ ناحيةِ المشرق فضلا عن نيسابور، ومن المجتهدين في العبادة المبالغين في الورع، انتخب عليه الحاكم عشرة أجزاء وذكره في تاريخه لجلالته، وكان ثقة ثبتا في الحديث. قال عنه الحاكم في تاريخه: الأصولي الفقيه المتكلم، المتقدم في هذه العلوم. قد أقر له العلماء بالتقدم، اهـ. توفي سنة ٤١٨هـ.

المسألة -الاستواء على العرش- فقال:هل يجوز أن يقال: إن الله تعالى على العرش؟ و العرش مكان له؟ فقال: لا. وأخرج يديه ووضع إحدى كفيه على الأخرى، وقال: كو الشيء على الشيء يكون هكذا، ثم لا يخلو إما أن يكون أكبر منه أو أصغر منه، فلا بد م مُخَصِّص خَصَّصَه، وكل مخصوص يتناهى، والمتناهي لا يكون إلهاً. فلم يمكنهم أن يجيـ عنه، فأغروا به رعاعهم، حتى دفعهم عنه السلطان بنفسه.!

ولما ورد عليهم هذا الإلزام تحيروا، فقال قوم: إنه أكبر من العرش، وقال قوم: إنه مثـ العرش، وارتكب ابن المهاجر منهم قوله: إن عرضه عرض العرش. ثم قال أبو المظفر: وهـ الأقوال كلها متضمنة لإثبات النهاية، وذلك عَلَمُ الحدوث، لا يجوز أن يوصف ـ الصانع»[1]اهـ.

وابتُلِيَ الإمام الفخر الرازي بمناظرة الكرامية بعد ابن فورك وأبي إسحاق. وكان ر الكرامية في زمانه مجد الدين بن عمر المعروف بابن القدوة[2]، وهو الذي تسبب في محـ الفخر الرازي، مستغلاً مكانته عند الغُورِيِّين[3]، الذين خلفوا آل سبكتكين في حكم بلادهـ وحدثت بذلك فتنة عظيمة.

ذكر ابن كثير في حوادث (٥٩٥هـ): «وفي هذه السنة حدثت فتنة عظيمة بعسكـ غياث الدين ملك الغور وغزنة[4]. وسببها أن الفخر محمد بن عمر الرازي كان قد قدم

---

(١) التبصير في الدين لأبي المظفر الإسفراييني: (٦٦).

(٢) لم أقف له على ترجمة، ولعله لم يذكره أحد إلا في هذه الواقعة.

(٣) ينسب الغوريون إلى بلاد الغور أو الأُوِيْغُور، وقد يقال الإيغُور، وهي جبال وعرة ومضايق مستغلِقَةٌ تجـ غزنة من أرض الأفغان، وهم من الأعراق التركية، وموطنهم الأصلي هو تركستان الشرقية على حد الصين، ثم احتلّت الصين الشيوعية بلادهم وأطلقت على إقليمهم اسم (تشينج يانج)، وكان الغوريـ أول الأمر يستغلون طبيعة مناطقهم في الغزو وقطع الطريق، ثم تجمعوا وتحزبوا ضد آل سبكتكين وقضـ على دولتهم سنة أربعين وخمسمائة. وانتهت دولة الغوريين سنة ٥٠٥هـ وآخر ملوكهم هو غياث الديـ محمد بن غياث (٦٠٥هـ). انظر الكامل لابن الأثير: (٨/ ٦٢) و(٩/ ٣٥٦)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/ ٤٠٦).

(٤) هو أبو الفتح غياث الدين محمد بن سام أحد ملوك الغوريين، كان على مذهب الكرامية إلى أن هداه الله =

ث الدين فأكرمه واحترمه وبنى له مدرسةً بهراة، فقصده الفقهاء من البلاد، فعظُم ذلك على الكرامية وهم كثيرون بهراة، وأما الغورية فكلهم كرامية.

فاتفق الفقهاء من الكرامية والحنفية والشافعية عند غياث الدين للمناظرة، وحضر الفخر الرازي وابن القدوة، وهو من أتباع ابن كرام وابن الهيصم وله عندهم محل كبير لزهده وعلمه وبيته. فتناظر هو والرازي، وخرجا من المناظرة إلى السب والشتم. فانفصلوا على هذا، وقام ضياء الدين[1] في هذه الحادثة وشكر إلى غياث الدين، وذم الفخر الرازي، ونَسَبَهُ إلى الزندقة ومذهب الفلاسفة، فلم يصغ غياث الدين إليه.

فلما كان الغد، قام واعظ بالجامع. فلما صعد المنبر، قال بعد أن حمد الله وصلى على النبي ﷺ: لا إله إلا الله، ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين، أيها الناس، إنا لا نقول إلا ما صح عندنا عن رسول الله ﷺ، وأما علم أرسطاليس وكُفْرِيَّات ابن سينا وفلسفة الفارابي فلا نعلمها، فلأي شيء يُشتم بالأمس شيخ من شيوخ الإسلام يذب عن دين الله وعن سنة نبيه، وبكى وضَجَّ الناس، وبكى الكرامية واستغاثوا. وثار الناس من كل جانب، وامتلأ البلد فتنة وكادوا يقتتلون ويجري ما يَهْلَك فيه خلق كثير، فبلغ ذلك السلطان فأرسل جماعة من عنده إلى الناس وسكَّنهم، ووعدهم بإخراج الفخر من عندهم، وتقدم إليه بالعودة إلى هراة فعاد إليها»[2]اهـ.

وهذه حادثة مهمة في تاريخ التجسيم، إذا أردنا أن نأخذ من دراسته العبر.

مقالة الكرامية في التجسيم:

اختلف كُتَّابُ الملل والنحل في تعداد فرق الكرامية. فالبغدادي جعل الكرامية ثلاثة أصناف، وجعلها الرازي ستة فرق، وأوصلها الشهرستاني إلى اثنتي عشرة فرقة.

= تعالى، فَهَجَرَهُ وصار شافعي المذهب وبنى المدارس للشافعية ومسجدا بغزنة، كما ذكره ابن الأثير في الكامل: (١٠/ ٢٤٦).

(١) أحد أمراء الغوريين، ضياء الدين محمد الغوري، وهو ابن عم غياث الدين، انظر الكامل لابن الأثير: (١٠/ ٧٣).

(٢) البداية والنهاية لابن كثير: (١٣/ ١٩)، وانظر الكامل لابن الأثير: (١٠/ ٢٦٢).

وعند ذكر مقالاتهم، سيجد القارئ المنصف أن مقالاتهم تسربت إلى مجسمة زماننا أدعياء السلفية، فاعتمدوها مذهبا لهم، ونسبوها كعادتهم إلى مذهب السلف والسنة والحديث والإمام أحمد!!

ولا نطيل في تفصيل مقالاتهم لسببين:

أولهما: أن جهداً قد بُذل من قبل في مذهب الكرامية[1].

والثاني: أن هذه الفرق وإن كان لكل واحدة منها رأي، إلا أن الشهرستاني قال: «إلا أن ذلك لَمّا لم يصدر عن علماء معتبرين، بل عن سفهاء جاهلين[2] لم نفردها مذهباً، وأوردنا مذهب صاحب المقالة وأشرنا إلى ما يتفرع منه»[3]اهـ.

وأهم مقالاته تجسيم معبوده: إذ زعم أنه جسم، له حد ونهاية من تحته، وهي الجهة التي يلاقي منها العرش[4]. **ثم اختلف أصحابه في النهاية**: فمنهم من وافقه، ومنهم من أثبت النهاية له من ست جهات، ومنهم من أنكر النهاية له وقال: هو عظيم. **ولهم في معنى العظمة خلاف**. فقال بعضهم: معنى عظمته أنه مع وحدته، على جميع أجزاء العرش، والعرش تحته. وهو فوق ذلك، على الوجه الذي هو فوق جزء منه. وقال بعضهم: معنى عظمته أنه يلاقي مع وحدته من جهة واحدة أكثر من واحد، وهو يلاقي جميع أجزاء العرش، وهو العلي العظيم[5].

---

(١) ومنه رسالة نالت بها الباحثة سهير مختار شهادة الماجستير من الأزهر الشريف، بعنوان «التجسيم عند المسلمين وهو مذهب الكرامية»، واقتصرت فيها على دراسة الكرامية وتكلمت فيه على فرقها من: (٨٦-٩٨).

(٢) ولهذا لم يعبأ المؤرخون بالترجمة لهؤلاء، ولم أجد فيما بين يدي من المصادر شيئاً يستحق الذكر في ترجمة رؤساء تلك الفرق غير ما سبق في تاريخ هذه الفرقة.

(٣) الملل والنحل: (١٠٧)، وانظر الفرق بين الفرق للبغدادي: (٢٠٣)، واعتقادات فرق المسلمين للرازي: (٧).

(٤) انظر الفرق بين الفرق للبغدادي: (٢٠٣)، والملل والنحل للشهرستاني: (١٠٨)، واعتقادات فرق المسلمين للرازي: (١٧).

(٥) انظر الملل والنحل للشهرستاني: (١١١).

وقد سبق أن ابن كرام زعم أن معبوده أَحَدِيُّ الذات أحدي الجوهر. وقد حاول ـعض أتباعه تهذيب هذا الوصف في ما حكاه البغدادي.

قال الإمام أبو منصور البغدادي: «وأتباعه اليوم لا يبوحون بإطلاق لفظ الجوهر على ـه تعالى عند العامة، خوفاً من الشناعة عند الإشاعة. وإطلاقهم لفظ الجسم عليه أشنع من ـسم الجوهر. وامتناعهم من تسمية جوهراً مع قولهم بأنه جسم، كامتناع شيطان الطاق ـرافضي[١] من تسمية الإله جسماً مع قوله بأنه على صورة الإنسان»[٢]اهـ.

واتفق أكثر الكرامية على إطلاق لفظ الجسم .. واجتهد بعضهم في تزيين هذه المقالة، ـزعم أنه يريد بلفظ الجسم أنه قائم بنفسه، وزعم أن هذا هو حد الجسم.

قال الشهرستاني: «وبنوا على هذا أن مِنْ حُكْم القائِمَيْن بأنفسهما أن يكونا متجاورين ـو متباينين، فقضى بعضهم بالتجاور مع العرش، وحكم بعضهم بالتباين. وربما قالوا: كل موجودَيْن فإما أن يكون أحدهما بحيث الآخر كالعَرَض مع الجوهر، وإما أن يكون بجهة منه، والباري ليس بعَرَض، إذ هو قائم بنفسه فيجب أن يكون بجهة من العالم، وأشرفها جهة فوق، فقلنا هو بجهة فوق بالذات»[٣]اهـ.

وعين هذا الاستدلال موجود في المؤلفات التي توصف بجمع العقيدة السلفية في عصرنا، مع أن أحداً من السلف لم يهمس فيه ببنت شفة، إلا أن يكون الكرامية ومن اغترَّ بِهِمْ من المحدثين هم السلف دون الصحابة والتابعين!

---

(١) محمد بن علي بن النعمان بن أبي طريفة، من غلاة الشيعة. تنسب إليه فرقة يقال لها الشيطانية، عدها المقريزي من فرق (المعتزلة) وقال: انفرد بطامة، وهي أن الله لا يعلم الشيء حتى يقدره، وأما قبل تقديره فيستحيل أن يعلمه، ولو كان عالما بأفعال عباده لاستحال أن يمتحنهم ويختبرهم اهـ. ويقال: إن الإمام أبا حنيفة أول من لقبه بشيطان الطاق عقب مناظرة جرت بحضرته بينه وبين بعض الحرورية. توفي نحو ١٦٠هـ. انظر: لسان الميزان لابن حجر: (٥/ ٣٠٠)، الأعلام للزركلي: (٦/ ٢٧١).

(٢) الفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي: (٢٠٣).

(٣) الملل والنحل للشهرستاني: (١٠٨).

ونعود إلى مقالة ابن كرام: الذي زاد على ما سبق، زعمَه أن الله تعالى مماس لعرشه من الصفحة العليا[١]. وأبدل أصحابُه لفظ المُماسة بلفظ الملاقاة منه للعرش، وقالوا: لا يصح وجود جسم بينه وبين العرش، إلا أن يحيط به العرش إلى أسفل. وهذا هو معنى المماسة التي امتنعوا من لفظها كما نبه عليه البغدادي[٢]. ومنهم من قال إنه على بعض أجزاء العرش. وقال بعضهم إن العرش قد امتلأ به، وصار المتأخرون منهم إلى أنه بجهة فوق، وأنه محاذٍ للعرش[٣].

واختلفت الكرامية في المسافة التي أثبتوها بينه وبين العرش: فمنهم من قال إن بينه وبين العرش من البعد والمسافة ما لو قُدِّر مشغولاً بالجواهر لاتصلت به. وقال ابن الهيصم: إن بينه وبين العرش بعداً لا يتناهى، وهو مُبايِنٌ للعالم بينونة أزلية، ونفى التحيز والمحاذاة، وأثبت الفوقية والمباينة[٤]. وسوف نرى تسرب هذه المقالة إلى ما يسمى بعقيدة السلف.

واختلفت الكرامية في الاستواء على العرش: فنص ابن كرام على أن معبوده على العرش استقر، وأنه بجهة فوق ذاتاً، وأن العرش مكان له، وجوَّز عليه الانتقال والنزول. وسوف نرى مدى تسرب هذه المقالة إلى ما يسمى بعقيدة السلف أيضاً. وزاد بعض أصحابه، فزعم أن العرش مكان له، وأنه لو خلق بإزاء العرش عروشاً موازية لعرشه لصارت العروش كلها مكاناً له، لأنه أكبر منها كلها.

قال البغدادي: «وهذا القول يوجِب أن عرشه اليوم كبعضه[٥] في عرضه، ومنهم من قال: إنه لا يزيد على عرشه من جهة المماسة، ولا يفضل منه شيء على العرش. وهذا يقتضي أن يكون عرضه بعرض العرش، ...، وأعجب من هذا كله أن ابن كرام وصف معبوده

(١) انظر الفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي: (٢٠٤)، والملل والنحل للشهرستاني: (١٠٨).

(٢) انظر الفرق بين الفرق: (٢٠٤).

(٣) انظر الملل والنحل للشهرستاني: (١٠٨).

(٤) المصدر السابق: (١٠٨)، واعتقادات فرق المسلمين للرازي: (٦٧).

(٥) يقصد أن مقالتهم تفيد أن مساحة عرض العرش تساوي مساحة الجزء الذي يلاقي العرش من الله، سبحانه عما يقولون وتعالى علوا كبيرا. فلفظ البعض يقصد به الجزء هنا.

ثقل، وذلك أنه قال في كتاب عذاب القبر في تفسير قوله تعالىٰ ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١]: إنها انفطرت من ثقل الرحمن عليها»[١]اهـ.

وسوف نرىٰ من وافق علىٰ ذلك من المنتسبين إلىٰ السلف اليوم.

ومن مقالة ابن كرام أيضا: إثبات الكيفية لله عز وجل، فيما نقله البغدادي من كتاب عذاب القبر[٢].

قال البغدادي: «ثم إن ابن كرام ذكر في كتابه عذاب القبر باباً له ترجمة عجيبة فقال: باب في كَيْفُوفِيَّة الله عز وجل. ولا يدري العاقل من ماذا يتعجب، أَمِنْ جسارته علىٰ إطلاق لفظ الكيفية في صفات الله عز وجل؟ أم من قبح عبارته عن الكيفية بالكيفوفية؟ وله من جنس هذه العبارة أشكال. وقد عبر عن مكان معبوده في بعض كتبه بالحَيْثُوثِيَّة، وهذه عبارات لائقة بمذهبه السخيف»[٣]اهـ. وهذه المقالة مما تسرب إلىٰ ما يسمىٰ اليوم بعقيدة السلف أيضاً.

ومن مقالة أصحابه التي زادوا فيها على مقالة كبيرهم: أنهم عدوا في صفات الله تعالىٰ اليدين والوجه، فأثبتوها صفاتٍ قديمةً قائمة بذاته، وقالوا: له يد لا كالأيدي ووجه لا كالوجوه[٤]، وأثبتوا جواز رؤيته من جهة فوق دون سائر الجهات[٥].

وزعم ابن الهيصم أيضا: «أن الذي أطلقه المجسمة من الهيئة والصورة والجوف وغيرها لا يشبه ما أطلق الكرامية، من أنه خلق آدم بيديه، وأنه استوىٰ علىٰ العرش، وأنه يجيء يوم القيامة لمحاسبة خلقه. قال: وذلك لأنا لا نعتقد ذلك علىٰ معنىٰ فاسد، من جارحة وعضو أو مطابقة للمكان والاستقرار بالعرش في تفسير الاستواء ولا تردد في الأماكن التي

---

(١) الفرق بين الفرق: (٢٠٧).

(٢) المصدر السابق، وانظر نحوه في التبصير في الدين للإسفرائيني: (٦٨).

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر الملل والنحل للشهرستاني: (١١١).

(٥) انظر الفرق بين الفرق: (١٠٩)، والملل والنحل للشهرستاني: (١١١).

تحيط به في تفسير المجيء. قال: وإنما ذهبنا في ذلك إلى إطلاق ما أطلقه القرآن فقط، من غير تكييف ولا تشبيه، وما لم يرد به القرآن والخبر فلا نطلقه كما أطلقه سائر المشبهة»[1]اهـ.

وهذه محاولة ترقيع وترميم فاشلة، لم يُميِّز فيها بين ألفاظ القرآن وبين ما جاء في المتون المنكرة بالأسانيد الواهية، ولا بين فَهْمِهَا فهماً صحيحا وبين فهمها فهماً قبيحاً. فخلطوا ألفاظ القرآن مع هذه الفُهُوم وتلك المنكرات، وأثبتوا الجميع -مرقُوعاً- بزعمهم أنه على الوجه الذي يليق بجلاله، ومستوراً بنفي التكييف والتشبيه لفظاً. وسوف نرى مثل هذا الترميم في ما يسمى اليوم بعقيدة السلف.

وقبل أن نختم القول في تاريخ المجسمة وفرقهم، نشير إلى بعض العبر والفوائد التي يجب أن لا تغيب عن الأذهان في دراسة مثل هذه الآراء.

عبر وفوائد ينبغي ألَّا تغيب عن الأذهان في دراسة مقالات التجسيم:

أولاً: أن اتّباع الكتاب والسنة والسلف شعار يرفعه حتى من خالف قواطع الكتاب والسنة والسلف. فها هو ابن القدوة الكَرَّامِيّ يزعم أنه آمن بما أنزل وما صح، وهذا مقاتل وشيطان الطاق يزعم كل منهما أنه لم يُثْبِتّ صورةً للرحمن على صورة آدم إلا اتباعاً للأثر.

ثانياً: أن هذا الشعار يُمزَج دائما بتشنيع مذهب المخالف ونسبته إلى الفلسفة كما فعل ابن القدوة.

ثالثاً: أن مثل هذه المقالات الشنيعة وَقُودها العوام الذين لا يحسنون الاستدلال ويفتقرون إلى الفهم الدقيق، وربما افتتن بهذه المقالة بعض ضعاف الطلبة الذين يتململون من إعمال الفكر، فيقتنعون في اعتقادهم بتقليدِ مَنْ أظهر مخايل الزهد وأطال في النسك و[illegible] الوعظ، ويستدلون بما يظهر من التدين على ما بطن من الدين. فها هو ابن كرام على شناعة مقالته ينخدع بزهده ووعظه الآلاف.

رابعاً: أن هؤلاء العوام يُستغلون في حماية صاحب هذه المقالة من بطش أهل الحق

(١) انظر الملل والنحل للشهرستاني: (١١١).

..: كما هاب صاحب سجستان قتل ابن كرام واكتفى بنفيه. وتارة يُستظهر بهم في إيذاء المخالفين وإثارة الفتن كما فعل ابن القدوة.

خامساً: أن المقالة التي بان فسادها لن تعدم من يحاول ترميمها واستئصال ما انكشف من عوارها، فيتبرأ المرمِّمُ مما لا يمكن إصلاحه، أو يتلاعب بألفاظها ويحملها على معان أخرى غير المعاني التي بان فسادها.

سادساً: أن أكثر الناس تصريحاً بأشنع العقائد الباطلة في هذا الباب يتمسكون بنفي التشبيه وإثبات ما أثبتوه على الوجه اللائق. فهذا هشام بن الحكم يزعم أنه إنما أثبت جسماً لا كالأجسام.

وفي هذه المقالة يقول التاج السبكي:

كذب ابن فاعلة يقول لجهله ... الله جسم ليس كالجسمان

لو كان جسماً كان كالأجسام يا ... مجنون فاصْغِ وَعُدَّ عن البهتان[1]

ومن ذلك أيضا أن مقاتل بن سليمان بعد أن تجرأ على الله عز وجل بإثبات الجسم والصورة والأعضاء والجوارح، زعم أنه مع ذلك لا يشبهه شيء ولا يشبه غيره.

وهذه النقاط لا تغيب في عصر من العصور عن فكر الخائضين في وصف الله عز وجل والمتبعين لما تشابه من كتابه وسنة رسوله ﷺ.

---

[1] طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (٣/ ٣٧٩).



الفصل الرابع
التجسيم في فكر الوهابية

إن كانت الإشارة قد سبقت إلى بعض جهود المجسمة المعاصرين في التحقيق والتعليق على بعض المصنفات القديمة التي يسمّونها مصادر العقيدة السلفية، إلا أنها كانت أقرب إلى التلميح السريع الذي يحتاج إلى التوضيح، لكشف ما وراءه ومعرفته بشيء من التفصيل. ففي هذا المبحث يتبين العذر الذي سوّغ إعادة الكتابة في هذا المذهب الشنيع الهالك، فنشير بوضوح إلى صنيع بعض المعاصرين ممن خاضوا في المتشابه، فحاموا حول حمى التجسيم. وأثبتوا بذلك أنهم خلَفٌ لسلفٍ كلهم تواصوا بالانحراف العقدي ناحية التجسيم والتشبيه.

- فالقوم لما عرَفوا أن مسلكَي التفويض والتأويل اللذَين اعتمدهما أهل السنة في التعامل مع نصوص المتشابهات -لَمَّا عرفوا أنهما- حاجزان منيعان من الوقوع في مَهَاوِي التشبيه بالغوا في تشنيعهما، وأسرفوا في ذم جمهور أهل السنة وأكابرهم من الأشاعرة والماتريدية الذين اختاروا هذين المسلكين، فَرَمَوْهُمْ بالتعطيل والتَّجَهُّمِ والإلحاد، ونسبوهم إلى اعتقاد الفلاسفة تمويها على الناس وتنفيرا لهم عن مذهبهم، وصرح بعضهم باستباحة دمائهم وأعراضهم، وعكفوا على بعض مصنفات السابقين الذين سبقوهم في ذلك فأشبعوها دراسة وخدمة، وقدَّموها على أنها مصادرُ العقيدة السلفية!

فلا بد من الإشارة أولاً إلى جهودهم في خدمة المصنفات التي خاض فيها المتقدمون في المتشابهات، ولا بد أيضا من الإشارة إلى جهودهم في التشنيع على من اختار هذين المسلكين لإبطال ما يدرأ التجسيم.

أولاً: جهودهم في نشر المصنفات التالفة وتحقيقها ونشرها وتعظيمها:

اهتم المعاصرون بما صنفه بعض المتقدمين من الكتب التي جُمعت فيها الأخبار المتشابهة والمتونُ المنكرة، في ما يسمونه كتبَ التوحيد والسنةَ والردّ على الجهمية. وقد سبق

الكلام على هذه المصنفات بشيء من الإيجاز. إلا أننا نريد هنا أن نشير إلى منزلة هذه المصنفات -رغم نكارتها- في فكر المعاصرين، الذين بذلوا جهدا كبيراً في تحقيقها ودراستها على طريقتهم في الدراسة، ونشرِها وتوزيعها على مكتبات العالم الإسلامي.

فمن أهم هذه الكتب:

كتابُ السنة المنسوب لعبد الله بن أحمد بن حنبل: وكنا قد أطلنا الكلام في هذا الكتاب، وكشفنا عن كثير من الطامات التي ضمتها صفحاته السوداء، والمقصود هنا أن نشير إلى منزلة هذا الكتاب في فكر المعاصرين. فمما يشير إلى أهمية هذا الكتاب، تحقيقُه في رسالة جامعية نال فيها المحقق التقدير الممتاز في شهادة الدكتوراه في العقيدة الإسلامية. وقد صرح الباحث بما يشير إلى منزلة هذا الكتاب في الفكر السلفي.

فقال: «إن هذا الكتاب من أوائل المصادر التي كُتِبَت في عقيدة السلف، فإخراجه للناس في هذا العصر من الأهمية بمكان»[1] اهـ.

ويقول أيضاً: «هذا الكتاب من أمهات مصادر العقيدة في كتب السلف. لذا فهو من المصادر الأولى، إذْ لم يتقدمه إلا بعض الكتب الصغيرة، فهو من هذا الجانب ذا[2] مكانة كبيرة، حيث اعتمدتْ عليه كثير من الكتب التي صنفت في عقيدة السلف. فهو بحق مصدر رائد برزت قيمته فيمن نَقَل عنه وعزا إليه. فهذا الكتاب صنوٌ لهذه المصنفات التي هي تحتل مكان الصدارة بعد كتاب الله في المكتبة الإسلامية»[3] اهـ.

يقول الدكتور صهيب السَّقَّار[4]: وقد أجريتُ إحصائية لما في هذا الكتاب من الأحاديث والآثار، فوجدت المحقق قد ضعَّف من أحاديثه وآثاره ما يقارب ثمانية وخمسين خبراً من كل مئة خبر. وفي الأخبار التي وثَّق المحقق رجالَ إسنادها من هذا الكتاب ما يزيد علماً بقيمة هذا الكتاب وتوثيق المحقق لرجاله.

---

(١) مقدمة كتاب السنة، بتحقيق د. محمد سعيد سالم القحطاني: (١/ ١٥).

(٢) الصواب (ذو مكانة) لأنه خبر.

(٣) مقدمة كتاب السنة لعبد الله بن أحمد - تحقيق د. محمد سعيد سالم القحطاني: (١/ ٦٥-٦٦).

(٤) التجسيم وأثره في الفكر الإسلامي للدكتور صهيب السقار.

فمن ذلك مثلاً: أنه وثّق ما أخرجه المؤلف بسنده عن الإمام مالك بن أنس، أنه ذكر أبا حنيفة بكلام سوء، وقال: كادَ الدينَ، ومن كاد الدين فليس من الدين[1]، **ومنه أيضاً**: عن ...ي عوانة: أن أبا حنيفة قال في المسكر حلال[2]، وأنه -أي الإمام أبو حنيفة- استُتِيبَ من ...كفر مرتين[3]، **ومنه أيضاً**: أن الله عز وجل يدني داودَ عليه السلام حتىٰ يضع يده في يده[4].

فمن العجيب أن القوم قد بالغوا في التشنيع علىٰ كتاب إحياء علوم الدين لحجة ...إسلام أبي حامد الغزالي رحمه الله تعالىٰ، متذرعين بما فيه من الأحاديث الضعيفة، مع أن ...غزالي لم يورِد هذه الأحاديث في كتابٍ موضوعه العقيدة في الله عز وجل وصفاته!

بل لو كان يُشترط في الأخبار التي يُحتج بها في فضائل الأعمال ما يُشترط في الأخبار ...تي يُحتج بها في العقائد لم ينجُ مؤلفُ كتابِ السنة مما نجا منه الغزالي. وهو معارَضةُ القواطع ...تي دلت علىٰ تَنْزيه الله عز وجل. فقد سبق أن المحقق نفسَه اعترف علىٰ بعض أخبار الكتاب ...ن فيه دخولاً في تكييف صفات الله عز وجل، فيكون أسوأ حالاً ممن احتج بحديث ضعيف ...ي فضائل الأعمال التي لا يعارضها الشرع، بل لا بد أن يشهد لها إجمالاً أو تفصيلاً.

وبالجملة، فقد سبق نقدُ هذا الكتاب وما تضمنه من المنكرات والإسرائيليات التي لم تَخْفَ حتىٰ علىٰ المحقق. فمن العجيب أن يزعم المحقق أن هذا الكتاب صِنوٌ لمؤلفاتٍ تحتل ...مكان الصدارة بعد كتاب الله في المكتبة الإسلامية! ومن العجيب أن القوم تظاهروا علىٰ عَدِّهِ ...من مصادر عقيدتهم السلفية!

ومن يتابع السلف علىٰ نبذ التعصب والتجرد لطلب الحق، يعلم أن الإسلام أغنىٰ ما يكون عن هذا الكتاب، لأن شيئاً من دين الله عز وجل لم يوكَل إثباته إلىٰ كتابٍ مجهول السند. **ويعلم كذلك** أن ما اختص به هذا الكتاب هو الطعن في السلف، وإثارة الفتنة بين المسلمين،

---

(١) مقدمة كتاب السنة لعبد الله بن أحمد - تحقيق د. محمد سعيد سالم القحطاني: (١/ ١٩٩).

(٢) المصدر السابق: (١/ ٢٠٧).

(٣) المصدر السابق: (١/ ١٩٣).

(٤) المصدر السابق: (٢/ ٢٠٥).

ووصفُ الله عز وجل بالجلوس على العرش، وحصول الأطيط في العرش من ثقل الجبـ
فوقه، ونحو ذلك من المنكرات، منسوباً إلى الإمام أحمد وابنه عبد الله.

والعجب ثم العجب بعد هذا من علماء أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية، الذين آثروا السكوت عن الطعن في أئمة الدين وعقيدة المسلمين، ظنا منهم أنهم بذلك سَلِموا وتوَرّعوا عن الخوض فيما يفرّق المسلمين.! فكيف يستقيم هذا الورع إذا كان هذا الكتاب واحداً من جملة كتب ورسائل وفتاوى تظاهرت على الخوض في المتشابه والطعن في علماء الأمة، ويتم تسويقه على أنه من ذخائر الكتب التي تثبت عقيدة السلف الصالح وأهل السنة والجماعة!

ومن هذه الكتب: **كتاب السنة لابن أبي عاصم**. فلم يكتف القوم بتحقيق الألباني له، فحققه الدكتور باسم بن فيصل الجوابرة، وشهد للكتاب ولمؤلفه بالسلفية[1].

ولم يكتفوا بتحقيق محمد خليل هراس **لكتاب التوحيد لابن خزيمة**، حتى حققه الدكتور عبد العزيز إبراهيم الشهوان، ونال بتحقيقه الدكتوراه، وشهد فيها للكتاب بالسلفية[2]. ومن العجيب أنه لم يلتمس عذرا للمؤلف في تأويل حديث الصورة، ثم كد ـ يلتمس له سبعةً وسبعين عذراً في روايته عن بعض الضعفاء والمجهولين[3]!

وكان ما كتبه عثمان بن سعيد الدارمي جديراً بالعناية والاهتمام أكثر من غيره عندهم فلم يكتف القوم بتحقيق الدكتور علي سامي النشار لكتابيه «الرد على المريسي» و«الرد على الجهمية» ضمن مجموعة عقائد السلف، حتى حقق رئيس جمعية أنصار السنة المحمدية محمد حامد الفقي كتاب الرد على المريسي بعد إلحاح شديد من أفاضل علماء نجد وطلبة الحرمين كما زعم. **وقال في الكتاب**: «من أجَلِّ الكتب الداحضة لأباطيل الجهمية»[4]اهـ. ثم حققه

---

(١) انظر كتاب السنة لابن أبي عاصم بتحقيقه: (١/ ٢٠).

(٢) مقدمة تحقيق كتاب التوحيد لابن خزيمة: (١/ ٣٨).

(٣) التوحيد لابن خزيمة: (١/ ٦٨).

(٤) انظر الكتاب بتحقيقه: (٤٨).

ـكتور رشيد بن حسين في رسالة نال بها شهادة الماجستير بتقدير ممتاز. **قال فيها:** «ومن تأمل ـبه، سيقف على ما كان عليه هذا الرجل من مناصرة السنة، وشدة الحرص على إثبات ـفات الله وأسمائه!»[١]اهـ.

وأما كتاب الرد على الجهمية فقد حققه أيضاً بدر البدر، وشهد له باتباع السلف ونصر ـسنة[٢]. وخَصَّ الطالبُ محمود محمد أبو رحيم الدارميَّ بدراسة دفاعه عن عقيدة السلف في ـسالة جامعية، زعم فيها أن الدارمي لم تتعثر قدمه في اقتفاء أثر سلفه الصالح[٣].

ولم ير محمد بن خليفة التميمي بأساً بأن يعد كتاب **العرش لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة**[٤] من مصادر العقيدة السلفية أيضاً، ونال شهادة الدكتوراه على تحقيقه لهذا الكتاب، ـشهد له ولمؤلفه بالسلفية[٥].

ولم يأنف بعضهم من تحقيق كتابِ أحدِ المتهمين بالوضع وحكِّ الكتبِ، وهو **أبو عبد ـله بن بطة العكبري**[٦]، **الذي ألف كتابه الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية**، ونال رضا نعسان معطي شهادة الماجستير على تحقيقه. **وقال:** «كتاب الإبانة لابن بطة يعد أكبر موسوعة في ـعقيدة السلفية. هذا الكتاب يمثل مذهب الإمام أحمد بن حنبل!»[٧]اهـ.

---

(١) انظر مقدمة الكتاب بتحقيقه: (١/ ١٤).

(٢) انظر مقدمة الكتاب بتحقيقه: (٩-١٠)

(٣) انظر مقدمة رسالته الموسومة «عثمان بن سعيد الدارمي ودفاعه عن عقيدة السلف» من رسائل جامعة أم القرى: (١٤٠٣).

(٤) سبق الكلام عنه وأنه متهم بالكذب عند كثير من أئمة الحديث.

(٥) انظر مقدمة رسالته «محمد بن عثمان بن أبي شيبة وكتابه العرش»، ص: (٧،٢٢١)، وقد نال به شهادة الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٦) قال الذهبي في المغني في الضعفاء (٢/ ٤١٧): عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري، إمامٌ، لكنه ليّن صاحب أوهام، مات سنة ٣٨٧هـ اهـ. **قلت:** وانظر ترجمته في السير وتاريخ الإسلام للذهبي، وتاريخ دمشق لابن عساكر، لتعرف كيف كان يحك الكتب، ويدعي كذبا أنه سمع من بعض الشيوخ .. والعجب من الحافظ الذهبي، كيف يصف مَن هذا حاله بأنه إمام، مع جرحه فيه بنسبة اللين والأوهام إليه !!

(٧) انظر مقدمة الكتاب بتحقيقه: (١/ ٦-٧).

وحاشا لمذهب إمام أهل الأثر أن يمثله متهم بالوضع والتصرف في الكتب.

ومثله **كتاب التوحيد لابن منده**، الذي اشترك في تحقيقه الطالبان موسى بن عـ العزيز الغصن ومحمد ابن عبد الله الوهيبي، لأنه من مصادر عقيدة السلف أيضاً(١).

وحظي **كتاب الأربعين في دلائل التوحيد لأبي إسماعيل الهروي** بعناية الدكتور علي ـ محمد الفقيهي، فحققه على أنه من مصادر العقيدة السلفية أيضاً.

وقد سبق الكلام قبل ذلك على هذه المصنفات والكشف عن ما تضمنته من المنكر ـ الواهيات. والتي إن كان لابد من جعلها مصدراً لشيء، فلا يجوز إلا أن تكون مصـ للأخبار المنكرة.

وليس أدل على ذلك من أن بعض القوم يعد **كتاب العظمة لأبي الشيخ الأصفهاني** من مصادر العقيدة السلفية(٣)، مع أنه مادة لمن صنف في جمع الأحاديث الموضوعة.

واهتموا بكتاب **إبطال التأويلات لأبي يعلى الفراء**، فحققه محمد بن حمد النجدي، وزعـ أنه كتاب فريد تضمن الرد على تأويلات الأشاعرة والمعتزلة والجهمية لأخبار الصفات الإلـ وبيان مذهب السلف فيها(٤). **وقال متحلياً بالمنهج العلمي**: «والكتاب لا يخلو من هفوات ـ هو شأن جميع الكتب، فقد أبى الله أن يتم إلا كتابه كما قال الشافعي رحمه الله»(٥)اهـ.

---

(١) انظر مقدمة الكتاب: (١/ ٢٣).

(٢) قال الذهبي في التذكرة (٣/ ١٠٥): الإمام حافظ أصبهان ومسند زمانه، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعـ بن حيان الأنصاري، صاحب المصنفات السائرة. وكان مع سعة علمه وغزارة حفظه صالحًا خيرًا قانـ ـ صدوقًا، اهـ. توفي سنة ٣٦٩هـ.

(٣) انظر مثلا مقدمة المحقق رضاء الله بن محمد المباركفوري: (١/ ١٢ و٤٠ و٨٣ و٨٥). وانظر أيضاً جز ـ أهل السنة لعبد الله بن محمد بن عبد الوهاب: (١٥٦)، فقد عده من كتب السنة مع كتابي الدارمي وكتـ ـ ابن بطة والهروي وسنة الخلال ونحوها. وانظر أيضاً من عقيدة المسلمين لعلي محمد المصراتي: (٢٩). و ـ أيضاً الآثار الواردة عن أئمة السنة في أبواب الاعتقاد من كتاب سير أعلام النبلاء، وهو رسالة جمعية ـ بها جمال بن أحمد بن بشيربادي شهادة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى من الجامعة الإسلامية بالمدينة ـ

(٤) انظر مقدمة إبطال التأويلات: (١/ ٤).

(٥) المصدر السابق: (١/ ٦).

فهذا المحقق يزعم أن ما اعتبره أئمة الحنابلة عاراً محسوباً على المذهب لا يعدو أن يكون مجرد هفوات. فهل يُعد من الهفوات إثبات الأضراس واللهوات، وإثبات الفراش والحِجْر في الصفات ؟! ومن العجيب كذلك أن المحقق شهد للمؤلف باتباع الإمام أحمد ومذهب أهل السنة، وأخذ عليه نفي التجسيم، وعدَّه من القليل الذي وافق فيه المتكلمين من نفي أو إثبات أو تفويض، مما يخالف بزعمه كتاب الله وسنة رسوله[1].

وقد اعتنى القوم بدراسة منهج أبي يعلى: فنال الطالب فهد بن موسى الفائز شهادة الماجستير في رسالته: «منهج القاضي أبي يعلى في أصول الدين»[2]. ونال الطالب سعود بن عبد العزيز الخلف شهادة الماجستير بتقدير ممتاز، في رسالة شهد فيها لأبي يعلى باتباع منهج السلف في إبطال التأويلات[3]. وقد بذل وسعه في دفع صولة أئمة الحنابلة على أبي يعلى وشيخه ابن حامد وما لطّخا به المذهب، فزعم أنهما في ذلك اتبعا السنة واقتفيا الأثر[4]. وعاب على ابن العربي أنه نسب إلى أبي يعلى أنه قال القول المشهور في الفرج واللحية، وزعم أن أبا يعلى بريء منه. مع أن كتاب أبي يعلى الذي شهد له المحقق فيه باتباع منهج السلف أثبت لله عز وجل الفخذ والأضراس واللهوات والإبهام والخنصر والرجل والوجه واليدين والساق والصدر والحِقْو والذراعين وغيرها مما سموه بالصفات. ونال الطالب سعود الخلف كذلك شهادة الماجستير، في رسالته التي أعدها تحت عنوان «القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان»[5].

وأكثرَ القومُ من الثناء على هذه المؤلفات، وعَدِّها من مصادر العقيدة السلفية، ولم أقف على خلافٍ بينهم في ذلك[6].

---

(١) المصدر السابق: (١/ ٢٥).

(٢) من رسائل جامعة الإمام محمد بن سعود سنة ١٤١٢هـ.

(٣) انظر القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان: (٦٧).

(٤) القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان: (١١٤).

(٥) رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٦هـ

(٦) انظر فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء: (٣/ ١٢٤)، جواب أهل السنة لعبد الله بن محمد بن عبد =

• ثانياً: ذمُّهم لأهل السنة الأشاعرة والماتريدية، ورميُهم لهم بالبدعة، واستباحةُ دمائهم وأعراضهم:

من المهم أن نلفت الانتباه إلى أن القوم عالةٌ على أهل السنة الأشاعرة والماتريدية في جميع العلوم، فلم يشنّعوا عليهم في شيء من العلوم العقلية والنقلية أبدا. بل يعترفون بتقدّمهم وفضلهم، ويعتمدون على كتبهم، ويعتبرونها مراجع للأمة الإسلامية قاطبة، والأمر كذلك على الحقيقة.

لكنهم فيما يخص التفويض والتأويل تجدهم يتناسون ذلك، وينقلب مدحهم لعلمهم ذَمّاً، واعترافهم بفضلهم لوماً. فتظن أنهم يتكلمون عن قوم آخرين غير الذين مدحوهم في مواضع أُخرى!

وما ذاك إلا لأن التفويض والتأويل فيهما ما يتناقض مع مذهبهم، من الخوض في التشبيه عن طريق بَوَّابَةِ ما يسمونه بالصفات.

فهذا ابن تيمية قديما يشير إلى موضع النزاع فيقول لأحد مناظريه: «إن أمهاتِ المسائل التي خالف فيها متأخرو المتكلمين ممن ينتحل مذهب الأشعري لأهل الحديث ثلاث مسائل: وصفُ الله بالعلو على العرش، ومسألة القرآن، ومسألة تأويل الصفات. فقلت له: نبدأ بالكلام على مسألة تأويل الصفات فإنها الأم، والباقي من المسائل فرع عليها»[1] اهـ.

وعلى طريقة ابن تيمية يقول صالح الفوزان:- «أما كون الأشاعرة لم يخرجوا عن الإسلام فهذا صحيح، هم من جملة المسلمين، وأما أنهم من أهل السنة والجماعة فلا، لأنهم يخالفون أهل السنة والجماعة في إثبات الصفات من غير تأويل»[2] اهـ.

= الوهاب: (١٥٨)، تنبيهات على من تأول الصفات لابن باز: (٢٢)، العقيدة الصحيحة له: (١١)، مجموع فتاوى ابن عثيمين: (١/ ١٤٩)، عقيدة التوحيد للدكتور صالح الفوزان: (٢٢٠)، علاقة الإثبات والتفويض لرضا نعسان معطي: (٢١)، من عقيدة المسلمين للمصراتي: (٢٩)، تعريف الخلف بمنهج السلف للبريكان: (٢٧١).

(١) مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٥٤).

(٢) تنبيهات على مقالات الصابوني: (٦٢).

ويقول الشيخ ابن باز: «فالأشاعرة وأشباههم لا يدخلون في أهل السنة في إثبات الصفات، لكونهم قد خالفوهم في ذلك وسلكوا غير منهجهم. كما أنه لا مانع أن يقال: إن الأشاعرة ليسوا من أهل السنة في باب الأسماء والصفات، وإن كانوا منهم في الأبواب الأخرىٰ!»[1]اهـ.

وسيأتي الكلام إن شاء الله عن تفصيل مذهب أهل السنة في العمل بالتفويض والتأويل، وإقامة الأدلة علىٰ صحة هذين المسلكين وصحة نسبتهما إلىٰ السلف، وبراءة الفكر السليم والسلف الصالح من المسلك الذي اختاره المجسمة أدعياء السلفية.

وهذا يعني أن القوم ما نقموا منهم إلا أنهم لم يُثْبِتُوا الصفاتِ بالظن، ولم يتبعوا ما تشابه، بل حملوه علىٰ محكم التَّنْزِيه، وعلىٰ ما يصح حمله عليه في لغة العرب وأساليبها، أو تمسكوا بتفويض العلم بالمراد إلىٰ الله عزَّ وجل، ولم يتصرفوا فيه بزيادة أو تغيير أو تأويل. فهل يستحق من اختار هذين المسلكين هذه الحملة الشرسة وما يترتب عليها من أحكام جائرة ؟.

هذه الحملة التي شارك فيها ابن تيمية سامحه الله بوصفٍ خرج فيه عن جادة العلم، فقال: «فالمعتزلة في الصفات مخانيث الجهمية. وأما الكُلَّابِيَّةُ فيثبتون الصفات في الجملة، وكذلك الأشعريون، ولكنهم كما قال الشيخ أبو إسماعيل الأنصاري: الجهمية الإناث، وهم مخانيث المعتزلة!»[2]اهـ.

وقال أيضاً: «ومن رزقه الله معرفة ما جاءت به الرسل وبصراً نافذاً وعرف حقيقة مأخذ هؤلاء، علم قطعاً أنهم يلحدون في أسمائه وآياته، وأنهم كذَّبوا بالرسل وبالكتاب وبما أُرسل به رسله! ولهذا كانوا يقولون إن البدع مشتقة من الكفر وآيلة إليه، ويقولون إن المعتزلة مخانيث الفلاسفة، والأشعرية مخانيث المعتزلة. وكان يحيىٰ بن عمار يقول: المعتزلة الجهمية الذكور، والأشعرية الجهمية الإناث، ومرادهم الأشعرية الذين ينفون الصفات الخبرية. وأما مَنْ قال منهم بكتاب الإبانة[3] الذي صنفه الأشعري في آخر عمره، ولم يُظهر مقالة تناقض

---

(١) تنبيهات في الرد علىٰ من تأول الصفات: (٤٢)، وانظر نحوه في وسطية أهل السنة بين الفرق للدكتور محمد باكريم محمد: (٢٩٨).

(٢) الحسنة والسيئة، ضمن مجموع الفتاوىٰ: (١٤/٣٤٨).

(٣) هناك علامات استفهام كثيرة علىٰ كتابة الإبانة، وقد طعن عدد من المحققين في صحة نسبة الإبانة الموجودة =

ذلك فهذا يعد من أهل السنة. لكن مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعة، لا سيما وأنه بذلك يوهم حسناً بكل من انتسب هذه النسبة، وينفتح بذلك أبواب شر»[1]اهـ.

ويقول ابن القيم في قصيدته النونية:

«ليسوا مخانيث الوجود فلا إلى الـ　　الكفران ينحازوا ولا الإيمان»[2]

وقال أيضاً: « في كسر الطاغوت الذي نفوا به صفات ذي الملكوت والجبروت:

أهون بهذا الطاغوت لا عز اسمه　　طاغوت ذي التعطيل والكفر

كم من أسير بل جريح بل قتيل　　تحت ذا الطاغوت في الأزمـ

وترى الجبان يكاد يخلع قلبه　　من لفظه تبا لكل جبـ

وترى المخنث حين يقرع سمعه　　تبدو عليه شمائل النسو

ويظل منكوحاً لكل معطل　　ولكل زنديق أخي كفران»[3]

ويقول أيضاً: «بل الذي بين أهل الحديث والجهمية من الحرب أعظم مما بين عسكر الكفر وعسكر الإسلام»[4]اهـ.

ومن ذلك ما نشره المعاصرون تحت عنوان نونية القحطاني، لأبي محمد عبد الله بن محمد القحطاني الأندلسي (٣٨٧هـ) بتحقيق محمد بن أحمد سيد أحمد، هذه النونية التي يعتني بعض المبتدئين بحفظها، وتجد نسخاً منها عند أبواب معظم المساجد!

ومن أبيات هذه النونية:

= الآن كاملة إلى الإمام الأشعري رحمه الله. وانظر «أهل السنة الأشاعرة، شهادة علماء الأمة وأدلتهم» لحمد السنان وفوزي العنجري. و«الإبانة» تحقيق د. فوقية حسين، و«نظرة علمية في نسبة كتاب الإبانة جميعه إلى الإمام أبي الحسن» للشيخ وهبي غاوجي الألباني.

(١) الحسنة والسيئة، ضمن مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٥٩) وانظر أيضاً: (٨/ ٢٢٧) و(٢/ ١١٤).

(٢) شرح قصيدة ابن القيم: (٢/ ٢٠٣).

(٣) شرح قصيدة ابن القيم: (٢/ ٣٢٠)

(٤) اجتماع الجيوش الإسلامية: (١٥٤) وانظر الصواعق المرسلة: (٤/ ١٣٣٣).

«والآن أهجو الأشعري وحزبه وأذيع ما كتموا من البهتان
عطلتم السبع السموات العلا والعرشَ أخليتم من الرحمن
لأقطعن بمعولي أعراضكم ما دام يصحب مهجتي جثماني
ولأكتبن إلى البلاد بسبكم فيسير سير البزل بالركبان
يا أشعرية يا أسافلة الورى يا عمي يا صم بلا آذان
إني لأبغضكم وأبغض حزبكم بغضاً أقل قليله أضغاني
لو كنت أعمى المقلتين لسرني كيلا يرى إنسانكم إنساني
قد عشت مسروراً ومت مخفراً ولقيت ربي سرني ورعاني
لم أدخر عملاً لربي صالحاً لكن بإسخاطي لكم أرضاني»[(١)]

ولم يشفع الانتسابُ إلى المحدثين ولا الانتسابُ إلى الحنابلة في منع تطاول القوم على مثل الحافظ البيهقي[(٢)] والحافظ ابن الجوزي[(٣)] والحافظ النووي[(٤)] والحافظ ابن حجر[(٥)].

---

(١) انظر نونية القحطاني: (٥٤-٥٠)، وانظر رمي الأشاعرة بالبدعة في معتقد أهل السنة للدكتور محمد بن خليفة التميمي: (٥٤-٥٥)، وموقف أهل السنة من أهل البدع للدكتور إبراهيم بن عامر الرحيلي: (١/ ١٥٤). وقد جعل الدكتور غالب بن علي العواجي الإمامَ الأشعري في الدرجة الثالثة من درجات الجهمية في كتابه فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام: (٢/ ٩٨٩). وعد رضاء الله المباركفوري الأشاعرة والماتريدية من الحركات الهدامة والفتن في مقدمة تحقيقه كتاب العظمة: (١/ ٨٣).

(٢) انظر مقدمة رسالة أحمد بن علي الغامدي، وعنوانها: «البيهقي وموقفه من الإلهيات»، وهي رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى ١٤٠٢هـ.

(٣) وقد خصه أحمد بن عطية الزهراني بالدراسة على طريقتهم في رسالته التي نال فيها شهادة الماجستير من جامعة أم القرى ١٣٩٧هـ بعنوان ابن الجوزي بين التفويض والتأويل.

(٤) انظر دعوة التوحيد للدكتور محمد خليل هراس: (٢٢٤)، وفتاوى اللجنة الدائمة: (٣/ ١٦٣).

(٥) انظر نيل عبد الله بن إبراهيم آل حمد من الحافظ ابن حجر، في تحقيقه لكتاب «توفيق الرحمن» لفيصل بن عبد العزيز آل مبارك (٢/ ٢٢٠)، وقد رماه بمخالفة أهل السنة واتباع أهل البدع من الأشاعرة. وانظر نحوه في منهج الحافظ ابن حجر في العقيدة لمحمد إسحاق كندو (١٣١)، وغمزه بأنه كان ذا عقيدة يشوبها التمشعر.

ويقول الدكتور محمد أمان الجامي بعد نفيه علاقةَ الأشاعرة بالسلف: «وقد انخدع بهم كثير من علماء الفقه والحديث، فوافقوهم في بعض ما ابتدعوه. فانتشرت في مصر والشام والعراق باسم عقيدة أهل السنة والجماعة، حيث خلا الميدان لأبي حميدان»[1] اهـ.

فهل يمكن تصديق فكرةِ أنّ ينخدع في العقيدة أئمةٌ أعلام في قَدْرٍ ودراية وكفاءة: البيهقي والحاكم وأبي نعيم والإسفراييني والخطيب البغدادي وإمام الحرمين والفخر الرازي والآمدي والبيضاوي والعز بن عبد السلام وابن عساكر والنووي وابن حجر العسقلاني والقاضي ابن العربي والقاضي عياض وابن كثير والسيوطي وابن الزملكاني وابن الحاجب والحصيري والسبكي والقرطبي والنَّسَفِيّ والسيوطي وغيرهم من العلماء، وهم أئمة الحديث والرواية والدراية والفهم والاستنباط، والذين تمثّل آراؤهم ومصنفاتهم الذخيرةَ الحقيقية والمرجعيةَ الموثوقةَ للتراث الإسلامي.

وهل كان كل أولئك العظماء بتلك السذاجة البالغة، لدرجة أنهم لم يستطيعوا أن يميزوا الحق من الباطل والصواب من الخطأ في أهم مسائل الدين على مرّ الزمان وتعاقب الأجيال، ثم ينتبه الدكتور محمد أمان الجامي وأهل مذهبه في بداية القرن الثالث عشر الهجري بكل بساطة هكذا إلى هذه الخدعة التي انطلت على جميع أولئك الأكابر؟ هذا من أعجب العجائب!

بل وفي كلامه ما يؤكد أن عقيدة الأشاعرة في مصر والشام والعراق -وهي محاضن العلماء وحواضر العلوم ومستودعات التراث- انتشرت واشتهرت على أنها عقيدة أهل السنة والجماعة. وهذا يثبت أنها كذلك في الحقيقة، وإلا ما تَبِعَهَا علماء تلك البلاد، على كثرتهم وكفاءتهم وإتقانهم واختلاف تخصصاتهم.

ويقصد في كلامه الجزيرة العربية بميدان أبي حميدان الذي خلا لأهل البدع -على حد قوله-، مما يضيف قلب الجزيرة العربية إلى الأقطار الساذجة المخدوعة بعقيدة الأشاعرة ومعهم الماتريدية.

---

(١) الصفات الإلهية: (١٥٥).

ثم يقول الجامي: «هكذا تجسدت الدعوة السلفية في الدولة السعودية الإسلامية سلفية في قلب الجزيرة العربية. التزمت الحكومة السعودية أن يكون المنهج المقرر بالنسبة لمواد الدينية هو المنهج السلفي في جميع مراحل التعليم، من المرحلة الابتدائية إلى الدراسات العليا. فالشاب السعودي يبدأ في دراسة العقيدة على المنهج السلفي من السنة الابتدائية الأولى، ثم يستمر في دراسة العقيدة والشريعة على المنهج نفسه بتوسع متفاوت ومطرد إلى درجة الدكتوراه، كما ينهج هذا المنهجَ الطلاب الوافدون من خارج البلاد للدراسة في الجامعات السعودية، ليتخرجوا على ذلك المنهج السلفي ليطبقوه في بلادهم إذا رجعوا إليهم. فلا يوجد في الجامعات السعودية ولن يوجد إن شاء الله منهج آخر يزاحم المنهج السلفي»[1]اهـ.

وهذا شاهد على أهمية التلقين وتغيير فطرة المنزِّهين منذ نعومة الأظفار، فيَشُبُّون ويَشِيبُونَ على الفكر الحسي. وفيه التنبيه على الطريقة التي انتشر بها هذا الفكر في بعض أنحاء العالم الإسلامي.

ويقول عبد الملك علي الكليب: «وهؤلاء الأشاعرة يدافعون عن الزنادقة مدافعة المسعور. وهذا شأنهم في الشام والهند ومصر وكثير من بلدان المسلمين، ورحم الله محمد بن عبد الوهاب الذي طهر أكثر جزيرة العرب من الشرك والبدع والعقائد الفاسدة الهدامة الكافرة»[2]اهـ.

ولا أدري من هم أولئك الزنادقة الذين دافع عنهم الأشاعرة مدافعةً مسعورةً كما يزعم الكليب؟ حيث لم ينقل لنا التاريخ شيئا عن هذه المدافعة. بل الذي نقله التاريخ يشهد بجهاد الأشاعرة المستميت في التصدي للزنادقة والمبتدعة، والدفاع عن العقيدة الصافية النقية، ولو كان في هذا التصدي إزهاق أرواحهم أو خسارة مناصبهم!!

ويقول محمد بن ربيع المدخلي في وصف القرن السادس الهجري: «كان الأشاعرة

(١) المصدر السابق: (١٣٦).

(٢) صفات التابعين وأهل الكتاب والسنة: (٦-٧).

يلقبون أنفسهم أهل السنة والجماعة، وكاد يختفي المنهج السلفي، منهج أحمد بن حنبل ومن سبقه من أئمة الإسلام، وأصبحت عقيدة السلف غريبة، يُعَدُّ أتباعها في أنحاء العالم الإسلامي على الأصابع»[(١)] اهـ.

وهذا من أصح الاعتراف بشذوذ فكر أدعياء السلفية وتطرفه وغلوه، حتى لا يعد في أنحاء العالم الإسلامي من الأتباع إلا بعدد الأصابع! وهو من أصدق الشهادة على ما سيأتي من قول التاج السبكي. هذا القول الذي يحصل به الجواب عن ما يستحق الجواب مما سبق[(٢)].

قال الحافظ تاج الدين السبكي: «اعلم أن أبا الحسن -يعني الأشعري- لم يبتدع رأياً ولم ينشئ مذهباً، وإنما هو مقرر لمذاهب السلف، مناضل عما كانت عليه صحابة رسول الله ﷺ. فالانتساب إليه إنما هو باعتبار أنه عَقَد على طريق السلف نطاقاً وتمسك به وأقام الحجج والبراهين عليه، فصار المقتدي به في ذلك السالكُ سبيلَه في الدلائل يسمى أشعرياً.

ولقد قلتُ مرةً للشيخ الإمام رحمه الله -يعني والده الإمام تقي الدين السبكي-: أنا أعجب من الحافظ ابن عساكر في عدِّه طوائفَ من أتباع الشيخ، ولم يذكر إلا نزراً يسيراً وعدداً قليلاً، ولو وَفَى الاستيعاب حقه لاستوعب غالب علماء المذاهب الأربعة، فإنهم برَأْيِ أبي الحسن يدينون الله تعالى! فقال: إنما ذَكَر من اشتهر بالمناضلة عن أبي الحسن، وإلا فالأمر على ما ذكرتَ من أن غالب علماء المذاهب معه.

---

(١) انظر تعليقه على كتاب الحجة في بيان المحجة لإسماعيل بن محمد التميمي (٥٣٥هـ): (١/ ٤٢).

(٢) قلت: لم يكن لقب أهل السنة يُطلق على الأشاعرة والماتريدية لأنهم لقبوا أنفسهم به، بل كان كل مخالفي الأشاعرة والماتريدية - ما عدا المجسمة- يقرّون لهم بلقب أهل السنة والجماعة، وهذا أوضح من أن نقيم عليه دليلا، حيث لا يحتاج إثبات هذا الأمر إلى أكثر من مطالعة كتب خصومهم من غير المجسمة، فهؤلاء الخصوم جميعا يلقبونهم صراحةً بأهل السنة، سواء كان أولئك الخصوم من المعتزلة أو الزيدية أو الروافض أو الخوارج أو غيرهم من الفرق. على عكس ما يفعل الوهابية الآن، حيث لقبوا أنفسهم بالسلفيين وأهل السنة وأهل الحديث، رغم عدم إقرار مخالفيهم لهم بهذه الألقاب، وكذلك فعل المعتزلة قديما ولقبوا أنفسهم أهل العدل والتوحيد، ولقب الخوارج أنفسهم الشُّراة أي الذين باعوا أنفسهم لله، ومع ذلك أصر خصومهم على تسميتهم معتزلة وخوارج، وأجمع الكل كذلك على تسمية هؤلاء وهابية ومجسمة وحشوية.

وقد ذكر شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام، أن عقيدته -أي الأشعري- اجتمع ...ـيه الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة، ووافقه على ذلك من أهل عصره شيخ ...ـكية في زمانه أبو عمرو بن الحاجب وشيخ الحنفية جمال الدين الحصيري. ونقل الحافظ - ...ـ عساكر- كلام الشيخ أبي عبد الله محمد ابن موسى بن عمار الكلاعي المايرقي، وهو من ...ـة المالكية في هذا الفصل، فاستوعب فيه أهل السنة من المالكية والشافعية وأكثر الحنفية، ...ـن أبي الحسن الأشعري يتكلمون وبحجته يحتجون.

قال المايرقي: ولم يكن أبو الحسن أول متكلم بلسان أهل السنة، إنما جرى على سنن ...ـيره وعلى نصرة مذهبٍ معروفٍ، فزاد المذهبَ حجة وبياناً، ولم يبتدع مقالة اخترعها ولا ...ـهباً انفرد به. ألا ترى أن مذهب أهل المدينة نُسب إلى مالك، ومن كان على مذهب أهل ...ـينة يقال له مالكي؟ ومالك إنما جرىٰ على سنن من كان قبله وكان كثير الاتباع لهم، إلا أنه ...ـ د المذهب بياناً وبسطاً عزي إليه. كذلك أبو الحسن الأشعري ولا فرق، ليس له في ...ـهب السلف أكثر من بسطه وشرحه وتواليفه في نصرته»[1]اهـ.

وقال التاج السبكي أيضاً: «ذِكْرُ بيان أن طريقة الشيخ هي التي عليها المعتبرون من علماء الإسلام والمتميزون من المذاهب الأربعة في معرفة الحلال والحرام والقائمون بنصرة دين سيدنا محمد ﷺ.

قد قدمنا في تضاعيف الكلام ما يدل على ذلك، وحكينا لك مقالة الشيخ ابن عبد ...ـسلام ومن سبقه إلى مثلها وتلاه على قولها، حيث ذكروا أن الشافعية والمالكية والحنفية ...ـفضلاء الحنابلة أشعريون، هذه عبارة ابن عبد السلام شيخ الشافعية وابن الحاجب شيخ ...ـكية والحصيري شيخ الحنفية.

ومن كلام ابن عساكر حافظ هذه الأمة الثقة الثبت: هل من الفقهاء الحنفية والمالكية ...ـشافعية إلا موافق للأشعري ومنتسب إليه وراض بحميد سعيه في دين الله ومثنٍ بكثرة ...ـعلم عليه، غير شرذمة قليلة تضمر التشبيه وتعادي كل موحد يعتقد التَّنزيه، أو تضاهي قول

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (٣/ ٣٦٥-٦٧).

المعتزلة في ذَمِّهِ وَتُبَاهِي بإظهار جهرها بقدرة سعة علمه. قلت [التاج السبكي]: أنا أعلم أن المالكية كلهم أشاعرة لا أستثني أحدا، والشافعية غالبهم أشاعرة لا أستثني إلا من لحق منهم بتجسيم أو اعتزال ممن لا يعبأ الله به، والحنفية أكثرهم أشاعرة، أعني يعتقدون عقد الأشعري، لا يخرج منهم إلا من لحق منهم بالمعتزلة، والحنابلة أكثر فضلاء متقدميهم أشاعرة، لم يخرج منهم عن عقيدة الأشعري إلا من لحق بأهل التجسيم، وهم في هذه الفرقة من الحنابلة أكثر من غيرهم»[1]اهـ.

ولست أرى بعد ذلك وجهاً للسكوت عن وصف الله عز وجل بشيء مما سبق مع التغرير بنسبته إلى السلف، ولا أرى وجهاً كذلك يبرر السكوت على التطاول على أكابر علماء المسلمين من الأشاعرة والماتريدية ورميهم بالبدعة ومخالفة السلف، خاصة في هذا العصر الذي علا فيه الزبد واستُحْسِنَتْ فيه المسايرة وإيثار السلامة، وطُمِعَ فيه بالوظيفة، ونحو بمجاملة من خاض في المتشابه وتطاول على الأكابر.

وما أعجب التذرع بكراهة إيقاظ الفتن، مع نشر هذه المصنفات وانتشار التطاول على جمهور أهل السنة وأكابرها على مر العصور. فإن كان بيان ما في هذه المصنفات من الخوض في المتشابه إيقاظاً، فهو إيقاظ لمن غطوا في سبات الفتنة والله المستعان[2].

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى: (٣/ ٣٧١-٣٧٧)، وانظر كلام الحافظ ابن عساكر في تبيين كذب المفتري (١١٨-١٢٢) و(٣٣٢و٣٦٢).

(٢) التجسيم وأثره في الفكر الإسلامي، د. صهيب السقار - رسالة دكتوراه، جامعة بغداد.



الباب الثالث

قول الفريقين في قضية الصفات الخبرية

الباب الثالث

قول الفريقين في قضية الصفات الخبرية[١]

اختلف أهل السنة الأشاعرة والماتريدية مع المجسمة أدعياء السلفية في بعض النصوص التي وردت بها ألفاظٌ تُوهِمُ مشابهةَ الله تعالى لخلقه.

كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٥٠]، ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢].

وكقوله ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا»[٢]، «الصَّدَقَةُ تَقَعُ فِي يَدِ الله تَعَالَىٰ قَبْلَ أَنْ تَقَعَ فِي يَدِ السَّائِلِ»[٣].

اختلفوا في موقفهم منها:

- هل هو تفويض معناها، بالسكوت عنها وإمرارها دون التعرض لها بتفسير أو تأويل، وفهمُها من خلال السياق الذي وردت فيه وعدمُ انتزاعها منه، مع نفي الكيفية عنها؟
- أم بحملها على معنىً مَجَازِيٍّ على وجه الاحتمال، مستفادٍ من السياق، ألجأت إليه الضرورة؟

---

١) وهو الاصطلاح الذي اختاره عدد من المحققين، وإن كنت أميل إلى اصطلاح «الإضافات» على ما ذكره الحافظ أبو الفرج بن الجوزي الحنبلي في «دفع شبه التشبيه»، والعلامة السيد محمد بن علوي المالكي الحسني في كتابه القيم «منهج السلف في فهم النصوص بين النظرية والتطبيق». لكن هذه التسمية اصطلح عليها عدد كبير من العلماء في عصرنا، على سبيل المسايرة للمخالفين عند المناقشة، ولذلك أَثْبَتُّها في ترجمة الباب.

٢) صحيح البخاري: (١١٥٤)، مسلم: (٧٥٨).

٣) أخرجه الطبراني في الكبير: (٨٥٧١) عن ابن مسعود، وبلفظ آخر (١٢٥١) قال: عن ابن عباس رفعه، قال: «وما مَدَّ عبد يده بصدقة إلا ألقيت في يد الله قبل أن تقع في يد السائل». قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ١١٤): فيه عبد الله بن قتادة المحاربي، ولم يضعفه أحد، وبقية رجاله ثقات.

- أم إثبات معانٍ محددةٍ مقطوعٍ بها، تُسْتَفاد من حقيقتها اللغوية، مع إثبات كيفيةٍ غير معلومة؟

واختلفوا كذلك:

- هل هذه الألفاظ تدل بظاهرها وحقيقتها اللغوية على صفات تصح نسبتها قطعا إلى الباري جل وعز؟

- أم أنها وردت في النصوص لأغراض أخرى، وربما دلت على صفات في بعض النصوص لا في جميعها؟

وإن كانت تدل بظاهرها وحقيقتها اللغوية على صفات:

- فهل تَثْبُتُ لوازمها في حقه تعالى، من التواجد في الأماكن والامتداد أو الانحصار في الجهات والتحيّز، والاتصاف ببعض صفات الأجسام من الحركة والصعود والنزول وحلول الحوادث في ذاته سبحانه؟

- أم أنها تدل على معانٍ أخرى يصح أن تكون صفات للباري، بعيدة عن التجسيم والتشبيه؟

واختلفوا كذلك: على أيِّ هذه الآراء كان السلف الصالحون، من الصحابة والتابعين وتابعيهم، عليهم رضوان الله تعالى؟

هذا هو ما تنازع فيه الفريقان، وادعى كل منهما أنه على الحق، وقام بِعَزْوِ قوله إلى السلف الصالحين، وزعم أنه على مذهبهم فيه.

ولننظر في أقوال الفريقين ومواقفهما من هذه النصوص، ثم ننقل ما صح فيه عن السلف الصالحين، ثم نُلحِق بهم الفريق الأحق بالانتساب إليهم والسائر على منهجهم.

ولكن يحسُن بنا قبل ذلك أن نذكر فصلا مهما، في مدارك الإنسان وحدود تفكيره. عند التعامل مع ما يتعلق بالعالم المحيط به والعالم المغيب عنه. ثم نتبعه بفصل آخر نقوم فيه بتعريف بعض المصطلحات الهامة التي يستخدمها الطرفان في التعبير عن عقيدتهما، حتى نفهم الدلالات المباشرة لتلك المصطلحات، وما تتضمنه، وما يلزم عنها من المعاني، وإلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها.

مستعينين بالله سبحانه وتعالى، وسائلين أن يبصّرنا بالحق، وأن يجعلنا من أهله عارفين به، العاملين من أجل نصرته، المُعْرِضين عن الحكم بالهوى والتعصب بالباطل.



الفصل الأول

العقل البشري أسير الحواس وعالم المشاهدة

الحواس وحدودها:

في داخل الإنسان قوة إدراكية كبيرة، ولكنّ مُدْرَكاتها لا تنبع من داخلها، وإنما تأتيها من العالم الخارجي عنها، عبر منافذ خاصة هي الحواس الخمس. فبمقدار ما تنقل هذه الحواس من حقائق للقوة الإدراكية في الإنسان، تستطيع هذه القوة أن تتخيل وتدرك، وتحلل وتركّب، وتستنتج القواعد العامة، وتقيس الأشباه والنظائر على بعضها، ولا تستطيع شيئاً غير ذلك.

فالذين يولدون فاقدي الأبصار مثلاً، مهما أوتوا من الذكاء لا يستطيعون أن يتصوروا في مخيلتهم شيئاً عن الألوان مهما حاولنا أن نقرب لهم ذلك بالتشبيه والتمثيل، حيث لم يسبق لهم أن اتصلوا بإدراك حقيقةِ أي لون من الألوان عن طريق البصر. ولعلنا لو مُنحنا بعض حواس أخرى لكنا اكتشفنا من حولنا أشياء كثيرة هي مغيبة الآن عنا، لأننا لا نحس بها ولا ندركها رغم وجودها المؤكَّد، حيث لا توجد لدينا الحاسة الخاصة التي نتمكن بواسطتها أن نكتشفها وندركها.

والدليل على هذا الكلام: تلك الأجهزة التي تقيس بدقة درجات الحرارة، ودرجات الضغوط الجوية، ومقادير الكثافة، إلى غير ذلك من أجهزة مختلفة، مما يشير إلى نقص كبير في حواسنا المركَّبة فينا. وقد كان من الممكن أن يزودنا الله تعالى بالحواس التي ندرك بها ما تتحسسه هذه الأجهزة وتدل عليه. وحواسُّنا -التي هي منافذنا للعالم الخارجي- قصيرةُ المدى ومحدودةٌ كماً وكيفاً.

فالفضاء مملوء بالصور التي لا نستطيع أن نلتقطها بأبصارنا، في حين تلتقطها

الصحون اللاقطة مثلاً، ومملوء بالأصوات التي لا نسمعها، في حين أن الهواتف والمَذَايع(١) تنقلها بدقة متناهية ووضوح شديد، وذلك لأن الانسجام والتوافق بين وضع هذه الأصوات والصور ووضع أسماعنا وأبصارنا غير متوفر. والعالم مليء بأجسام أصغر من أن تُرىٰ أو أبعد من أن تُشاهد، وأصواتٍ أَخْفَتَ من أن تُسمع أو أبعد من أن يلتقطها سمعنا.

بل إن بعض الكائنات الحية تستطيع التقاط الإشارات الصوتية أو الضوئية الموجودة في العالم، في حين أننا لا نستطيع ذلك، وربما نكون موجودين في نفس المكان الذي التقط فيه هذا الكائن تلك الإشارة. فالوطواط مثلا يدرك بسمعه ما لا ندركه نحن من الموجات الصوتية. والأصواتُ التي تسبق انفجار البراكين والموجاتُ التي تتقدم الزلازلَ تشعر بها الحيوانات وتلتقطها حواسها بوضوح شديد، والنباتات تدرك بعض مكونات الأشعة الضوئية، إلىٰ غير ذلك الكثير والكثير.

فالادعاء بأن هذه الأشياء غير موجودة بحجة أننا لم نحس بها أمر ترفضه العقول السليمة والفطرة المستقيمة رفضاً باتاً، لأننا نعلم من ألوف التجارب اليومية أن حواسنا محدودة كماً وكيفاً.

الخيال وحدوده:

وقوة الخيال قوة عجيبة منحها الخالق جل وعلا للإنسان. ومع ذلك فهي مقيدة أيضاً بقيود الحواس. فمهما حاولنا أن نتخيل صورةً ما من الصور، ومهما سَبَحْنَا فيها مع الأوهام الخرافية، فإننا لا نستطيع أن نفعل أكثر من أن نضم أجزاء موجودة فعلا في الكون بعضها إلى بعض، وهذه الأجزاء قد أدركناها عن طريق حواسنا، ولكننا بهذا التخيل ضممنا هذه الأجزاء الموجودة في الواقع بشكل متباعد، فتخيلناها علىٰ شكل وحدة متماسكة في صورة واحدة.

ولتحاول أن تتخيل بنفسك أغرب شكل يمكن أن يجنح له خيالك، أو أن تحـ

---

(١) مذايع ومذاييع: جمع مِذْياع، وهو في الأصل الرجل الذي يفشي الأسرار ولا يطيق كتمانها، ويُطلق الآن لتعريب اسم جهاز الراديو.

صورة كائن غريب شاهدتَه في فِلْم سينمائي أو كارتوني، وامزج في خيالك بينه وبين أمور أخرى غير الشكل، ثم حاول تحليله مرة أخرى. ستجد أنك تعجز عن ضم شيء جديد لم تعرفه حواسك قبل ذلك. حتى أن الأمور الأخرى التي تضمها إلى الشكل من خيالك، ستجدها إما أصواتا أو رياحا أو خشونة أو ليونة في الملمس، أو غير ذلك من الأمور التي أدركتَها واخْتَزَنَتْها ذاكرتك من خلال حواسك!

فالذين يتخيلون المخلوقات الفضائية برأس وعين واحدة وعدد كبير من الأطراف وقوى هائلة، لم يفعلوا أكثر من تركيب ما عرفوه بحواسهم من أجزاء في صورة كلية جديدة. فالعين معروفة، وكذلك الرأس، وقوة الرصاص وسرعة الريح أو البرق التي نتخيلهم عليها كلها أمور عرفناها بحواسنا، ولكننا غيَّرنا بخيالنا الأوضاع والهيئات التي عرفناها عليها، فأضفنا هذا إلى ذاك وشكّلْنا الصورة الجديدة. لكن خيالنا لا يمكن له على الإطلاق أن يأتي بشيء لم يسبق له أن رأى أو أحس بمثيل له في حياته من خلال حواسه.

العقل وحدوده:

من خلال ما سبق يتضح أن العقل البشري مقيد بعالم الحس، ولا عمل له في الحكم على طبيعة عالم الغيب الذي لم تبلغ حواسُّه إدراكَه، ويسميه البعض (الميتافيزيك).

ذلك لأن القوة العاقلة فينا التي تجمع بين المصوِّرة والذاكرة والمخيلة والذكاء، تقوم بعملها في التحليل والتركيب، والجمع والتفريق، واستنتاج القواعد العامة والكليات، وقياس الأشباه والنظائر على بعضها، بعد أن تنقل الحواسُّ المختلفة إلى القوة المصوِّرة أشرطة مشاهداتها في الكون. (شريط المرئيات، وشريط المسموعات، وشريط المذوقات، وشريط الوجدانيات الداخلة في الإنسان، .. إلخ)، ثم تكون أحكامها مقيدة بحدود هذه الأشياء التي جاءتها عن طريق الحس. وهذه القوة العاقلة فينا لا تستطيع أبداً أن تصدر أحكامها على مغيبات لم يُعرض أمامها شريط مسجل عنها.

وقد يختلف عالم الغيب عن عالم الحس كل الاختلاف، فلا يمكن الحكم عليهما بالتشابه، وبالتالي فهما لا يخضعان لنفس القوانين التي تساعد في الحكم على ما تلتقطه

الحواس. **والقاعدة الثابتة عند العلماء:** أن الحكم على الشيء فَرْعٌ عن تَصَوُّرِه. فعالم الغيب لا تستطيع عقولنا أن تحكم على شيء فيه بإثبات أو نفي استقلالاً ذاتياً، إلا أنْ يأتيها خبر يشهد العقلُ بإمكان وجوده وبصدق ناقله، عند ذلك يُسَلِّمُ بمضمونه تسليماً تاماً دون مناقشة أو اعتراض.

وحيث إن عالم الحس فينا محدود، فالعقل فينا أيضا محدود من وجهين:

الوجه الأول: محدود بين شيئين هما الزمان والمكان، لذلك يسأل العقل دائماً: متى؟ وأين؟

ذلك أن جميع الأشياء التي اتصل بها الحس البشري لا بد أن توجد في مكان وأن يجري عليها زمان، ولا يستطيع العقل أن يتصور أو يتخيل موجودات لا أمكنة لها، أو أشياء لا يجري عليها زمان يجعل لها بداية ونهاية.

علماً بأن مِن الأصول المقررة عند جميع العقلاء الواعين المنصفين: أن ذات الله تعالى لا يجري عليها زمان، وليست بحاجة إلى مكان، لأن الله هو خالق الزمان والمكان.

الوجه الثاني: محدود حينما يعلن عن عجزه عن التسليم بواحد من احتمالين في الكون لا ثالث لهما.

فمثلاً، يتساءل كل إنسان عاقل بينه وبين نفسه: هل هذا الكون مُتَنَاهٍ أو غير متناهٍ؟ فإذا قال لنفسه الكون متناهٍ، قال له وَهْمُه: وماذا بعد النهاية؟ وإذا قال لنفسه الكون لا نهاية له، قال في نفسه: كيف يكون شيء لا نهاية له؟ ثم هو مضطر أن يتردد بين هذين الاحتمالين، ولا ثالث لهما، وهو لا يسلم بواحد منهما. وما ذاك إلا لأن العقل محدود بما أدركه من عالم المشاهدة.

فإذا كان العقل عاجزاً عن فهم أشياء في الكون من حوله، وعن الإحاطة بصورته الحقيقية، فكيف يستطيع أن يحكم على صفات الله عز وجل أو غيرها من أمور الغيب؟ إذن لا بد أن تختلف القوانين لاختلاف المجال.

يقول الإمام فخر الدين الرازي: «من أراد أن يَشْرَع في الإلهيات فليستحدث لنفسه فطرة أخرى. فالإنسان إذا تأمل في أحوال الأجرام السفلية والعلوية، وتأمل في صفاتها، فذلك له قانون. وإذا أراد أن ينتقل منها إلى معرفة الربوبية؛ وجب أن يستحدث له فطرة أخرى وعقلاً آخر بخلاف العقل الذي اهتدى به إلى معرفة الجسمانيات»(١)اهـ.

يشير بذلك رحمه الله تعالى إلى أن قياس الخالق على المخلوق خطأ فادح يقع فيه من حاول ذلك، لأن الحكم على العالم من حولنا له قانون، والحكم على ما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته يخضع لقانون آخر، وذلك لأن ما يتعلق بالله تعالى وصفاته لا يخضع لإدراكنا المحدود. بل غاية ما نستطيع التفكير فيه: هو ملاحظة العلامات والأمارات الدالة على وجوده سبحانه، واتصافه بصفات الكمال، وتَنْزِيهه عن صفات النقص، ومشابهة المخلوقين.

يقول إمام الحرمين في الكلام عمّن يشبّهون الله تعالى بخلقه: «إنهم يطلبون ربهم في المحسوسات، وما يتشكل في الأوهام، ويَتَقَدَّرُ في مجاري الوساوس وخواطر الهواجس، وهذا حَيْدٌ بالكلية عن صفاته الإلهية. فأي فرق بين هؤلاء وبين من يعبد بعض الأجرام العُلْوية؟!»(٢)اهـ.

فَهُمْ لم يستطيعوا أن يتخيلوا ربا يتصف بصفاتٍ تختلف عن صفات المخلوقين التي أدركوها بحواسهم، فصورت لهم عقولهم أن ربهم لا بد أن يكون متصفا بأعظم ما شاهدوه من الصفات، فاتجهوا بالعبادة إلى الأجرام العلوية -من شمس وقمر وكواكب-، لعظمة مقاديرها وأحجامها.

ثم يقول رحمه الله تعالى: «إنه لو اجتمع الأولون والآخرون على أن يدركوا الروح -وهي خلق الله تعالى- بهذا المسلك لم يجدوا إلى ذلك سبيلا، فإنه معقول غير محسوس، وقد قال تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٥] (٣)اهـ.

---

(١) أساس التقديس للفخر الرازي: (١٣-١٤) وما بعدهما.

(٢) النظامية لإمام الحرمين، بتحقيق الكوثري: (١٥).

(٣) النظامية لإمام الحرمين، بتحقيق زاهد الكوثري: (١٥).

ومع كون الروح معقولة غير محسوسة، فإن بعض من أرادوا التفكر فيها والوقوف على ماهيتها عجزوا عن ذلك تماما، وغاية ما تصوروه عنها أنها شيء يشبه الريح أو الوجود الهلامي، وكلاهما محسوس في عالم المشاهدة.

ويقول إمام الحرمين في موضع آخر: «إنّ أحداً -من البشر- لو أراد أن يتصور الأرض برَحَبِها براً وبحراً، لَمَا تَمَثَّل منها إلا قدراً صغيراً ومبلغاً يسيراً. وإنّ أحداً من الأحياء لو فكر في حياته وأراد أن يمثلها في فكره، لتمثلت له الحياة شكلاً متشكلاً. وهكذا تَزِلّ الأوهام عن كثير من المخلوقات، فكيف السبيل إلى أن ندرك بها الرب تعالى، الذي لا يشبهه شيء ولا يشبه شيئاً؟! فَمِنْ صفة الإله تَقَدُّسه عن التصور، فكيف يستقيم على منهاج الحق من يطلب معرفةَ مَن لا يُتصور بالتصور؟!!»[(١)] اهـ.

ويقول الآمدي متابعاً نفس المعنى: «إنه جل وتعالى لا ينبغي أن يكون مَقِيساً بالأشباه والنظائر. وما جاء التشبيه إلا من جهة الوهم بإعطاء الغائب حكم الشاهد، والحكم على غير المحسوس بما حُكم به على المحسوس. فاللبيب إذن مَن ترك الوهم والخيال جانباً، ولم يتخذ غير البرهان والدليل صاحباً»[(٢)] اهـ.

والذي لا تخطئه العين في هذه النصوص وكثير غيرها: أن النفس البشرية قد اعتادت أن تبسط على معارفها حكم الحس والخيال، وكلاهما وليد المشاهدة وربيبها، ومن ثَمّ تصبح الموجوداتُ بأسرها -ما شوهد نظيره وما لم يشاهد نظيره-، منطويةً تحت أحكام الحس والخيال[(٣)].

وقرر الفخر الرازي نفس هذه الوجهة من النظر قائلاً: «إن الحكم بانحصار الموجودات كلها إما في الحلول أو في المبايَنَة بالجهة، إنما جاء بسبب الوهم والخيال، لا بسبب العقل البتة»[(٤)] اهـ.

---

(١) الشامل لإمام الحرمين، ص: (٥٢٧-٥٢٨).

(٢) غاية المرام للآمدي، ص: (١٨٥-١٨٦).

(٣) موقف السلف من المتشابهات، د. محمد عبد الفضيل القوصي: (١١).

(٤) أساس التقديس للرازي: (٦).

فيصبح لزاماً على العقل حينئذ أن يقاوم تلك العادة الباطنة في أعماق الذات، وأن يحاول الاعتلاء عليها، والارتقاء فوقها، إذا ابتغى معرفة الإلهيات[١].

(١) موقف السلف من المتشابهات، د. محمد عبد الفضيل القوصي: (١١).



الفصل الثاني
تعريف بعض المصطلحات وما يَسْتَلْزِمُهُ معنى كل منها

المعنى في اللغة: هو المقصود من اللفظ، أي ما يدل عليه.

قال الجوهري: «عَنَيْتُ بالقول كذا، أي أردت وقصدت. ومعنى الكلام ومَعْنَاتُهُ واحد، تقول: عرفتُ ذلك في مَعنَى كلامه وفي مَعْنَاةِ كلامه، وفي مَعْنِيِّ كلامه، أي فحواه»[١] اهـ.

والحقيقة: هي استعمال اللفظ فيما وضع له، وهو خاص بالحقيقة اللغوية.

وأما حد الحقيقة نفسها. فقد قال ابن منظور في اللسان: «الحقيقة: ما يصير حق الأمر ووجوبه، وبَلَغَ حقيقةَ الأمر أي يقين شأنه،...، والحقيقة في اللغة: ما أُقِرَّ في الاستعمال على أصل وَضْعِهِ»[٢] اهـ.

هذا تعريف أحد أئمة اللغويين، وأما أئمة أصول الفقه.

فقال الإمام الحَطَّاب في شرحه على الورقات: «يَنْقَسِمُ الكلام أيضاً إلى حقيقة ومجاز، فالحقيقة في اللغة: ما يجب حفظه وحمايته، وفي الاصطلاح: ما بقي في الاستعمال على موضوعه، أي على معناه الذي وُضِعَ له في اللغة. وقيل: ما اسْتُعْمِلَ فيما اصْطُلِحَ عليهِ من المُخَاطَبَةِ التي وقع التخاطب بها، وإن لم يبق على موضوعه الذي وضع له في اللغة، كالصلاة المستعملة في لسان أهل الشرع للهيئة المخصوصة، فإنه لم يبقَ على موضوعه اللُّغوي وهو الدعاء بخير، وكالدَّابَّة الموضوعة في العرف لذوات الأربع كالحمار، فإنه لم يبق على موضوعه اللغوي وهو كل ما يدب على الأرض»[٣] اهـ.

---

(١) الصحاح في اللغة للجوهري (٢/ ٢).

(٢) لسان العرب لابن منظور: (٩٢٤).

(٣) قرة العين بشرح ورقات إمام الحرمين للحطاب: (١٩).

أي أن الحقيقة هي استعمال اللفظ لمعنىٰ واحد، سواء كان موضوعا له في الأصل، نُقل إلىٰ غيره لكنه ثبت في ذلك الغير فأصبح حقيقة فيه، بحيث لا يفهم السامع إلا هذا المعنىٰ منه عند إطلاقه.

وفي تعريف المجاز:

يقول إمام اللغويين عبد القاهر الجرجاني: «وأما المجاز: فكل كلمة أريدَ بها غيرُ ما وقعت له في وضع واضعها، لملاحظةٍ بين الثاني والأول»[1]اهـ.

ويضرب الشريف الجرجاني مثالا للمجاز بقوله: «المجاز اسم لما أُرِيدَ به غيرُ ما وُضع له، لمناسبة بينهما، كتسمية الشجاع أسدا»[2]اهـ.

فلفظ الأسد إذا قصد به المتكلم ذلك الحيوان المفترس المعروف فهو علىٰ حقيقته، لأن اللفظ هنا مستعمل فيما وُضع له، وإذا قصد به المتكلم ذلك الإنسان الشجاع، فهو في تلك الحالة مجاز، لأن اللفظ هنا مستعمل في غير ما وُضع له، لوجود علاقة أو قرينة هي مشابهة الرجل للأسد في شجاعته أو قوة بأسه وانقضاضه.

ولا بد أيضا من إلقاء نظرة علىٰ تعريف المجاز عند علماء أصول الفقه. وتكمن أهمية رأيهم في أن قواعد الأصول هي القواعد التي يتعامل بها المجتهد مع النصوص في القرآن والسنة وغيرهما من الأدلة الشرعية، وهم أدرىٰ الناس بها، وقد سلّمت لهم جماهير علماء الأمة قاطبة واعترفت بتقديم رأيهم وفهمهم للنصوص علىٰ رأي غيرهم في هذا المجال، ومحلُّ النزاع الذي نناقشه في هذا الكتاب هو دلالات ألفاظٍ وردت في الكتاب والسنة يدعي كل فريق من المختلفين أنه صاحب الرأي الحق والمنهج الصائب في فهمها وتفسيرها.

قال الإمام القرافي: «المجاز: استعمال اللفظ في غير ما وُضع له في العرف الذي وقع به التخاطب، لعلاقة بينهما»[3]اهـ.

---

(١) أسرار البلاغة لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني: (٣٠٤).

(٢) التعريفات للشريف أبي الحسن علي الجرجاني: (٢٥٧).

(٣) شرح تنقيح الفصول للقرافي: (٤٢).

فقوله: « في غير ما وُضع له في العرف الذي وقع به التخاطب»، هو نفسه المراد بقول عبد القاهر الجرجاني: «غير ما وقعتْ له في وضعِ واضعها »، وقوله: «العلاقة» أو «القرينة» هو المراد بقول الجرجاني: «الملاحظة بين الأول والثاني».

وقال الإمام المحلِّيُّ في شرحه على الورقات: «والمجاز ما تُجُوِّز أي تُعُدِّيَ به عن موضوعه، وهو ما استُعمِل في غير ما اصطُلح عليه من المخاطبة»[1]اهـ.

فهو بذلك عكس الحقيقة في الاستعمال.

وأما الكيفية:

فقال أبو البقاء: «الكيفية منسوبة إلى كيف، وهي معرفة الحال، لأن كيفَ سؤالٌ عن الحال. وكيف: كلمة مدلولُها استفهامٌ عن عموم الأحوال التي شأنها أن تُدْرَك بالحواس»[2]اهـ.

فالكيف: هيئة تعرض وتزول، وهي مُدْرَكَةٌ بالحواس. ولا شك أن ما يعرض ويزول لا يتصف به المولى جل وعلا، وكذا ما يُدْرَك بالحواس، فهو سبحانه وتعالى أَجَلُّ من أن تدركه حواسنا.

لأن الذي ندركه بحواسنا:

- هو ما يُشَمُّ، لأن له ريحا نابعا من جسمه، يوصف بأنه طيب أو خبيث أو عفونة أو نُتونة أو عبير أو نسيم، سواء كان الجسم حيا أو جمادا.

- أو يُسمَع، لأنه صوت يوصف بكونه عاليا أو منخفضا أو حادا أو رخيما.

- أو يُلمَس، ويتصف بالنعومة أو الخشونة أو اليُبْسِ أو الرطوبة أو السخونة أو البرودة أو الصلابة أو الميوعة أو غيرها مما يدرك باللمس.

---

(١) شرح الورقات لجلال الدين المحلي: (٤١-٤٢).

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي: (٦١٤).

– أو يُرىٰ بالعين، فيُقَدّر ويوصف بحجم كبير أو صغير أو طويل أو قصير أو دائري أو مربع أو متوازٍ أو مفرّغ أو مُصْمَتٍ أو واسع أو ضيق أو مفلطح أو مكتنز.

– أو يذاق، وله طَعْمٌ يوصف بأنه حلو أو مُر أو عذب أو ملح.

ولا شك أن المولىٰ تبارك وتعالىٰ ليس شيئا من ذلك.

ويتضح من ذلك: أن الكيفية من لوازم الحقيقة اللغوية ومعناها الحسي، وهي عبارة عن الحال والوصف المحسوس لصورة الموصوف.

وعلى ذلك:

فمعنى لفظ اليد على الحقيقة: هو الجارحة المُرَكَّبَةُ من كف وأصابع ولحم ودم وعظم وأعصاب وعروق ومفاصل إذا أضيفت إلىٰ الإنسان، أو الآلة التي يتمكن الإنسان بواسطتها من القيام بفعل ما إذا أضيفت إلىٰ جماد كالباب مثلا. فهي علىٰ كل الأحوال جزءٌ من المركب الذي تضاف إليه، هذه هي الحقيقة اللغوية للفظ اليد ولا حقيقة غيرها عند العرب.

وحقيقة لفظ الفوقية: هي الجهة المقابلة للتحتية، لا تعرف العرب حقيقة للفظ الفوق إلا هذا.

وحقيقة النزول: هي الانتقال والحركة والهبوط من أعلىٰ إلىٰ أسفل. فإثبات النزول علىٰ الحقيقة يعني أن الله تعالىٰ يتحرك هابطا من فوق العرش، مخترقا السماوات الست ليستقر في السماء الدنيا، مما يستلزم أن الله ذو حجم وله طول وعرض وسُمْك كخلقه وتحويه السماء.

وقس علىٰ ذلك بقية النصوص. تعالىٰ الله عما يقولون علوا كبيرا .

وأما التفويض:

قال ابن منظور: «فوض إليه الأمر: صَيَّرَهُ إليه وجعله الحاكم فيه، وفي حديث الدعاء «فوضت أمري إليك» أي رددته إليك»[١] اهـ.

---

(١) لسان العرب لابن منظور: (٣٤٨٥).

فالتفويض ليس نفياً ولا تعطيلاً، بل هو تَصْيِيرُ الأمر إلى من يعلمه، فنحن نفوض من ديننا الاجتهادية إلى العلماء: بمعنى أننا نجعلهم المرجع في بيان أحكام هذه الأمور. وكذلك تفويض معاني الصفات: هو إثباتٌ لمعنى الصفة على مراد الله، فليس نفياً للصفة ولا تعطيلاً لها عن المعنى الذي أراده الله.

مشكلة المجسمة مع هذه المصطلحات:

ومشكلة المجسمة: أنهم قالوا نثبت معاني الألفاظ على حقيقتها، وننسبها لله سبحانه وتعالى. فزادوا على ما يقوله السلف ألفاظا كثيرة: منها (الحقيقة)، و(بذاته) و(بنفسه) كما قال بعضهم، مما يستلزم الجسمية في حقه تعالى، وهو سبحانه مُنَزَّهٌ عن ذلك كله من سمات المُحدَثات.

وهذه الزيادة تنقض دعواهم اتّباعَ السلف واقتصارَهم على ما ورد عنهم في الكلام عن النصوص المتشابهة.

ثم يتناقضون مع أنفسهم ويقولون: لكننا نفوّض الكيفية إلى الله تعالى! فَيَدُهُ ليست كأيدينا ووجهه ليس كوجوهنا وقدماه ليستا كأقدامنا، إلى آخر هذا الكلام المتناقض. فهم ينفون التمثيل -أي التماثل التام-، لا التشبيه. علما بأن أي مخلوقَيْن لا يتماثلان تماماً، بل يتشابهان في بعض الصفات، فأيّ تَنْزِيهٍ للمولى حينئذٍ بنفي التمثيل دون التشبيه؟ وقس على ذلك كل النصوص الواردة في هذا الباب.

ثم زعموا أن مذهبهم هو مذهب الصحابة والتابعين وتابعيهم والإمام أحمد على الأخص، وسنكشف زيف ذلك إن شاء الله تعالى، وسوف نوضح أن التفويض والتأويل مذهبان مقبولان مَرْضِيَّان منقولان عن أكابر السلف من الصحابة والتابعين وتابعيهم من أكابر علماء أهل السنة.

وها هو النص الكامل لكلام ابن الجوزي رحمه الله تعالى في نقض كلامهم وطريقتهم وتكذيب ادعائهم على مذهب السلف والإمام أحمد بن حنبل، وقد نقلنا أجزاء منه قبل ذلك بحسب المقام.

يقول الإمام ابن الجوزي، وهو الحافظ الضليع العارف بمذهب الإمام أحمد: «ورأيت من أصحابنا[1] من تكلم في الأصول بما لا يصلح. وانتدب للتصنيف ثلاثة: أبو عبد الله بن حامد، وصاحبه القاضي أبو يعلى، وابن الزاغوني. فصنفوا كتبا شانوا بها المذهب. ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام، فحملوا الصفات على مقتضى الحِسّ. فسمعوا أن الله تعالى خلق آدم على صورته، فأثبتوا له صورة ووجها زائدا على الذات، وعينين وفماً ولهوات، وأضراساً وأضواء لوجهه هي السبحات، ويدين وأصابع وكفا وخنصرا وإبهاما وصدرا وفخذا وساقين ورجلين. وقالوا: يجوز أن يَمسّ ويُمسّ، ويدني العبد من ذاته. وقال بعضهم: ويتنفس!!

ثم إنهم يُرضون العوام بقولهم: لا كما يُعْقَلُ!!»

وقد أخذوا بالظاهر في الأسماء والصفات، فسموها بالصفات تسميةً مبتدعةً لا دليل لهم في ذلك من النقل ولا من العقل، ولم يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعاني الواجبة لله تعالى، ولا إلى إلغاء ما يوجبه الظاهر من سمات الحدوث، ولم يقنعوا أن يقولوا صفة فعل حتى قالوا صفة ذات.

ثم لما أثبتوا أنها صفات ذات قالوا: لا نحملها على توجيه اللغة مثل: «يد» على نعمة وقدرة و«مجيء» و«إتيان» على معنى بر ولطف و«ساقٍ» على شدة. بل قالوا: نحملها على ظواهرها المتعارفة، والظاهر هو المعهود مِنْ نُعُوتِ الآدميين، والشيء إنما يُحْمَلُ على حقيقته إذا أمكن، فإن صرَفَ صارفٌ حُمِل على المَجاز.

ثم يتحرجون من التشبيه ويأنفون من إضافته إليهم، ويقولون: نحن أهل السنة وكلامهم صريح في التشبيه! وقد تبعهم خلق من العوام.

وقد نصحت التابع والمتبوع، فقلت لهم: يا أصحابنا أنتم أصحاب نقل واتباع

---

(١) يعني الحنابلة.

إمامكم الأكبر أحمد بن حنبل يقول وهو تحت السياط: «كيف أقول ما لم يُقَلْ»[1]. فإياكم أن تبتدعوا في مذهبه ما ليس منه.

ثم قلتم في الأحاديث: تُحْمَل على ظاهرها. وظاهر القدم الجارحة، فإنه لما قيل في عيسى روح الله، اعتقدت النصارى أن لله صفةً هي روحٌ ولجت في مريم. ومن قال استوى بذاته المقدسة فقد أجراه مجرى الحسّيّات.

وينبغي ألاّ يُهْمَل ما يثبت به الأصل وهو العقل. فإنه به عرفنا الله تعالى وحكمنا له بالقِدَم.

فلو أنكم قلتم: «نقرأ الأحاديث ونسكت»، ما أنكر عليكم أحد. إنما حَمْلُكُمْ إياها على الظاهر قبيح، فلا تُدخِلوا في مذهب الرجل الصالح السلفي ما ليس منه، فلقد كسيتم هذا المذهب شيئا قبيحا، حتى لا يقال حنبلي إلا مُجَسِّم. وقد كان أبو محمد التميمي يقول في بعض أئمتكم: لقد شان المذهب شيناً قبيحا لا يُغسَل إلى يوم القيامة!»[2]اهـ.

وكلام الإمام ابن الجوزي رحمه الله تعالى لا يحتاج إلى تعليق، فهو يؤكد ما قلناه من أن القوم مجسمة متناقضون، وأنهم رغم ادعاءاتهم باتباع السنة والسلف الصالح ومذهب الإمام أحمد، فهم بعيدون كل البعد عن عقيدة أهل السنة والجماعة، وعن منهج الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى.

ثم يعدد ابن الجوزي مزالقهم التي تسببت في اتخاذهم ذلك المنحى المخالف لما عليه

---

[1] قال الكوثري معلقا: ولما سئل الإمام أحمد عن أحاديث النزول والرؤية ووضع القدم ونحوها، قال: «نؤمن بها ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى»، وقال أيضا يوم سألوه عن الاستواء: «استوى على العرش كيف شاء وكما شاء، بلا حد ولا صفة يبلغها واصف» على ما ذكره الخلاّل في السنّة بسنده إلى حنبل في مسائله عن عمه الإمام أحمد، وهذا تفويض وتنزيه كما هو مذهب السلف، وربما أوّل في بعض المواضع، كما حكى حنبل عن الإمام أحمد أنه سمعه يقول: «احتجوا عليّ يوم المناظرة، فقالوا: تجيء يوم القيامة سورة البقرة وتجيء سورة تبارك. قال: فقلت لهم: إنما هو الثواب، قال الله جل ذكره: ﴿وجاء ربك والملك صفا صفا﴾ وإنما تأتي قدرته»، وقال ابن حزم الظاهري في فصله: وقد روينا عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال: « «وجاء ربك» إنما معناه وجاء أمر ربك» اهـ وهذا تأويل وتنزيه كما هو مذهب الخلف، وأما ما ينقل عن الإمام أحمد مما يخالف ما تقدم فهو تخرّص صديق جاهل وسوء فهم لمذهب هذا الإمام.

[2] دفع شبه التشبيه لابن الجوزي بتحقيق الكوثري: (٦-٩).

جمهور علماء الأمة وسلفها الصالح. قال: «وقد وقع غلط المصنفين الذين ذكرتهم في سبعة أوجه:

- أولها: أنهم سموا الأخبار أخبار صفات، وإنما هي إضافات، وليس كل مضاف صفة، فإنه قال سبحانه وتعالى ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]، وليس لله صفة تسمى روح. فقد ابتدع من سمى المضاف صفة[١].
- والثاني: أنهم قالوا: إن هذه الأحاديث من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، ثم قالوا نحملها على ظواهرها! فوا عجبا، ما لا يعلمه إلا الله تعالى، أيُّ ظاهر له؟! وهل ظاهر الاستواء إلا القعود؟ وظاهر النزول إلا الانتقال؟!
- والثالث: أنهم أثبتوا لله تعالى صفات، وصفات الحق لا تثبت إلا بما يثبت به الذات من الأدلة القطعية[٢].
- والرابع: أنهم لم يفرّقوا في الإثبات بين خبر مشهورٍ كقوله ﷺ: «يَنْزِلُ تَعَالَى إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا»[٣]، وبين حديث لا يصح، كقوله: «رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ»[٤]، بل أثبتوا بهذا صفة وبهذا صفة[٥].

---

(١) وسيأتي في استعراض كلام المجسمة المعاصرين اعتمادهم على كون المضاف صفة واعتبارها قاعدة أصلية في العقيدة!.

(٢) يقصد أنهم لا يهتمون إن كان النص الذي اعتمدوا عليه في إثبات صفة لله تعالى قطعيا أو ظنيا من حيث الثبوت والدلالة، بل قد يثبتونها بالآثار الضعيفة والموضوعة، سواء كانت مرفوعة إلى النبي ﷺ أو موقوفة على صحابي أو تابعيّ كما سيذكره بعد ذلك.

(٣) صحيح البخاري: (١١٥٤).

(٤) قال ابن حجر في تهذيب التهذيب (٦/ ١٨٥): فيه عبد الرحمن بن عائش الحضرمي، ويقال السكسكي مختلف في صحبته وفي إسناد حديثه. قال البخاري له حديث واحد إلا أنهم يضطربون فيه، اهـ. قلت: هو هذا الحديث. ثم قال ابن حجر: قال ابن عدي الحديث له طرق، وقد صحح أحمد طريق يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده. قلت [ابن حجر]: وكذا قواه ابن خزيمة من رواية يحيى عن زيد عن جده عنه عن مالك بن يخامر عن معاذ بن جبل، وهي طريق ابن عباس، وصحح صحبته ابن حبان تبعا للبخاري. ووقع عند أبي القاسم البغوي في إسناد حديثه التصريح بسماعه من النبي ﷺ والله أعلم، ولكن قال ابن خزيمة قول الوليد بن مسلم في هذا الإسناد عن عبد الرحمن بن عائش سمعت النبي ﷺ وهمٌ؛ لأن عبد الرحمن لم يسمع من النبي ﷺ، اهـ.

(٥) أي أنهم أثبتوا النزول الحقيقي صفة، وأثبتوا أن لله صورة وجعلوا الصورة صفة له، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

- والخامس: أنهم لم يفرقوا بين حديث مرفوع إلى النبي ﷺ، وبين حديث موقوف على صحابي أو تابعي، فأثبتوا بهذا ما أثبتوا بهذا[١].

- والسادس: أنهم تأوّلوا بعض الألفاظ في موضع ولم يتأولوها في آخر، كقوله: «وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً»[٢]، قالوا: ضرب مثلا للإنعام[٣].

- والسابع: أنهم حملوا الأحاديث على مقتضى الحسّ، فقالوا: ينزل بذاته فينتقل ويتحول، ثم قالوا: لا كما نَعْقِل. فغالَطُوا من يسمع، وكابَروا الحس والعقل، فحملوا الأحاديث على الحِسّيّات.

فرأيت الرد عليهم لازما، لئلاّ يُنسب الإمام أحمد رحمه الله إلى ذلك، وإذا سكتُّ ـبْتُ إلى اعتقادي ذلك.

ولا يهولني أمر يعظم في النفوس، لأن العمل على الدليل -وخصوصا في معرفة الحق تعالى- لا يجوز فيه التقليد. وقد سئل الإمام أحمد عن مسألة فأفتى فيها، فقيل له: هذا لا يقول ـه ابن المبارك، فقال: ابن المبارك لم ينزل من السماء، وقال الشافعي رحمه الله تعالى: استخرتُ ـه تعالى في الرد على الإمام مالك رحمه الله»[٤]اهـ.

قاعدة جليلة للإمام ابن الجوزي:

والإمام ابن الجوزي رحمه الله تعالى في كلامه هذا، فضلا عن كونه ذَكر أسباب ـحرافهم في فهم النصوص، قرر قاعدة ينبغي أن تكون أمام عيني كل باحث وصاحب رأي يتحرّى الحق ويطلب اليقين.

---

١) كحديث: الكرسي موضع القدمين، فقد ورد موقوفا على ابن عباس بأسانيد متكلم فيها. وأثبتوا أن الله تعالى يُجلِس محمداً ﷺ بجواره على العرش يوم القيامة، من أثر مطعون فيه منسوب لمجاهد، وسيأتي كلام شيخهم الألباني عليه إن شاء الله تعالى.

٢) متفق عليه.

٣) وبعض المعاصرين أثبت لله صفةً هي الهرولة!! انظر: «صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة»، لعلوي السقاف (١/ ٣٦٢). وعزاه إلى فتاوى اللجنة الدائمة، بتوقيع عبد العزيز بن باز وعبد الرازق عفيفي وعبد الله بن غديان وعبد الله بن قاعود، وابن عثيمين في «الجواب المختار لهداية المحتار».

٤) دفع شبه التشبيه لابن الجوزي: (٩-١١).

وهي العمل على الدليل القطعي -خصوصا- في العقائد، وعدم الركون إلى قول فلان وفلان من الناس، مهما كان قدره وعلمه وموضعه عند الخلق.

فالمجسمة يهوّشون كل من يناقشهم بأسماء لها موقع في القلوب، بعد أن يلبسوا على الناس وينسبون هذه الشخصيات إليهم ليخوّفوا بذلك من خالفهم. وَحتى لو ثبت أنهم على منهجهم فمَنِ الذي لا يخطئ من الناس، صغيرا كان أو كبيرا، عالما أو أميا.

والحقُّ. أن من كانت عنده أهلية للنظر والاستدلال فلا يجوز له أن يقلد -فلانا أو علانا- في العقائد بغير معرفة دليله، لأن العقائد ترسخ وتثبت في القلوب عند وجود الاقتناع بها والتسليم بصحتها، عن دليل قوي ثابت لا يتطرق إليه شك ولا احتمال. ومن أخذ عقيدته عن الدليل لا يستطيع دجال أو مبتدع أن يزحزحه عنها قيد أنملة، مهما سلك من وسائل التلبيس والخداع.

بخلاف العوام الذين لا يستطيعون التعامل مع الأدلة بأنفسهم لعدم تأهلهم لذلك. فينبغي على أهل العلم تزويدهم بالأدلة الإجمالية على العقائد، حتى لا يتلاعب بهم مبتدع أو ملحد.

فلو قيل لنا: إن الأئمة مالكا وأبا حنيفة والشافعي وأحمد والثوري وابن عيينة والبخاري ومسلما، كلهم على أن الله تعالى جسم وله صورة ويتحرك ويجلس ويقوم ويقعد. ما قبلنا منهم حرفا واحدا من ذلك. لأن الله تعالى يقول عن نفسه في كتابه العزيز: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فلسنا نصدقهم ونكذّب الله تعالى، ومن أصدق من الله قِيلاً.

فلا نترك الدليل القطعي القرآني الذي ذكره رب العزة، ونتّبع أولئك العلماء، ولو كانوا أعظم علماء الأمة، ولو أصرّوا عليه وقالوا أن ذلك هو الحق. وحاشاهم عن ذلك رحمهم الله تعالى، بل سننقل عنهم ما يخالف عقائد المجسمة خلافا واضحا لا لبس فيه.

الفصل الثالث
قول أهل السنة الأشاعرة والماتريدية

بعد القطع بأن الله تعالى مُنَزَّهٌ عن مشابهة خلقه ومماثلتهم بأي وجه من الوجوه. عملا بمقتضى النص القرآني المُحكَم: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وعملا بمقتضى الدليل العقلي القطعي: أنه تعالى مخالف للحوادث[١] في ذاته وصفاته وأفعاله.

وكِلاَ الدليلين ينفي أن يكون الله تعالى مشابها لشيء من خلقه في ذاته أو صفاته أو أفعاله بأي وجه من وجوه الشبه أو المماثلة. وكذلك لا يشبه أوهام من يتوهم فيه شيئا، فكل ذلك مخلوق له، لا يمكن أن يكون شبيها أو مثيلا له، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا.

بعد القطع بما ذُكِر، يلتزم أهل السنة الأشاعرة والماتريدية رضي الله عنهم موقفا من اثنين، حسب ما يقتضي المقام، مع مراعاة إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه، ونفي ما نفاه عن نفسه كذلك.

الموقف الأول (التفويض):

وهو تفويض العلم بالمعنى المراد من اللفظ المُوهِم إلى الله تعالى، وعدمُ انتزاع هذا اللفظ من سياقه، مع نَفْيِ الكيفية من الأصل[٢]. عملا بمقتضى قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ

---

(١) الحوادث: جمع حادث وحادث، والحوادث كل ما سوى الله تعالى من المخلوقات. وسميت حوادث لأنها كانت معدومة ثم أحدثها الله تعالى، أي: أوجدها من العدم.

(٢) ينبغي التنبيه على أن نفي الكيفية هنا غير تفويض الكيفية الذي يقول به أدعياء السلفية، وسيأتي تفصيل ذلك في محله.

﴿مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]، فيقفون على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، ثم يبتدئون القراءة من قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾.

ومقتضى هذا التفويض عند قراءة لفظٍ قرآنيٍّ مُوهِمٍ للتشبيه: أن يقول المسلم: آمنتُ به على الوجه الذي أراده الله تعالى. فلا يقف عنده لينتزعه من سياقه، ثم يخوض فيه بعد ذلك ويفسره -منزوعا- بمعنى من المعاني.

ومقتضاه عند قراءة لفظٍ نبويٍّ مُوهِمٍ للتشبيه: أن يقول المسلم: آمنتُ به على الوجه الذي أراده رسول الله ﷺ. فلا يقف عنده لينتزعه من سياقه، ثم يخوض فيه بعد ذلك ويفسره -منزوعا- بمعنى من المعاني.

كل ذلك بعد القطع أن الظاهر المُوهِمَ للتشبيه أو التجسيم ليس مرادا.

وهذا ما كان عليه أغلب السلف رضوان الله عليهم مع أي لفظ من هذه الألفاظ. يُفَوِّضُون المعنى ولا يخوضون فيه، ولا يفسرون الألفاظ منزوعة من سياقها، وهم بعد ذلك يَنْفُونَ الكيف عن ذاته تعالى وصفاته مطلقا.

وليس معنى هذا أن السلف كانوا يجهلون دلالات الألفاظ ومعانيها، كيف وهم أكثر الناس توفراً على فهم الكتاب والسنة، وأكثر الناس قرباً إلى فصاحة العرب وبلاغتهم؟ قصارى الأمر أن السلف -بعد فهمهم لدلالات الألفاظ كما هي في لسان البشر- ينفون وصفه تعالى بهذه المعاني البشرية أصلاً وابتداءً.

وموقف كهذا، ليس جهلاً بما تنطوي عليه الألفاظ من معانٍ، بل وليس نفياً لما وراء هذه الظواهر من صفات تليق به سبحانه. ولكن السلف كانوا أحرص الناس على التَّنْزِيه. فلم يفسروا هذه المتشابهات بما تحتمله اللغة البشرية، ثم يَنْفُونَ التكييف بعدئذ. لكنهم يعتقدون أن وراءها معاني استأثر الله تعالى بعلمها، فآمنوا بها، لا على مقتضى أفهامهم اللغوية أو العقلية لها، بل على مقتضى مراد الله تعالى منها، وفي هذا تمام التسليم وكمال الانقياد[1].

---

(١) موقف السلف من المتشابهات بين المثبتين والمؤولين، د. محمد عبد الفضيل القوصي: (١٥).

أقول مرة أخرى: إن عدم إقدام السلف على التفسير ليس جهلاً بدلالات الألفاظ، ولا هو نفي لما يليق به سبحانه من معان وراء تلك الألفاظ، بل هو إجلال لقدر الله تعالى من تدخُّلِ التفسير اللغوي البشري بما هو عليه من نقص وقصور، حتى ولو قلنا بعد ذلك: «بلا كيف» ألف ألف مرة[1]!

- ومع ذلك لم يعطّلوا النصوص عن معانيها كما يزعم أدعياء السلفية، بل قالوا: إننا نفهم كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ على هيئته التي ورد بها كاملا، ولا ننتزع من سياقاته شيئا يغيّر معناها ويبدّله، فإن هذا تحريف لكلام الله ورسوله.

وهذا السياق الكامل الذي وردت فيه هذه الألفاظ له معنى واضح مفهوم لا ننكره ولا نجهله، بل نؤمن به ونعتقده إن كان يشير إلى عقيدة، ونعمل بما فيه إن كان يشير إلى عملٍ.

- غاية الأمر أننا لما كثر كلام أهل البدعة في هذه النصوص، ونزعوا تلك الألفاظ من سياقاتها، ثم أعادوا جمعها بطريقة أخرى وترتيب آخر غير الذي نزلت به من عند الله سبحانه ووردت به على لسانه رسوله ﷺ، قلنا لهم اسكتوا كما سكت من كانوا قبلكم من الصحابة والتابعين، وأرجعوا علم ما لا تعلموه إلى الله تعالى، وقولوا كما قالوا: آمنا بما قال الله على مراد الله وما قال رسول الله ﷺ على مراد رسول الله ﷺ.

الموقف الثاني (التأويل):

هو تأويل اللفظ الموهم على وجه تحتمله اللغة، ويشير إليه سياق الكلام، ويقبله الشرع، ولا يحيله البرهان العقلي القطعي. ولكن لا يُلْجَأُ إليه إلا عند الضرورة، كإفحام معاند، أو إفهام ضعيفٍ في الفهم، مخافة أن يقع في مخالفة للاعتقاد الصحيح.

وهم عند تلاوة الآية السابقة في سورة آل عمران يقفون عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] ، ثم يبتدئون القراءة من قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ

---

(١) المرجع السابق.

ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]، وهي قراءة مشهورة كالأولى. وهذا الموقف محكي عن بعض الصحابة والتابعين من السلف أيضا، وعليه كذلك أكثر الخَلَف(١).

مثال تطبيقي:

قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: ٦٤]، **وقال أيضا:** ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠].

وقال النبي ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ وَمَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ»(٢). **وقال أيضا:** «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ»(٣).

فعلى الموقف الأول:

يقولون: نؤمن بما قال الله تعالى وبما قاله رسوله ﷺ، على الوجه الذي أراده سبحانه وأراده رسوله ﷺ، فنُفَوِّض العلم بمعاني هذه الألفاظ إليه، ولا نخوض في تفسيرها مُنْتَزَعَةً من سياقها، ولا نحدد لها معنىً بعينه وهي منتزعة كذلك، ولا نتوهّم فيها شيئا. كما نُنَزِّهُ مولانا سبحانه وتعالى عن أن يكون لِما وصف به نفسه أو أضافه إليه كَيْفِيَّةٌ من الكيفيات. مع القطع بأنه سبحانه لا يشبه أحدا من خلقه في ذات أو صفة أو فعل.

وعلى الموقف الثاني:

يقولون: نقطع بأن الظواهر الموهمة للتشبيه غير مرادة من كلام الله تعالى، بمقتضى قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ﴾ [الشورى: ١١]، وبمقتضى الدليل العقلي القطعي النافي مشابهتَه تعالى لخلقه أو مماثلته لهم في ذاته أو صفاته أو أفعاله.

---

(١) انظر تفسير القرطبي: (١/ ١٧-١٨).

(٢) صحيح البخاري: (١١٥٤).

(٣) صحيح مسلم: (٢٦٥٤).

- فنقول: لفظ «اليد» في الآية الأولى كناية عن الجود وسعة الإنفاق، لأن المقام وسياق النص يقتضيان نفي البخل عن الله تعالى، والرد على اليهود عليهم لعنات رب العالمين.

- ولأن المفسرين أجمعوا على أن قول اليهود «يد الله مغلولة» قصدوا به أنه بخيل - تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا-، ولم يقصدوا أنها مربوطة أو مغلقة مقبوضة الهيئة، فهذا لا معنى له إذا وضعناه أمام رد الله تعالى عليهم. فكان الرد عليهم من جنس قصدهم. فإن كانوا عبّروا عن البخل بغَلِّ اليد وقبضها، فالله تعالى عبر عن الجود وسعة الإنفاق ببسط اليد[1].

- وأما لفظ «الفَوْق» في الآية الثانية فليس المقصود به المكان والجهة، لأن المكان والجهة مخلوقان من بعد العدم، والله تعالى لا تحويه الجهات، ولا يحيط به مكان كبقية المخلوقات، لأن الجهات والأماكن لا تحيط إلا بالأجسام التي لها أحجام صغرت أو كبرت. بل الفوقية المقصودة هي فوقية القدرة التي لا تدانيها قدرة والقهر الذي لا مهرب منه وكمال التصرف فيما تحت يده سبحانه، لا الفوقية الحسية التي تستلزم أن يكون الله متحيزا في مكان، له حد ونهاية جسمانية، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا[2].

- والنزول أو التَنَزُّل الوارد في الحديث كناية عن إقباله سبحانه على عباده القائمين له في هذا الليل يذكرونه ويسبحونه ويعبدونه والناس نيام بالرحمة والمغفرة والاستجابة. أو عن نزول ملائكته بتَنَزُّل رحمته تعالى ومغفرته لهم[3]. فمن معاني النزول عند العرب قضاء الحوائج وتلبية الرغبات، كما تقول العرب نزل على رغبته وحاجته وطلبه وشرطه.

- والأصابع والتقليب في الحديث كناية عن الإرادة الربانية والقدرة الإلهية[4]، فهو سبحانه يقلب القلوب كلها كيف يشاء ويصرفها إلى حيث يشاء. والمعنى حينئذ: أن الله تعالى يتصرف قلوب عباده بقدرته على وفق مشيئته وإرادته، من غير أن يخرج عن هذه القدرة والمشيئة قلب واحد.

---

(1) انظر مثلا تفاسير: الطبري (١٠/ ٤٥١)، القرطبي (٦/ ٢٣٨-٢٤٠)، ابن كثير (٣/ ١٤٥-١٤٦).

(2) انظر مثلا تفاسير: الطبري (١٧/ ٢٢٠)، الثعلبي (٦/ ٢١)، الألوسي (١٠/ ١٨٩).

(3) انظر: شرح البخاري لابن بطال (٣/ ١٣٧-١٤٠)، فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٠-٣٢)، (١٣_٤٨٤).

(4) شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/ ٢٠٤).

يقولون: وكل المعاني التي صرفنا إليها هذه الألفاظ تحتملها النصوص، ويشير إليه السياق، ويقبلها الشرع، ولا يرفضها الدليل العقلي القطعي. فكلها من معاني الكمال، ولا تَنسِب إلى ربنا عز وجل نقصا أو تشبيها بأي وجه من الوجوه. وإذا كنا قد خضنا في التأويل فنحن نذكر هذه المعاني على سبيل الاحتمال، حيث لا قَطْعَ في معاني النصوص ظنية الدلالة والألفاظ الموهِمة، ولولا الضرورة ما لجأنا إلى التأويل.

وهذا هو مذهب جماهير علماء الخَلَفِ أهل السنة الأشاعرة والماتريدية، وبعض الصحابة والتابعين من السلف الصالح.

يقول الإمام اللَّقَّانِيّ الأشعري في جوهرة التوحيد مقررا لمذهب أهل السنة:

«وَكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيـــهَا أَوِّلْهُ أَوْ فَوِّضْ وَرُمْ تَنْزِيهًا»[(١)]

المعنى: أن كل لفظ قرآني أو نبوي يُوهِمُ مشابهة الله تعالى لخلقه، فإما أن تفوّض علمه معناه إلى الله تعالى وتنفي عنه الكيف، وإما أن تُؤَوِّلَه بما يليق بالله عز وجل من المعاني التي يشير إليها السياق. وعلى هذا فقس كل النصوص الموهمة لتشبيه الله تعالى بخلقه.

قال الإمام البيجوري: «وليس المراد به -أي قوله «نَصّ»- ما قابَلَ الظاهرَ: وهو ما أفاد معنى لا يحتمل غيره، إذ لو كان هذا هو المراد لم يمكن تأويله.

وقوله: «أوهم التشبيها» أي وقع الوهم في صحة القول به بحسب ظاهره[(٢)]، والمراد

(١) شرح جوهرة التوحيد للبيجوري: (٥٩).

(٢) قلت: قال البيجوري «وقع الوهم في صحة القول به بحسب ظاهره»: لأن الظاهر لا يدل على التجسيم ولا المشابهة عند صاحب العقل السوي والفطرة النقية الذي يفهم لغة العرب، لكن قد يقع الوهم بذلك لمن اختلف حاله. فقد كان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم يسمعون كلام الله سبحانه وكلام رسوله ﷺ ولا يقع في قلوبهم التشبيه ولا التمثيل، لكونهم يعلمون أن القرآن كتاب عربي وأن محمدًا ﷺ نبي عربي، وأن من أساليب العرب في الكلام استخدام المجاز. والمجاز: هو استعمال اللفظ في معنى غير معناه الأصلي. لوجود قرينة تمنع ذلك. كقول العرب زيد أسد، فلفظ الأسد في حقيقته اللغوية واستعماله الأصلي يدل على الحيوان المفترس، ومن المعلوم قطعا أن زيدا ليس حيوانا مفترسا، فيفهم السامع أن زيدا فيه من صفات =

من التشبيه: المشابهة. وقوله: «أَوِّلْهُ» أي احمله على خلاف ظاهره مع بيان المعنى المراد. فالمراد: تأويلا تفصيليا، بأن يكون فيه بيان المعنى المراد كما هو مذهب الخلف، وهم من كانوا بعد خمسمائة، وقيل: من بعد القرون الثلاثة.

وقوله: «أو فَوِّضْ» أي بعد التأويل الإجمالي الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره، فبعد هذا التأويل فوِّض المراد من النص الموهِم إليه تعالى على طريقة السلف، وهم من كانوا قبل خمسمائة، وقيل: القرون الثلاثة، الصحابة والتابعون وأتباع التابعين.

ثم قال البيجوري: فظهر مما قررناه اتفاق السلف والخلف على التأويل الإجمالي، لأنهم يصرفون النص الموهم عن ظاهره المُحال عليه تعالى[1]. لكنهم اختلفوا بعد ذلك في تعيين المراد من ذلك النص وعدم التعيين. **والحاصل**: أنه إذا ورد في القرآن أو السنة ما يُشعِر بإثبات جهة أو الجسمية أو الصورة أو الجوارح، اتفق أهل الحق وغيرهم ما عدا المجسمة والمشبهة على تأويل ذلك، لوجوب تَنْزِيهِهِ تعالى عما دلَّ عليه ما ذُكِر بحسب ظاهره.

فمما يوهِمُ الجهة قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤]، فالسلف يقولون:

= البأس والقوة ما يجعله يشبه الأسد فيها، لا أنه تحوّل إلى حيوان مفترس. وهذا المجاز كثير في كلام العرب، ولا ينكره إلا صاحب هوى أو أحمق لا يعرف عن العربية شيئا.

تنبيه: الأصل أن الظاهر هو ما يتبادر إلى الذهن عند سماع اللفظ، سواء كان منصرفا إلى الحقيقة اللغوية أو إلى المعنى المجازي الذي يفيده السياق، وهو كما وضحنا ليس فيه تجسيم عند أصحاب الفطرة السوية. لكن لما وقعت البدعة واشتهر اصطلاح «المعنى الظاهر» أو «ظواهر النصوص»، تجد عددا من أهل العلم ينفون الظواهر بهذا المعنى. ولكن يُعرف قصد المتكلم من لفظ «الظاهر» إذا دقق الباحث في كلامه. فانتبه حفظك الله لتلك اللفتة حتى لا يختلط عليك الأمر. وسيأتي فصل خاص عن الظاهر ومعناه وما يراد به إن شاء الله تعالى.

(١) يبين رحمه الله تعالى أن مذهب التفويض الذي عليه السلف الصالح، يُعتبر أيضا تأويلا إجماليا، لأنهم يجزمون أن المعاني الموهمة التي تؤدي إلى التشبيه بسبب استعمال الألفاظ على حقيقتها اللغوية ليست مرادة ولا مقصودة، فيكونون بذلك قد صرفوا اللفظ عن معناه الأصلي. فانتبه لذلك رزقني الله وإياك الفهم عنه تعالى وعن رسوله ﷺ.

فوقية لا نعلمها[(١)]، والخلف يقولون: المراد بالفوقية التَّعَالِي في العظمة. فالمعنى: يخافون -أي الملائكة- ربهم من أجل تعاليه في العظمة، أي ارتفاعه فيها»[(٢)]اهـ.

ويقول الإمام أبو المعين النَّسَفِيُّ الماتريدي: «وتَعَلُّقُ الخصوم[(٣)] بالدلائل السمعية، من نحو قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞۚ﴾ [الزخرف: ٨٤] تعلُّق باطل؛ لأنهم إن تمسكوا بظاهر كل آية منها لَزِم المحال، فإنه تعالى يكون على العرش حسب كون الملك على السرير[(٤)]، ويكون في السماء حسب كون المظروف في الظرف[(٥)]، ويكون في الأرض أيضا مع كونه في السماء محال. والمحال منه مندفع، فالشرع لا يرِدُ به.

فعُلم أن هذه الآيات معدولٌ بها عن ظواهرها، لئلا يتمكن التناقض والتدافع في كلام الحكيم الخبير، فيجب صرف كل آية منها إلى ما يليق بالربوبية، ولا تُناقض حجة الله تعالى العقل[(٦)]، ولا تُعارض قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، إذ في هذه الآية نفي المماثلة بينه وبين شيء ما. وهذه الآية محكمة لا تحتمل تأويلا، وما تعلق به الخصوم من الآيات المتشابهة محتمِلة لوجوه كثيرة غير ممكنة الحمل على ظواهره.

فإما أن نؤمن بتنْزيلها ولا نشتغل بتأويلها، على ما هو اختيار كثير من كبراء الأمة وعلماء الملة. وإما أن تُصرَف إلى وجه من التأويل، يوافق التوحيد ولا يناقض الآية المُحكَمة»[(٧)]اهـ.

---

(١) أي لا يحددون معنى مرادا بعينه للفظ، فيفوّضون العلم بمعناها إلى الله تعالى. وهذا هو الموقف الأول الذي ذكرناه لأهل السنة.

(٢) شرح جوهرة التوحيد للبيجوري: (٥٦-٥٧).

(٣) يقصد المخالفين لأهل السنة في هذه المسألة، وهم المجسمة والمشبهة.

(٤) أي مثل كون الملك على السرير، على حسب ما يفيد الظاهر اللغوي .

(٥) فيلزم منه أن السماء ظرف له، وهو كفر باطل. والظرف قد يوجد فيه المظروف وقد يخلو منه، وهذا كفر ثانٍ باطل. انظر كلام المحقق ص: (٣٧-٣٨).

(٦) جملة: (ولا تناقض حجة الله تعالى العقل) معطوفة على قوله: (لئلا يتمكن التناقض..إلخ) .

(٧) التمهيد في أصول الدين لأبي المعين النَّسَفيِّ الماتريدي: (٣٧-٣٨).

نص من كلام شُرَّاح الحديث على أن التفويض والتأويل هما مذهب أهل السنة في التعامل مع المتشابه:

وقد نص على ذلك جمهور شُرَّاحِ كتب الأحاديث وغيرهم من علماء الأمة. وسننقل نصوص كلام بعض أكابر شراح الحديث ممن أجمعَت الأمة كُلها على الاعتراف لهم بالإمامة والتقدم والإتقان في صنعة الحديث روايةً ودرايةً، وجمعوا مع تمكّنهم في الحديث إتقانا وتمكّنا في غيره من العلوم كالفقه والأصول واللغة، وإن غلبت عليهم صنعة الحديث.

سننقل نصوص هذه الفئة -على وجه الخصوص- بأن مذهب أهل السنة إما تفويض أو تأويل.

- وذلك لأن عددا كبيرا ممن وقعوا تحت تأثير الآلة الدعائية للمجسمة أصبحوا لا يثقون في رأي أي طائفة من العلماء إلا أهل الحديث[1].

- وكذلك لكي نقطع دابر الشك في قلب من يرتاب في مواقف هؤلاء العلماء وانتمائهم إلى أهل السنة الأشاعرة والماتريدية[2].

- ولكي يظهر بالبرهان الواضح أن هؤلاء المحدّثين نقلوا مذهب أهل السنة والسلف الصالحين نقلا مطابقا لما قاله الأشاعرة والماتريدية، مما يدل دلالة واضحة على أن الأشاعرة والماتريدية هم الامتداد الحقيقي لمنهج واعتقاد السلف الصالح وأهل السنة.

١ - **الإمام البيهقي**، وهو من أئمة الحديث والفقه والأصول والفقه والكلام والتاريخ:

---

(١) وقد سبق التوضيح أن أدعياء السلفية ينسبون أنفسهم وعقيدتهم لأهل الحديث، لما للحديث الشريف من قَدْرٍ ومحبة لدي جماهير المسلمين، ويلبّسون على الناس بادعاء أن أهل الحديث لا يختلفون في الاعتقاد وأنهم على نفس اعتقاد الوهابية.

(٢) وذلك لأن بعض المجسمة المعاصرين في كتبهم تعمّدوا الكذب والادعاء بأن هؤلاء العلماء مجسمة وأنهم لا ينتمون الأشاعرة والماتريدية. وانتشرت هذه الدعوى وراجت على العوام وطلبة العلم من الشباب بسبب دعم مثل هذه الكتب بالمال وتيسير نشرها بالمجان في عدد من بلاد الإسلام.

قال تعليقا على حديث النزول: «وأصحاب الحديث فيما ورد به الكتاب والسنة من أمثال هذا ولم يتكلم أحد من الصحابة والتابعين في تأويله، على قسمين. منهم مَنْ قَبِلَه وآمن به ولم يؤوله ووَكَلَ عِلْمَهُ إلى الله، ونَفَى الكيفية والتشبيه عنه. ومنهم من قبله وآمن به وحمله على وجه يصح استعماله في اللغة ولا يناقض التوحيد، وقد ذكرنا هاتين الطريقتين في كتاب الأسماء والصفات في المسائل التي تكلموا فيها من هذا الباب»[1] اهـ.

والإمام البيهقي رحمه الله تعالى ينسب هذا الكلام بوضوح إلى أهل الحديث، ويريد بهم المنتسبين لأهل السنة.

٢- **الإمام النووي،** وهو من أئمة الحديث والفقه والأصول واللغة والتاريخ:

قال تعليقا على حديث النزول أيضا: «هذا الحديث من أحاديث الصفات، وفيه مذهبان مشهوران للعلماء سبق إيضاحهما في كتاب الإيمان، ومختصرهما: **أن أحدهما** وهو مذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين: أنه يُؤمَن بأنها حقٌّ على ما يليق بالله تعالى، وأن ظاهرها المتعارف في حقنا غير مراد، ولا يُتكلم في تأويلها، مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن صفات المخلوق، وعن الانتقال والحركات وسائر سمات الخلق.

والثاني: مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف، وهو محكي عن مالك والأوزاعي: أنها تُتَأوَّل على ما يليق بها بحسب مواطنها»[2] اهـ.

٣- **الإمام ابن حجر العسقلاني،** وهو من أئمة الحديث والفقه والتاريخ:

قال في مقدمة فتح الباري: «ووقع ذكر اليد في القرآن والحديث مضافاً إلى الله تعالى. واتفق أهل السنة والجماعة على أنه ليس المراد باليد الجارحة التي هي من صفات المحدثات وأثبتوا ما جاء من ذلك وآمنوا به؛ فمنهم من وقف ولم يتأول، ومنهم من حمل كل لفظ منه على المعنى الذي ظهر له، وهكذا عملوا في جميع ما جاء من أمثال ذلك»[3] اهـ.

---

(١) الاعتقاد والهداية، للبيهقي: (١١٧).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي: (٦/ ٣٦).

(٣) هديُ الساري مقدمة فتح الباري بشرح البخاري لابن حجر العسقلاني: (١/ ٢٠٨).

٤ - الحافظُ ابنُ الإمامِ الحافظِ وليُّ الدين أبو زرعة بنُ زينِ الدين العراقي، وهو محدث وفقيه وأصولي:

قال في شرحه على جمع الجوامع: «بل نقول بكل ما ورد في الكتاب أو السنة الصحيحة. ثم إن كان ظاهر المعنى لا إشكال فيه اعتقدناه كما ورد، وإن كان مشكل المعنى يوهِمُ ظاهرُه الحدوثَ أو التغيرَ كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «ينزل ربنا في كل ليلة إلى سماء الدنيا»[١]. فإنا ننزه الله تعالى عند سماعه عما لا يليق به.

ولأئمتنا فيه مذهبان مشهوران:

أحدهما: تفويضُ المراد منه إلى الله تعالى، والسكوتُ عن التأويل، مع الجزم بأن الظواهر المؤدية إلى الحدوث أو التشبيه غير مرادة. وهو مذهب السلف.

وسئل مالك رحمه الله عن قوله تعالى ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فقال: الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة»[٢].

وقال الترمذي في الكلام على حديث الرؤية: «والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك[٣] وابن عيينة ووكيع وغيرهم: أنهم رَوَوْا هذه الأشياء ثم قالوا: تُرْوَىٰ هذه الأحاديث ونؤمن بها ولا يقال كيف. وهذا الذي اختاره أهل الحديث»[٤].

---

١) صحيح البخاري: (١١٥٤)، مسلم: (٧٥٨).

٢) سيأتي الكلام على هذا الأثر مفصلا في الحاشية إن شاء الله تعالى في الفصل الخاص بأقوال السلف.

٣) قال الذهبي في التذكرة (١/ ٢٠١): عبد الله بن المبارك بن واضح، الحافظ العلامة شيخ الإسلام، فخر المجاهدين قدوة الزاهدين. ولد سنة ١١٨هـ أو بعدها بعام، قال ابن مهدي: الأئمة أربعة: مالك والثوري وحماد بن زيد وابن المبارك. قال عبد الله بن سنان قدم ابن المبارك مكة وأنا بها فلما خرج شيعه سفيان بن عيينة والفضيل بن عياض وودّعاه فقال أحدهما: هذا فقيه أهل المشرق، فقال الآخر: وفقيه أهل المغرب. ثم قال الذهبي: مناقب هذا السيد جمة في تاريخ دمشق وفي تاريخ نيسابور وفي الحلية وفي تاريخ الخطيب. مات ابن المبارك بِهِيتَ في رمضان سنة ١٨١هـ.

٤) سنن الترمذي: (٤/ ٤٩٢).

ثانيهما: أنا نؤولها على ما يليق بجلال الله تعالى، بشرط كون المتأوَّل متسقا في ـع العرب»[١]اهـ.

٥- **الحافظ الكرماني**، وهو إمام في الحديث والفقه:

قال: «حكم سائر المتشابهات إما التفويض وإما التأويل»[٢]اهـ.

٦- **الإمام الأبي**، وهو محدث وفقيه

قال في شرحه على صحيح مسلم عند كلامه على حديث النزول: «ومذهب أهل ـحـ في جميع ذلك أن يُصرَف اللفظ عن ظاهره المحال، ثم بعد الصرف هل الأولى التأويـ عدمه، بأن يؤمن باللفظ على ما يليق، ويَكِلَ علم حقيقة ذلك إلى الله سبحانه وتعالى،.... ـ الأظهر من قول أهل الحق التأويل»[٣]اهـ.

٦- **الإمام الحافظ بدر الدين العيني**، وهو محدث وفقيه:

قال في شرحه لحديث النزول في صحيح البخاري: «وهذا من باب المتشابهات و ـلأ فيها قد علم أنه إما التفويض وإما التأويل»[٤]اهـ.

وهذا الذي قَرَّرَهُ هؤلاء الأئمة ونَسَبه البيهقي إلى أهل الحديث المنتسبين لأهل ـــ قَرَّرَهُ بعينه -ويكاد يكون بألفاظه- عددٌ من حفاظ وعلماء الإسلام، وعلى رأسهم حفاظ ـ كأبي حاتم ابن حبان والخطيب البغدادي وابن عساكر ومغلطاي والقسطلاني والخـ والسيوطي والزرقاني والسخاوي والهيثمي والدهلوي والسندي وغيرهم، بما يكاد يكـ إطباقا على نقل هذا المعنى.

●**ولمزيد من التوضيح لمذهب أهل السنة الأشاعرة والماتريدية في التأويل نقول:**

---

(١) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لأبي زرعة العراقي، ص: (٧٤١-٧٤٢).

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر: (١٣/ ٤٠١).

(٣) انظر: شرح الأبي على صحيح مسلم: (٢/ ٣٨٥).

(٤) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني: (٣٦/ ١٧٣).

المعنى اللغوي للتأويل: هو التفسير، وقد جاء في الحديث الشريف أن النبي ﷺ دعا لعبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما، فقال: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ»[1]، أي التفسير.

والمعنى الاصطلاحي المتفق عليه عند علماء اللغة والأصول هو: صرف معنى اللفظ عن ظاهره الراجح إلى معنى آخر مرجوح، لوجود قرينة توجب ذلك. وقد اتفق العلماء على ذلك.

وقد وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية ألفاظ توهم مشابهة الله لخلقه، كقوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وما شابه ذلك.

وفي السنة قوله ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ تَقَعُ فِي يَدِ الله تَعَالَى قَبْلَ أَنْ تَقَعَ فِي يَدِ السَّائِلِ»[2]، «قَلْبُ ابْنِ آدَمَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ»[3]، وما شابه ذلك.

فقال جمهور علماء الإسلام من أهل السنة: إن الله تعالى ليس كخلقه، ويجب صرف هذه الألفاظ عن المعنى الظاهر إلى معنى آخر يحتمله اللفظ، ويدل عليه السياق، ويقبله الشرع، ولا يرفضه العقل أيضا.

---

[1] قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٢٧٦): هو في الصحيح غير قوله: «وعلمه التأويل»، رواه أحمد والطبراني بأسانيد، وله عند البزار والطبراني: «اللهم علمه تأويل القرآن»، ولأحمد طريقان - أي لهذه الزيادة - رجالها رجال الصحيح، اهـ. وقال القرطبي في المفهم (٢٠/ ١٣٢): وقوله ﷺ: «اللهم فقهه» هنا انتهى حديث مسلم، وقال البخاري: «اللهم فقهه في الدين». وفي رواية قال: ضمني رسول الله ﷺ وقال: «اللهم علمه الكتاب»، قال أبو عمر [هو ابن عبد البر]: وفي بعض الروايات: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل»، وفي حديث آخر: «اللهم بارك فيه وانشر منه، واجعله من عبادك الصالحين»، وفي حديث آخر: «اللهم زده علمًا وفقهًا»، وكلها حديث صحيح.

[2] أخرجه الطبراني في الكبير: (٨٥٧١) عن ابن مسعود، وبلفظ آخر (١٢٥١) قال: عن ابن عباس رفعه، قال: «وما مَدَّ عبد يده بصدقة إلا ألقيت في يد الله قبل أن تقع في يد السائل». قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ١١٤): فيه عبد الله بن قتادة المحاربي، ولم يضعفه أحد، وبقية رجاله ثقات.

[3] مسلم: (٢٦٥٤).

فقالوا في قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، أي مطلع عليهم ويؤيدهم بقدرته وحوله وقوته ويرضى عن بيعتهم، ويوفيهم أجر صدقهم فيما بايعوا عليه(١).

وفي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾، أي معكم بعلمه، كما قال لموسى وهارون: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، وكما قال على لسان نبيه ﷺ: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

وفي قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾، أي ويبقى ربك، وهكذا.

وكذلك في قوله ﷺ: «تَقَعُ فِي يَدِ اللهِ»، أي يقبلها الله تعالى أسرع من وصولها إلى السائل، ويصل ثوابها إلى المتصدق كذلك(٢).

وفي قوله ﷺ: «بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»، يقلب القلوب بمشيئته، والأصبع كناية عن كامل تحكمه سبحانه في القلوب وتصريفه إياها.

فعملوا بالمجاز، وهو أسلوب من أسلوبين تستعملها العرب في كلامها. والقرآن كتاب عربي، نزل بلسان العرب، على رسول عربي، بين العرب. ومن الطبيعي أن يخاطبهم بما اعتادوا عليه من الأساليب والألفاظ.

ولكن لم يكتفِ المعاند برفضه للتأويل الذي هو في الأصل استخدام المجاز العربي. بل ادعى أن التأويل تحريف وإلحاد وتعطيل، وأن مذهبه في رفضه هو عين مذهب السلف.

فنقول لهذا المعاند:

طالما أنك تقول لا يجوز التأويل، وتوجب حمل اللفظ على المعنى الظاهر. فماذا تقول في قول النبي ﷺ: «إِنَّ الرُّكْنَ يَمِينُ اللهِ فِي الأَرْضِ، يُصَافِحُ بِهَا عِبَادَهُ مُصَافَحَةَ الرَّجُلِ أَخَاهُ». وفي رواية «الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ»(٣).

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٢/ ٢١٠)، تفسير البغوي (٧/ ٣٠٠)، تفسير ابن كثير (٧/ ٣٢٩)، تفسير الخازن (٤/ ١٥٦)، تفسير القرطبي (١٦/ ٢٦٧-٢٦٨).

(٢) انظر الاستذكار لابن عبد البر: (٨/ ٥٩٦).

(٣) قال العجلوني في كشف الخفاء (١/ ٣٤٨) رقم (١١٠٩): رواه الطبراني في معجمه والقاسم بن سلام، عن

هل هو فعلا يمين الله على الحقيقة؟ أم أن هناك معنى آخر قصده النبي ﷺ وسلك طريقة المجاز العربي في التعبير عنه؟!

فإن قلتَ: هو يمين الله حقيقة، فقد نسبتَ إلى الله ما هو أفظع وأشنع مما نسب إليه النصارى! فأَنْ يكون له ولد أهْوَن من أن تكون يمينه حجرا.

ثم ماذا تقول أيضا في الحديث القدسي الذي يقول الله تعالى فيه: «يا ابن آدم، اسْتَطْعَمْتُكَ فلم تطعمني. مرضتُ فلم تَعُدْني، ... الحديث»[1]؟ هل الله سبحانه يجوع ويمرض؟

وماذا تقول في قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا﴾ [الأعراف: ٥١]؟ هل الله سبحانه وتعالى ينسى؟

لو قلت هذا تكون قد كفرتَ صراحة. ولو قلت ليس المعنى كذلك، تكون قد سلكتَ مسلك التأويل الذي ترفضه وتُصِرُّ على أنه تحريف!

شبهة إثبات أهل السنة بعضَ الصفات وتأويلهم البعضَ الآخر:

من المعلوم أن هناك صفات اتفق جمهور المسلمين على إثباتها لله جل شأنه، كالعلم والقدرة والإرادة، وهي عبارة عن معانٍ قائمة بذاته تعالى. والمجسمة يدّعون أنه لا فرق بين هذه الصفات وبين ما يعتبرونه هم من الصفات كالعين والوجه واليد والساق والظل،

= ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا. ورواه ابن أبي الفوارس في تاسع مخلصاته، والقضاعي موقوفا عليه، لكنه صحيح بلفظ: «الركن يمين الله عز وجل يصافح بها خلقه، والذي نفس ابن عباس بيده ما من مسلم يسأل الله عنده شيئا إلا أعطاه إياه». وله شواهد فالحديث حسن. ومن شواهده ما رواه الديلمي عن أنس، ومنها ما رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده عن جابر، اهـ. وقال الهيثمي في المجمع (٣/ ٢٤٢): رواه أحمد، والطبراني في الأوسط وزاد: «يشهد لمن استلمه بالحق، وهو يمين الله عز وجل، يصافح بها خلقه». وفيه عبد الله بن مؤمل وثقه ابن حبان وقال يخطئ وفيه كلام، وبقية رجاله رجال الصحيح. قلت: لم أجد ما عزاه الهيثمي إلى ابن حبان عنه.

(١) صحيح مسلم: (٢٥٦٩). وانظر التعليق المضحك لبعض المجسمة على الحديث فيما سننقله إن شاء الله تعالى في المبحث الخاص بقول المجسمة.

ويسمونه صفات عينية! وكالهرولة والمَلَلِ والنزول، ويسمونه صفات فعلية! ويعيبون على أهل السنة أنهم لا يثبتونها كما أثبتوا الأولى، ويدعون اعتمادا على ذلك أن مذهب أهل السنة الأشاعرة والماتريدية متناقض في هذا الباب.

ويقولون لأهل السنة: إذا كنتم تثبتون الصفات الأولى فيلزمكم إثبات الصفات الثانية؛ لأنه لا فرق. ويعتمدون على قاعدة عندهم نصها كالآتي: «القول في بعض الصفات كالقول في بعض».

ثم يحاولون التلبيس على أهل السنة بإدارة حوار على النسق الآتي[1]:

يقولون لأهل السنة: لا فرق بين ما نفيتموه وما أثبَتُّمُوه، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر.

فإن قلتم مثلا: إن إرادته تعالى مثل إرادة المخلوقين، قلنا: كذلك وجهه وساقه وظله ومَلَلُهُ وهرولته، وهذا هو التمثيل.

وإن قلتم: له أرادة تليق به كما أن للمخلوق إرادة تليق به، قلنا: وكذلك له وجه وساق وظل وملل وهرولة تليق به كما أن للمخلوق وجها وساقا وظلا ومللا وهرولة تليق به!

فإن قلتم مثلا: الهرولة في اللغة هي الإسراع بين المشي والجري فلا يليق إثباتها له تعالى، قلنا: كذلك الإرادة هي ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة فلا يليق إثباتها له تعالى!

فينتج عن ذلك أن هذه الصفات مثل تلك، فيلزمكم إما إثباتها جميعا عملا بظاهر النصوص، أو نفيها جميعا عملا بالتأويل.

والرد على هذا الحوار كالتالي:

نقول: إن الفرق بالغ الوضوح بين الصفات الأولى نحو العلم والقدرة والإرادة وبين ما يريدون إثباته ويقيسونه عليها. فرقٌ من عدة وجوه:

---

(١) هذا النسق للحوار تجده في كثير من كتبهم، أبرزها التدمرية لابن تيمية: (٣١-٣٢)، وكذلك شروح المعاصرين على التدمرية والواسطية.

منها: أننا -أهل السنة الأشاعرة والماتريدية- لم نثبت لله سبحانه وتعالى العلم والحياة والقدرة والإرادة وغيرها من الصفات التي أثبتناها، إلا لأن الأدلة القطعية وردت بإثباتها. وهذه الأدلة التي أثبتنا هذه الصفات استنادا إليها، قطعيةٌ من جهة ثبوتها ومن جهة دلالتها.

- وذلك لأن الأحكام الشرعية -سواء كانت اعتقادية أو فقهية-، لا بد من ثبوتِ نسبةِ الأدلةِ التي دلت عليها، إلى الله سبحانه أو إلى رسوله ﷺ أو إلى إجماع المجتهدين في عصر من العصور ثبوتا مؤكَّدا. وهذا هو ما نقصده بقطعية الثبوت.

- كما أنه لا بد أيضا لهذه الأدلة التي ثبتت نسبتها ثبوتا قطعيا إلى الله ورسوله أن تدل على الأحكام التي استنبطها العلماء منها دلالة مؤكَّدة. وهذا هو ما نقصده بقطعية الدلالة.

- ودرجةُ صحة الثبوت وصحة الدلالة يُقبَل فيها أن تختلف وتتفاوت في الفروع الفقهية، حيث دل على ذلك عمل الصحابة والتابعين ومَن بعدهم من المجتهدين والفقهاء على مر العصور واختلاف الأجيال إلى يومنا هذا. فيمكن أن تجد الأئمة يختلفون في صحةِ ثبوت نصٍّ من النصوص ويختلفون أيضا في فهمه، فتختلف أحكامهم المستنبطة منها بحسب اختلافهم في درجة ثبوتها وفي فهمهم لدلالاتها.

- أما الأحكام الاعتقادية -خصوصا ما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته- فلا بد فيها من اليقين، لأن العقيدة الصحيحة واحدةٌ من لدن آدم عليه السلام إلى يومنا هذا. واستنباطُ أحكامٍ عَقَدِيّةٍ من النصوص التي لم تثبت نسبتها إلى الله ورسوله بشكل قاطع، أو من نصوصٍ لا تدل دلالة قطعية على المراد منها ويتطرق إليها الاحتمال لا يجوز؛ لأن الاحتمال لا يعتد به في العقيدة. إذْ لا يصح أن نُثبت لله تعالى صفة على سبيل الاحتمال والشك؛ لأن الشك في العقيدة يبطل الإيمان أصلا.

ولو جاز في إثبات عقيدةٍ متعلقةٍ بذات الله سبحانه وصفاته أن نستدل بالنصوص التي لم تثبت نسبتها على سبيل القطع، أو النصوص التي تحتمل عدة وجوه ولا تثبت دلالتها على سبيل القطع، فيمكن في هذه الحال أن نقول أن الله يمكن أن يكون متصفا بصفة العلم مثلا ويمكن ألا يكون متصفا بها، أو أن علمه تعالى شامل محيط بكل شيء ويمكن ألا يحيط بكل

شيء. وسوف تتعدد أقوال المجتهدين وتتعدد احتمالاتهم بتعدد ما فهموه من هذه النصوص فتختلف أقوالهم في العقيدة كما اختلفت في الفقه.

لذلك نحن لم نثبت صفة لله تعالى من النصوص إلا بعد ثبوت نسبتها على سبيل القطع إلى الله تعالى أو إلى رسوله ﷺ، وبعد التأكد من قطعية دلالة هذه النصوص على المعنى الذي أثبتناه.

- **فأما من جهة ثبوتها:** فإن النصوص التي ورد فيها ذكر العلم والقدرة والإرادة والحياة، لا يشك مسلم واحد في ثبوتها، حيث وصف الله تعالى نفسه بها في القرآن الكريم الذي أجمع المسلمون على أنه من عند الله، ولم يتطرق إليه تحريف بزيادة أو نقص أو تغيير. وكذلك ورد ذكرها ووصْفُ الله تعالى بها في أحاديث متواترة تلقاها جيل عن جيل، مع اختلاف الأماكن والأزمنة والمذاهب، بحيث يستحيل الكذب أو السهو أو الخطأ في نقله.

أضف إلى ذلك أن العقل أيضا يشارك النقل في إثباتها على ذلك الوجه القاطع. إذ أنه يدل دلالة قاطعة على أن هذا العالم بما فيه لا يمكن أن ينشأ من العدم هكذا بدون خالق حي له من القدرة والإرادة والعلم ما يمكّنه من تدبير مخلوقاته وحفظها.

وأما من جهة دلالتها: فإن ألفاظ القدرة والإرادة والعلم والحياة كل منها له معنى واحد لا يتطرق الاحتمال إلى غيره، سواء ورد ذكره في القرآن أو في السنة. ومهما اختلف السياق الذي وردت فيه، فإنها لا تدل إلا على المعاني المعروفة منها من كونها صفات لله سبحانه وتعالى.

أما ألفاظ العين واليد والوجه والساق والهرولة والقعود والهبوط والظل والملل وسائر تلك الأمور التي يسمونها صفات. فلا يدل عليها دليل يجتمع فيه قطعية الثبوت وقطعية الدلالة.

- **فمن جهة الثبوت:** فقد ورد بعضها في القرآن كاليد والساق والوجه والعين والمجيء والمعية والاستواء. وهذه النصوص قطعية الثبوت بالتأكيد.

وبعضها ورد في السنة. وهذه الأحاديث ليست كلها متواترة قطعية في ثبوتها، بل بعضها القليل جدا متواتر.

وبعضها أحاديث آحادٍ يجوز على راوي كل منها أن يخطئ في فهم الكلام الذي سمعه، وبالتالي فهو يبلغه كما فهمه، إن كان يرويه بالمعنى. ويجوز كذلك أن ينسى شيئا من ألفاظ السياق أو أن يبدل كلمة مكان كلمة على سبيل السهو والخطأ. وبالتالي لا يمكن أن ننسب إلى الله سبحانه صفات عن طريق مثل هذه النصوص، التي يتطرق الشك إلى صحة نسبتها إلى الرسول ﷺ.

وبعضها -وهذا البعض كثير جدا- ورد في أحاديث ضعيفة أو موضوعة، وهذه لا يجوز الاعتماد عليها في إثبات صفاتٍ لله سبحانه، لأنها ليست ثابتةَ النسبة إلى النبي ﷺ. وذلك كالأحاديث التي فيها رؤية النبيِّ ﷺ لربه في صورة شاب أمرد، وأنه يرتدي نعلين ذهبيتين، وأنه تعالى يتبقى منه مقدار أربعة أصابع من مساحةِ جلوسه على العرش، وأن له شعرا في صدره وذراعيه وأن له أضراسا وفما ولهوات وحِقْواً وغيرها من الخزعبلات التي هي في الأصل من وضع الزنادقة، ثم وصلت إلى بعض المجسمة من المحدّثين الذين اعتقدوا اتّصاف الله تعالى بها، ثم رَوَوْهَا عن أولئك الزنادقة دون انتقاد أو تمحيص لهذه المرويات.

وبعضها ورد في أخبار موقوفة على بعض التابعين المتأثرين بما ينقله أهل الكتاب من كتبهم. ولا يخفى أن هذه الكتب نالها شيء كثير من التبديل والتحريف، وأن مصدر العقيدة عندنا معشر المسلمين هو القرآن والخبر القطعي الوارد عن الرسول ﷺ. وليس أحدٌ من الصحابة أو التابعين يمكن اعتباره مصدرا مستقلا للعقيدة بحيث يمكن الاعتماد على خبره منفردا، طالما لم يصحّ رفع خبره إلى النبي ﷺ بطريق التواتر. وذلك كالخبر الوارد عن مجاهد أن الله تعالى جالس على العرش كما يجلس أحدنا على الكرسي. وأنه تعالى يُسند قدميه على الكرسي، وغير ذلك من الأخبار الواضحة الكذب.

هذا بالنسبة لثبوت نسبة هذه الألفاظ للقرآن وللرسول ﷺ في أحاديثه. وكما سبق، فإن قطعية ثبوت أي نص لا يمكن الاستناد إليها في إثبات صفة لله سبحانه ما لم يكن قطعيا أيضا في دلالته.

- **ومن جهة الدلالة**: فإننا لن ننظر في الألفاظ التي وردت في خبر آحاد؛ لأنها تحتمل وقوع الخطأ من الأفراد الذين رووها في أي طبقة من طبقات الإسناد. وكذلك لن ننظر في الأحاديث الضعيفة والموضوعة لسقوط الاحتجاج بها أصلا. ولا في الأخبار الموقوفة على صحابي أو تابعي ولم يصح رفعها إلى النبي ﷺ، لأن قول الصحابي أو التابعي منفردا في العقيدة ليس بحجة، خاصة إذا خالف قوله الأدلة القطيعة في الكتاب والسنة.

فلم يبق عندنا إلا نصوص القرآن الكريم والأحاديث المتواترة التي ثبتت نسبتها إلى النبي ﷺ، حيث لا يتطرق أي احتمال أو خطأ في ثبوتها.

ولا بد أن نعيد الكلام عن الصفات التي أثبتها أهل السنة من حيث دلالة الألفاظ مع المقارنة بما يريد المجسمة إثباتها من عدة وجوه:

منها: أن العلم والقدرة والإرادة هي في حقيقتها اللغوية معانٍ تقوم بمن اتصف به. ولا يَعرِفُ أحدٌ طبيعتها على وجه اليقين، بل لا نعرف عنها إلا بعض آثارها وخصائصها، أما طبيعتها فلا. والتعريف الذي سِيق في هذا الحوار للإرادة خاطئ تماما، لأن ميل النفس إلى شيءٍ هو محبته وطلب تحصيله وليس إرادته، والفرق واضح.

لكنّ الوجه والعين والساق قد أجمع أهل اللغة على أنها أجزاء وأبعاض تتركب منه المخلوقات، وهذه هي طبيعتها وحقيقتها على وجه اليقين. وكذلك الهرولة والنزول أجمع على أنها أفعال وليست صفات، وأنها تدل على تحرك الجسم وانتقاله من مكان إلى آخر، هذه حقيقتها وطبيعتها.

وأما الملل والظل، فلا أدري كيف يجرؤ مسلم على وصف الله تعالى بهما، ويريد حمل اللفظ على حقيقته اللغوية رافضا تأويله والاعتراف بأن إطلاقهما من قبيل المجاز!!

ومنها: أن اللغة لم تعترف بكون هذه الأبعاض تسمى صفاتٍ لمن تَرَكَّبَ منها، بل هي أجزاء له، فكيف ساغ للمجسمة أن يسموها صفات بغير دليل من اللغة أو الشرع أو العقل.

يقول ابن الجوزي: «سمعوا أن الله تعالى خلق آدم على صورته، فأثبتوا له صورة

ووجها زائدا على الذات، وعينين وفماً ولهوات، وأضراسا وأضواء لوجهه هي السبحات، ويدين وأصابع وكفا وخنصرا وإبهاما وصدرا وفخذا وساقين ورجلين، ....، فسموها بالصفات تسميةً مبتدعةً لا دليل لهم في ذلك من النقل ولا من العقل،....، سموا الأخبار أخبار صفات، وإنما هي إضافات، وليس كل مضاف صفة، فإنه قال سبحانه وتعالى ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]، وليس لله صفة تسمى روحا، فقد ابتدع من سمى المضاف صفة، ......، وهل ظاهر الاستواء إلا القعود ؟ وظاهر النزول إلا الانتقال ؟!»[١] اهـ.

ويلخص الإمام تقي الدين السبكي كل ما سبق بكلمات رائقة تفصل في الأمر وتكشف مدى ما يتعمدونه من التلبيس في هذا الحوار.

يقول الإمام تقي الدين السبكي: «وهذه الأشياء التي ذكرناها من الوجه واليد والساق والقدم والجنب والعين هي عند أهل اللغة أجزاء لا أوصاف، فهي صريحة في التركيب للأجسام، فذِكْرُ لفظ الأوصاف تلبيس. وكل أهل اللغة لا يفهمون من الوجه والعين والقدم إلا الأجزاء، ولا يفهم من الاستواء بمعنى القعود إلا أنه هيئة المتمكن، ولا من المجيء والإتيان والنزول إلا الحركة الخاصة بالجسم.

وأما المشيئة والعلم والقدرة ونحوها فهي صفات ذات. **وهي فينا ذات أمرين:** أحدهما: عَرَضٌ قائم بالجسم، والله تعالى منزه عنه. والثاني: المعاني المتعلقة بالمراد والمعلوم والمقدور، وهي الموصوف بها الرب سبحانه وتعالى، وليست مختصة بالأجسام. فظهر الفرق»[٢] اهـ.

- **ومن ناحية أخرى بعيدا عن قطعية الدلالة والثبوت وظنيتها:** فإننا لو نظرنا إلى تلك الإضافات التي يريدون إثباتها قياسا على صفات القدرة والإرادة. ولنأخذ مثالا واحدا عليها وهو الهرولة مثلا. فلو نظرنا في حقيقة الهرولة لرأينا أنها لا يمكن إثباتها إلا كصفة حادثة،

---

(١) دفع شبه التشبيه لابن الجوزي: (٩-١١).

(٢) السيف الصقيل، لتقي الدين السبكي: (١٦٧).

وُجِدَتْ نتيجةً لسبب خارجي غير ذات المُهَرْوِل، بخلاف القدرة والإرادة. فلا يقال عن الواحد مثلا إنه مُهَرْوِلٌ دائما، بل يقال هرْوَل لسبب معين، وهذا السبب ليس راجعا إلى حقيقته اللازمة له.

وظاهر الحديث القدسي الذي يستدلون به يشير إلى ذلك. ففيه أنه سبحانه وتعالى **يقول**: «وإن أتاني يمشي أتيته هرولة»[1]، فجعل الهرولة المذكورة مرهونة بمجيء العبد أولا، فإن أتى العبد ماشيا أتاه الرب تعالى مهرولًا وإن لم يأت العبد ماشيا لم يأته الله تعالى مهرولا، وهذا يدل على أن الهرولة ليست صفة ذات، بل هي فعل من الأفعال لأنها تثبت وتزول وتتوقف على إرادة الله تعالى، فيُصرف معناها إلى إرادة إعطاء العبد أجزل الثواب وأسرعه.

ولكنّ القدرة والإرادة لا يقال فيها ذلك، فلا يقال إنه قادر ومريد لسبب معيّن غير ذاته، بل هو موصوف بهما دائما؛ لأن اتصافه تعالى بالقدرة والإرادة لا يتوقف على شيء خارجي؛ لأنها إن توقفت على شيء خارجي فهذا معناه أن قدرته وإرادته تعالى حادثتان، وأنه تعالى لم يكن موصوفا بهما حتى طرأ ذلك الشيء الخارجي فأوجَب لله -تعالى عما يقولون- أن يتصف بهما[2].

أسس التأويل وضوابطه:

والتأويل عند أهل السنة لا يخضع للهوى أو تمليه نظرة مزاجية على المؤوِّل كما يزعم المجسمة في كتبهم ورسائلهم، بل التأويل باب لا يقتحمه إلا الراسخون في العلم، بعد تحقق شروطه وانتفاء موانعه، حتى لا يكون ساحة لكل سقيم في الفهم أو مخرب في الدين.!

أولاً: لا يجوز صرف اللفظ عن ظاهره إلا عند قيام الدليل القاطع على أن ظاهره محال ممتنع[3]. مثال ذلك: قول النبي ﷺ: « قَلْبُ ابْنِ آدَمَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»[4].

---

(١) متفق عليه.

(٢) نقض التدمرية، لسعيد فودة: (٢٤)، بتصرف.

(٣) أساس التقديس، الرازي: (١٨٢). والإرشاد، الجويني: (١٦٠). وشرح الجوهرة للبيجوري: (١٥٣).

(٤) مسلم: (٢٦٥٤).

قال حجة الإسلام الغزالي: «حَمْلُه على الظاهر غير ممكن. إذ لو فتشنا عن قلوب المؤمنين لم نجد فيها أصابع، فَعُلِمَ أنها كناية عن القدرة التي هي سر الأصابع. وكُنِّيَ بالأصابع عن القدرة؛ لأن ذلك أعظم وقعاً في تفهُّم تمام الاقتدار»[(١)]اهـ.

أما إذا كان إجراؤه على الظاهر غير محال فلا يجوز تأويله، ولذلك أنكر الغزالي على المعتزلة أنهم أوَّلُوا ما ورد من الأخبار في أحوال الآخرة، كالميزان والصراط وغيرهما.

قال رحمه الله تعالى: «هو بدعة، إذ لم ينقل ذلك بطريق الرواية، وإجراؤه على الظاهر غير محال، فيجب إجراؤه على الظاهر»[(٢)]اهـ.

ووجه جواز التأويل في النصوص التي يعارض ظاهرها الدليل القاطع: أن دلالة النص ظنية، فيجب القطع بصرف اللفظ عن الاحتمال المعارض للدليل القاطع، ثم يُبَيَّنُ الوجه الذي يصح حمل اللفظ عليه، لأنه يحتمله ولا مانع من حمله عليه[(٣)].

ثانياً: من العقائد الثابتة بالدليل القاطع أن الله عزّ وجل ليس في جهة أو حَيِّز، ولا يجوز عليه التركيب من أجزاء ولا التجسيم ولا التشبيه، ولا تقوم به الحوادث[(٤)]. فإذا وردت الظواهر الظنية معارِضةً لهذه العقائد وجب الأخذ بالنص الشرعي ما أمكن، فَنُؤَوِّل الظواهر إما إجمالاً ونفوض تفصيلها إلى الله، وإما تفصيلاً بتعيين المراد[(٥)].

ثالثاً: يشترط لصحة التأويل أن يكون موافقاً لأساليب اللغة وعُرْف الاستعمال، جارياً على ما يقتضيه لسان العرب وما يفهمونه في خطاباتها[(٦)].

---

(١) إحياء علوم الدين للغزالي: (١/ ١٠٢).

(٢) المصدر السابق، نفس الصفحة. وانظر الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي: (١٨). وشرح الجوهرة، اللقاني: (١٣١). ودراسات في الفرق والعقائد، د. عرفان عبد الحميد: (٢٠٨).

(٣) الإرشاد للجويني: (١٦٠)، والمواقف للإيجي: (٢٧٢-٢٧٣)، وشرح المقاصد للتفتازاني: (٤/ ٥٠).

(٤) بسط ذلك في العقيدة النظامية لإمام الحرمين: (٢١)، التمهيد للنسفي: (٦-١٨)، الاقتصاد للغزالي: (٢٨-٣٥)، والبداية من الكفاية لنور الدين الصابوني (٥٠٨هـ): (٤٤)، الأساس في التقديس: (١٥-٤٥).

(٥) المواقف للإيجي: (٢٧)، شرح المقاصد للتفتازاني: (٤/ ٥٠).

(٦) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، ضمن مجموعة الجواهر الغوالي من رسائل الغزالي: (١٩٩)، شرح =

رابعاً: التأويل بيان المعنىٰ الذي يظن المؤوِّل أنه المراد، لأن اللفظ قد يحتمل أكثر من معنىٰ يصح صرفه إليه[1].

مثال ذلك قول إمام الحرمين: «لا يمتنع منا حمل الاستواء علىٰ القهر والغلبة، وذلك شائع في اللغة. ولا يبعد حمل الاستواء علىٰ قصد الإله إلىٰ أمر في العرش، وهذا تأويل سفيان الثوري رحمه الله. فاستشهد بقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١]، معناه: قصد إليها»[2]اهـ.

وهذا معنىٰ قولهم: «التأويل ظنيّ». **ويترتب على هذا**: أن إبطال وجه من وجوه تأويل اللفظ لا يدل علىٰ إبطال التأويل بالكلية، لأنه قد يصح تأويله علىٰ وجه آخر[3].

خامساً: يشترط لصحة التأويل أن لا يخالف أصلاً ثابتاً[4]. ومن هذا التأويل المخالف، تأويل ابن قتيبة رحمه الله الاستواء بالاستقرار[5]. **قال**: «وقالوا في قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] أنه استولىٰ، وليس يعرف في اللغة استويت علىٰ الدار، أي استوليت عليها. وإنما استوىٰ في هذا المكان: استقر»[6].

ولا يخفىٰ أن في الاستقرار تشبيهاً بالمخلوق، ومفارقةً لتَنْزيهِ الباري عزّ وجلّ، حتىٰ أنه لم يستطع أن يتنصّل من إثبات المكانية للاستواء بمعنىٰ الاستقرار. ومثل هذا التأويل غير مقبول لأنه يخالف أصلاً ثابتاً[7].

= الفقه الأكبر للقاري: (٣٤)، التأويل اللغوي في القرآن الكريم، حسين حامد الصالح: (٦١) رسالة دكتوراه – جامعة بغداد ١٩٩٥.

(١) شرح الجوهرة للبيجوري: (١٤٩). وشرح الجوهرة للقاني: (١٢٨).

(٢) انظر الإرشاد: (٤١).

(٣) تعليق الكوثري علىٰ الاختلاف في اللفظ: (٢٦). قلت: فبطلان تأويل الاستواء بالاستيلاء عند بعضهم لا حجة فيه علىٰ إبطال تأويله بمعنىٰ آخر ككمال الهيمنة مثلا.

(٤) انظر البرهان للجويني: (١/ ٥٣٦)، فيصل التفرقة للغزالي: (١٩٨-١٩١)، والتأويل اللغوي حسين الصالح: (٦٣).

(٥) وقال به عدد من المعاصرين منهم، خصوصاً في شروح ما يسمىٰ بالعقيدة الواسطية لابن تيمية.

(٦) الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة: (٣٣٧).

(٧) انظر تعليق الكوثري عليه: (٣٧).

الفصل الرابع
قول المجسمة أدعياء السلفية ومناقشتهم فيه

كما سبق وأشرنا في التمهيد: فمذاهب المجسمة لها وجود قديم، كان ضعيفا في الماضي ولم يكن لها ضوابط تجمعها، حتى رتب أصولها وهذب شواردها الشيخ ابن تيمية وتلميذه الشيخ ابن القيم رحمهما الله تعالى. والمجسمة في عصرنا هذا تبع لما صنفاه وسطراه ورتباه، وعلى كتبهما مدار الدراسة عند أدعياء السلفية، ولا يخرجون عن اعتقادهما قيد أنملة، باعتبار أنهما يعبّران عن عقيدة أهل السنة تعبيرا صحيحا مطابقا لاعتقاد السلف.

بل إننا لا نبالغ لو قلنا إن المعاصرين منهم لا يستطيعون عرض حججهم إلا بطريقتهما، ولا يمكن لأحدهم تحرير القول في مسألة من المسائل بدون اللجوء إلى وسائلهما، ولا يكادون يعبّرون حتى مجرد التعبير عن اعتقادهم بألفاظ غير ألفاظهما!

وحاصل مذهبهم في هذه المسألة: أنهم يقولون نثبت لله تعالى ما ذكره عن نفسه، وما ذكره عنه رسوله ﷺ، على حقيقته، إثباتا حقيقيا إلى ذاته تعالى، ونثبت له كيفيةً، ولكن نفوّضها إلى الله تعالى، فلا نحدد كيفية بعينها[1]. فنثبت ظواهر النصوص، مع نفي مماثلة الله تعالى لخلقه!!

فنثبت له يدين حقيقيتين، وعينين حقيقيتين، ووجها حقيقيا، وساقًا حقيقيا وأصابع حقيقية، واستواءً حقيقيا على العرش فوق السماوات بذاته تعالى، وهو مستوٍ على العرش استواءَ استقرارٍ، وواضع قدميه على الكرسي، والكرسي غير العرش، وأن الله تعالى متصف بالتواجد في جهة حقيقية هي جهة فوق دون غيرها من الجهات والنواحي، وأنه ينزل بذاته نزولا حقيقيا من مكانه فوق العرش الذي فوق السماوات جميعا إلى السماء الدنيا، ويجيء

---

(١) لاحظ أنهم هنا يفوضون الكيفية، ولا ينفون الكيفية من الأصل، كما هو عند أهل السنة.

بذاته مجيئا حقيقيا، ويَعْجَب ويضحك على الحقيقة، ولا نقول أن الله تعالى جِسْمٌ ولا ننفي ذلك!!

وبعبارة أخرى مختصرة، يقولون: نثبت معاني هذه الألفاظ على ظاهرها وحقيقتها اللغوية المعروفة، ونُثبت لها كيفية، لكننا نفوض كيفيتها إلى الله تعالى ولا نحدد كيفية بعينها.

يقول الشيخ ابن باز: «وهكذا القول في باقي الصفات من السمع والبصر والرضى والغضب واليد والقدم والأصابع والكلام والإرادة وغير ذلك، كلها نقول إنها معلومة من حيث اللغة العربية»[1] اهـ.

ويقول الدكتور محمد خليل هراس: «ابن تيمية ينكر أن يكون في القرآن والسنة نعت نزولٍ ليس فيه معنى النزول المعروف، لأنه جاء بلغة العرب، ولا تعرف العربُ نزولا بهذا المعنى، ولو أريدَ غير هذا المعنى لكان خطابا بغير لغتها، واستعمالا للَّفظِ المعروفِ في معنى في معنى آخر، وهذا لا يجوز»[2] اهـ.

كما أنهم يرفضون تفويض معاني النصوص، ويعتبرون التفويض تجهيلا وابتداعا ويرفضون كذلك التصرف في اللفظ بالتأويل، ويعتبرونه تعطيلا[3] وإلحادا وتحريفا لكلام الله سبحانه وكلام رسوله ﷺ.

أي أنهم يثبتون المعنى اللغوي القاموسي للألفاظ، دون الالتفات إلى السياق بكمله، ويحملونه على أنه صفة من صفات الباري. ويثبتون لهذه الصفة التي أثبتوها من اللفظ كيفية

---

(١) الردود البازية في بعض المسائل العقدية، ص: (١٦٥).

(٢) ابن تيمية السلفي، لمحمد خليل هراس، ص: (١٤٥).

(٣) التعطيل: هو القول بأن الله سبحانه لا يتصف بشيء من صفاته، كقول المعتزلة ومن وافقهم: عالم وسميع وبصير بغير صفات العلم والسمع والبصر، وكذلك جميع الصفات عندهم. فيكونون بذلك قد عطلوه عن صفاته. وزاد بعضهم بأنه لا يوصف بكونه عالما ولا سميعاً ولا بصيرا. هذا هو المقصود بالتعطيل في اصطلاح أهل السنة وغيرهم. أما المجسمة: فإنهم يعتبرون تنزيهه تعالى من الجوارح ومشابهة المخلوقات تعطيلا.

من الكيفيات، ولا يحددونها، بل يقولون نثبتها على وجه يليق به تعالى، لأنها في مذهبهم لا يعلمها إلا الله وحده.

وبعد ذلك فهم ينسبون رأيهم هذا إلى السلف الصالح، من الصحابة والتابعين وتابعيهم من علماء أهل السنة.

يقول الشيخ محمد بن صالح العثيمين: «والواجب في نصوص الأسماء والصفات: إجراؤها على ظاهرها، وإثبات حقيقتها لله، على الوجه اللائق به، وذلك لوجهين:

١- أن صرفها عن ظاهرها مخالف لطريقة النبي ﷺ وأصحابه.

٢- أن صرفها إلى المجاز قول على الله بلا علم، وهو حرام»[1] اهـ.

ويقول الدكتور صالح الفوزان: «منهج أهل السنة والجماعة من السلف الصالح وأتباعهم: إثبات أسماء الله وصفاته كما وردت في الكتاب والسنة. وينبني منهجهم على القواعد التالية:

١- أنهم يثبتون أسماء الله وصفاته كما وردت في الكتاب والسنة على ظاهرها، وما تدل عليه ألفاظها من المعاني، ولا يؤولونها عن ظاهرها، ولا يحرفون ألفاظها ودلالتها عن مواضعها.

٢- ينفون عنها مشابهة صفات المخلوقين، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

٣- لا يتجاوزون ما ورد في الكتاب والسنة في إثبات أسماء الله وصفاته. فما أثبته الله ورسوله من ذلك أثبتوه، وما نفاه الله ورسوله نفوه، وما سكت عنه الله ورسوله سكتوا عنه.

٤- يعتقدون أن نصوص الأسماء والصفات من المُحكَم الذي يُفْهَم معناه ويُفَسَّر، وليست من المتشابه. فلا يفوّضون معناها كما يَنْسِبُ إليهم ذلك مَنْ كَذَب عليهم أو لم يعرف منهجهم، من بعض المؤلفين والكتاب المعاصرين.

---

(١) مذكرة على الواسطية للعثيمين: (٦).

٥- يفوضون كيفية الصفات إلى الله تعالى، ولا يبحثون عنها»[١]اهـ.

فالشيخ يلخص مجمل اعتقادهم، ويصفه بأنه اعتقاد السلف وأهل السنة.

وسنرى من خلال عرض كلام الشيخ نفسه وكلام أهل مذهبه، هل هم يتـ ـ بالسكوت حقا عما سكت عنه الله ورسوله؟ أم أنهم يزيدون ألفاظا من عندهم، كالاسـ على العرش والنزول بذاته وبنفسه، والجهة وغيرها؟ وهل ينفون عمّا أثبتوه لله تعالى مـ ـ المخلوقين حقا، أم أنهم غارقون في التشبيه، ويتسترون بقولهم «كما يليق»؟ وهل نصـ ـ المتشابهات اعتبرها السلف الصالحون من المحكم الذي يمكن تفسيره وتحديد مـ ـ ورفضوا تفويض المعنى؟ وهل كَذَبَ من ينسب تفويض المعنى إلى السلف؟ وهل هي ـ تدل بظاهرها وحقيقتها اللغوية على صفات عند السلف رحمهم الله تعالى ورضي عـ ـ وهل يُثبت السلف كيفيةً للصفات المستفادة -بزعمهم- من هذه الظواهر، لكـ ـ يفوضونها؟

يقول الشيخ العثيمين عند شرح حديث النزول: «قوله ﷺ: "ينزل ربنا إلى ـ الدنيا": نزوله تعالى حقيقي؛ لأنه كما مر علينا من قبل: أن كل شيء كان الضمير يعود فيـ ـ الله فهو يُنسَب إليه حقيقة.

ثم قال: فعلينا أن نؤمن به ونصدق ونقول: ينزل ربنا إلى السماء الدنيا، وهي ... ـ السماوات إلى الأرض، والسماوات سبع، وإنما ينزل عزّ وجلّ في هذا الوقت من الليل لتقر ـ من عباده جلّ وعلا.

ثم قال: بهذا يتبين أن المراد بالنزول هنا نزول الله نفسه، ولا نحتاج أن نقول بذاته ـ دام الفعل أضيف إليه فهو له. لكن بعض العلماء قالوا: ينزل بذاته، لأنهم لجئوا إلى ذ ـ واضطروا إليه، لأن هناك من حرّفوا الحديث وقالوا بل الذي ينزل رحمة الله»[٢]اهـ.

---

(١) عقيدة التوحيد وما يضادها لصالح الفوزان: (٦٤).

(٢) شرح الواسطية للعثيمين: (٢/ ١٣-١٥).

فالشيخ ينسب إلى الله تعالى النُّزول الحقيقي. وَذَكَرَ السماوات وعددهن في كلامه، لأن ـنُّزول عنده عبارة عن التحرك بقطع المسافة من أعلى إلى أسفل. وبرهن على ذلك بأن السماء ـدنيا أقرب إلى الأرض من بقية السماوات.! ثم أكّد على المعنى الحقيقي بقوله: «أن المراد ـنّزول هنا نزول الله نفسه»!

ولا يخفى أن قوله: «ينْزِل بنفسه» لا يختلف عن قولهم: «ينْزِل بذاته». وغاية الأمر أنه ـراد أن يصرف اللوم عن بدعتهم بزيادة لفظ الذات، فابتدع هو من عنده لفظا آخر. فاستبدل ـبدعة بمثلها أو أشد.

كما أنه خالف ما نقلناه من كلام الفوزان في بيان قواعد منهجهم، أنهم «لا يتجاوزون ـ ورد في الكتاب والسنة في إثبات أسماء الله وصفاته. فما أثبته الله ورسوله من ذلك أثبتوه، ـن نفاه الله ورسوله نفوه، وما سكت عنه الله ورسوله سكتوا عنه»، فقد تجاوز الشيخ وزاد ـن عنده لفظة «بنفسه».

وشيء آخر: فالقاعدة التي ذكرها الشيخ بقوله: «أن كل شيء كان الضمير يعود فيه إلى ـه فهو يُنسَب إليه حقيقة»، ليست قاعدة صحيحة مقررة عند أهل العلم، بل اخترعها ـشيخ من تلقاء نفسه.

فلو أعملناها في نصٍّ مثل قوله تعالى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]، فلا بد فيه ـن إثبات صفةٍ لله تعالى تسمى صفة الروح، لأن الضمير عائد على الله سبحانه وتعالى. ـوكذلك قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ﴾ [الأعراف: ٥١]، كان لزاما علينا أن نثبت صفة ـنسيان، لأن ضمير المتكلم عائد عليه كذلك. وقس عليهما ما ورد بإضافة الاستطعام ـوالمرض. والشيخ ابن عثيمين نفسه لا ينسب إلى الله تعالى صفة تسمى الروح، ولا يصحح ـوصفه بالنسيان وما تلاه مما ذكرنا. فبطلت قاعدته إذن.

وقد نوّه ابن الجوزي رحمه الله إلى الخطأ في اعتبار كل ما يضاف إلى الله تعالى صفة من ـصفات، فلم يُقِمْ وزنا لمثل هذه القاعدة المتهافتة عند التأمل.

وفي ذلك يقول: «سَمَّوا الأخبار أخبار صفات، وإنما هي إضافات، وليس كل مضـ... صفة، فإنه قال سبحانه وتعالى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]، وليس لله صفة تـ... روحا، فقد ابتدع من سمى المضاف صفة»[1] اهـ.

ولا يخفى ما في القاعدة من الاضطراب، لأن من شأن القاعدة العلمية أن تكـ... مطّردة، واطراد القاعدة هنا يَنسب لله تعالى نقائص كثيرة.

وغاية الأمر في تفسير هذا التصرف باختراع القواعد، أن الشيخ يريد تأصيل بدعـ... بِجَعْلِها معتمِدة على قاعدة!

ثم يقول ابن عثيمين محاولا الجمع بين نصوص الاستواء على العرش وبين نصوص النزول إلى السماء الدنيا: «نحن نقول: ينزل حقيقةً، مع علُوِّه حقيقةً، وليس كمثـ... شيء!»[2] اهـ.

قلت: ولا شك أن إثبات حقيقة النزول: الذي هو انتقالٌ وقطعُ مسافةٍ من أعلى ... أسفل، مع إثبات حقيقة العلُوّ: الذي هو تحيُّز الجسم في جهة فَوْقٍ دون بقية الجهت. ... التمسك بنفي المماثلة الوارد في الآية لا يجتمعان، فضلا عن اجتماع حقيقة العلو وحقيـ... النزول إلى أسفل في الوقت نفسه، بغض النظر عن المماثلة.

ثم ينقل عن ابن تيمية مُؤَكِّدًا على مذهبه في إثبات المعنى الحقيقي وتفويض الكيفية: «وشيخ الإسلام رحمه الله في الرسالة العَرْشِيَّةِ يقول: هو مستوٍ على عرشه، نازل إلى السـ... الدنيا، والله أعلم بكيفية ذلك[3]»[4] اهـ.

وقال أيضا عند محاولته الجمع بين حقيقة الاستواء على العرش، في قوله تعالى ﴿...

---

(١) دفع شبه التشبيه لابن الجوزي: (٩:١١).

(٢) شرح الواسطية للعثيمين: (٢/ ١٦).

(٣) لاحظ أنه لا ينفي التكييف، لكنه فقط يفوض تحديد الكيفية كما هو واضح من اللفظ، وهذا كثير ... كلامهم، وقد أشرنا إليه سابقا، وسيأتي تصريحا.

(٤) شرح الواسطية للعثيمين: (٢/ ١٧).

﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، **وبين حقيقة المعِيّة، في قوله تعالى** ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] **كلاما يؤكد اعتقادهم التشبيه:** «قد يجتمع العلو والمعية في المخلوقات، كما سيذكر المؤلف -يعني ابن تيمية- في قول الناس: ما زلنا نسير والقمر معنا»[1] اهـ.

فالشيخ يضرب المثل هنا: على أن الله تعالى يجوز أن يوصف بالمعنى الحقيقي الحِسِّيّ للعلو، وبالمعنى الحقيقي الحسي للمعية لخلقه في اللحظة نفسها، من غير تعارض بين الوصفين، وشبَّهَ ذلك بقول الناس ما زلنا نمشي والقمر معنا.!

ولا شك أن استدلال الشيخ بهذا المثال باطل، لعدة وجوه:

أولا: النص القرآني المُحكَم: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، يمنع التشابه بين الخالق والمخلوق بأي وجه من الوجوه. فمعية القمر وعلوّه لا يشبهان معية الله تعالى وعلوّه بأي وجه من الوجوه، والأحكام المترتبة على عُلُوِّ القمر ليست هي الأحكام المترتبة على عُلُوِّ المولى تبارك وتعالى، ولا تشبهها بأي وجه من الوجوه كذلك.

ثانيا: القمر لا يمشي مع الناس في أماكنهم، بل هو يتحرك بدقة بين منازله ويقطع مساره الكوني الذي حدده له رب العالمين سبحانه، لكي يعرفَ الناسُ حسابَ الزمن، كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ﴾ [يونس: ٥]، وقال: ﴿وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢].

فعلى ذلك: لا ينطبق المثال المضروب على الصورة المطلوبة من هذا الوجه أيضا.

ثالثا: المشي في الحقائق اللغوية والعرفية والشرعية: هو التحرك على القدمين بقطع مسافة على الأرض من مكان إلى مكان. والمعلوم قطعا أن القمر ليست له أقدام، ولا يمشي هكذا على الأرض مع الناس أبدا. فيجب حمل الألفاظ على معنى مَجَازِيٍّ غير المعنى الذي تُقرّره الحقيقة اللغوية الحسّيّة، لأن المعنى الحقيقي الحسي مستحيل. **ومفاد المعنى المجازي:** أن القمر ما غاب عن عيونهم، لكونه مرتفعا إلى مدىً يجعل كل مَن تحته يرونه كأنه معهم.

---

(١) السابق: (٢/ ٨٠).

ويقول العثيمين أيضا وهو يحاول الجمع بين نصوص الفوقية وبين الحديث الذي في أن الله يكون أمام وجه المصلِّي: «يمكن أن يكون الشيء عاليا وهو قِبَل وجهك. فهاهو الرجل يستقبل الشمس أول النهار فتكون أمامه وهي في السماء، ويستقبلها آخر النهار فتكون أمامه وهي في السماء. فإذا كان هذا ممكنا في المخلوق، ففي الخالق من باب أولى بلا شك!»[1] اهـ.

ولا أظن القارئ اللبيب يجد صعوبة في كشف أن الشيخ يقيس الخالق على المخلوق في حكم يختص به المخلوق. وهل قياس الخالق على المخلوق إلا التشبيه المحض؟!

مناقشة قولهم: «الخالق أولى بكمالات المخلوق»:

- فالشيخ وأهل مذهبه يثبتون لله تعالى بعض الصفات التي تُعْتَبَر كمالا بالنسبة إلى المخلوق، مستندين إلى قاعدة عندهم وهي: أن كل كمال في المخلوق فهو يَثْبُتُ للخالق بطريق الأَوْلَى.!

وهو قياس باطل، لأن معناه اشتراك الخالق والمخلوق وتشابههما في صفة بعينها أو عدد بعينه من الصفات، تكون ناقصة في المخلوق وكاملة في الخالق.!

فربما تكون الصفة كمالًا للمخلوق لكنها نقْصٌ في حق الخالق سبحانه، كاتصاف بعض الخلق بالأُبُوَّة، وهو تعالى مُنَزَّه عن اتخاذ الصاحبة والولد. فإنْ أَعْمَلْنَا القاعدةَ وقلنا أن الخالق سبحانه أولى بهذا الكمال من المخلوق، وجب علينا وصفه تعالى بالأبوة ! وهو ما نفاه سبحانه نفيا قاطعا، وبالتالي فالقاعدة باطلة.

فالكمال المنسوب للمخلوق هنا كمال إضافي، أي أنه كمالٌ بالنسبة له، وليس بالضرورة أن يكون الكمال في حق شيءٍ ما كمالا في حق غيره، لأن حقيقة هذا الشيء قد تختلف عن حقيقة غيره، فالكمال عندما يضاف إلى المخلوق يختلف اختلافا تاما وكليا عن إضافته للخالق تعالى.

يقول شيخنا العلامة سعيد فودة: «بعض الكمالات التي يتصف بها المخلوق ليست

---

(١) شرح الواسطية للعثيمين: (٢/ ٤٦).

كمالات محضة، بل هي بالإضافة إلى المخلوق كمال، وذلك بحسب وجوده وحقيقته، ولكن حقيقة الله تعالى تختلف عن حقيقة المخلوق، فقد يوجد بعض الصفات في المخلوق ولكنها نقص في حق الله تعالى، لأنها ليست في نفسها كمالا محضا»[1] اهـ.

وأقول مضيفا: بل إن ما يصح أن يكون كمالا في حق مخلوقٍ، قد لا يكون كمالا في حق مخلوق آخر، مع أنهما مشتركين في كونهما مخلوقين، وذلك لأن نوع كل منهما يختلف عن نوع الآخر.

فعلى سبيل المثال: التيس الأَقْرَنُ أكمل من التيس الذي لا قرون له، لأن القرون وسلامتها وصفُ كمالٍ في التيوس، فيصح أن يقال: هذا التيس أكمل من ذاك. ولو حدث أن طفلا وُلد بقرنين، فإن الأطباء والناس جميعا يعتبرون هذا تَشَوُّهاً في خلقته، والمُشَوّه أنقص من معتدل الخلقة، لأن القرون في الإنسان نقص، على عكس القرون في التيس، فهي كمال له.

وبهذا تبين أن الكمال في حق التيس ليس بالضرورة كمالا في حق الإنسان، بل على العكس تماما في هذا المثال. فالقرون كمال للتيس ونقص معيب للإنسان، والخُلُوّ من القرون كمال للإنسان ونقص للتيس، مع أن كليهما مخلوق. والسبب في ذلك اختلاف نوعيهما.

ويترتب عليه: أن اتصاف التيس ببعض الصفات التي هي كمال في حقه، لا يوجِب اتصاف الإنسان بنفس هذه الصفات. فلا يصح أن يُستدَل بصفة الكمال في التيس على اتصاف الإنسان بها، أو أنه أحق وأولى بها من التيس.

وأنّ رُقِيّ الإنسان عن التيس في سلَّم المخلوقات لا يعني أن الإنسان أولى من التيس بصفات الكمال التي اتصف بها التيس. وأن كمال الإنسان لا يتوقف على اتصافه ببعض كمالات التيوس، مع أن جنس الإنسان في عمومه أكمل وأكرم من جنس التيوس! وقس على ذلك كل مخلوقَيْنِ مختلفين في النوع.

فإذا كان اتصاف المخلوق الأدنى رتبةً ببعض كمالاته لا يعني بالضرورة اتصاف

---

(١) نقض التدمرية لسعيد فودة: (٥١-٥٢).

المخلوق الأرقى رتبة بنفس هذه الكمالات، أو أن المخلوق الأرقى أولى بهذه الكمالات من المخلوق الأدنى. فهل يصح أن يعني اتصافُ المخلوقات ببعض الكمالات أن الله تعالى متصف بها أو أنه أولى بها منها؟

وبعبارة أخرى: هل يصح الاستدلال باتصاف بعض المخلوقات بكمالات خاصة بها على كونه تعالى متصفا بنفس الكمالات؟ وإذا كان كمال المخلوق لا يتوقف على اتصافه بشيء من كمالات مخلوق آخر، مهما كان المخلوق الأول أرقى وأكرم من المخلوق الثاني، فهل يصح أن يتوقف وصف الخالق بالكمال على اتصاف المخلوق بنفس الكمال؟

يقول العلامة سعيد فودة في ذلك: «إن الله تعالى له حقيقة هو بها إله، وهذه الحقيقة تتصف بصفات ويمتنع اتصافها بصفات أخرى. وامتناع اتصافها ببعض الصفات هو من حقيقة كونه إلهاً. فالإله مثلا من حيث كونه إلها، يستحيل قبوله صفة من صفات الإنسان أو غير الإنسان من المخلوقات.

وحتى لو كانت هذه الصفة المفترضة كمالا للإنسان، فلا يوجب ذلك اتصاف الله تعالى بها، لأنه ليس كل كمال للمخلوق فالله يتصف به»[1]اهـ.

وبعضهم أراد أن يتحذلق على هذا الرد، فأضاف قيدا للسياق ليتخلص به من التشبيه، فقال: «كل كمال لا نقص فيه اتصف به المخلوق، فالخالق أولى به»[2]!

نقول: هل للمخلوق كمال لا نقص فيه؟ بل كل كمالات المخلوق يعتريها النقص، فالإنجاب مثلا كمالٌ للمخلوق، والمخلوق الذي ينجب أكمَلُ من الذي لا ينجب، لكنَّ عند التأمل يتبين لنا أن المخلوق يحتاج إلى الإنجاب لاستمرار نوعه على الأرض، فاتصافه بالإنجاب يُعَدُّ كمالا، لأنه يحقق له مصلحة لا تتحقق بمن لا ينجب، أما الخالق سبحانه فلا يحتاج إلى ذلك، بل هو غني عن الوالد والصاحبة والولد.

---

(١) نقض التدمرية لسعيد فودة: (١٤٦-١٤٧).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية لسفر الحوالي: (١/ ٣١٩).

وكذلك المخلوق الذي يتحرك وله يد ورِجْل أكمل من الذي لا يتحرك ولا يد أو رِجْل له. وعند التأمل نجده يستخدم يديه ورجليه وحركاته في تدبير شئونه من جلب الخير ودفع الشر، أما الخالق سبحانه فكل شيء بأمره ورهن مشيئته، ولا يحتاج أن يتحرك فيحمل سيفا لدفع عدوه أو ليتحصّل على نوع من الخير مثلا![1]

ولا اعتراض على أنّ له المثَل الأعلى سبحانه وتعالى، لأن معنى ذلك: أنه الذي يعلو على كل شيء، ولا يلحقه شيء بوجه من وجوه المشابهة في الذات أو في الصفات أو في الأفعال. فعندما يضاف إليه تعالى ما يضاف إلى المخلوق من الألفاظ، كالسمع والبصر والحياة والقدرة والإرادة وهذه المعاني، فهذا معناه أنه سبحانه وتعالى منزه عن هذا الدرك الأسفل الذي يوصف به المخلوق، لأن معنى الأعلى: هو المتعالي المنَزَّه عن النقائص، وصفات المخلوقات كلها نقائص. وبذلك يندفع الوهم بوقوع المشابهة في عقل القارئ، لأنه علِمَ أن أوصافه سبحانه وتعالى من جنس آخر يختلف تماما عن جنس أوصاف المخلوق.

أما التعبير بلفظ القاعدة، أن: «كل كمال اتصف به المخلوق فالخالق أولى به» فيلزم منه أن الخالق سبحانه موصوف بكل كمال في المخلوقات، ويُوهِمُ أن كمال الخالق مرهون باتصاف المخلوق بنفس نوع الكمال، وأن كمال المخلوق وكمال الخالق من نفس الجنس، لكنه يزيد في الخالق عن المخلوق، وهذا المعنى لا يصح. إذْ هذا كمالٌ من جنسٍ وذاك كمالٌ من جنس آخر، ولا وجه للمشابهة أو الاشتراك بينهما.

والحق: أن الله تعالى متصف بالكمال لأنه أهل الكمال، بغَضِّ النظر عن اتصاف المخلوق بنوع من أنواع الكمال المشوب بالنقص عند من تأمله.

إذن فالقاعدة باطلة أشد البطلان، ولا يجوز التعويل عليها بوجه من الوجوه.

ثم يقول العثيمين عن المثال الذي ضربه شيخه للقمر: «فإذا كان هذا المخلوق -أي

---

(١) وكل ما ذكرناه في حق المخلوق هو نقص في الحقيقة وليس كمالا، لأنه يدل على احتياج المخلوق لهذه الأوصاف والهيئات، ولولاها لا يمكنه العيش والاستمرار في الحياة سواء بنفسه أو بنوعه، والاحتياج أكبر دليل على العجز والنقص.

القمر- وهو من أصغر المخلوقات نقول إنه معنا وهو في السماء، ولا يُعَدُّ ذلك تناقضا ولا يقتضي اختلاطا. فلماذا لا يصح أن نُجري آيات المعية على ظاهرها ونقول: هو معنا حقيقة وإن كان في السماء فوق كل شيء!»[1] اهـ

قلت: ولا تخفى دلائل التشبيه والتجسيم على العاقل في هذا الكلام. فالشيخ يستنكر على من يعترف بجواز الجمع بين علو القمر في السماء وبين معيته لمن يمشي على الأرض - وهو لا يصح على الحقيقة كما وضحنا-، يستنكر عليه أنه لا يعترف بنفس المعنى لله عز وجل، وأنه في السماء ومعنا في الوقت نفسه، بناءً على قاعدتهم التي فَنَّدْنَاهَا، في كون كمالات المخلوق ثابتة للخالق من باب أَوْلَى!

إثبات الكيف والقول ببِدْعِيَّةِ التفويض والتأويل:

ثم يقول العثيمين بعد ذلك: «وهذا الذي حققه شيخ الإسلام في كتبه، وقال: إنه لا حاجة إلى أن نُؤَوِّل الآية، بل الآية على ظاهرها....، فهو معنا حقا، وهو على عرشه حق، كما نقول إنه ينزل إلى السماء الدنيا حقا، وهو في العلو»[2] اهـ.

وإثبات الحقيقة اللغوية وظاهر الألفاظ الموهمة للتشبيه والمعنى الحسي واضح في كلام الشيخ ولا يحتاج إلى بيان، وزاد عليه الشيخ اعتراضه على التأويل.

- ولم ينفرد وحده بالاعتراض على التأويل والتشنيع على المؤوِّلين، بل أهل مذهبه جميعهم على ذلك.

يقول الدكتور صالح الفوزان: «فأهل السنة[3] يؤمنون بأسماء الله وصفاته التي سمى الله تعالى بها نفسه أو سماه بها رسوله ﷺ، من غير تحريف[4] ولا تعطيل، ومن غير تكييف

---

(١) شرح الواسطية للعثيمين: (٢/ ٨٢).

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة.

(٣) يقصد طائفته من الوهابية المجسمة، فقد سبق وذكرنا قول الحافظ ابن الجوزي الحنبلي في أسلافهم ومؤسسي مذهبهم: أنهم ينسبون أنفسهم إلى السنة وإلى الإمام أحمد بن حنبل وهو منهم بريء.

(٤) يقصد التأويل بقوله: «من غير تحريف ولا تعطيل»، وسيأتي وصفهم للتأويل بما هو أشد.

ولا تمثيل، يؤمنون بها، ويثبتون معانيها وما تدل عليه. ولكن كيفيتها لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالىٰ»(٢)اهـ.

واعتراضه علىٰ التأويل يجعل تفسير كلامه متجها إلىٰ أنه يؤمن بالنصوص علىٰ حقيقتها اللغوية الحسية، ويَنْسِبُ هذا الرأي إلىٰ أهل السنة، ولا مجال لأن نكون واهمين في فهمنا هذا عنه.

ويقول الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ(٣): «قوله -يعني الإمام الطحاوي-: «بلاَ كَيْفِيَّة» يعني بلا كيفية معقولة، وإلا فإنَّ كلام الله لاشك أنَّ له كيف، ولكن الكيف غير معقول»(٤)اهـ.

فهم يثبتون معاني هذه الألفاظ وما تدل عليه حقيقةً، علىٰ ما يقتضيه الحس كما سبق وأشرنا، ويفوّضون الكيفية. خلافا لطريقة السلف الذين ينفون الكيفية من الأصل، لأن الكيفية هيئة وصورة.

ويقول الدكتور محمد خليل الهراس: «وليس المراد من قوله: «من غير تكييف» أنهم ينفون الكيف مطلقا؛ فإن كل شيء لا بد أن يكون علىٰ كيفية ما، ولكن المراد أنهم ينفون علمهم بالكيف؛ إذ لا يعلم كيفية ذاته وصفاته إلا هو سبحانه»(٥)اهـ.

---

(١) يقصد بقوله من غير تكييف أنه لا يحدد الكيفية. ولا يقصد أنه ينفي الكيفية كما مر في كلام ابن تيمية السابق، ويتضح ذلك من قوله في آخر كلامه «ولكن كيفيتها لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالىٰ»، فهو يثبت أن لها كيفية، لكنه يفوض معرفتها إلىٰ الله. ولا يعلم أن السلف ينفون الكيفية من الأصل، لأن الكيفية هي الهيئة والصورة، وذلك محال علىٰ الله تعالىٰ، وسيأتي من كلام السلف ما يثبت ذلك إن شاء الله تعالىٰ.

(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد للفوزان (٢/ ١٤٢).

(٣) لقب آل الشيخ يطلق علىٰ أبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب النجدي وذريته، ويلقبونه بشيخ الإسلام والشيخ المجدد، وهو مجدد بدعة الحشو والتجسيم في أرض نجد والحرمين والجزيرة العربية، وعنه تفرّعت بدعة التجسيم والتكفير والتفسيق إلىٰ بقية بلاد المسلمين، وله فوق ذلك طامات وبلايا في الفقه والاعتقاد. وقد رد عليه العلماء بما لا يَدَعُ مجالا لمتشكك في أمره، وممن رد عليه أخوه الشيخ سليمان بن عبد الوهاب، وقد سبقت الإشارة إليه في التمهيد من هذا الكتاب.

(٤) إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل لصالح بن عبد العزيز آل الشيخ: (٨/ ٤).

(٥) شرح الواسطية للهراس: (١/ ٣٨)، معتقد أهل السنة والجماعة لمحمد بن خليفة التميمي: (١/ ٦٤).

قلت: وإثبات كيفيةٍ ما لشيء من الأشياء، تجسيمٌ لا يقبل النزاع، لأنه تصوير له، وتحـ لهيئة لا تخلو من حجم وحيز، وقد سبق توضيح ذلك في الفصل الثاني من هذا الباب.

- ثم إنهم يسمون التأويل تعطيلا وتحريفا وإلحادا وابتداعا، لكي ينفّروا الناس عـ الاستماع لأهل السنة من علماء السلف الصالح وعلماء الخَلَف من الأشاعرة والماتريـ لخوفهم من انكشاف تلبيسهم على الناس.

يقول صالح بن عبد العزيز آل الشيخ: «ومن الإلحاد -يريد في أسماء الله- أيضـ بها عن الحق الثابت الذي يجب لله جل وعلا: أن تُؤَوَّل وتُصَرَفَ عن ظاهرها لِمَعَانٍ لا يجـ أن تُصرف إليها، فيكون ذلك من التأويل، ... فنؤمن بها ولا نصرفها عن حقائقها بتأويـ بمجاز، ... كل هذا نوع من أنواع الإلحاد»[١] اهـ.

أي أن الشيخ يسمي التأويل والمجاز المستخدم في لسان العرب هنا إلحادا!

ولننظر ماذا قال العلماء من السلف، ولا سيما من الصحابة الكرام، ولا سيما حبر الـ وترجمان القرآن عبد الله بن العباس رضي الله تعالى عنهما وأرضاهما.

قال الإمام القرطبي: «قال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٠] قال ابن عباس ﷺ: الوجه عبارة عنه. **وقال القرطبي أيضا**: أي ويبقى الله، فالوجه عبارة عـ وجوده وذاته سبحانه. وهذا الذي ارتضاه المحققون من علمائنا، ابن فورك وأبو المعـ وغيرهما»[٣] اهـ.

---

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد لصالح بن عبد العزيز آل الشيخ: (٥٠٨).

(٢) إمام الحرمين. قال الذهبي في السير (١٨/ ٤٦٨): الإمام الكبير شيخ الشافعية، عبد الملك بن الإمام أبي محـ عبد الله بن يوسف الجويني، صاحب التصانيف. ولد ٤١٩ هـ. قال أبو سعد السمعاني: كان أبو المعالي إمـ الأئمة على الإطلاق مجمعا على إمامته شرقا وغربا لم تر العيون مثله. تفقه على والده، وأحكم الأصول عـ أبي القاسم الإسفراييني الإسكاف. صحب الوزير أبا نصر الكندري مدة يطوف معه ويلتقي في حضـ بكبار العلماء ويناظرهم، فتحنك بهم وتهذب وشاع ذكره، ثم حج وجاور أربع سنين يدرس ويفتي ويجـ طرق المذهب إلى أن رجع إلى بلده، فدرَّس بنظامية نيسابور واستقام الأمر، وبقي على ذلك ثلاثين سنة غـ مزاحَم ولا مدافَع، مسَلَّمًا له المحراب والمنبر والخطبة والتدريس، ومجلس الوعظ يوم الجمعة، وظهـ تصانيفه، وحضر درسه الأكابر والجمع العظيم من الطلبة، وتفقه به أئمة. توفي سنة ٤٧٨ هـ. وانظر ترجـ في بقية كتب التراجم والطبقات.

(٣) تفسير القرطبي: (١٧/ ١٦٥).

فهذا تأويل صريح من حبر الأمة وترجمان القرآن وابن عم رسول الله ﷺ وصاحبه، يوافقه عليه ويذكره على سبيل الاستشهاد به واحد من أكابر علماء التفسير.

– ولا يختلف موقفهم من التأويل والتشنيع عليه ورفضه رفضا شديدا عن موقفهم من التفويض، بل يسمون التفويض تجهيلا في كثير من مصنفاتهم.

يقول الشيخ عبد العزيز بن باز: «ليس الأسلم تفويض الأمر في الصفات إلى علام الغيوب؛ لأنه سبحانه بيَّنها لعباده، وأَوْضَحَهَا في كتابه الكريم، وعلى لسان رسوله الأمين ﷺ، ولم يبين كيفيتها. فالواجب تفويض علم الكيفية لا علم المعاني. وليس التفويض مذهب السلف، بل هو مذهب مبتدَع مخالف لما كان عليه السلف الصالح»[1] اهـ.

فالشيخ يدعي أن التفويض مذهبٌ بِدْعِيٌّ، وأنه ليس مذهب السلف، وأن الواجب تفويض الكيفية لا تفويض المعنى. فهل يقول السلف فعلا بما قاله الشيخ ابن باز؟ أم أنه تسرع في حكمه وأخطأ في رأيه؟

قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى: «والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس وابن المبارك وابن عيينة ووكيع وغيرهم: أنهم رَوَوْا هذه الأشياء ثم قالوا: تُرْوَىٰ هذه الأحاديث ونؤمن بها ولا يقال كيف. وهذا الذي اختاره أهل الحديث: أن تُرْوَىٰ هذه الأشياء كما جاءت ويؤمَن بها ولا تُفَسَّر ولا تُتَوَهَّم ولا يقال كيف، وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه»[2] اهـ.

وقوله: «يؤمَن بها» إثباتٌ للإيمان بما ورد في النصوص الصحيحة في القرآن والسنة، وبه يفارقون أصحاب التعطيل. وقوله: «ولا تفسر ولا تُتَوَهَّم» تفويضٌ لله تعالى في معانيها، لأن التفسير في لغة العرب هو ذكر المعنى، والتوهم هو تخيل معنى من المعاني التي لا تليق به تعالى. وقوله: «ولا يقال كيف» نفي للكيفية من الأساس، لأن الله تعالى لا يُسأَل عنه بكيف،

---

١) مجموعة فتاوى ومقالات متنوعة لعبد العزيز بن باز: (٣/ ٥٥).

٢) سنن الترمذي: (٤/ ٤٩٢).

والكيف هو الصورة، والصورة لا تكون إلا على جسم، وبنفي الكيفية يفارقون أصحاب التشبيه[(١)].

ويقول ابن عثيمين في شرح حديث النزول: «المراد بالنزول هنا نزول الله نفسه، ولا نحتاج أن نقول بذاته. ما دام الفعل أضيف إليه فهو له. لكن بعض العلماء قالوا: ينزل بذاته. لأنهم لجئوا إلى ذلك واضطروا إليه، لأن هناك من حرّفوا الحديث وقالوا بل الذي ينزل رحمة الله، وقال آخرون: بل الذي ينزل ملك من ملائكة الله، وهذا باطل»[(٢)] اهـ.

ويقول أيضا في الكلام على نفس الحديث: «ومعنى النزول عند أهل السنة: أنه ينزل بنفسه سبحانه نزولا يليق بجلاله، ولا يعلم كيفيته إلا هو. ومعناه عند أهل التأويل: نزول أمره، ونرد عليهم بما يأتي:

١- أنه خلاف ظاهر النص وإجماع السلف،.... إلخ كلامه»[(٣)] اهـ.

وقد يتوهم القارئ من وصف الشيخ للنزول بأنه «نزول يليق بجلاله» أنه لا يلزمه التشبيه والتجسيم. لكن المتأمل يجده قال: «ينزل بنفسه نزولا يليق بجلاله».

فقوله: «بنفسه» لا يخرجه من دائرة التشبيه؛ لأن الذي ينزل بنفسه أو بذاته نزولا حقيقيا هو الجسم الذي له حجم وحيز، يكون في علوٍّ ثم يهبط منه. مما يجعل جملة «يليق بجلاله» بعد ما قاله عن نزول النفس مجرد كلام ينافي واقع الحال ولا يتناسب مع المقدمة. وبالتالي يصبح لا قيمة له. هذا التنبيه أردت به دفع ما قد يخطر ببال القارئ لكلامه من أنه ينسب إلى الله تعالى ما ينسبه على وجه يليق به.

وحتى نزيد الأمر اتضاحا ونُثبت أن القوم مجسمة وإن تستّروا بقولهم «يليق بجلاله». فالشيخ هنا يشرح الواسطية التي ألّفها الشيخ ابن تيمية على المذهب الذي يدّعون أنه مذهب السلف وأهل السنة.

---

(١) أهل السنة الأشاعرة، حمد السنان وفوزي العنجري: (١٤٨).

(٢) شرح الواسطية للعثيمين، (٢/ ١٣-١٥).

(٣) مذكرة على الواسطية للعثيمين: (٤٣).

واحتفاؤهم بهذا الكتاب وكل ما كتبه ابن تيمية في العقيدة، وتبنّيهم لآرائه واعتبارُها ـي آراء السلف مشهور لا يحتاج إلى دليل.

وقد قال هذا القول في النزول ليوهم القارئ أن النزول في عقيدته ليس هو النزول ـعروف الذي يشبه نزول الأجسام. لكن الشيخ محمد خليل الهراس -وهو من أئمة أتباع ـن تيمية في عصرنا الحديث- يصرّح بمعنى النزول عند ابن تيمية والذي أخذه عنه أتباعه ـن بعده وزعموا أنه النزول الذي قال به السلف.

يقول الدكتور محمد خليل هراس: «ابن تيمية ينكر أن يكون في القرآن والسنة لفظُ ـزلِ ليس فيه معنى النزول المعروف، لأنه جاء بلغة العرب، ولا تعرف العربُ نزولا إلا ـذا المعنى، ولو أريدَ غير هذا المعنى لكان خطابا بغير لغتها، واستعمالا للَّفظِ المعروفِ له ـعنى في معنى آخر، وهذا لا يجوز»[1] اهـ.

ومما ينبغي معرفته أن الهراس شهد بهذا الكلام في كتاب له سماه «ابن تيمية السلفي»، ـي أنه يقول بأن كلام ابن تيمية هنا هو كلام السلف.

إذن، فهذا معناه أن الهراس يشهد على ابن تيمية أنه يقصد من هذه الألفاظ معناها ـعروف، وليس فقط النزول، كما يفيده آخرُ كلامه في هذه الفقرة: «ولو أريدَ غير هذا المعنى ـكان خطابا بغير لغتها، واستعمالا للفظ المعروف له معنى في معنى آخر، وهذا لا يجوز». ثم ـسب كلام ابن تيمية هذا وفهمه للنصوص إلى السلف الصالحين من الصحابة والتابعين.

ويتضح من هذا أنّ من يقول ما قاله ابن تيمية، ثم يقول بعده كلمات من باب [على ـوجه اللائق، أو ليس كمثله شيء]، فهو لا يريد بذلك إلا الهروب من اللوم والتخلص في ـعلانية وعند العامة من التجسيم الذي يضمره في نفسه. ورغم ذلك لا ينفعه قول هذه ـكلمات بعد أن تبين أنه يريد بها الحقيقة التي نعرفها كما قال الهراس، لا الوجه اللائق به ـذي لا نعرفه.

– وأما عن مخالفة تفسير نزوله تعالىٰ بأنه ينزل أمره أو ملك من ملائكته للظاهر حـ الذي يدل عليه اللفظ: فنَعَمْ، ولا نُقِرُّ أبدا أن الله تعالىٰ يشبه الأجسام، فينحدر من أعـ أسفل، ويحل في مكان ليخلو منه مكان آخر. لأن هذا هو المعنىٰ الحقيقي الحسي ـــ النزول، ولا حقيقة غيره لِلنزول عند العرب.

وأما ادعاء الشيخ علىٰ التأويل وتفسير لفظ «ينزل ربنا» بنزول الأمر أو نزول ـ بأنه مخالف لإجماع السلف الصالحين. فها هو قول الإمام أحمد نفسه يخالف كلام العثيـ ويؤوّل النزول بأنه ملك ينزل بأمر الله تعالىٰ، فيجمع في كلامه المعنيين اللَّذَيْنِ اعترض عـ الشيخ، وادعىٰ أنهما خلاف كلام السلف الصالح.

قال الإمام أحمد: «وهذا النزول المراد به والله أعلم: فِعْلٌ سماه الرسولُ عليه ـ نزولا، بلا انتقال ولا زوال. أو أراد به نزول ملك من ملائكته بأمره»»[1]اهـ.

فَمَن الأَوْلَىٰ بالتصديق عندما يتكلم عن السلف؟ هل نصدق الإمام أحمد و ـ الترمذي وأمثالهما رحمهما الله وهما من السلف، وقد نقلنا عنهما ما يخالف عقائد المجـ وأقوالهم؟ أم نصدق الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين وغيرهما ممن يعيشون معنا، و ـ وبين السلف خمسة عشر قرنا من الزمان؟!!

تشويه صورة أهل السنة الأشاعرة والماتريدية والطعن فيهم بالباطل:

– ولم يقف الأمر عند التهويش بوصف الأشاعرة بأنهم ملحدون ومحر ـ ومعطلون. بل تجاوز ذلك إلىٰ الشتم بألفاظ لا تصدر عن إنسان سَوِيٍّ من عامة الـ ـ فضلا عن أن يكون عالما وقدوة يحتذي العوام أفعاله.

قال الشيخ ابن تيمية: «كما يقال الأَشعرية مخانيثُ المعتزلة، والمعتزلة مخـ ـ الفلاسفة!! ... **ثم قال بعد ذلك في كلام لاحق:** وإنما اعتقادهم أَنَّ القرآن غيرُ موجـ ـ لفظته الجهمية الذكور بمرَّة، والأشعرية الإناث بعشرِ مرات!!»[2]اهـ.

---

(١) شعب الإيمان للبيهقي: (٣/ ٣٨٠).

(٢) بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية، (١/ ٢٧٢) و(٢/ ٤٠١)، وانظر كذلك مجموع الفتاوىٰ: (٦ ـ و(١٦/ ٣٠٩)، وانظر الفتاوىٰ الكبرىٰ: (٦/ ٦٤٨)، وإقامة الدليل علىٰ إبطال التحليل: (٥/ ٣١١).

فهل التلفُّظ بمثل هذا مما يليق بعالم من علماء المسلمين؟ فضلا عن التهمة الكاذبة ...عرة أنهم ينكرون وجود القرآن. وقد سبق أن أفضنا في الكلام عن تشنيعهم وتجريحهم ... السنة الأشاعرة والماتريدية بالباطل، في مبحث التجسيم في الفكر الإسلامي.

– وليس أدل على التلبيس المتعمَّد من أنهم يكذبون عمدا ويدّعون زورا وبهتانا على ... السنة من الأشاعرة والماتريدية، ليصرفوا الناس عنهم، فينسبون إليهم أقوالَ ومذاهبَ ... البدع. وينتج عن ذلك أن القارئ الذي لم يطّلع على كتب أهل السنة الأشاعرة ...تريدية يُصَدِّقُ ذلك، لثقته في أدعياء السلفية وإحسان ظنه بهم.

يقول عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ: «فإذا كان المشركون جحدوا اسما من أسمائه ...، وهو من الأسماء التي دلت على كماله سبحانه وبحمده، فجحود معنى هذا الاسم ...حده من الأسماء يكون كذلك. فإن جهم بن صفوان ومن تبعه يزعمون أنها لا تدل على ...ة قائمة بالله تعالى، وتبعهم على ذلك طوائف من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم. فلذلك ...هم كثيرون من أهل السنة.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى:

ولقد تقلد كُفْرَهم خمسون في عشرٍ مـــن العلماء في البلدان

فإن هؤلاء الجهمية ومن وافقهم على التعطيل جحدوا ما وصف الله به نفسه ووصفه ... رسوله من صفات كماله ونعوت جلاله، وبنوا هذا التعطيل على أصلٍ باطل أصّلُوه من ... أنفسهم. فقالوا: هذه الصفات هي صفات الأجسام، فيلزم من إثباتها أن يكون الله ...، هذا منشأ ضلال عقولهم»[1] اهـ.

فالرجل لم يتورع عن أن يضع الأشاعرة الذين يُثبتون لله صفاتٍ قائمةً به تعالى، مع ...جهمية والمعتزلة الذين ينكرون اتصافه تعالى بصفاتٍ أصلا. مع أن الفرق بين مذهب ...جهمية والمعتزلة نفاة الصفات وبين مذهب الأشاعرة مثبتي الصفات يعرفه أصغر طالب ... في الأزهر أو الزيتونة أو مدارس الشام أو حتى في كتاتيب موريتانيا!

فتح المجيد شرح كتاب التوحيد لعبد الرحمن بن حسن آل الشيخ: (٤٠٢).

وساق الكلام بطريقة يُفْهَمُ منها: أن العلماء حكموا بكفر الأشاعرة، وأن الأشـ ـ عند العلماء كالجهمية.!! ولم ينقِل حرفا واحد عن هؤلاء العلماء الخمسمائة الذين حكمو ـ الأشاعرة بالكفر، ولا عن حيثيات هذا الحكم بالتكفير، فضلا عن أن يذكر أسماءهم[1] ـ أن التكفير ليس أمرا سهلا حتى يُكتَفَى فيه بحكاية تكفير العلماء، كما أنه تكفير للأ ـ الساحقة من أكابر علماء الأمة ومن تبعهم من عوام المسلمين وقلّدهم في الاعتقاد على ـ العصور، فكيف يمر هكذا بدون تأكيد ولا نقل صحيح؟!

تحريف معاني النصوص لتتماشى مع مذهب التجسيم:

يقول ابن عثيمين: «التحريف لغة: التغيير. واصطلاحا: تغيير لفظ النص أو معـ ومثال تغيير المعنى: تغيير معنى استواء الله على عرشه من العلو والاستقرار إلى الاستـ والمُلْك، ليتنفي عنه معنى الاستواء الحقيقي»[2] اهـ.

فالشيخ هنا أثبت أن الاستواء عنده هو الاستقرار على العرش من جهة العلو، وهذ ـ يعني إلا الجلوس الحسّيّ المعروف، أو على الأقل يعني السكون على هيئة جسمانية!

ويتهم من لا يصف الله تعالى بالجلوس -تعريضا بأهل السنة الأشاعرة والماتريديـ- أنه محرِّف للقرآن. وقد وصف الاستقرار بعلوّ بأنه المعنى الحقيقي للاستواء.

ولا يخفى أنَّ نفيه كلَّ المعاني خلا الاستقرار والعلو من جهة فوق مع إثبات الحقيقـ اللغوية لِلَفظ الاستواء، هو تجسيم صريح بالغ الوضوح مهما حاول الشيخ وطائفته الهروب من الالتزام به.

---

(١) وقد تلقفوا هذا المنهج في التلبيس والمخادعة وتعمد نسبة الآراء إلى غير قائليها من الشيخ ابن تيمية وتلميـ ابن القيم سامحه الله، فقصيدته النونية مليئة بمثل هذه التلبيسات، كحكاية مذاهب أهل البدع ونسبتها ـ الأشاعرة زورا وبهتانا. وقد أجاد شيخ الإسلام تقي الدين السبكي في كتابه «السيف الصقيل» وفَضَح تزوير ابن القيم، وأكمله العلامة محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى في «تبديد الظلام المخيم» بما يرفع الجهل ويقيم الحجة على كذبه وتزويره. والكتاب والتكملة طبعتهما المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة في غلاف واحد.

(٢) مذكرة على الواسطية للعثيمين: (٦).

فإما أن تكون على مذهب الشيخ فَتُثْبت لله تعالى ما تتصف به الأجسام، ثم تُنَاقِض ...ـسـك وتقول لا كالأجسام، وإما أن تكون في نظر الشيخ وطائفته ملحدا محرفا للقرآن.!

ثم يقول: «والواجب في نصوص الأسماء والصفات: إجراؤها على ظاهرها، وإثبات حقيقتها لله على الوجه اللائق به، وذلك لوجهين:

- أن صرفها عن ظاهرها مخالف لطريقة النبي ﷺ وأصحابه.

- أن صرفها إلى المجاز قول على الله بلا علم وهو حرام»[1]اهـ.

فلكي يصرف الشيخ انتباه القارئ، قال أن هذه طريقة النبي ﷺ وأصحابه. ثم ادعى ...ستعمال المجاز في هذه النصوص قولٌ على الله بغير علم، وهذا ادعاء سنثبت خطأه بعد ...ـيـ، ثم في مبحث تأويل السلف.

كما أن قوله: «على الوجه اللائق به» جملةٌ لا معنى لها بعد إجراء النصوص على ...ـهرها، فظاهرها هو ما يفيده اللفظ حِسًّا.

– وبعد كلام الشيخ عن التحريف وتعريفه وجعْلِهِ التأويلَ نوعا من التحريف. سيفاجَأ القارئ عندما يرى الشيخ نفسه يقوم بما هو أشد من التحريف الذي يشنّع عليه. ...يـلوي أعناق النصوص لإثبات المشابهة بين الخالق والمخلوق!

يقول ابن عثيمين: «ونؤمن بأن لله تعالى عينين اثنتين حقيقيتين، لقوله تعالى: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هود: ٣٧]، وقال النبي ﷺ: «حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَىٰ إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»[2]»[3]اهـ.

قلت: الآية هنا صريحة في ذكر العين بصيغة الجمع لا بصيغة التثنية، والادعاء بأن معنى الأَعْيُنِ هنا عينان اثنتان يستلزم دليلا صريحا، وإلا فإن التصرف في الألفاظ بغير دليل

---

[1] المرجع السابق: (٨).

[2] مسلم: (٤٦٣)، وغيره.

[3] عقيدة أهل السنة والجماعة لابن عثيمين: (٨).

هو عين التحريف الواضح الصريح الذي يرفض الشيخُ ما هو أقل منه ويزري على من رماهم به، وليس للشيخ دليل على هذا التحريف المقصود.

وأما الحديث فذُكِرَ فيه بصرُه تعالى، ولا ذِكْر فيه للعين بتثنية ولا جمع ولا إفراد، فكيف استدل الشيخ من الحديث أن له تعالى عينين اثنتين حقيقيتين؟!

هذا الاستدلال البعيد الغريب لا يَنْتُجُ إلا مِنْ تشبيه الله تعالى بخلقه، وهذا واضح تماما في كلام الشيخ، لأنه ركّبَ من النَّصَّيْنِ صفةً واحدة سماها العينين الاثنتين، فهو قد جعل بصرَ الله تعالى مرتبطا بوجود آلة للإبصار وهي العينين كما هو الحال في الإنسان، مع أن الله تعالى متصف بالبصر الذي لا يشبه بصر الخلق. ومن صفات البصر في المخلوقات الاحتياج إلى آلةٍ تبصر بها، هي العينين.

يقول الشيخ وهبي غاوجي الألباني: «لم تَرِدْ صيغة تثنية العين صفةً لله تعالى في القرآن الكريم ولا في السنة الشريفة، وقد تقدم لنا أنه لا يُثْبَتُ لله تعالى صفةٌ إلا من خلال آية صريحة أو حديث صحيح أو إجماع، وأَنَّى ذلك، ... **ثم قال:** وقول الشيخ صالح -يعني ابن عثيمين-: «عينين حقيقيتين» قولٌ ما جاء به كتاب ولا سنة، وفيه إيهام بالتشبيه والتجسيم تعالى الله جل جلاله عن ذلك»[١] اهـ

قلت: ولو فتش الباحث بالمنقاش في صحيح السنة عن ورود العين المضافة إليه تعالى بلفظ التثنية فلن يجد ذلك.

ثم يكمل الشيخ ابن عثيمين كلامه ويستمر في التحريف، محاولا أن يلوي عنق حديث البعيد تماما عن إثبات العين أو الأعين لله تعالى.

يقول: «وأجمع أهل السنة على أن العينين اثنتان، ويؤيده قول النبي ﷺ في الدجال: «إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور»[٢]»[٣] اهـ.

---

(١) حاشية إيضاح الدليل في قطع شبه أهل التعطيل لبدر الدين ابن جماعة، بتحقيق وهبي غاوجي ص (٧٦).

(٢) متفق عليه.

(٣) عقيدة أهل السنة والجماعة لابن عثيمين: (٨).

قلت: تعمد الشيخ التحريف من وجهين:

أولهما: ادّعاء إجماع أهل السنة على أن العينين اثنتان! فمن أين له هذا الإجماع؟ وكيف توصل هو إليه ولم يتوصل إليه واحد ممن نقلوا لنا كل شيء عن السلف من أقوالهم وأعمالهم وأحوالهم، ولو وجدوا سبيلا إلى نقل نواياهم ومعرفة خبايا صدورهم ما تأخروا عن ذلك لحظة!

ثانيهما: أن الحديث الذي ساقه ليستدل به لا يصلح دليلا على ما يدعيه، فالحديث يصف الدجال للناس حتى لا ينطلي كلامه على من يدرك زمانه، فيعلم السامع أن الأعور الذي يدعي الألوهية هو الدجال وليس رب العالمين. كما أن الحديث فيه تَنْزِيه للمولى سبحانه من النقص الذي يلحق الخلائق، فأين إثبات العينين الاثنتين في هذا الحديث؟!

يقول القاضي أبو بكر بن العربي[1]: «هذه الإشارة في النفي لا في الإثبات، وفي التقديس لا في التشبيه»[2]اهـ.

ومعنى كلام القاضي: أن قوله ﷺ: «ليس بأعور» مقصودٌ به نفي العَوَر الذي هو نقصٌ عنه سبحانه وتعالى، لا إثبات أن له عينين. ويُفهم منه تنزيه الله جل وعز عن هذه النقيصة، ولا يقصد منه أبدا تشبيه المولى بخلقه السالمين من العَوَر!

لكن الشيخ رحمه الله لكونه يعتقد التشابه بين الله تعالى وبين الآدميين في بعض الأمور، قس الخالق على الآدمي. ولأن الآدمي طالما كان بريئا من العَوَرِ فلابد أن يكون له عينان، كذلك الله سبحانه وتعالى عند الشيخ لابد أن يكون ذا عينين طالما أنه ليس موصوفا بالعَوَرِ.!

قال الشيخ وهبي غاوجي الألباني: «وقال ابن بطال: احْتَجَّتِ المجسمة بهذا الحديث،

---

(١) قال ابن بشكوال في الصلة (١/ ١٢٩): الإمام العالم الحافظ المستبحر. من أهل التفنن في العلوم والاستبحار فيها والجمع لها، متقدماً في المعارف كلها، متكلماً في أنواعها، نافذاً في جميعها، حريصاً على أدائها ونشرها، ثاقب الذهن في تمييز الصواب منها، اهـ. وقال الذهبي في السير (٢٠/ ٢٠٣): كان القاضي أبو بكر ممن يقال: إنه بلغ رتبة الاجتهاد، اهـ. توفي سنة ٥٤٣هـ.

(٢) أحكام القرآن لابن العربي: (٤/ ١٦٩).

وقالوا: في قوله «وأشار بيده إلى عينه» دلالة على أن عينه كسائر الأعين، وتُعُقِّبَ باستحـ الجسمية عليه، لأن الجسم حادث وهو قديم، فَدَلَّ على أن المرادَ نفيُ النقصِ عنهُ»[١] اهـ.

والعجب كل العجب عندما يصدر من الشيخ ابن تيمية -وهو الذي ينتسبون ـ ويريدون حمل جميع المسلمين على مذهبه وكلامه-، العجب عندما يصدر منه ما يُكذِّب ادعـ ابن عثيمين أن لله تعالى عينين يبصر بهما، وتكذيبُ أنه مذهب السلف.!

يقول ابن تيمية في جواب النصارى: «ولا يُعرف عالم مشهور من علماء المسلمين ـ طائفة مشهورة من طوائفهم يطلقون العبارة التي حكوها عن المسلمين. حيث قالوا عنهـ إنهم يقولون إن لله عينين يبصر بهما، ويدين يبسطهما، وساقاً، ووجهاً يوليه إلى كل مكـ وجَنْباً!!. ولكن هؤلاء ركَّبُوا من ألفاظ القرآن بسوء تصرفهم وفهمهم تركيباً زعموا ـ المسلمين يطلقونه، وليس في القرآن ما يدل ظاهره على ما ذكروه!!»[٢]اهـ.

ولعل ابن تيمية رحمه الله سطر هذا الكلام قبل أن يندفعَ في نصرة مذهب الحشويـ ويكتبَ مصنفاته المعروفة بنصرة المذهب الذي رد عليه في الفقرة السابقة، والله تعالى أعلم.

دعوى إجماع السلف على مذهبهم:

- **ويُلاحَظ** أنهم يُكثرون من قولهم: «هذا ما أجمع عليه السلف» كما فعل ابن عثيمـ في الكلام الذي نقلناه منذ قليل. وعندما تبحث في أقوال السلف تجد الكثيرين من عنـ السلف يخالفون الكلام الذي يذكره هؤلاء، ويُؤَوِّلُ بعضُهم النصوص الموهمة للتشبيه ـ يفوّض معانيها، وقد نقلنا مثالين على ذلك. فلا ندري كيف يسُوغ للقوم هذا الادعاء، ثـ تبديع الناس من خلال ادعائهم.!

ونعيد ما ذكره الإمام القرطبي: «قال تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، قال ابن عباس ﷺ: الوجه عبارة عنه. **وقال القرطبي أيضا:** أي ويبقى الله.

---

(١) حاشية إيضاح الدليل في قطع شبه أهل التعطيل لبدر الدين ابن جماعة، بتحقيق وهبي غاوجي الألبـ (٧٧).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية: (٤/ ٤١٢).

فالوجه عبارة عن وجوده وذاته سبحانه. وهذا الذي ارتضاه المحققون من علمائنا، ابن فورك وأبو المعالي وغيرهم»[(١)] اهـ.

فإن لم يكن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما من السلف الذين يدعي الشيخ إجماعهم على ما يقول، فَمَنْ هؤلاء السلف الذين يحكي عنهم الشيخ وفرقته؟!

والذي ذهب إليه الأشاعرة والماتريدية في هذه النصوص هو عين ما قاله ابن عباس رضي الله عنهما، وله تأويلات أخرى سننقلها في مبحث تأويل السلف إن شاء الله تعالى، حتى يتبين الحق لمن أراد.

فإن جاز اتهام الأشاعرة والماتريدية بالتعطيل والابتداع والتحريف والإلحاد، جاز ذلك على ابن عباس، وحاشاه أن يقول في الله تعالى ما ليس له به علم، وهو الذي دعا له سيد الخلق ﷺ بالفقه في الدين وعِلْمِ التأويل.

وكذلك يدعي الشيخ ابن باز إجماع السلف على رفض التفويض وتبديع من يفوّض، فيقول: «وقد أنكر الإمام أحمد رحمه الله وغيره من أئمة السلف على أهل التفويض وبَدّعُوهُم»[(٢)] اهـ.

وكلام الشيخ صريح لا يحتمل التأويل في الكلام على لسان الإمام أحمد وأئمة السلف، ليوهم القارئ أن تبديع من يفوّض معنى النصوص إلى الله هو مذهب أحمد والسلف، مع أن الحق غير ذلك.

وقد نقلنا ما ذكره الإمام الترمذي في السنن عن قول السلف، وأنهم يفوّضون معنى هذه النصوص الموهمة للتشبيه إلى الله جل وعلا[(٣)]. ولا بأس أن نضيف نصا آخر للإمام أحمد يثبت خطأ الشيخ ابن باز وتسرّعه في العزو إلى السلف وإلى الإمام أحمد.

قال الإمام أحمد: «واعلم أن الله تعالى بصفاته ليس كالبشر، والرؤية حق لأهل الجنة من

---

(١) تفسير القرطبي: (١٧/ ١٦٥).

(٢) مجموعة فتاوى ومقالات متنوعة لعبد العزيز بن باز: (٣/ ٥٥).

(٣) راجع علامة رقم (٤٣١) من هذا الكتاب.

غير إحاطة ولا كيفية كما نطق به كتاب ربنا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]. وتفسيره على ما أراد الله تعالى وعَلِمَهُ، وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ وأصحابه فهو كما قال، ومعناه على ما أراد الله»[1] اهـ.

فهاهو الإمام أحمد رحمه الله تعالى يفوّض علم معاني تلك النصوص إلى الله تعالى في قوله: «وتفسيره على ما أراد الله تعالى وعَلِمَهُ»... «ومعناه على ما أراد الله».

بل وينفي عنها الكيف من الأصل، في قوله: «من غير إحاطة ولا كيفية». فلَمْ يُثْبِت الكيفية ثم يفوضها، كما يزعم من يدّعون أنهم يتبعون الإمام أحمد بن حنبل ومَنْ ورث السلف.

لأنه لو كان يقول مثلهم بأن لذات الله تعالى وصفاته كيفيات لا نعلمها، للزم أن هذه الكيفيات ستظهر عند الرؤية. لكن الإمام رحمه الله تعالى أنكر وجود كيفية أصلا، فضلا عن تكون مجهولة.

ثم يعود الشيخ ابن باز ليناقض نفسه، فيقول في نفس الكتاب: «وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله في كتابه «فضل علم السلف على علم الخلف»: والصواب ما عليه السلف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت، من غير تفسير لها ولا تكييف ولا تمثيل، ولا يصح عن أحد منهم خلاف ذلك البتة، خصوصا الإمام أحمد»[2] اهـ.

أَوَ ليس قول ابن رجب: «من غير تفسير لها» هو تفويضٌ للمعنى؟ وَأَلَيْس التفسير هو ذكر المعنى؟ فلماذا لم يفسّروه إلا لأنهم يفوضون علمه إلى الله تعالى؟ ولماذا لم يُنْقَل عنهم إثبات المعنى الحقيقي الظاهر من اللفظ وتفويض الكيفية؟!

تسمية التأويل بغير اسمه فرارا من الإقرار بجواز العمل به:

- **والعجب** أنك تجدهم عندما يضطر أحدهم للتأويل -أو غير التأويل مما يحرمونه

(١) الورع للإمام أحمد بن حنبل: (١٩٩).

(٢) مجموعة فتاوى ومقالات متنوعة لعبد العزيز بن باز: (٣/ ٧١).

على الناس من الآراء والأفعال وَيَدَّعُون فُحْشَه وخطأه-، تجدهم ينقلبون انقلابا كاملا، ويسمونه بأي اسم آخر.!

يقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، جوابا على تفسير السلف لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] **أنه «معهم بعلمه»**: «ولهذا؛ شيخ الإسلام في عقيدته الأخرى المباركة المختصرة؛ بيَّن أن قوله تعالى: ﴿مَعَكُمْ﴾ حَقٌّ على حقيقته. فمن فسرها من السلف بالمقتَضَى، فلِحاجة دعت إلى ذلك، وهو الرد على أهل الحلول الجهمية الذين ينكرون العلو كما تقدم. والقرآن يفسَّر بالمطابقة وبالمفهوم وبالاستلزام والمقتضى وغير ذلك من الدلالات، وهؤلاء العلماء الذين رُوِيَ عنهم التفسير بالمقتضى لا ينكرون المَعِيَّة، بل عندهم كالشمس»[1] اهـ.

قلت: المقتضى هنا هو تفسير السلَف للمعية بأنها معية علم وإحاطة، وليست معية ذات ومصاحبة واختلاط، اقتضت هذا التفسيرَ ضرورةُ تَنْزِيه الله تعالى عن مشابهة خلقه في المعية الجسمانية. وهذا التأويل لضرورة التَّنْزِيه، الذي يسميه الشيخ هنا -حاجة دعت إلى ذلك-، هو أحد قَوْلَيِ الأشاعرة في المسألة. فلماذا الصراخ والتشغيب إذن؟!

وكذلك فعل الشيخ ابن باز، عندما نقل الشيخُ محمد علي الصابوني ما يثبت أن السلف يؤولون النصوص الموهمة للتشبيه عند الضرورة.

قال ابن باز تحت عنوان «لا يجوز أن يُنسَب تأويل الصفات إلى السلف بحال من الأحوال»: «ولا يجوز أن يُنسَب التأويل إلى أهل السنة مطلقا، بل هو خلاف مذهبهم، وإنما يُنسَب التأويل للأشاعرة وسائر أهل البدع الذين تأولوا النصوص على غير تأويلها. أما الأمثلة التي مثّل بها الأخ الصابوني للتأويل عند أهل السنة، فلا حجة له فيها. ليس كلامهم فيها من باب التأويل، بل هو من باب إيضاح المعنى، وإزالة اللبس عن الناس في معناها! وهاك الجواب عنها:

---

(١) فتاوى ورسائل محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقريرا على الحموية لابن تيمية: (١/ ٢١٢-٢١٣). وانظر شرح الواسطية لصالح بن عبد العزيز آل الشيخ: (١/ ٤٧٧).

فأما قول الله تعالى: ﴿نَسُواْ اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]، فليس المراد بالنسيان في النسيان الوارد في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]، ولا في قوله تعالى: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]، بل له معنى آخر. فالنسيان المُثْبَت في قوله تعالى: ﴿نَسُواْ اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]، هو تركه إياهم في ضلالهم وإعراضه عنهم سبحانه، لتركهم أو ... وإعراضهم عن دينه لنفاقهم وكذبهم. والنسيان المنفي عنه سبحانه هو النسيان الذي بمعنى الذهول والغفلة. وليس من باب التأويل، ولكنه من باب تفسير النسيان في هذا المقام بمعناه اللغوي، لأن كلمة النسيان كلمة مشتركة يختلف معناها بحسب مواردها كما بيَّنَ عـ... التفسير. قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في معنى الآية ما نصه: نسوا الله، أي نسوا ذكر... فنسيهم: أي عاملهم معاملة من نسيهم»[1] اهـ.

قلت: وتأويلات الأشاعرة أيضًا من باب إيضاح المعنى وإزالة اللبس عن معناه. ... الفرق بين ما فعله السلف وابن كثير –وسماه الشيخ إيضاح المعنى– وبين ما فعله الأشاعـ... وأنكره الشيخ وشنع عليه وسماه بدعة؟!، فلماذا ينكر الشيخ على الأشاعرة أنهم يفعلون ... فعله السلف؟

بل وقد وقع هو نفسه في التأويل. لأن النسيان ليس لفظا مشتركا لعدة معانٍ. بل هو لفظ له معنى واحد يدل عليه عند الإطلاق وعدم القرائن الصارفة له إلى غيره. والمعنى الحقيقي للنسيان في لغة العرب: هو الذهول والغفلة، ولذلك وجب تأويل النص بصرفه عن حقيقته اللغوية ومعناها الحسّيّ. فاعتراف الشيخ بأن المراد من النسيان هو «تركه إياهم» تأويلٌ محض لا يختلف عليه اثنان ممن لهم أدنى معرفة بلغة العرب.

ولو كان التأويل الذي هو: صرف الألفاظ الموهمة للتشبيه عن حقيقتها اللغوية حرامًا وإلحادا وتحريفا وتعطيلا وبدعة وضلالا، لَمَا ألجأ الله تعالى عباده إليه واضطرهم أن يعملوه في هذه الآية. وَلَعَبَّرَ عن المعنى الذي يريده بأي لفظ آخر، كاللفظ الذي اختاره الشيخ، وهو تركه إياهم.

---

(١) مجموعة فتاوى ومقالات متنوعة لعبد العزيز بن باز (٣/ ٧٣-٧٤).

وسيأتي الكلام إن شاء الله تعالىٰ عن تناقض موقفهم من التأويل وتغيره بشكل يثير العجب، وما ذاك إلا لكون قواعدهم التي بنوا عليها مذهبهم متهافتة غير مطردة.

ومن خلال ما سبق عرفنا أن التأويل إن كان لضرورة -كنسبة النقص إليه تعالىٰ- فلا بأس فيه، بل هو واجب في هذه الحالة. وعلىٰ ذلك فحول علماء الأمة من السلف والخلف، علىٰ عكس ادعاء المجسمة.

التأويل عند أهل السنة الأشاعرة والماتريدية للضرورة فقط:

قال سلطان العلماء العز بن عبد السلام: «وليس الكلام في هذا -يعني التأويل- بدعة قبيحة، وإنما الكلام فيه بدعة حسنة واجبة لَمَّا ظهرت الشبهة. وإنما سكت السلف عن الكلام فيه إذ لم يكن في عصرهم من يحمل كلام الله وكلام رسوله علىٰ ما لا يجوز حمله عليه، ولو ظهرت في عصرهم شبهة لكذبوهم وأنكروا عليهم غاية الإنكار، فقد رد الصحابة والسلف علىٰ القَدَرِيَّة لما أظهروا بدعتهم، ولم يكونوا قبل ظهورهم يتكلمون في ذلك»[1]اهـ.

وقال الإمام النووي: «فإن دعت الحاجة إلىٰ التأويل لرد مبتدع ونحوه تأوّلوا حينئذ، وعلىٰ هذا يُحمل ما جاء عن العلماء في هذا»[2]اهـ.

وقد نقلنا عن البيجوري قوله: «والحاصل: أنه إذا ورد في القرآن أو السنة ما يُشعِر بإثبات الجهة أو الجسمية أو الصورة أو الجوارح، اتفق أهل الحق وغيرهم ما عدا المجسمة والمشبهة علىٰ تأويل ذلك، لوجوب تَنْزِيهِه تعالىٰ عما دلَّ عليه ما ذُكِر، بحسب ظاهره»[3]اهـ.

فوجود ما يُشْعِر بإثبات الجسمية والجهة والنسيان والجوارح وغيرها من صفات الحدوث، هو الضرورة التي تدعو أهل السنة للتأويل، والذي سماه محمد بن إبراهيم آل الشيخ تفسيرا بالمقتضىٰ وأباحه إن دعت له الحاجة للرد علىٰ المبتدعة، والذي سماه ابن باز

---

(١) فتاوىٰ العز بن عبد السلام: (٢٢)، إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل لبدر الدين بن جماعة: (٢٤).

(٢) المجموع شرح المهذب للنووي (١/ ٢٥).

(٣) تحفة المريد علىٰ جوهرة التوحيد للبيجوري: (٥٦-٥٧).

إيضاح المعنى وإزالة اللبس، هروباً منهما من تسميته باسمه المصطلح عليه بين أهل العلم وهو (التأويل) الذي يشنعون عليه. وإذا لم يكن تَنْزِيه الله تعالى عن مشابهة خلقه من الضرورة، فأي ضرورة بعدها تلجئ أهل الحق إلى التأويل؟

وأَعجبُ من تناقضهم في رفض التأويل تارة والعمل به تارة أخرى، هو دفعُهم للأخبار الواردة عن السلف في التأويل أو التفويض، بدون حجة علمية مقبولة.

دفع أدعياء السلفية للآثار المروية عن السلف بدون وجه معتبر إذا خالفَتْ مذهبهم:

أخرج الحافظ البيهقي عن الحاكم عن أبي عمرو بن السماك عن حنبل: «أن أحمد بن حنبل تأَوَّلَ قول الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أنه: جاء ثوابه. **ثم قال البيهقي:** وهذا إسناد لا غبار عليه»[(١)] اهـ.

يقول الدكتور صالح الفوزان تعليقاً على ذلك: «ما نسبه البيهقي إلى الإمام أحمد لم يثبت عنه، ولم يوَثِّقه من كتبه أو كتب بعض أصحابه، وذِكرُ البيهقي لذلك لا يُعتمد؛ لأن البيهقي رحمه الله عنده شيء من تأويل الصفات، فلا يوثق بنقله في هذا الباب، لأنه ربما يتساهل في النقل»[(٢)]!

تأمل أن الحافظ البيهقي نَقَله بسند صحيح لا غبار عليه، فلا يُحتاج مع هذا الإسناد إلى توثيقه من كتبه أو كتب بعض أصحابه. ولم نسمع يوماً أن هذا التوثيقَ الكتابيَّ الخطيَّ شرط من شرائط صحة النقل المعتبرة عند المحدثين. خاصة وقد صح السند المنقول به.

فهل كلُّ ما ينطق به إمام من الأئمة -وخاصة المحدّثين- ينبغي أن يكون مدوَّنًا في كتاب من كتبه أو من كتب أصحابه؟ فمن المحتمل أن يكون قد سئل عن تفسير الآية أو الحديث ولم يدوِّن هذا التفسير في كتبه، ولا يمنع من ذلك شيء. بل هو مستفيض الشهرة في أحوال علماء السلف، وواقعٌ مُشاهَد في حياة الشيوخ المعاصرين وإجاباتهم عن الأسئلة التي

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير: (١٠/ ٣٦١)، ودفع شبه التشبيه لابن الجوزي بتحقيق حسن السقاف: (١٣).

(٢) تعقيبات على كتاب السلفية للبوطي: (٣٣).

توجه إليهم. فما المشكلة في أن يَنقل عنه حنبل هذا القول ويتلقاه عنه تلاميذه ويصل إلى الإمام البيهقي بإسناد صحيح؟

وكثيرا ما يوجد في كتب المحدثين كابن حبان والترمذي وأبي داود وغيرهم: «سئل أحمد أو البخاري أو غيرهما عن حديث كذا فقال كذا»، وهذا القول ليس له وجود في كتب الإمام أحمد ولا كتب البخاري ولا كتب تلاميذهما. فهل نُسقط هذا القول بعد روايته بإسناد صحيح لعدم وجوده في كتبهما؟!

وقد كان تدوين السنة النبوية الشريفة وتدوين فتاوى الصحابة والتابعين وأقوال أئمة الحديث والفقه والاعتقاد في بداياته قائما على هذا الحفظ والاختزان في ذاكرة المحدثين، فهل نشكك بالسنة النبوية وآثار الصحابة والتابعين لكون ما نقله الأئمة غير ثابت بخط النبي ﷺ ولا بخط أحد من أصحابه أو تابعيهم؟

وتأمل هذا الاحتمال البارد الذي ضعَّف به ثبوتَ هذا النقل عن الإمام أحمد، وهو احتمال تساهل البيهقي لهوىً في نفسه وميل إلى التأويل!. فأي قيمة لهذا الاحتمال مع تصريح الإمام البيهقي بسنده الذي لا غبار عليه، وهو مَنْ هو في علم الحديث والشهرة بالأمانة والتوثيق عند أهل العلم جميعهم. وتأمل كيف يغيب الحد الأدنى من المنهج العلمي في جوابهم! بل إن كلامه في حق الحافظ البيهقي هنا طعنٌ صريح في نزاهته وأمانته، وادعاءٌ بأن البيهقي رحمه الله تعالى من أولئك الناس الذين يخفون ما يتعارض مع مذهبهم ويُبرزون ما يوافقه من الآثار، وهذا يُعدّ في عرف المحدثين كبيرة من الكبائر، تُسقط العدالة وتقدح في رواية من ثبت عنه ذلك.

تأمل أيضا غياب المنهج والإنصاف في قوله: «الحافظ ابن حجر أوَّل الضحك بالرضا، والحافظ رحمه الله متأثر بمذهب الأشاعرة، فلا عبرة بقوله في هذا»[١]!! **وقوله:** «الخطابي رحمه الله ممن يتأولون الصفات، فلا اعتبار بقوله ولا حجة برأيه، وله تأويلات كثيرة، والله يعفو عنا وعنه»[٢]!

---

(١) تعقيبات على كتاب السلفية للبوطي: (٣٤).

(٢) المصدر السابق: (٣٦).

وهذا الذي وقع فيه الفوزان لا يقع به طالب علم مبتدئ، أن يضرب بكلام ... الثقات عرض الحائط ويُعرض عن كل رأي لهم لمجرد مخالفتهم لمذهبه!

بل وهناك شيء آخر: وهو أن طريقته لا تصلح حجة علمية معتبرة لنقض مذهب مخالفه، لأنه يستطيع قلب الحجة عليه ويقول له: أنت لا يُعتَد برأيك في المسألة، لكونك عندي مجسما وتعتقد تشبيه الله تعالىٰ بخلقه. وعليه، فلا يمكن الوثوق بكلامك، لأنك عندي متهم باتباع الهوىٰ في الحكم علىٰ الآثار المروية عن السلف.

ثُمَّ هَبْ أنَّا قبِلْنا الطعن بالخطابي وابن حجر، لكن ما قوله بتأويل الإمام البخاري الضحك بالرحمة؟[1].

وما قوله في ما نقله البخاري في «خلق أفعال العباد» عن سفيان الثوري أنه قال في قوله عز وجل: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] قال: علمه[2]. وما قوله في اختيار البخاري في صحيحه تأويل الوجه بالمُلْكِ في قوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]: إلا ملكه، ويقال: إلا ما أريد به وجه الله)[3]!!

الاستشهاد بكلام أهل الكتّاب في العقيدة إذا وافق مذهبهم!

وفي مقابل الرفض الغريب من الفوزان لِنَقْلِ أمثال البيهقي والخطابي وابن حجر لتفويض السلف وتأويلهم، وغمْزِ هذا النقل بأنه لا يصح لكونهم ممن يؤولون الصفات. نجد موقفا آخر أشد منه غرابة للشيخ حمود التويجري يحتار ذَوُو الألباب في فهمه، إذا أرادوا حمله علىٰ إحسان النوايا وعدم الإصرار علىٰ الباطل.

فالفوزان يرفض نقل أولئك العلماء الفحول المشهود لهم بالعلم والديانة والصدق والفقه والفهم في الدين، أما التويجري فيقبل كلام أهل الكتاب من اليهود والنصارى.

---

(١) نقله الحافظ البيهقي في الأسماء والصفات: (٣٧٨).

(٢) ضمن مجموعة عقائد السلف: (١٢٢).

(٣) انظر فتح الباري: (٨/ ٥٠٥).

ويصدّقهم في حفظهم للنصوص التي تثبت صفات الباري سبحانه على وجه يصرح بالتجسيم وتشبيه الله تعالى بخلقه، حيث خلق آدم على صورته وشبهه!

يقول حمود التويجري: «فهذا المعنى عند أهل الكتاب من الكتب المأثورة عن الأنبياء كالتوراة، فإن في السفر الأول منها: «سنخلق بشرًا على صورتنا يشبهها»»[١]!

ثم يقول مبررا نقله عنهم: «فمن المعلوم أن هذه النسخ الموجودة اليوم بالتوراة ونحوها قد كانت موجودة على عهد النبي ﷺ، فلو كان ما فيها من الصفات كذبًا وافتراء ووصفًا لله بما يجب تَنْزِيهُه عنه كالشركاء والأولاد، لكان إنكار ذلك عليهم موجودًا في كلام النبي أو الصحابة أو التابعين كما أنكروا عليهم ما دون ذلك، وقد عابهم الله في القرآن بما هو دون ذلك. فلو كان هذا عيبا، لكان عَيب الله لهم به أعظم وذمهم عليه أشد»![٢]اهـ.

فالرجل يعلنها بكل صراحة: أن آدم عليه الصلاة والسلام يشبه رب العزة سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا، وأن الله تبارك وتقدّس خلق آدم على صورته التي تشبهه. ولم يجد غضاضة في الاستعانة بنصوص أهل الكتاب ليثبت صحة عقيدته.

هذا مع أن اللهَ ورسولَه والصحابةَ والتابعينَ وتابعيهم من السلفِ وعلماءِ المسلمين من أهلِ السنة في التفسيرِ والحديثِ والأصولِ والفقهِ واللغةِ، والعلماءَ من جميع الطوائف وكل الفرق التي تنتسب إلى الإسلام، السُّنِّيّ منهم والمبتدع. مع أن جميع هؤلاء يطعنون في صحة ما بيد اليهود والنصارى مما يزعمون أنه منزل من عند الله، إلا أن التويجري يراه صحيحا يمكن التعويل عليه والاستشهاد به والركون إليه، في نقل ما يثبت أن آدم عليه الصلاة والسلام يشبه رب العزة وأنه على صورته. فقط لأنه على نفس العقيدة!!

أما احتجاجه بقوله: «فلو كان ما فيها من الصفات كذبًا وافتراء ووصفًا لله بما يجب تَنْزِيهُه عنه كالشركاء والأولاد، لكان إنكار ذلك عليهم موجودًا في كلام النبي أو الصحابة أو التابعين كما أنكروا عليهم ما دون ذلك. فلو كان هذا عيبا، لكان عَيب الله لهم به أعظم وذمهم عليه أشد». فلا يخدعنا هذا القول.

---

١) عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن، لحمود التويجري، ص: (٧٦).

٢) نفس المصدر السابق.

لأنه ليس من الضروري أن يعقد القرآن الكريم أو السنة النبوية فصلا خاص يتتـ ـ
كل النصوص التي بأيدي اليهود والنصارىٰ نصا نصا وكلمة كلمة. فالقرآن ليس كتـ ـ
مؤلفه لغرض خاصٍ هو الرد علىٰ ضلالات النصوص المحرفة سطرا سطرا وفقر ـ
وتعقّب كل لفظ فيها، بل يكفيه فقط الإشارة إلىٰ أن التحريف قد وقع فيها بدون تفـ
وتطويل في ذلك، وكذلك السنة النبوية الشريفة.

ولو كان كلام الشيخ التويجري صحيحا، فلماذا لم يذكر الله نصا خاصا يُرَدّ فيـ ـ
علىٰ قول العهد القديم أن الله واثنين من ملائكته مَرُّوا بإبراهيم عليه السلام ضيوف فضيـ
وأطعمهم وهو يعلم أن الله سبحانه وتعالىٰ بينهم؟[1]. وعلىٰ قول العهد القديم كنـ ـ
يعقوب عليه السلام تعارك مع الله وضربه وأنه -تعالىٰ عما يقولون علوا كبيرا- كان يتر ـ
إلىٰ يعقوب أن يُفْلِتَه من يده، فلم يتركه إلا بعد أن أخذ البركة منه غصبا وإجبارا؟[2].

وقس علىٰ هذا نصوصا بالغة الكثرة يظهر عليها التحريف وَوَصْفُ الله تعالىٰ و ـ
بما لا يليق.

ولعل التويجري كان صادقا مع نفسه عندما صرح بمشابهة آدم للرحمن سبحـ ـ
وتعالىٰ، وكان أشجع من غيره في الإعلان عن معتقده، بينما غيره من شيوخ المجسـ
المعاصرين -علىٰ رغم ما يظهرونه من التجسيم- إلا أنهم يخافون من الإفصاح عن دقـ ـ
وتفاصيل عقيدتهم والاعتراف بما يلزم عنها بذلك الوضوح.

ولكنّ المتأمل بإمعان في أحوالهم يجدهم إذا ظهر من هو أَلْحَنُ منهم بالحجة علىٰ خفـ ـ
مذهبهم، يسارعون في الحفاوة بما يقول ويسبغون عليه وعلىٰ كلامه وحجته من الأوصـ ـ
يظهر به هذا المكنون في صدورهم. وليس أدل علىٰ ذلك من مسارعة الشيخ ابن باز إلىٰ تقريـ
هذا الكتاب، والشهادة له بالصحة والتعبير عن الاعتقاد السليم الصحيح الذي يمثل عقيـ
السلف، مع أن ابن باز طيلة عمره لم يكتب في أحد مؤلفاته في العقيدة ولم يصرّح بالرأي الذي
شكر عليه التويجري وقرّظ كتابه من أجله!

---

(١) سفر التكوين: إصحاح ١٨ - عدد (١-٨).

(٢) سفر التكوين: إصحاح ٣٢ - عدد (٢٣-٢٩).

قال ابن باز في كلام نأخذ منه مقتطفات: «اطلعتُ على الكتاب، فوجدته كتابا قيما عظيم الفائدة، قد ذكر فيه الأحاديث الصحيحة الواردة في خلق آدم على صورة الرحمن، وفيما يتعلق بمجيء الرحمن يوم القيامة على صورته. وقد أجاد وأفاد وأوضح ما هو الحق في هذه المسألة، وهو أن الضمير في الحديث الصحيح في خلق آدم على صورته يعود إلى الله عز وجل، وهو موافق لما جاء في حديث ابن عمر: أن الله خلق آدم على صورة الرحمن. وقد صحّحَه[1] الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه والآجري وشيخ الإسلام ابن تيمية وآخرون من الأئمة رحمة الله عليهم جميعا. وقد بيّن كثير من الأئمة خطأ الإمام ابن خزيمة رحمه الله في إنكار عود الضمير إلى الله سبحانه وتعالى»[2]اهـ.

قلت: هل بعد هذا البيان شيء يشهد أن القوم مُشَبِّهَةٌ مُجَسِّمَةٌ بعيدون كل البُعد عن عقيدة السلف الصالح ومنهجهم، وأنهم أقرب الناس فهما واعتقادا إلى الكرامية المجسمة.!

فابن باز يذكر أن الحق والصواب في الضمير الوارد في الحديث أنه يعود إلى الله سبحانه لا إلى آدم عليه السلام. ويحتج بتصحيح بعض العلماء للحديث. رغم أن الحكم على السند بالصحة لا يعني أنهم صححوا فهمه لمدلول النص! ولا أدري كيف بنى هذا على ذاك! كما لا ندري من أولئك الأئمة الكثيرون الذين وافقوه على هذا الرأي الذميم، إلا أن يكونوا من أئمة التجسيم والفهم السقيم!

حتى أن ابن خزيمة رحمه الله تعالى -وهو يوافقهم في كثير من الأقوال- عارضهم وذكر أن الضمير يعود إلى آدم عليه السلام، وليس إلى رب العزة سبحانه، لما في ذلك القول من قُبح التصريح بالتشبيه.

كما أن إرجاعهم الضمير على الله سبحانه ينقض قولهم بتفويض الكيفية وقولَهم: «على وجه يليق به»، أو صورة ليست كصورنا، مثلما يقولون يد ليست كأيدينا ووجه ليس كوجوهنا، وغير ذلك من العبارات التي يريدون بها الهروب من الإلزامات التي تلحق

---

(١) يعني صحح سند الحديث، لا فَهْمَ التويجري.

(٢) تقريظ ابن باز لكتاب «عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن»، لحمود التويجري، ص: (د).

مذهبهم. لأنهم بذلك أثبتوا كيفية معلومة محددة، وهي صورة آدم عليه السلام وصورة ...
فانْهَدَمَ تفويض الكيفية الذي يقولونه به. ولا يخرجون من وحل التجسيم والتشبيه إلا بتـ...
لفظ الصورة أو بإرجاع الضمير إلى آدم عليه السلام.

قال الإمام النووي ناقلا عن المازري: «العجب من ابن قتيبة في قوله: «صورة ...
كالصور». مع أن ظاهر الحديث على رأيه يقتضي خلق آدم على صورته، فالصورتان على ...
سواء. فإذا قال: «لا كالصور» تَنَاقَضَ قولُه، ويقال له أيضا: إن أردت بقولك «صورة ...
كالصور» أنه ليس بمؤلف ولا مركب، فليس بصورةٍ حقيقةً وليست اللفظة على ظاهرها
وحينئذ يكون موافقا على افتقاره إلى التأويل»[1] اهـ

الكيل بعدة مكاييل:

والملاحَظ إن ابن باز لم يعلق بشيء على استشهاد التويجري بكتب اليهود والنصارى
ونصوصهم المحرفة المكذوبة بكلمة واحدة، في حين أن تشنيعه وتشنيع طائفته على ...
الأحاديث الضعيفة والموضوعة في كتب التصوف والآداب والرقائق، ولا سيما كتب ...
حامد الغزالي، وبالأخص إحياء علوم الدين، بلغ مبلغا عظيما، جعل بعض القائمين عـ...
إحدى المجلات الوهابية المعتمَدة عندهم، والواسعة الانتشار في العالم تُدْرِجُ كتاب إحياء
علوم الدين ضمن قائمة تسمى: «كتب حذر منها العلماء»[2]. مع أنه كتابُ رقائق وتزكية في
الأصل وليس كتاب فقه ولا اعتقاد في أصله، ولم يذكر الغزالي رحمه الله حديثا ضعيفا و...
يحتج به في العقيدة.!

ولعل الكثيرين من العلماء وطلبة العلم عانوا من هذه الطائفة عند الكلام والمناقشة في
أمور فرعية. سواء في بعض العادات، كشرب الماء في وضع الوقوف أو القعود، ومعانقة
القادم من السفر، والقيام للغير وتقبيل يده، والأخذ من اللحية وتهذيبها والمصافحة بعـ...

---

(١) شرح صحيح مسلم للنووي: (٦/ ١٦٦).

(٢) هي مجلة «التوحيد»، التي تصدرها جماعة أنصار السنة المحمدية في مصر، وتحظى بالدعم والرعاية من أدعياء السلفية في مختلف بلاد المسلمين.

الصلاة وغير ذلك، حيث لا يقبلون إلا أن يكون الحديث صحيحا غاية في الصحة. أو كان في أمور هيئات العبادة واستحداث سنن الخير، كمجالس الذكر والاحتفال بالمولد النبوي، ورفع اليد في الدعاء بعد الصلاة مما يُعد من أمور العمل لا الاعتقاد.

حيث يصر الوهابية على أنها بدعة، ويستدلون على ذلك بأنها لم ترد عن النبي ﷺ ولا أصحابه ولا التابعين[1]، ويتشددون إلى أقصى حد، ويطلبون من المخالف دليلا خاصا في كل مسألة حتى يقبلوا منه استحداث سنة من سنن الخير. وإن حاولتَ إقناعهم بأن ما لم يَرِدْ دليلٌ بالحث عليه أو النهي عنه فهو معفوّ عنه وليس داخلا في نطاق التحريم بنص الحديث الصحيح، كنتَ كمن يحرث في الماء من رفضهم وتعنتهم وإقامتهم لما يرونه أدلة تخالف هذه القاعدة. ثم تجدهم في تقرير عقائدهم على عكس ذلك تماما، يقبلون بالأحاديث الضعيفة والموضوعة والآثار الموقوفة على التابعين وتابعيهم، وربما كان في أسانيدها مقالا. وكذلك يحتجون بعدم ورود ما يثبت عقيدتهم أو ينفيها!

فكيف يسكت من يدّعون الانتماء إلى السلف الصالحين وأنهم الممثلون الشرعيون والناطقون الرسميون عن أهل السنة والجماعة. كيف يسكتون على الاحتجاج بأكاذيب أهل الكتاب في العقائد؟! فهل العقائد أقل من الفروع؟ وهل وصل التعصب إلى هذا الحد الذي يُعمِي صاحبه، ويجعله يصل للحد الذي يحتج فيه بكل ما يجده أمامه من الآثار، ولو كانت ضعيفة أو موضوعة أو مقطوعة لا يتصل إسنادها بالنبي ﷺ؟ سبحانك هذا بهتان عظيم.

بل وهذا يجعلنا نُسَائِلُهُمْ: مالكم كيف تحكمون؟ أَلَكُمْ كتاب فيه تدرسون؟ إنّ لكم فيه لما تَخَيَّرُون؟. فبأي معيار وزنتم المذاهب وحكمتم عليها؟ وبأي مقياس تُشَنِّعُون على مخالفيكم، طالما أنكم تحتسبون عند الله ما هو أشد مما تنقمونه عليهم؟!!

ثم يقول ابن باز في نهاية تقريظه: «ومَنْ تأمل ما كتبه أخونا العلامة الشيخ حمود التويجري في هذا الكتاب وما نقله عن الأئمة اتضح له ما ذكرنا. فجزاه الله خيرا، وزاده من العلم والإيمان، وجعلنا وإياه وسائر إخواننا من أنصار السنة والقرآن»!![2] اهـ

---

(١) على أن الأدلة قد وردت بخلاف ما يقولون .. وليس المقام هنا مقام تفصيل ذلك ..

(٢) تقريظ ابن باز لكتاب «عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن»، لحمود التويجري، ص: (د).

فأي علم وأي إيمان وأي سنة وأي قرآن يتكلم عنهم الشيخ غفر الله لنا وله.!

عجائب وغرائب!!

ولا شك أن الباحث المنصف بعد ذلك لن يثق في نقلهم ولا تزكيتهم، ولا أخذ... كتبهم وعلومهم أيضا، بعد الذي نقلناه عنهم ونسخناه من كلامهم وكتبهم.

بل ولن يستغرب بعدها إذا قرأ في كتبهم عن عقيدة السلف وأهل السنة من... والصحابة والتابعين ما يَنْسِبُ إلى رب العزة تعالى كل النقائص.

مثل قول ابن عثيمين وهو يجيب على سؤال، هل يجوز وصف الله بالمَلَلِ كم... الحديث: «إن الله لا يمل حتى تملّوا»؟: «من المعلوم أن القاعدة عند أهل السنة والجماعة... نصف الله تبارك وتعالى بما وصف به نفسه من غير تمثيل ولا تكييف. فإذا كان هذا... يدل على أن لله مللا، فإن ملل الله ليس كمثل مللنا نحن. بل هو ملل ليس فيه شيء... النقص»[1] اهـ.

فالشيخ سامحه الله تعالى هنا يصف الله بنقص ليس فيه نقص، فهل هناك ملل ليس... نقص؟ بل الملل نقص في الأصل. والموصوف بالملل هو الذي ينتظر على حالةٍ يكرهها... يستطيع الخروج منها إلا بحدوث سبب خارج عن قدرته وإرادته يغير حالته إلى... أفضل، لأنه لو كان يستطيع الخروج منها بدون انتظار لسببٍ خارج عن إرادته وقدرته... قبل أن يتسرب إليه الملل. فهل رب العزة تعالى مقهور على حالة من الحالات ولا يستطيع... فك نفسه منها؟! سبحانك هذا بهتان عظيم.

وعلى قاعدة الشيخ وفهمه يمكن لأي إنسان أن يثبت لله تعالى نسيانا ليس فيه نقص... وجوعا ليس فيه نقص، ومرضا ليس فيه نقص! لأن هذا كله جاء في النصوص.

ويقول العثيمين أيضا: «قوله: «يؤذيني ابن آدم»[2]، أي: يُلحق بي الأذى!! فالأذى...

---

(١) المجموع الثمين من فتاوى ابن عثيمين - العقيدة: (٤٢).

(٢) البخاري (٤٥٤٩)، مسلم (٢٢٤٦).

ثابتة ويجب علينا إثباتها!؛ لأن الله أثبتها لنفسه، فلسنا أعلم من الله بالله، ولكنها ليست كأذية المخلوق»[١]اهـ.

ولا يغير استخدامه الأسلوب الخطابي شيئا في كون كلامه يثبت أن الله تعالىٰ يمكن أن يؤذَىٰ، فينسب لله نقصا واضحا، فالأذىٰ في اللغة هو الضرر. ولا يغني عنه تهويشه بأن هذا هو قول الله عن نفسه في الحديث القدسي وأننا لا نعلم عن الله كما يعلم عن نفسه.

وعلىٰ نفس المنوال يسير الشيخ ابن باز سامحه الله تعالىٰ في بعض فتاويه، ويصف الله تعالىٰ بما تقشعر منه الأبدان.

يقول مجيبا عن سؤال: هل يوصف الله بأن له ظِلاًّ: «نعم، كما جاء في الحديث، وفي بعض الروايات: «في ظل عرشه»[٢]. لكن الصحيح «في ظله»، فهو له ظل يليق به سبحانه، لا نعلم كيفيته، مثل سائر الصفات، الباب واحد عند أهل السنة والجماعة»[٣]اهـ.

فالشيخ يقولها صراحة أن لله تعالىٰ ظلاًّ، وبدلا من أن يحمل اللفظ الموهم للتشبيه: «في ظله» علىٰ اللفظ المحكم الذي يوضح المعنىٰ ويجليه: «في ظل عرشه»، قام بفعل العكس.

وما دام المخرج المتمثل في قولهم «يليق به» موجودا، فلا بأس عندهم في نسبة أي شيء لله تعالىٰ، حتىٰ ولو كان بادي النقص ولا يحتاج في رؤية نقصه إلىٰ دليل!

ومن العجب كلام ابن عثيمين هنا، حيث قال: «والمراد بالظل هنا: ظل يخلقه الله عز وجل يوم القيامة يظلل فيه من شاء من عباده، وليس المراد ظلَّ نفسه جل وعلا؛ لأن الله نور

---

(١) القول المفيد علىٰ كتاب التوحيد لابن عثيمين: (٢/ ٢٤٤).

(٢) خرَّج السيوطي هذه اللفظة في الجامع الكبير للسيوطي (ص: ١٩٩٢٣)، وقال: أخرجه أحمد (٥/ ٣٢٨، رقم: ٢٢٨٣٤)، وابن حبان (٢/ ٣٣٨، رقم: ٥٧٧)، والحاكم (٤/ ١٨٧، رقم: ٧٣١٦) وقال: صحيح علىٰ شرط الشيخين. وابن عساكر (٥٨/ ٤٢٦)، وأخرجه أيضًا: الطبراني في الأوسط (٧/ ٦٤، رقم: ٨٦٠). قلت: وسكت عنه الذهبي في التلخيص ولم يعلق علىٰ كلام الحاكم.

(٣) مجموع فتاوىٰ ابن باز: (٢٨/ ٢٠٤). وانظر موقع ابن باز علىٰ شبكة الإنترنت:
http://www.binbaz.org.sa/mat/٤٢٣٤

السماوات والأرض، ولا يمكن أن يكون الله ظلا من الشمس، فتكون الشمس فوق... بينها وبين الخلق!، وَمَنْ فَهِمَ هذا الفهم فهو بليدٌ أبلدُ من الحمار! ثم يقول مؤكِّدا: .... يكون المراد بالظِّل ظلَّ الرب عز وجل؟ لكن كما قلتُ: بعض الناس أجهل من ... يدري ما يترتب على قوله الذي يقوله في تفسير كلام الله وكلام رسوله ﷺ»(١)اهـ.

– لا يخفى أنه هنا قد خالف قاعدته السابقة التي اعتمد عليها في إثبات الملل ... عز وجل. ورفض ما أقرّه ابن باز على أنه عقيدة السلف، رغم أن ابن باز مستند ... القاعدة المعتمَدة عندهم. فما الفرق بين هذا النص وبين غيره في كونه يمكن الاست... على صفة أو لا؟

فلا معنى لاستعمال القاعدة في حالة من الحالات التي يُحكَم عليها بها وعدم ... في حالة أخرى مماثلة لها إلا التَّشَهِّي واتِّباع الهوى، فيستعملها الشخص وقتما يريد ويتح... وقتما يريد.

– كما أنّ رَفْضَهُ لإثبات الظل لم يكن تنزيهًا للمولى تبارك وتعالى عن الجسمية، ... بسبب اعتقاده جِسْمِيَّةَ المولى تعالى وتَقَدَّسَ! وذلك أن الشيخ وأهل مذهبه يعتقدون ...

(١) شرح رياض الصالحين لابن عثيمين: (٣/ ٣٤٧). وهنا وقفة تثبت أن القوم لا يتورعون عن ... والخداع في المطبوعات والمنشورات بما يخدم مذهبهم ولا يقدح فيه. فقد حصلتُ على نص ... عثيمين وتعليقه على الحديث من موقع خيرية ابن عثيمين على الإنترنت

http://www.ibnothaimeen.com/all/books/printer_١٨٢٠٠.shtml

ثم بحثت عن هذا النص في الكتاب من خلال برنامج المكتبة الشاملة للتأكّد من صحة نسبة الكلام ... ولكني لم أجد أي إشارة له من قريب أو بعيد. ثم بحثت على الشبكة عن نسخة مصورة pdf ... فوجدت نسخة على «ملتقى أهل الحديث» وهو موقع وهابي معروف، ولم أجد كذلك أي إشارة ... ثم بحثت مرة أخرى حتى وجدت النسخة التي أحلتُ إليها في ثبت المراجع وفيها نَصُّ كلامه. فعر... القوم أدركوا مخالفة ابن عثيمين وقدْحَهُ في فهم ابن باز فقاموا بحذف كلامه دون أي إشارة ... القارئ والمطلع على الكتاب في الشاملة أو هذه النسخة المصورة أن هذا فقط هو المكتوب. وقيامهم ... من الكلام دون الإشارة أو التلميح تكرر منهم أكثر من مرة في عدة كتب. والقوم مشهورون منذ ... باستحلال الحذف والتغيير والتبديل والكذب في سبيل نصرة مذهبهم.

تعالى جالسٌ على العرش، والعرش فوق الشمس وفوق كل شيء، فوقيةً حسّية بالمعنى المعروف في اللغة. ولأن الظل لا يتكوّن إلا إذا كان الجسمُ تحت مصدر الضوء الذي هو الشمس هنا. وقد تقرر عندهم أن الله تعالى هو الذي فوق الشمس وليست الشمس هي التي فوقه، وبالتالي فليس الظل ظلًّا له تعالى!

أي أنه رَبَطَ كون الظل لله بعلوّ الشمس على الله تعالى بحيث تصير فوقه!، معتمدا في ذلك على الحقيقة العلمية الخاصة بالأجسام، وهي أن الظل ينشأ إذا اعترَض الجسمُ مسارَ الضوء، فينعكس هذا الاعتراض الذي هو في الحقيقة انقطاع للأشعة الضوئية على صورة ظل.

نصوصٌ صريحة في التشبيه والتجسيم:

- وليس أصرح من مثل كلام العثيمين -ومثله كثير عندهم- في أنهم لا يعتقدون اتصّاف الله تعالى إلا بالحقائق التي تفيدها اللغة لهذه الألفاظ، التي تفيد في ظاهرها المشابهة بين الله تعالى وخلقه، خصوصا البشر.

يقول العثيمين: «فإذا قلت: ما هي الصورة التي تكون لله عز وجل يكون آدم عليها؟ قلنا: إن الله عز وجل له وجه وله عين وله يد وله رجل عز وجل، لكنه لا يلزم من أن هذه الأشياء مماثلة للإنسان، فهناك شيء من الشبه، لكن ليس على سبيل المماثلة!»[١] اهـ.

فابن عثيمين يثبت شيئا من التشابه بين المولى سبحانه وتعالى وبين الإنسان خصوصا. ولا ينفعه نفي المماثلة التامة فقط دون نفي التشبيه في بعض الأشياء؛ لأن المماثلة التامة ليست حاصلة أصلا بين أي مخلوقين من نوع واحد، فلا يعتبر التنزه عن المماثلة التامة ميزة للخالق.

فحاصل كلامه: أن لله تعالى وجها كما لنا وجوه وله عينا كما لنا عيون وله يدا كما لنا أيدي وله رجلا كما لنا أرجل، غاية الأمر عنده أن هذه الأشياء لا تشبه ما عندنا مشابهة تامة، بل بوجه من الشبه! بما يعني أن الله تعالى مركّبٌ من هذه الأعضاء ولكن صورتها تختلف بعض الاختلاف عن صورة هذه الأشياء عندنا!

---

(١) شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين: (١/ ١١٠).

- **ويقول الهراس**: «وكيف يتأتى حمل اليد على القدرة أو النعمة، مع ما ورد من إثبات الكف والأصابع واليمين والشمال والقبض والبسط وغير ذلك مما لا يكون إلا لليد الحقيقية!»[(١)] اهـ.

فالهراس هنا يستدل بالتركيب المشاهَد في الإنسان على إثبات هذا التركيب لله سبحانه وتعالى، والكلام واضح غاية الوضوح أن يده سبحانه وتعالى يدٌ حقيقية كالتي نعرفها وليست شيئا آخر، بل ولا يصلح أن يقال ليست كأيدينا أو على وجه يليق به؛ إذ روح الاستدلال الذي صرّح به هو اجتماع الأصابع والكف والاتصاف باليمين والشمال والقبض والبسط، كما هو الحال في الإنسان.

- والهراس قد قالها صريحة وهو يتحدث عن -إمامه- ابن تيمية، **قال**: «ابن تيمية ينكر أن يكون في القرآن والسنة لفظُ نزولٍ ليس فيه معنى النزول المعروف، لأنه جاء بلغة العرب، ولا تعرف العربُ نزولا إلا بهذا المعنى، ولو أريدَ غير هذا المعنى لكان خطاب بغير لغتها، واستعمالا للَّفظِ المعروفِ له معنى في معنى آخر، وهذا لا يجوز»[(٢)] اهـ.

وهذا معناه أن الهراس -وهو من أئمة أتباع ابن تيمية في عصرنا الحديث- يشهد على ابن تيمية أنه يقصد من هذه الألفاظ معناها المعروف، وليس فقط النزول، كما يفيده آخر كلامه في هذه الفقرة: «ولو أريدَ غيرَ هذا المعنى لكان خطابا بغير لغتها، واستعمالا للفظ المعروف له معنى في معنى آخر، وهذا لا يجوز».

- **وقال ابن تيمية**[(٣)] **وهو يرد على من فسَّر القيوم بأنه الذي لا يزول من مكانه ولا يتحرك**[(٤)]: «وأما دعواك أن تفسير القيوم الذي لا يزول عن مكانه ولا يتحرك، فلا يُقبل

---

(١) شرح العقيدة الواسطية للهراس، ص: (١١٧).

(٢) ابن تيمية السلفي، محمد خليل هراس، ص: (١٤٥).

(٣) نقل هذا الكلام عن عثمان بن سعيد السجزي المجسم، من كتابه «الرد على بشر المريسي»، وقد ساقه هنا مستشهدا به ومؤيدا لكل ما فيه، ولولا ذلك ما نقلناه باعتباره رأيا له.

(٤) كما ينبغي أن أذكر أن من قال في تفسير القيوم هو الذي لا يزول من مكانه خطأ. لأن الله سبحانه لا يحتويه مكان، والانحصار في مكان هو من خواص الأجسام. ولو اقتصر القائل على أن معنى القيوم هو الذي لا =

منك هذا التفسير إلا بأمر صحيح مأثور عن النبي ﷺ، أو عن بعض أصحابه أو التابعين، لأن الحي القيوم يفعل ما يشاء، ويتحرك إذا شاء، ويهبط ويرتفع إذا شاء، ويقبض ويبسط، ويقوم ويجلس إذا شاء، لأن ذلك أمارة ما بين الحي والميت لأن كل متحرك لا محالة حي وكل ميت غير متحرك لا محالة»[1] اهـ.

تأمل في كلامه هذه الأوصاف التي أطلقها على رب العالمين: [يقوم ويجلس ويتحرك ويصعد ويهبط].

هل يمكن أن يقال إن هذه الألفاظ لا تدل دلالة واضحة على أنه مجسم ومشبّه. وربما يأتي قائل مغرور بكلامه فيقول: «كل ذلك على الحقيقة وليس كمثله شيء»!

فنقول: قولك إن هذه الألفاظ على حقيقتها اللغوية معناه التجسيم، فلا حقيقة لغوية غيرها. خاصة وابن تيمية هنا لا يشرح حديثا أو يعلق على آية، بل يذكر أمورا متعددة من عند نفسه، فَهِمَهَا هو بعقله وخياله، وسماها الحركة، ونَسَبَها لرب العزة سبحانه. **فإن قلت بعد ذلك:** ليس كمثله شيء؟ **قلنا لك:** إما أنك كذاب أو جاهل.

لأن حمل هذه الألفاظ على الحقيقة معناه أنها مما نعرفه في لغة العرب بمعناه المتداول بيننا. وقولك ليس كمثله شيء معناه أن هذه الألفاظ ليست على حقيقتها؛ لأنها لو كانت على حقيقتها صار كمثله شيء سبحانه في النزول والهبوط والحركة!

إذن، من يقول ما قاله ابن تيمية، ثم يقول بعده كلمات من باب [على الوجه اللائق، أو ليس كمثله شيء]، فهو لا يريد بذلك إلا الهروبَ من اللوم والتخلصَ -في العلانية وعند العامة- من التجسيم الذي يضمره في نفسه. ورغم ذلك لا ينفعه قول هذه الكلمات بعد أن تبين أنه يريد بها الحقيقة التي نعرفها كما قال الهراس، لا الوجه اللائق به تعالى الذي لا تدركه عقولنا ولم يكلفنا الله تعالى بإدراكه والبحث عنه.

= يزول لكان ذلك حقا وصدقا وموافقا لكلام الله ورسوله، فعدم الزوال معناه استمرار الوجود إلى ما لا نهاية مصداقا لقوله تعالى ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾.

(١) شرح العقيدة الأصفهانية، ابن تيمية، ص: ٦١، مكتبه الرشد بالرياض، سنة ١٤١٥ هـ.

فلو جاء أحد المتعصبين لابن تيمية وقال: إن ما اتَّهَمْتُمُوه به مجرد لوازم وليس مما يُفهم من منطوق كلامه، ولازِمُ المذهبِ ليس بمذهب، فسوف نتماشى معه على سبيل التبسُّط في الحوار لا على سبيل الاعتراف ونقول: لازم المذهب ليس بمذهب في حالة كون اللزوم ليس بيّناً، لكن في حالة اللزوم البين، يكون لازم المذهب مذهبا، سواء أَقَرَّ به متبع هذا المذهب أو لم يُقِرّ، وليس أَبْيَنَ مما نقلناه بيانٌ.

– ويعلن ابن باز ما سبق أن أعلنه الهراس من أنهم –على مذهب ابن تيمية الذي ينسبونه للسلف– يثبتون لله تعالى المعاني اللغوية القاموسية لهذه الألفاظ ولا يعنون غيرها إذ وصفوه بها سبحانه.

قال: «وهكذا القول في باقي الصفات من السمع والبصر والرضى والغضب واليد والقدم والأصابع والكلام والإرادة وغير ذلك، كلها يقول إنها معلومة من حيث اللغة العربية!»[1] اهـ.

ويقول صالح الفوزان ناهجا نفس السبيل: «المجيء هو مجيء حقيقي على معناه في اللغة العربية، وكذا الإتيان، لما جاء في الآيات الأخرى، ولا يلزم منه مشابهة مجيء المخلوق وإتيانه»[2] اهـ.

– ونجد الهراس يزيد وضوحا وصراحة في الاعتراف بالتجسيم، إنّ تصريحا أو التزاما من خلال النقول التالية:

قال في أحد تعليقاته على كتاب التوحيد لابن خزيمة: «القبضُ إنما يكون باليد حقيقة لا بالنعمة. فإن قالوا: إن الباء هنا للسببية، أي بسبب إرادته الإنعام، قلنا لهم: وبماذا قبض؟ فإن القبض محتاج إلى آلة، فلا مناص لهم لو أنصفوا أنفسهم»[3] اهـ. فصرح بالاحتياج إلى الآلة، والآلة هنا بحسب كلامه هي اليد!

---

(١) الردود البازية في بعض المسائل العقدية، ص: (١٦٥).

(٢) تعقيبات على كتاب البوطي «السلفية»، ص: (٤٠).

(٣) التوحيد لابن خزيمة، تحقيق وتعليق محمد خليل الهراس، ص: (٨٩).

ويقول أيضا: «ومن أثبت الأصابع لله فكيف ينفي عنه اليد والأصابع جزء من اليد؟!»[١]اهـ. ولا يخفى شناعة التعبير بالجزء وقياسه على الإنسان.

ويقول معلقا على حديث النزول: «يعني أن نزوله إلى السماء الدنيا يقتضي وجوده فوقها، فإنه انتقال من علو إلى سفل»[٢]اهـ. والانتقال من علوّ إلى سفل هو انتقال الأجسام التي تقطع المسافة من علو إلى سفل.

فهل يصح بعد كل هذا أن تُسَوّق هذه العقيدة الفاسدة بين المسلمين على أنها عقيدة الرسول ﷺ وأصحابه والتابعين وتابعيهم من أهل السنة والسلف الصالح؟ وهل يصح لأولئك المبتدعة أن يتهموا من أجلها أكابر علماء المسلمين بالابتداع والضلال، وأن يخرجوهم بسببها من دائرة أهل السنة والجماعة؟

فليت شعري. ما هو الآن رأيُ الذين يريدون منا السكوت على انتشار مثل هذه الخزعبلات في حق الله سبحانه وتعالى؟ ويطلبون منا التغاضي عن تكفيرهم وتبديعهم لأكابر العلماء، حرصا على وحدة الصف المسلم من التمزق؟

بل الصف قد تمزق حقا وأصبح أشلاء متناثرة على يد هؤلاء المجسمة، الذين لم يرقبوا في علمائنا إلاًّ ولا ذمة، ولم يحفظوا لهم جميلهم ولم يعرفوا لهم فضلهم، فحسبنا الله ونعم الوكيل.

---

(١) المرجع السابق، ص: (٦٣).

(٢) المرجع السابق، ص: (١٢٦).



الفصل الخامس

النصوص المروية عن السلف في تفويض المعنى مع نفي الكيفية أو العمل بالتأويل

إذا كان المجسمة يدعون أنهم على مذهب السلف، فهذه نصوص من كلام أكابر علماء السلف تثبت كذب أدعياء السلفية وتفضح تقوُّلهم وتزويرهم. وحتى لا يتشتت ذهن القارئ الكريم، سأذكر قول أهل السنة وقول أدعياء السلفية مرة أخرى بصورة مختصرة في هذا الباب.

قال أهل السنة الأشاعرة والماتريدية:

كل ما جاء من النصوص التي توهم مشابهة الله تعالى لخلقه، فلنا معها موقفان، بعد أن نقطع أن الله تعالى مُنَزَّهٌ عن مشابهة خلقه في ذاته وصفاته وأفعاله.

الموقف الأول: نؤمن بها ونصدق بها، بلا كيفية، على الوجه الذي أراده ربنا سبحانه في كتابه، وأراده نبينا ﷺ في سنته، ولا نتعرض لتفسيرها ولا لذكر معناها، ولا ننزع الألفاظ من سياقها، بل نفوّض معناها إلى الله تعالى.

ولا نقول مثل أهل البدع أننا نثبت المعنى ونفوّض الكيفية، لأنهم بذلك يثبتون الكيفية ثم يفوّضون علمها إلى الله. والكيفية هيئة وصورة، والهيئة والصورة من لوازم الأجسام التي تُدْرَكُ بالحواس، والله تعالى مُنَزَّهٌ عن ذلك.

الموقف الثاني: أننا نؤّوله، بِصَرْفِهِ عن الحقيقة اللغوية، إلى معنى مجازيٍّ يدل عليه السياق وتحتمله اللغة ويقبله الشرع، بحيث لا يُنْسَبُ إليه تعالى أي نقص. ولا نفعل ذلك إلا عند وجود قرينة لفظية أو معنوية توجب هذا التأويل. ونشهد أن هذين الموقفين والمذهبين منقولان عن السلف الصالح رضوان الله عليهم.

وقال أدعياء السلفية:

نثبت ما أثبته الله لنفسه على الحقيقة، فنثبت معناه الحقيقي اللغوي، ونفوّض معنى الكيفية إلى الله تعالى.

فنثبت له يدا حقيقية ليست كأيدينا، وساقا وقدما وعينا ووجها، وأنه مستوٍ على العرش بذاته استواءً حقيقيا على وجه الاستقرار والارتفاع فوق العرش، والكرسيُّ موضع قدميه، وأنه فوق السماء وفوق الخلق جميعا، وأنه في جهة فوق دون بقية الجهات. وكل ذلك ليس مثل ما للمخلوقات في كيفيته، بل كيفيته على وجه آخر لا يعلمه إلا الله تعالى. ونعتبر من يفوّض المعنى ضالا مبتدعا مخالفا للسلف وإجماع الصحابة والتابعين، لأن التفويض جهل ونفي لهذه الصفات، ونعتبر من يؤولها ملحدا في أسماء الله وصفاته، محرفا معطلا له إلخ كلامهم.

وهاكم أقوال السلف الصالح رضوان الله عليهم، تَفْصِلُ في القضية، وتبين الحق وتدحض الباطل وتفضح أهله، وتعيد الأمر إلى نصابه.

المطلب الأول

نصوص السلف في تفويض المعنى ونفي الكيفية أصلا

•قول مالك (ت ١٧٩هـ)، وابن المبارك (ت١٨١هـ)، وابن عيينة (ت١٩٨هـ)، وسائر أهل السنة:

قال الإمام الترمذي في حديث النزول: «وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث: ما يشبه هذا من الروايات ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا. قالوا: قد تَثْبُتُ الروايات في هذا، ويُؤْمَنُ بها، ولا تُتَوَهَّم، ولا يقال كيف. هكذا روي عن مالك وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أَمِرُّوها بلا كيف. وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة»[1] اهـ.

والإمام الترمذي هنا يصرف اللفظ عن معناه الموهم وينفي الكيف أصلاً، وينسب هذا لأهل السنة قاطبة، فتأمل.

وقال البيهقي في الاعتقاد: «سفيان بن عيينة يقول: كل ما وصف الله من نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عليه. **قال البيهقي:** وإنما أراد به والله أعلم: فيما تفسيره يؤدي إلى تكييف، وتكييفه يقتضي تشبيهه بخلقه في أوصاف الحدوث» اهـ.

وهذا يعني: أن من الصفات ما يمكن إثبات معانيه اللغوية دون أن يؤدي إلى تشبيه ولا تمثيل ولا تجسيم، كإثبات معاني القدرة والإرادة والعلم والحياة، بخلاف إثبات معاني نحو اليد والوجه والاستواء، فإن معاني هذه الصفات في لغة العرب تؤدي إلى التجسيم، وهو ما عبر عنه الشيخ بالتكييف. وَمِنْ ثم، فالواجب حينئذ التوقف عن تفسيرها، مفوضين ذلك لله تعالى، منزهين لله تعالى عن التكييف والتشبيه والتمثيل[2].

---

(١) جامع الترمذي: (٣/ ٥٠) عقب حديث رقم: (٦٦٢).

(٢) قول السلف في الصفات الخبرية، د. رشوان أبو زيد الأزهري: (١٩).

قول سفيان الثوري (ت١٦١)، ووكيع بن الجراح (ت١٩٧)، وغيرهما:

قال الترمذي في سننه: «قد روي عن النبي ﷺ روايات كثيرة، مثل هذا ما يُذكر فيه الرؤية أن الناس يرون ربهم، وذِكْر القَدَم وما أشبه هذه الأشياء. والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن المبارك، وابن عيينة، ووكيع وغيرهم: أنهم رووا هذه الأشياء ثم قالوا: تُرْوَىٰ هذه الأحاديث، ونؤمن بها، ولا يقال كيف. وهذا الذي اختاره أهل الحديث: أن تروىٰ هذه الأشياء كما جاءت، ويُؤْمَن بها، ولا تُفسَّر، ولا تُتَوَهَّم، ولا يقال كيف. وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه. ومعنى قوله في الحديث: «فَيُعَرِّفهم نفسه» يعني يتجلىٰ لهم»[1] اهـ.

فالإمام الترمذي ينقل هذا عن أهل السنة وأهل الحديث وسائر أهل العلم، أنهم يقولون: «تُروَىٰ هذه الأشياء كما جاءت، ويؤمن بها، ولا تفسّر»، يعني لا يذكر معناها، وهو تفويض للمعنىٰ. «ولا تتوهم»، يعني يصرف ظاهرها الموهم أو أن العقل لا يستطيع توهمه لنقص إمكاناته عن إدراك كنهها وماهيتها. ثم إن الإمام الترمذي قد أوَّلَ قوله ﷺ «فيعرفهم نفسه» بأنه التجلي.

وقال أبو عمر بن عبد البر: «زكريا بن عدي سأل وكيع بن الجراح فقال: يا أبا سفيان هذه الأحاديث -يعني مثل الكرسي موضع القدمين ونحو هذا- فقال: أدركتُ إسماعيل بن أبي خالد، وسفيان، ومسعراً، يحدثون بهذه الأحاديث، ولا يفسرون شيئا»[2]اهـ.

يعني لا يحددون لها معنىٰ، فهو تفويض للمعنىٰ.

قول الأوزاعي (ت١٥٧هـ)، وغيره:

قال اللالكائي: « الوليد بن مسلم يقول: سألت الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، عن هذه الأحاديث التي فيها ذكر الرؤية فقالوا: أَمِرُّوهَا كما جاءت، بلا كيف»[3]اهـ.

---

(١) جامع الترمذي (٤/ ٦٩١)، حديث (٢٥٥٧).

(٢) التمهيد لابن عبد البر: (٧/ ١٤٩).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، لِلاَّلَكَائِيِّ (٣/ ٥٢٧)، حديث رقم (٩٣٠).

قلت: وهذا كلام صريح غاية الصراحة في نفي الكيفية أصلا، وقولهم: «بلا كيف» قاطع في ذلك. فأين هذا من كلام من يدعي أن السلف يثبتون كيفيةً ما ثم يفوضونها.

قول أبي عبيد القاسم بن سلام[1] (ت٢٢٤هـ):

وقد ذُكر عنده رجل من أهل السنة يجد في قلبه شيئا من الأحاديث الموهمة للتشبيه فكان رده بالتفويض في منتهى الوضوح. **قال:** «هذه الأحاديث حق لا شك فيها، رواها الثقات بعضهم عن بعض، إلا أنّا إذا سُئلنا عن تفسير هذه الأحاديث لم نفسرها ولم نذكر أحدا يفسرها»[2] اهـ.

قلت: وقوله رحمه الله تعالى: «لم نفسرها ولم نذكر أحدا يفسّرها» واضح في أنه يفوّض المعنى ويكِل علمه تفصيله إلى الله تعالى، إذ عدم التفسير لا يدل إلا على ذلك.

وقفة مع قول السلف في نصوص المتشابهات: «أَمِرُّوهَا كما جاءت»:

وبعض المجسمة يدعي أن السلف يقصدون منها إثبات الحقيقة اللغوية، فيلبّسون على القارئ بإحالته على كلمة «كما جاءت» وحدها، ويصرفون انتباهه عن كلمة «أمِرُّوها»، لأن الجملة كاملة تفيد معنى آخر. فيقولون أن قول السلف كما جاءت: معناه كما هي حقيقتها اللغوية.

فنقول لهم: لا تجتزئوا الكلام وتقطعوا أوصاله، وإذا شرحتم فاشرحوا الجملة كاملة في سياقها الذي وردت فيه، ولا تكونوا كمن قال إن الله تعالى نهى عباده عن الصلاة، ثم استدل على دعواه بقول الله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ﴾، ولم يكمل الآية ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]!

---

(١) العالم البحر الفقيه المحدث اللغوي المتفنن. قال إسحاق بن راهويه في حقه: أبو عبيد أعلم مني وأفقه. وقال الإمام أحمد: أبو عبيد أستاذ. وسئل يحيى بن معين عنه فقال: أبو عبيد يُسأل عن الناس. وقال أبو داود: ثقة مأمون. قال الذهبي: من نظر في كتب أبي عبيد علم مكانه من الحفظ والعلم، وكان حافظا للحديث وعلله ومعرفته متوسطة، عارفا بالفقه والاختلاف، رأسا في اللغة، إماما في القراءات، له، اهـ. انظر: تذكرة الحفاظ وذيوله: (٢/ ٦)، وغيره.

(٢) التمهيد لابن عبد البر: (٧/ ١٥٠).

فعبارةُ: «أمروها كما جاءت» تُفهَم على وجهها الصحيح إذا عرفنا ما هو المقصود بإمرارها، أو المرور عليها كما جاءت.

والإمرار في لغة العرب: يعني المجاوزة وعدم التعمق أو التأمل في الشيء الذي يمر عليه، ويؤيده ما ذكره علماء اللغة في تفسير مادة (مرر). فقد ورد في معاجم اللغة: مر به، يمر مرا ومرورا: أي اجتاز. ومر يمر مرورا: ذهب واستمر. **قال ابن سيده**: مر يمر مرا ومرورا : جاء وذهب. ومر به، ومرّهُ: جاز عليه.

ومنه بيت جرير:

تمّرون الديار ولم تعُوجوا   كلامكمُ عليَّ إذاً حرامُ

وقوله عز وجل: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّـٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٩] فمرت به: أي استمرت به، -يعني المنيّ-، قيل: قعدَتْ وقامت ولم يُثْقِلْها[١].

ومعنى هذا: أن إمرارها يقتضي مجاوزتها، وعدم الوقوف عليها، وترك علم معناها لله تعالى. وهذا هو التفويض الذي عليه السلف[٢].

قول الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ):

روى الخلال بسند صحيح عن الإمام أحمد أنه قال في مثل هذه النصوص: «نؤمن بها ونصدق، ولا كيف ولا معنى»[٣]اهـ.

قلت: فها هو الإمام أحمد الذي يتمسحون به ويدعون أنهم على مذهبه، يفوّض المعنى وينفي الكيفية تماما.

فقول الإمام: «ولا كيف ولا معنى» يعني، ولا يوصف الله تعالى بالكيفيات. ولا بالمعاني المحدثات التي توصف بها المخلوقات، والتي قد عهدتها اللغات. فلا يوصف

---

(١) تاج العروس للزبيدي: (١٤/ ١٠١)، ولسان العرب لابن منظور: (٥/ ١٦٥). وانظر مادة «مرر».

(٢) كفى تفريقا للأمة باسم السلف، د. عمر عبد الله كامل: (٥٥).

(٣) ذم التأويل لابن قدامة: (٢٢)، وانظر له أيضا لمعة الاعتقاد: (٣).

تعالى بالكيف، ولا بالمعاني المعهودة من اللغة، وإنما يوصف الله تعالى بصفاته التي أخبر عنها في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ على المعاني التي أرادها الله تعالى. ومنه تعرف أن منهج السلف هو تفويض المعنى ونفي الكيف، لا إثبات المعنى وتفويض الكيف.

وقال الإمام أحمد: «واعلم أن الله تعالى بصفاته ليس كالبشر، والرؤية حق لأهل الجنة من غير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، وتفسيره على ما أراد الله تعالى وعَلِمَهُ، وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ وأصحابه فهو كما قال، ومعناه على ما أراد الله»[١] اهـ.

فهاهو الإمام أحمد رحمه الله تعالى يفوّض علم معاني تلك النصوص إلى الله تعالى في قوله: «وتفسيره على ما أراد الله تعالى وعَلِمَهُ، ... ومعناه على ما أراد الله»، بل وينفي عنها الكيف من الأصل، في قوله: «من غير إحاطة ولا كيفية». فلَمْ يُثْبِت الكيفية ثم يفوضها، ولم يتصرف فيها بلفظ يخترعه من نفسه، كما يزعم من يدّعون أنهم يتبعون الإمام أحمد بن حنبل ومِنْ ورائه السلف.

•قول شعبة (ت١٦٠هـ)، وحماد بن زيد (ت١٧٩هـ)، وابن سلمة (ت١٦٧هـ)، وشَرِيك (١٧٨هـ، وأبي عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري (ت١٧٥هـ):

قال الإمام البيهقي: «أبو داود وهو الطيالسي قال: كان سفيان الثوري، وشعبة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وشريك، وأبو عوانة لا يَحُدُّون ولا يُشَبِّهُونَ ولا يُمَثِّلُونَ، يروون الحديث ولا يقولون كيف، وإذا سئلوا أجابوا بالأثر»[٢]اهـ.

فقوله: «لا يحدون»، يعني لا يذكرون حداً لهذه الصفات. والحد هنا هو ذكر التعريف المؤدي للمعنى، وسُمِّيَ حدا لأنه الذي يحجز بين الصفة وغيرها، وهو الذي يمنع من تداخل الصفة مع غيرها.

---

(١) الورع للإمام أحمد بن حنبل: (١٩٩).

(٢) السنن الكبرى للبيهقي: (٣/ ٢)، حديث (٤٤٣٠).

وعلى هذا اصطلح أهل اللغة والمعاجم وغيرهم من أهل علوم الشرع في تعريفات حتى في أصغر المتون، ومنه قول مؤلف البيقونية:

وذي من أقسام الحديث عده وكـــــل واحد أتى وحدّه

أي: جاء بمعناه .. والحد كما يقول الشيخ العثيمين: هو التعريف بالشيء[1].

قلت: وكلام أبي داود الطيالسي الذي نقله عن الأئمة من السلف واضح لكل ذي عينين، ولا يحتمل اللبس بوجه من الوجوه.

قول محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة (ت ١٨٩ هـ):

روى ابن قدامة بسنده : «عبد الله بن أبي حنيفة الدوسي: سمعت محمد بن حسن يقول: اتفق الفقهاء كلهم من الشرق إلى الغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عز وجل من غير تفسير، ولا وصف، ولا تشبيه، فمن فسر شيئًا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن آمنوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة لأنه وصفه بصفة لا شيء»[2]اهـ.

قلت: كلام محمد رحمه الله صريح في تفويضهم للمعنى ونفيهم للكيف. فقوله: «لم يصفوا ولم يفسروا» يدل على ذلك. فعدم التفسير تفويض. وعدم الوصف هنا نفي للكيف.

قول الإمام الشافعي (ت ٢٠٤ هـ):

قال ابن قدامة: «قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه: آمنت بالله وبما جاء عن الله على مراد الله، وآمنت برسول الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ﷺ»[3]اهـ.

---

(١) شرح البيقونية للعثيمين: (٢١).

(٢) ذم التأويل لابن قدامة: (١٤).

(٣) لمعة الاعتقاد لابن قدامة: (٤)، وذم التأويل: (١١).

قول الليث بن سعد (ت ١٧٥ هـ):

قال البيهقي: «الوليد بن مسلم قال: سئل الأوزاعي ومالك وسفيان الثوري والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي جاءت في التشبيه، فقالوا: أمروها كما جاءت بلا كيفية»[(١)]اهـ.

قول الحميدي (ت ٢١٩ هـ):

قال ابن قدامة: «بشر بن موسى أنبأنا أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، قال: أصول السنة. فذكر أشياء، ثم قال: وما نطق به القرآن والحديث، مثل: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، ومثل ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، وما أشبه هذا من القرآن والحديث. لا نزيد فيه، ولا نفسره، ونقف على ما وقف عليه القرآن والسنة، ونقول: «الرحمن على العرش استوى»، ومن زعم غير هذا فهو معطل جهمي»[(٢)]اهـ.

قلت: وهذا واضح صريح في عدم الزيادة على الوارد من الألفاظ، وفي تفويض المعنى.

فأين قول الحميدي: «ولا نزيد فيه» من قولهم زيادةً على الوارد: «بذاته، وبنفسه، وعلى الحقيقة، وجهة فوق»، ومن ادعائهم أن السلف كانوا يتصرفون في تفسير هذا الألفاظ بما شاءوا.

فمن يدعي التمسك بِهَدْيِ السلف ينبغي ألا يزيد على كلام السلف، ولا ينتقي عبارات من كلامهم يتمسك بها، ويدع غيرها عندما تخالف مقصوده. ولكنهم يستخدمون اسم السلف لترهيب مخالفيهم من مناقشتهم، وللتستر خلفه مما يجلبه كلامهم من المذمة والتنقيص.

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٢)، حديث (٤٤٢٩).

(٢) ذم التأويل لابن قدامة: (١١).

قول ربيعة الرأي (ت ١٣٦ هـ)، والإمام مالك (ت ١٧٩ هـ)، وأم المؤمنين أم سلمة رضي الله تعالى عنها (ت ٥٩ هـ):

أختم هذا المبحث بعبارة مروية عن الإمام مالك رحمه الله تعالى، التقطها المجسمة. نقلوا الرواية الضعيفة وتركوا الصحيحة، لأن الرواية الضعيفة توافق غرضهم.

قال اللالكائي: «وسئل ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التصديق»[1] اهـ.

---

(١) هذا الأثر ينسب إلى ربيعة بن أبي عبد الرحمن، وإلى مالك بن أنس، وإلى السيدة أم سلمة ﷺ:

فأما أثر ربيعة:

فأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة: (٣/ ٣٩٨)، حديث: (٦٦٥) قال: (أخبرنا عبد ... بن أحمد بن القاسم بن شينك النهاوندي قال ثنا أبو بكر أحمد بن محمود بن يحيى بن داود النهاوندي بنهاوند سنة ثنتي عشرة وثلاثمائة قال ثنا أحمد ابن محمد بن صدقة قال ثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان عن يحيى بن آدم عن ابن عيينة قال سئل ربيعة عن قوله «الرحمن على العرش استوى» كيف استوى؟ قال: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول ومن الله الرسالة وعلى الرسول البلاغ وعلينا التصديق).

وأخرجه الذهبي في العلو للعلي الغفار، حديث (٣٥٢) قال: (كتب إليّ محمد بن الناس أن أبا محمد بن قدامة أخبرهم أنبأنا ابن البطي أنبأنا ابن خيرون أنبأنا أبو القاسم الخرقي حدثنا النجاد حدثنا معاذ بن ... حدثني محمد بن بشير حدثنا سفيان قال كنت عند ربيعة بن أبي عبد الرحمن فسأله رجل فقال «الرحمن على العرش استوى» كيف استوى؟ فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التصديق). ونَسَبَهُ في التحفة المدنية في العقيدة السلفية ص ٧٧ إلى الخلال قال (بإسناد رجاله أئمة عن سفيان بن عيينة) وذكره بلفظ: «والكيف غير معقول».

وأما روايته عن مالك:

فأخرجها البيهقي في الاعتقاد، ص (١١٦) قال: (أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث الفقيه ... محمد بن حيان ثنا أبو جعفر أحمد بن زيرك اليزدي قال سمعت محمد بن عمرو بن النضر النيسابوري يقول سمعت يحيى بن يحيى يقول كنا عند مالك بن أنس فجاء رجل فقال يا أبا عبد الله «الرحمن على العرش استوى» كيف استوى؟ فأطرق مالك رأسه ثم علاه الرحضاء ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعا، فأمر به أن يخرج). وأخرجه اللالكائي (٣/ ٣٩٨) حديث (٦٦٤) قال: (ذكره علي بن الربيع التميمي المقري قال ثنا عبد الله ابن أبي ...

= داود قال ثنا سلمة ابن شبيب قال ثنا مهدي بن جعفر عن جعفر بن عبد الله قال جاء رجل إلى مالك بن أنس فقال يا أبا عبد الله الرحمن على العرش استوى كيف استوى؟ قال: فما رأيت مالكا وجد من شيء كموجدته من مقالته وعلاه الرحضاء يعني العرق قال واطرق القوم وجعلوا ينتظرون ما يأتي منه فيه قال فسرى عن مالك فقال: «الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة فإني أخاف أن تكون ضالا وأمر به فأخرج»). والذهبي في العلو، ص (١٦٨) حديث (٤٥٥) قال: (قال ابن منده أنبأ محمد بن يعقوب الشيباني حدثنا محمد بن عمرو بن النضر حدثنا يحيى بن يحيى قال كنت عند مالك فجاءه رجل فقال يا أبا عبد الله الرحمن على العرش استوى فأطرق ثم قال: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة).

وأما روايته عن أم سلمة:

فأخرجها اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٣٩٧) حديث (٦٦٣) قال: (أخبرنا عبد الله بن محمد بن أحمد قال ثنا عبد الصمد بن علي قال حدثني محمد بن عمر بن كبيشة أبو يحيى النهدي بالكوفة في جبانة سالم قال حدثنا أبو كنانة محمد بن أشرس الأنصاري قال ثنا أبو عمير الحنفي عن قرة بن خالد عن الحسن عن أمه عن أم سلمة في قوله «الرحمن على العرش استوى» قالت: الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر). وأخرجه الذهبي في العلو للعلي الغفار، ص (٨٠) حديث (١٨١) قال: (أخبرنا أبو محمد بن علوان الشافعي أنبأنا أبو محمد المقدسي أنبأنا عبد الله بن أحمد أنبأنا أبو بكر أحمد بن علي أنبأنا هبة الله بن الحسن حدثنا عبد الصمد بن علي حدثنا محمد بن عمر حدثنا أبو كنانة محمد بن أشرس حدثنا أبو عمير الحنفي عن قرة بن خالد عن الحسن عن أمه عن أم سلمة رضي الله عنها في قوله «الرحمن على العرش استوى» قالت: الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر)، قال: (هذا القول محفوظ عن جماعة كربيعة الرأي، ومالك الإمام، وأبي جعفر الترمذي، فأما عن أم سلمة فلا يصح لأن أبا كنانة ليس بثقة وأبو عمير لا أعرفه).

فهذه رواية مالك وغيره تنص على أن الكيف غير معقول، وهذا يساوي نفي الكيف.. وأما رواية «والكيف مجهول» ففي إسنادها مقال.. فقد أخرجها ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٣٨) قال: (أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن قال حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك قال حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال حدثني أبي قال حدثنا سريج بن النعمان قال حدثنا عبد الله بن نافع قال: قال مالك بن أنس: الله عز وجل في السماء، وعلمه في كل مكان، لا يخلو منه مكان، قال: وقيل لمالك الرحمن على العرش استوى كيف استوى؟ فقال مالك رحمه الله: استواؤه معقول وكيفيته مجهولة وسؤالك عن هذا بدعة وأراك رجل سوء). قلت: عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن شيخ ابن عبد البر قال عنه الذهبي في الميزان (٤/ ١٩١): (من قدماء شيوخ أبي عمر بن عبد البر كان تاجرا صدوقا لقي ابن داسة والكبار، قال ابن الفرضي: لم يكن ضبطه جيداً وربما أخل بالهجاء). فروايته ضعيفة مخالفة في لفظها لسائر الروايات عن مالك، والفارق بين قوله «الكيف غير معقول» وبين قوله «الكيف مجهول» بيانه في الأصل، والله أعلم.

قال الإمام القرافي: «ومعنى قول مالك: «الاستواء غير مجهول» أن عقولنا دلّتنا على الاستواء اللائق بالله وجلاله وعظمته وهو الاستيلاء، دون الجلوس ونحوه مما لا يكون إلا في الأجسام، وقوله: «والكيف غير معقول» معناه أن ذات الله تعالى لا توصف بما وَضَعَت العربُ له كيفَ، وهو الأحوال المتنقلة والهيئات الجسميَّة من التربع وغيره، فلا يُعقَل ذلك في حقه تعالى لاستحالته في جهة الربوبية، وقوله: «والسؤال عنه بدعه» معناه لم تجر العدة في سيرة السلف بالسؤال عن هذه الأمور المثيرة للأهواء الفاسدة، فهو بدعة»[1]اهـ.

وقال ابن قدامة: « وهذه الأقوال الثلاثة [قول أم سلمة وربيعة ومالك] متقاربة المعنى واللفظ. فمن المحتمل أن يكون ربيعة ومالك بلغهما قول أم سلمة، فاقتديا بها وقالا مثل قولها، لصحته وحسنه، وكونه قول إحدى أزواج النبي ﷺ. ومن المحتمل أن يكون الله تعالى وفقهما للصواب وألهمهما من القول السديد مثل ما ألهمها. وقولهم: «الاستواء غير مجهول» أي غير مجهول الوجود، لأن الله تعالى أخبر به، وخبره صدق يقيناً لا يجوز الشك فيه ولا الارتياب فيه، فكان غير مجهول لحصول العلم به، وقد روي في بعض الألفاظ الاستواء معلوم»[2]اهـ.

«فقوله: «والكيف غير معقول»، معناه أن الكيف لا يُعقل في حق الله تعالى أصلاً. فهو يوافق قول سائر أهل السنة المتقدم: «بلا كيف»، وكلاهما نفيٌ للكيف عن الله تعالى، فأين هذا ممن يفوِّض الكيف!» اهـ.

وذلك: لأن غير المعقول هو ما لا يُعقَّل وجوده. وما لا يُعْقَل وجوده: هو المستحيل الذي لا يقبل الوجود أصلا، سواء كان ذاتاً أو صفةً أو فعلاً. فلا يجوز أن يكون لذات الله تعالى وصفاته كيفية؛ لأن الكيفية يُراد بها الهيئات الجسمية كما أشار الإمام القرافي رحمه الله تعالى في التعليق السابق.

«وقد نقل بعض الناس هذه الرواية عن مالك وغيره بلفظ: «والكيف مجهول»، ولم

---

(١) الذخيرة للقرافي: (١٣/ ٢٤٣).

(٢) ذم التأويل لابن قدامة: (٢٦).

أقف عليه مسنداً من وجه صحيح عن مالك، ولا عن ربيعة الرأي، ولا عن أم سلمة، بل الروايات الصحاح المشهورة عنهم بلفظ «والكيف غير معقول».

وقولهم: «الكيف مجهول» معناه: أن للاستواء كيفًا لكننا لا نعلمه، وأما قولهم «الكيف غير معقول» فمعناه: أن الكيف لا يُعْقَل في حق الله أصلاً!. وهي التي توافق سائر ما ورد عن السلف من نفي الكيف، دون الثانية التي توهم أنّ ثَمَّ كَيْفًا لكنه مجهول. فحتى لو صحّت الثانية عن أحد من هؤلاء الأئمة، لكانت شاذة مخالِفة لسائر ما روي عن السلف رضوان الله عليهم، والله أعلم.

وأما قوله: «الاستواء غير مجهول» فلا يراد به أن معناه معروف، بل معناه أنه غير مجهولٍ وجودُه وثبوتُ نسبتِه لله جل وعلا. وبهذا فسره الأئمة، ابن عبد البر، وابن قدامة، وغيرهم» اهـ.

شبهة وتلبيس:

ومن الأهمية بمكان أن نذكر تلبيس بعضهم في هذه المسألة، فقد زعم أن السلف لم يكونوا يتورعون عن زيادة واختراع ألفاظٍ غير الألفاظ الواردة في النصوص، وأنهم لا يرون بذلك بأسا. وقام بِلَيِّ أعناق ما روي عنهم من النصوص التي ذكرناها في ذلك ليدلِّل على صحة كلامه!

يقول الشيخ حامد العليّ: «وأعجب شيء، زعْمُ هؤلاء الذين يزعمون أن السلف لم يكونوا يغيّرون النص الوارد في باب ذكر صفات الله تعالى،....، يزعمون أن هذا هو مذهب السلف. والكتبُ طافحة بالروايات التي يتصرفون فيها بألفاظهم!»[1] اهـ.

فتأمل هذه الدعوى، ثم استرجع أقوال من سَبَقَ النقلُ عنهم أن تفسير هذه الألفاظ هو تلاوتها والسكوت عليها، وأنها تُمَرّ كما جاءت بدون زيادة ولا نقصان، وأنها لا تُفسَّر ولا تُتوهم، تجد أنها دعوى باطلة لا يساندها دليل، بل الدليل من كلامهم قائمٌ وواضحٌ في الدلالة على كذب هذه الدعوى وبطلانها.

---

(١) أم البراهين، لحامد بن عبد الله العليّ، ص: (٣٥) وما بعدها.

ثم أراد صاحب هذه الدعوى أن يغلق باب الرد عليه، ويوهم القارئ بأن أصحاب هذا الرأي قلة قليلة من العلماء، ليس لهم إلا تقليد غيرهم بغير وعي، وهو يرد على أحد أساطين العلم والفهم في هذه الأمة.

قال: «وليس الإمام الزركشي رحمه الله ممن قَصُر علمه في الحديث، لكن يبدو أنه قلد غيره في هذا النقل، فإن بعض العلماء المتقدمين ادّعوا أن مذهب السلف لا يختلف مع مذهب الخلف في أن الظاهر من النصوص المدّعَى أنها توهم التشبيه غير مراد، وأنها لا تدل على صفات الله، إلا أن السلف يفوّضون معانيها المرادة، ويلتزمون السكوت عن ذلك وعدم الخوض فيه»[1] اهـ.

وهذا الكلام شديد التهافت، لعدة أمور:

منها: قوله أن الإمام الزركشي وغيره مقلدون يرددون أقوال من سبقوهم لا أكثر، ما هو إلا مجرد دعوى لا دليل عليها، خاصة وقد شهد للإمام الزركشي بالإتقان في علم الحديث، ومن المعلوم أن كل دعوى لا برهان لها أو دليل هي مجرد كلام ساقط لا قيمة له.

ومنها: أنه نسب هذا القول إلى «بعض» العلماء المتقدمين -بزعمه-. لكنك عندما تبحث عن هؤلاء البعض الذين قلدهم الزركشي تجدهم جمهور علماء أهل السنة والجماعة. بل الغالبية الساحقة منهم إن لم يكونوا كلهم. فأي بأس في أن يتبع الإنسان رأي الجمهور والأكثرية من أهل العلم المشهود لهم، عملا بقوله ﷺ: «لَا يَجْمَعُ اللهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ عَلَى الضَّلَالَةِ أَبَدًا، وَيَدُ الله عَلَى الْجَمَاعَةِ، فَاتَّبِعُوا السَّوَادَ الْأَعْظَمَ، فَإِنَّهُ مَنْ شَذَّ، شَذَّ فِي النَّارِ»[2]. وقد سبق أن ذكرنا أسماء بعضهم في التهميد!!

ومنها: أن الإمام الزركشي إن صحَّت دعوى التقليد في حقه -وهي لا تصح- فإن ذلك لا يضيره؛ لأن تقليد أمثال الزركشي لغيرهم ممن سبقهم من العلماء ليس سببه بلادة الذهن وخمول الهمة في طلب المعرفة، بل هو تقليدٌ عن دليل وبرهان، ومعرفةٍ ناشئةٍ من

---

(١) المرجع السابق.

(٢) حسنه السخاوي في المقاصد الحسنة(١/ ٧١٦)، وقد سبق التعليق عليه.

خلال البحث والتدقيق في مناقشة كلام السابقين، مما يجعل المقلِّد في حقيقة موقفه موافقا ومؤيدا للمقلَّد برأيه المستقل بعد البحث والنظر، وليس مجرد تابع، لا سيما لو كان من أمثال الزركشي وهو المحدث والفقيه والأصولي الناقد، وهذا ينفي كونه مقلدا.

قال الزركشي: «اختلفوا في حقيقته -يعني التقليد-: هل هو قبول قول القائل وأنت لا تعلم من أين قاله - أي من كتاب أو سنة أو قياس. أو قبول القول من غير حجة تظهر على قوله»[1]اهـ.

ولو كان الزركشي ومن هم على رأيه ممن سبقه أو لحقه مجرد مقلدين لا يفهمون وسُذَّجا لا يعقلون، فلن يَسْلَمَ عالم من مؤلفي أمهات الكتب عند أهل السنة من تهمة السذاجة وسوء الفهم، لأنهم الكثرة الكاثرة. ويترتب على ذلك عدم الوثوق بكل ما يحتويه تراثنا من عقائد وأحكام وغير ذلك.

ومنها: أن كلامه ينطوي على خطورة عظيمة، ألا وهي فتح الباب لكل مبتدع أن يزيد ويخترع في تفسير النصوص على هواه، وإذا سوئل في ذلك أو نُهي عنه سيدّعي أن السلف قاموا بذلك، وأنه لا بأس في بدعته. ولا ريب أنه يريد ذلك. فإنك ستجد في الأبواب القادمة أمورا في غاية العجب والغرابة ينسبونها إلى الله تعالى ويدّعون أنها من صفاته.

ومنها: أن الشيخ حامداً نفسه مقلدٌ لبعض من سبقه في تكرار دعاوى لا دليل عليها، وليته قلّد رأيا سليما صحيحا أو مدعوما برأي جمهور العلماء، بل قلّد رأي المجسمة والمشبهة، وهم الأقل عددا وإنتاجا في التراث العلمي الإسلامي، وأعرض عن رأي الجمهور وأهل السنة.

ومنها: أن ما نقلناه في فقرة سابقة عن سفيان بن عيينة: «كل ما وصف الله من نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسكوت عليه»[2]اهـ. يدحض مُدَّعاه وينسفه نسفا. وكذلك ما سننقله في هذا الفصل من كلام أئمة السلف كاف أتم الكفاية في الرد على كلامه وأبطال ما ادعاه.

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٤/ ٥٥٤).

(٢) الاعتقاد للبيهقي: (١١٥).

بل ومنها: أن أهل مذهبه أنفسهم لا يقرُّون بما ادعاه، بل إنهم يدّعون ضده. حـ
يزعمون أنهم يقتصرون على الوارد فقط تقليدا للسلف. **وقد نقلنا عن الفوزان وهو**
أصول منهجهم وينسبه إلى السلف، حيث يقول: «لا يتجاوزون ما ورد في الكتاب و
إثبات أسماء الله وصفاته، فما أثبته الله ورسوله من ذلك أثبتوه، وما نفاه الله ورسوله نفو
سكت عنه الله ورسوله سكتوا عنه»[1]اهـ.

إذن فما هي كل النصوص التي نقلناها تثبت أن السلف رحمهم الله تعالى يفوّضـ
المعنى وينفون الكيفية أصلا، بل يفزعون من الكيفية على حد تعبير ابن عبد البر رحمه
وليس كما يقول المجسمة أدعياء السلفية: أن السلف يثبتون المعنى الحقيقي ويفوّضـ
الكيفية.

وإذا كان هذا كلام السلف أنفسهم، فَمَن الأولى بالتصديق. إخبار المرء عن نفسه
إخبار غيره عنه؟ وهذا الغير مقطوع الصلة به إسنادا ورأيا، وبينهما من الزمن ما يقار
الخمسة عشر قرنا!

ولولا خشية الإطالة لنقلت أكثر من ذلك، ولكن ما نقل فيه الكفاية لمن تدبر وتأمل
وأزاح عن عينيه غشاوة التعصب للرجال والآراء، وابتغى الحق لا شيء سواه.

---

(١) عقيدة التوحيد وما يضادها، لصالح الفوزان: (٦٤).

المطلب الثاني
نصوص السلف في العمل بالتأويل

تأويلات ابن عباس رضي الله عنهما:

١- أوّلَ قوله تعالى ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، فقال: «يكشف عن شِدَّة». فأَوَّلَ الساق وفسرها بالشدة(١).

وقال الإمام ابن جرير الطبري في صدر كلامه على هذه الآية: «قال جماعة من الصحابة والتابعين من أهل التأويل: «يبدو عن أمر شديد»»(٢)اهـ.

قلت: وفي قول الإمام الطبري ما يدل على أن علماء الصحابة والتابعين المُعَوَّلَ عليهم في التفسير والعلم -الذين سماهم أهل التأويل تنبيها على علو منزلتهم على غيرهم في علم التفسير- لم يجدوا غضاضة في صرف اللفظ عن حقيقته اللغوية إلى المعنى المجازي عند وجود ضرورة تقتضي ذلك(٣).

٢- أوّل النسيان الوارد في قوله تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ كَمَا نَسُوا۟ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا﴾ [الأعراف: ٥١] بأنه «التَّرْك». **قال الطبري:** «أي ففي هذا اليوم، وذلك يوم القيامة ننساهم- يقول نتركهم في العذاب»اهـ. ونقل ابن جرير هذا التأويل الصارف عن الظاهر، ورواه بأسانيده عن ابن عباس ومجاهد وغيرهم(٤).

---

(١) فتح الباري: (٨/ ٦٤٤)، (١٣/ ٤٢٨).

(٢) تفسير الطبري: (٢٩/ ٣٨).

(٣) وذلك بغَضِّ النظر عما توهمه بعضهم من قصد ابن جرير رحمه الله تعالى بقوله «أهل التأويل». فمصطلح التأويل لم يكن متعارفا عليه عند الصحابة بمعناه المشهور عند المتأخرين من علماء المسلمين. نبهنا على ذلك حتى لا يقال أننا نتلاعب بالألفاظ ونلوي أعناقها لتشهد لنا. فمذهبنا لا يحتاج لذلك بحمد الله وكرمه.

(٤) تفسير الطبري: (١٢/ ٤٧٥).

قلتُ: وهو تأويل صريح من ابن جرير رحمه الله وممن نقل عنهم للنسيان بأنه الترك وهو صَرْفٌ لمعنى هذا اللفظ عن حقيقته اللغوية إلى معنى مجازي.

٣- أوّل قوله تعالى ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ [الذاريات: ٤٧]. **قال ابن عباس** «بنيناها بقوة»، كما قال ابن جرير. ونقل أيضا في تفسيره تأويل لفظة «أيد»عن جماعة من أئمة السلف، منهم: مجاهد وقتادة ومنصور وابن زيد وسفيان(١).

تأويل الإمام مالك بن أنس:

قال الحافظ ابن عبد البر: «مطرف عن مالك بن أنس أنه سئل عن الحديث: «إن الله ينزل في الليل إلى سماء الدنيا»، فقال مالك: يتنزّل أمره»(٢) اهـ.

تأويل الإمام أحمد بن حنبل:

١ - **قال ابن كثير ناقلا عن البيهقي**: «الحاكم عن أبي عمرو بن السماك عن حنبل أن أحمد بن حنبل تأوّل قول الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر: ٢٢] أنه: «جاء ثوابه». ثم قال البيهقي: وهذا إسناد لا غبار عليه»(٣)اهـ.

قلتُ: وشهادة الإمام البيهقي -وهو العالم الخبير بالأسانيد والعلل والرواة- بصحة هذا السند وهذه الرواية عن الإمام أحمد، تدل دلالة لا شك فيها أن الإمام قد أخذ بالتأويل عند وجود ما يستدعيه. وكذلك سكوت ابن كثير وعدم انتقاده للرواية، -وهو من هو- يدل على تسليمه بصحتها.

٢- **قال الحافظ ابن كثير**: «ومن طريق أبي الحسن الميموني عن أحمد بن حنبل: أنه

---

(١) تفسير الطبري: (٢٢/ ٤٣٨).

(٢) التمهيد لابن عبد البر: (٧/ ١٤٣).

(٣) البداية والنهاية لابن كثير: (١٠/ ٣٢٧). قلت: نقله ابن كثير من كتاب «مناقب أحمد» وهو كتاب مخطوط ولم ينتقد ابن كثير الرواية كما يفعل مع الروايات الضعيفة والساقطة. وهو الأثر الذي أشرنا إليه عند الكلام على دفع الوهابية للآثار المروية عن السلف التي تخالف مذهبهم.

... الجهمية حين احتجوا عليه بقوله تعالى ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، قال: «يحتمل أن يكون تنزيله إلينا هو المحدَث». وعن حنبل عن أحمد أنه قال: «يحتمل أن يكون ذِكْراً آخر غير القرآن»»[١]اهـ.

قلتُ: وجه التأويل هنا: أن ظاهر اللفظ يفيد أن القرآن مخلوق، حيث عَبَّرَ عن الذِّكْرِ بأنه محدَث، فصرف الإمام اللفظ عن الظاهر بقرينة عقلية هي التَّنزيه ونفي التشبيه، حيث أن القرآن كلام الله، وكلام الله ليس بمخلوق، لأن كلامه لا يشبه كلام خلقه.

٣- قال الحافظ الذهبي: «قال أبو الحسن عبد الملك الميموني قال رجل لأبي عبد الله – يعني الإمام أحمد– ذهبتُ إلى خلَف البزّار أعظه، وقد بلغني أنه حدّث بحديثٍ عن الحوض، بسنده إلى ابن مسعود، قال: «ما خلق الله شيئا أعظم ...» وذكر الحديث. فقال أبو عبد الله: ما كان ينبغي أن يحدّث بهذا في هذه الأيام -يريد أيام المحنة-. ثم قال الذهبي: والمتن -أي نص الحديث- «ما خلق الله من سماء ولا أرض أعظم من آية الكرسي». وقد قال أحمد بن حنبل لما أوردوا عليه هذا يوم المحنة: «إن الخلق مقصودٌ به هاهنا السماء والأرض وهذه الأشياء، لا القرآن»»[٢]اهـ.

قلت: يقصد أن كلمة آية هنا أراد بها الحديثُ معنى الآية الإعجازية، وليست الآية القرآنية، وفي لغة العرب دليل على ذلك. قال تعالى ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾ [الإسراء: ١٠]، أي معجزتين ودليلين، وعلى لسان عيسى بن مريم عليه السلام: ﴿قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾ [آل عمران: ٤٩].

وكره الإمام أحمد ذكر خلف البزار لهذا الحديث، لكي لا يستند إليه الجهمية في إيهام الناس بأن المقصود بكلمة آية الكرسي هي الآية القرآنية في سورة البقرة، فيكون بذلك دليلا على مذهبهم الباطل في أن القرآن مخلوق، والحديث في الأصل يتكلم عن الآية الإعجازية. وقيل غير ذلك في تفسيره والله تعالى أعلم.

---

(١) البداية والنهاية لابن كثير: (١٠/ ٣٦١).

(٢) سِيَر أعلام النبلاء للذهبي: (١٠/ ٥٧٨).

تأويل الإمام النضر بن شميل (ت ٢٠٤هـ):

وهو الإمام الحافظ اللغوي، روى عنه البخاري ومسلم والترمذي وأبو د... والنسائي وابن ماجه، ولد سنة ١٢٢ هـ. ذكر **الحافظ البيهقي عنه قوله:** «معنى حديث حتى يضع الجبار فيها قدمه» أي: من سبق في علمه أنه من أهل النار»»[1]اهـ.

تأويل الإمام سفيان الثوري (ت١٦١هـ):

قال الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام سفيان الثوري: «...، أن معداناً سأله عن قو... تعالى ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ، فقال: «علمه معكم»»[2]اهـ.

فليت شعري، إن هذا التأويل بعينه تهكَّمَ عليه أحد المجسمة من الذين نقلت عنه وادعى آخر أن التأويل لا يجوز أن يُنسَب إلى السلف، ولا يقول به إلا مبتدع، وأنه لا يَنْ... إلى أحد من السلف بصلة.!

تأويل الإمام عبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ):

قال الإمام البخاري: «صفوان بن محرز عن ابن عمر قال: بينما أنا أمشي معه -يعني ... عمر- إذ جاء رجل فقال يا ابن عمر: كيف سمعت رسول الله ﷺ يذكر في النجوى؟ ق... سمعته يقول: «يدنو من ربه حتى يضع عليه كنفه... الحديث». **ثم قال البخاري:** قال ... المبارك: «كنفه يعني ستره»»[3]اهـ. وأيّد كلامه الحافظ ابن حجر في فتح الباري عند شرح هـ... الحديث. وهذا من أكبر الأدلة على أن السلف لم يرفضوا التأويل بضوابطه عند وجود الداعي.

تأويل الإمام الأعمش (ت١٤٧ هـ):

قال الإمام الترمذي عند الحديث الذي فيه: «وإن أتاني يمشي أتيته هرولة»: هـ... حديث حسن صحيح، ويروى عن الأعمش تفسير هذا الحديث: «من تقرب مني شـ...

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي: (٢/ ١٩٣).

(٢) سير أعلام النبلاء: (٧/ ٢٧٤).

(٣) خلق أفعال العباد للبخاري: (٧٨). ونقله الحافظ في الفتح: (١٣/ ٤٧٧).

ـ منه ذراعاً»، يعني بالمغفرة والرحمة. وهكذا فسر بعض أهل العلم هذا الحديث. قالوا: ـ: يقول: إذا تقرب العبد إليَّ بطاعتي وبما أمرت، أُسرع إليه بمغفرتي ورحمتي»[1]اهـ.

قلت: وهو تأويل صريح للإتيان والهرولة بأنه رحمة ومغفرة، ولا مجال لإنكاره.

ـ الإمام البخاري (ت ٢٥٦ هـ):

قال الإمام البيهقي: «روى الفربري عن محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى أنه ـعنى الضحك فيه -أي الحديث- الرحمة»[2]اهـ.

ـ الإمام ابن جرير الطبري (ت ٣١١):

قال ابن جرير في تفسيره عند قوله تعالى: «ثم استوى إلى السماء»: «والعجب ممن أنكر ـ المفهوم من كلام العرب في تأويل قول الله: «ثم استوى إلى السماء»، الذي هو بمعنى: ـ والارتفاع. ثم رد على من أنكر العلو مخافة التشبيه فقال: قُل: عَلَا عليها عُلُوّ ملك ـطان، لا علو انتقال وزوال»[3]اهـ.

فالإمام ابن جرير جعل الاستواء هنا بمعنى علو الملك والسلطان، لا علو الانتقال ـزوال، وهو تأويل واضح، ينكره المجسمة أشد الإنكار.

وينبغي التنبيه إلى: أن هذا هو العلو الذي يثبته أهل السنة والجماعة ولا ينكرونه، وهو ـ المكانة والملك والسلطان. لا علو الجسم والحيز والمكان، الذي ينسبه المجسمة إلى الله ـ ويدعون أنه قول سلف الأمة، ثم يشنّعون على أهل السنة الأشاعرة والماتريدية أنهم ـكرون العلو مطلقاً، وهم بريئون من هذه التهمة الباطلة.

ـأويل الإمام ابن حبان (ت ٣٥٤ هـ):

قال ابن حبان في صحيحه عند كلامه عن حديث: «حتى يضع الرب قدمه فيها» [أي

---

[1] سنن الترمذي: (٥/ ٥٨١).

[2] الأسماء والصفات للبيهقي: (٢/ ٧٢)..

[3] تفسير الطبري: (١/ ٤٣٠).

جهنم]: «هذا الخبر من الأخبار التي أُطْلِقَتْ بتمثيل المجاورة، وذلك أن يوم القيامة يُلقى في النار من الأمم والأمكنة التي يُعصَىٰ الله عليها، فلا تزال تستزيد حتىٰ يضع الرب جل وعلا موضعاً من الكفار والأمكنة في النار فتمتلئ، فتقول: قط قط، تريد: حسبي حسبي، لأن العرب تطلق في لغتها اسمَ القدم علىٰ الموضع. قال الله جل وعلا: ﴿قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢] يريد: موضع صدق، لا أن الله جل وعلا يضع قدمه في النار، جل ربنا وتعالىٰ عن مثل هذا وأشباهه»[(١)] اهـ

قلت: وتأويل ابن حبان لا يحتاج إلىٰ شرح أو لفت انتباه، لكن المجسمة يثبتون من هذا النص لله قَدَمًا ويسمونها صفة بزعمهم.

والآثار عن السلف في تأويل النصوص الموهمة للتشبيه، أو في تفويض معانيها إلىٰ الله تعالىٰ ونفي الكيفية كثيرة وغزيرة، ولا أدري كيف لم يَرَهَا المجسمة قبل أن يدَّعُوا إجماع السلف علىٰ إنكار التأويل والتفويض، ووصف من يسلكهما بالابتداع. فإن كان المجسمة الأوائل لهم عذر بأنهم ربما لم تَصِلْهُمْ تأويلات الأئمة الأثبات، حيث كان زمانهم هو زمن البحث والتنقيب عن الآثار والأخبار، فما عذر المتأخرين الذين يجلسون اليوم في مساجد مكيفة، يأتيهم ما يطلبون حيث يجلسون، وعندهم من الكتب ألوفا يقلبون صفحاتها كل يوم.!

---

(١) صحيح ابن حبان: (١/ ٥٠١).

الفصل السادس

تناقض مذهب المجسمة واضطرابه

لا يمكن أن تجد مذهبا صحيحا سليما ينتهج الحق والصواب ثم ترىٰ فيه تناقضا أو اعوجاجا. فوجودُ هذا النوعِ من الخللِ أمارةُ الخطإِ والفسادِ.

وقد يقال في الرد على هذا الكلام: إنّ سوء تطبيق المذهب -أي مذهب- عند محاولة أتباعه تَنْزِيلَ نصوصه وتطبيقَ قواعده علىٰ مسائله ربما يكون السببَ في إظهار المذهب بصورة متناقضة متضاربة، فالإسلام نفسه يعاني من سوءِ تطبيق مقرراته، واختلاطِ فَهْمِ كثير من المسلمين لأصوله وفروعه ومقاصده وغاياته. فهل نستطيع القول بأن الإسلام دين متناقض، بسبب جهل بعض من يحاولون تطبيق ما يمليه عليهم؟

أقول: هذا قولٌ حقٌّ يراد به باطلٌ.

نعم الكلام صحيحٌ في أن الحكم بصحة مذهب أو فساده لا شأن له بأخطاء أتباعه في تطبيقه، بل المعوّل في ذلك علىٰ قواعد وأصول ذلك المذهب نفسها، لا علىٰ شيء آخر.

لكن مذهب أدعياء السلفية ليس صحيحا في أصله ثم وقع عليه التجني من أتباعه. بل هو في الأصل متناقضُ القواعد ومتضارب الأصول، فلا تكاد تجد فيه قاعدة واحدة مطّردة في فهم النصوص التي اختلفوا في فهمها مع أهل السنة. وقد أشرنا إلىٰ بعض حالات التناقض أثناء التعليق علىٰ كلام المجسمة في الفصل السابق.

ولكي نزيل هذه الشبهة عن عقل مَنْ تُسَاوِرُه الشكوك، ولا يستطيع الوصول لرأي حاسم في هذا المذهب، سنذكر في المطالب التالية أبرز وجوه التناقض في مذهب الوهابية المجسمة مع عرض أمثلة يظهر فيها هذا التناقض بجلاء، فَنُفَصِّلُ ما جاء مجملا، ونوضح ما ربما خفيَ علىٰ القارئ أثناء التعليق علىٰ كلامهم.



المطلب الأول

تَرَدُّدُ المجسمة بين قبول التأويل ورفضه

ذكرنا أن هؤلاء المجسمة لم يثبتوا على موقفهم من التأويل وعَدِّهِ تعطيلا وكفرا وإلحادا، بل تجدهم يؤولون ويثبتون صحة التأويل في كثير من كلامهم، مما يُؤكد عدم اطّراد قواعدهم التي اعتمدوا عليها في التشنيع على التأويل والمؤولين.

وهاكم بعض النماذج التي يظهر فيها التردد الواضح في المسألة، نذكرها بشيء من التفصيل بعد أن أشرنا إلى تناقضهم في لمحات سريعة.

١ - من اضطرابهم أنهم في نص واحد ربما يلتزمون التأويل في موضع منه ويتمسكون بالظاهر في موضع آخر، فلا يثبتون على طريقة واحدة، ولا ينكشف لهم بهذا التقاربِ تباينُ هذين المسلكين.

فمن ذلك[1]: صنيعهم في الحديث الذي أخرجه مسلم عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ أمر من يريد النوم بأن يضطجع على شقه الأيمن ثم يقول: «اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ وَرَبَّ الأَرْضِ وَرَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ، فَالِقَ الْحَبِّ وَالنَّوَى وَمُنْزِلَ التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ. أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ شَيْءٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ. اللَّهُمَّ أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ. اقْضِ عَنَّا الدَّيْنَ وَأَغْنِنَا مِنَ الْفَقْرِ»[2].

ففي هذا الحديث مقابلة بين وصف الله عز وجل بأنه الظاهر، مفسَّراً بأنه ليس فوقه

---

(١) وانظر مثالا آخر وهو تأويل شارح الطحاوية: (٢٤١) لقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ [يس: ٧١] دون قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

(٢) صحيح مسلم: (٢٧١٣)، وسنن الترمذي: (٣٤٨١)، وسنن أبي داود: (٥٠٥١)، وصحيح ابن حبان: (٩٦٦)، وغيرها.

شيء، وبين وصفِه تعالى بأنه الباطن، مفسراً بأنه ليس دونه شيء. فيختارون في الوصف الأول مسلكاً وفي الوصف الآخر مسلكاً آخر ولا يرضون بعكسه.

ومن العجيب أن الحديث اشتمل قبل ذلك على مقابلة بين وصفين آخرين. ... الأولُ المفسَّر بكونه ليس شيءٌ قبله والآخِرُ الذي لا شيء بعده، فلم يعترِضوا في الاستد... بهذه المقابلة على تَنَزُّهِهِ عن الوجود الزماني. ولما وصلوا إلى المقابلة التي يُفترض أن يتنبهو... إشارتها إلى تَنَزُّهِهِ عن الوجود المكاني، عدلوا عن ذلك ولم يراعوا حق هذه المقابلة التي ... على تَنَزُّهِهِ عن الوجود المكاني، لأن الظاهر الذي لا يكون شيءٌ فوقه إذا كان هو الباطن ... لا شيءَ دونه، فلا يُعقل أن يكون مختصاً بالمكان[1]، كما دلت المقابلة الأولى على تَنَزُّهِهِ عن الوجود الزماني.

ونشير إلى تصريح ابن عثيمين في هذين المسلكين، حيث يقول: «الظاهر: من الظهور وهو العلو. الباطن: كناية عن إحاطته بكل شيء، ولكن المعنى أنه مع علوه فهو باطن، فعلوه لا ينافي قربه عز وجل، فالباطن قريب من معنى القريب»[2]اهـ.

فأنت ترى كيف كان الوصف الأول على ظاهره، وكيف صار الثاني كناية ومفسَّراً بمعنىً لا نعرف وجه تفسيره به في اللغة!

٢- من اضطرابهم أنهم يلتزمون تأويلَ لفظٍ في موضع، ويتمسكون بظاهره في موضع آخر.

فمن ذلك : أن أحدهم يتأول قول الله عز وجل: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]. **فيقول:** «والمعنى: بمرأى منا ولا تغيب عنا، وليس المراد أنك بداخل أعيننا. وقد جاءت السنة بإثبات عينين لله تعالى يبصر بهما، كما في الحديث الصحيح أنه ﷺ قال: «إن ربكم ليس بأعور»[3] يعني أن له عينين سليمتين من العور... ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]

---

(١) انظر إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل لابن جماعة: (٨٢)، ودفع شُبَه مَنْ شَبَّهَ وتَمَرَّد للحصني (١٩).

(٢) المحاضرات السنية لابن عثيمين: (١/ ١٤٢).

(٣) متفق عليه.

المعنى: أنه سيحفظها وسيحرسها ومن فيها ... ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩] المعنى: ستُربَّى عن مرأى مني . وليس في قوله تعالى «على عيني» دليل على أن لله عيناً واحدة، بل المقصود بذلك جنس العين لا عددها، لأنه ورد في السنة أن لله عينين حقيقيتين تليقان به، وأما عن ورودها في القرآن بصيغة الجمع وبصيغة الإفراد، فليس فيه دليل لأهل التحريف الذين يحرفون معناها إلى الحفظ والرعاية!!»[1]اهـ.

ولا يخفى ما في هذا الكلام من التهافت والتناقض. ففي صدر كلامه: التأويل بالعناية والحراسة. وفي آخره عَدَّ تفسيرها بالحفظ والرعاية من فعل أهل التحريف.! ولا يتبين لنا كيف يميز بين هذه النصوص؟ فما الذي جعل الحديث مثبِتاً للعينين دون غيره من الآيات؟ ولِمَ لا يقبل الحديثُ مثل ما قبلته الآيات الكريمات؟

ولا يخفى كذلك أن كلامه أبعد ما يكون عن التَّتَرُّسِ بالصفة، لأن العين الحقيقية جارحة، خاصة إذا اعتمد على ما جاء في العين بصيغة التثنية، وغلَّبه على ما جاء في باقي الصيغ، وزاد على ذلك وصف العينين بالسلامة من العور.

٣- من غلطهم أنهم يتصرفون في بعض الظواهر بنحو التصرف الذي يُعرَف بالتأويل، ولكن يسمونه تفسيراً.

فمن ذلك قول ابن تيمية: «إن الله معنا حقيقة، وهو فوق العرش حقيقة . ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد . فلما قال: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ [سبأ: ٢] ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾- إلى قوله - ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلع عليكم، شهيد عليكم ومهيمن عالم بكم. وهذا معنى قول السلف: إنه معهم بعلمه، وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته»[2]اهـ.

---

(١) التعليقات الزكية لعبد الله بن جبرين: (١٧٧-١٧٨). وانظر نحوه في «تنبيهات في الرد على من تأول الصفات» لعبد العزيز بن باز: (٢٦-٣٠).

(٢) الأسماء والصفات لابن تيمية: (٢/ ٨١).

وقال أيضا: «ولما قال النبي ﷺ لصاحبه في الغار: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، كان هذا أيضاً حقاً على ظاهره. ودلت الحال على أن حكم هذه المعية الإطلاع والنصر والتأييد»(١) اهـ.

وفي هذا النص السابق يصل ابن تيمية رحمه الله إلى النتيجة التي يصل إليها أهل التأويل، ولكنّ لا يسلِّم أن الوصول إلى هذه النتيجة يحصل بصرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر يحتمله. ويصرح بأن الإطلاع والعلم والنصرة هي حكم المعية ومقتضاها، وهذا هو ما نسميه تأويل المعية. فيكون ابن تيمية هنا قد اختار مسلك التأويل، وزاد على نفسه عناء الحاجة إلى إثبات أن هذا الذي سماه حكم المعية هو ظاهر الخطاب وحقيقته، فاللغة لا تساعد على ذلك، ولو ساعدت على ذلك لم تقتصر على هذا الموضع.

ومهما اختلفت الاصطلاحات في الظاهر والتفسير والتأويل، فإنه لو عُومِلَتْ جميع النصوص الواردة في الباب بمثل ما عوملت به آيات المعية، لكان النِّزاع بين ابن تيمية والمؤولين نزاعاً لفظياً فقط.

٤- ومن الأمثلة على تأويل ابن تيميه قوله في الآية الكريمة: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] «هو قرب ذوات الملائكة، وقرب علم الله»(٢). **وقال:** «وأما من ظن أن المراد بذلك قرب ذات الرب من حبل الوريد، إذ أن ذاته أقرب فهذا في غاية الضعف»(٣).

وهذا تأويل أيضاً، لأن ظاهر اللفظ يدل على إسناد القرب إلى الله عز وجل، وتفسيره بقرب الملائكة صرفٌ للفظ عن ظاهره.

---

(١) الأسماء والصفات لابن تيمية: (٢/ ٨١)، (٢/ ٢١١)، وانظر الفتوى الحموية لابن تيمية،ص: (١٧١)، وانظر نقد ابن جهبل له في طبقات الشافعية للسبكي: (٩/ ٥٨). وانظر متابعة المعاصرين لابن تيمية في هذه النقطة في تنبيهات في الرد على من تأول الصفات لعبد العزيز بن باز، ص: (٢٦-٣٠). وابن رجب وأثره في توضيح عقيدة السلف للدكتور عبد الله الغفيلي: (١/ ٢٤٤).

(٢) الأسماء والصفات لابن تيمية: (٢/ ٩٨).

(٣) المصدر السابق: (٢/ ٣٤٩). وانظر نحوه في شرح حديث النزول: (١٣٠). وانظر متابعته في الأجوبة المفيدة لعبد الرحمن الجطيلي: (٦١).

فلِمَ لا يقال في هذا الصرف إنه تعطيل لما وصف الله تعالى به نفسه؟ ولم لا يقال: ... معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب؟ وما الفرق بين هذا وبين تأويل أهل ... لقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أي ملائكته أو أمره؟

٥- ومن تأويله أيضا ما ذكره في جواب النصارى فقال: «ولا يُعرف عالم مشهور من ... المسلمين ولا طائفة مشهورة من طوائفهم يطلقون العبارة التي حكوها عن المسلمين. ... قالوا عنهم: إنهم يقولون إن لله عينين يبصر بهما، ويدين يبسطهما، وساقاً، ووجهاً يوليه ... مكان، وجَنْباً!!

ولكن هؤلاء ركَّبُوا من ألفاظ القرآن بسوء تصرفهم وفهمهم تركيباً زعموا أن ... يطلقونه، وليس في القرآن ما يدل ظاهره على ما ذكروه. فإن الله تعالى قال في كتابه: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ...] واليهود أرادوا بقولهم يد الله مغلولة أنه بخيل، فكذبهم الله في ذلك وبيَّنَ أنه جواد لا ...، فأخبر أن يديه مبسوطتان. كما قال: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩]. فبسط اليدين المراد به الجواد والعطاء، ليس المراد ... توهموه من بسطٍ مجرد، ولما كان العطاء باليد يكون ببسطها صار من المعروف في اللغة التعبير ببسط اليد عن العطاء»[1] اهـ.

٦- ومن تأويلهم قول ابن أبي العز الحنفي: « قال الله عز وجل: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطًا﴾ [النساء: ١٢٦] ، وليس المراد من إحاطته بخلقه أنه كالفلك، وإنما المراد إحاطة عظمته وسعة علمه وقدرته»[2]اهـ.

ويُحسِّن الشيخ الألباني في تعليقه هذه العبارة، ثم يقول: «وهو من التأويل الذي ينقمه الشارح، مع أنه لابد منه أحياناً»[3] اهـ.

---

١) الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح، لابن تيمية: (٤/ ٤١٢).

٢) شرح الطحاوية بتحقيق الألباني: (٣١٤).

٣) المصدر السابق: (٣١٤).

٧- **ومنه أيضا قول ابن باز:** «ويعلم أن تفسير النسيان بالترك ليس من باب التـ ولكنه من باب تفسير النسيان في هذا المقام بمعناه اللغوي، لأن كلمة النسيان مشتركة يختلف معناها بحسب مواردها، كما بين ذلك علماء التفسير»[1]اهـ.

٨- **بل إن ابن عثيمين يصرح بجواز صرف اللفظ عن ظاهره ويسميه تفسيراً.**

فيقول في جواب سائلٍ سأله عن تأويل قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] «ينبغي أن يُعلم أن التأويل عند أهل السنة ليس مذموماً كله، بل المذموم منه ما لم يدل عليه دليل، وما دل عليه دليل يسمى تفسيراً، سواء كان الدليل متصلاً بالنص أو منفصلاً عنه. فصرف الدليل عن ظاهره يسمى تفسيراً. فصرف الدليل عن ظاهره ليس مذموماً على الإطلاق. ومثال التأويل بالدليل المتصل: ما جاء في الحديث الثابت في صحيح مسلم في قوله تعالى في الحديث القدسي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَا ابْنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي. قَالَ يَا رَبِّ كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلاَنًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ. يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي. قَالَ يَا رَبِّ وَكَيْفَ أُطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟. قَالَ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فُلاَنٌ فَلَمْ تُطْعِمْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي. يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي. قَالَ يَا رَبِّ كَيْفَ أَسْقِيكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟. قَالَ اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلاَنٌ فَلَمْ تَسْقِهِ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي»[2]. فظاهر الحديث أن الله نفسه هو الذي جاع وهو الذي مرض، وهذا غير مراد قطعاً، فَفُسِّرَ الحديث بنفس الحديث»[3]اهـ.

وهذا ينسف بالكلية جميع ما صرحوا به من تقديس الظاهر والتمسك به، وإبطـ

---

(١) تنبيهات في الرد على من تأول الصفات لعبد العزيز بن باز: (٤٢)، وانظر نحوه في التنبيهات السنية لعبد العزيز بن ناصر: (١/ ١٦٥).

(٢) مسلم: (٢٥٦٩).

(٣) مجموع فتاويه: (١/ ١٦٨)

صرف اللفظ عن ظاهره، وفيه التصريح بأن من الظاهر ما هو غير مراد قطعاً، وفيه التذبذب في عد بعض التأويل محموداً بعد أن كان تعطيلاً وطاغوتا. من غير تبيينٍ للمعيار الذي يميزون به بين الحق والباطل في التعامل مع النصوص التي ترجع إلى بابٍ واحد.

ونحن ندعو بعد هذا التصريح إلى نبذ لفظ التأويل بالكلية ثم نستعرض هذه النصوص، فلا نعدل عن ظاهر من ظواهرها إلا بدليل كما اشترط ابن عثيمين، ولا نذكر في ما نعدل عنه منها إلا دليلاً هو من جنس الدليل الذي قَبِلَه في هذا التفسير غير المذموم أو هو أقرب. فإنْ قَبِلَ بذلك، فما من خبر تَأَوَّلَهُ أهل السنة لا يمكن إقامة الأدلة المنفصلة والمتصلة على جوازه.



المطلب الثاني
تناقضهم في إثبات الحقيقة اللغوية مع تفويض الكيفية

إن أدعياء السلفية وأمثالهم من المجسمة إذا أثبتوا لله سبحانه وتعالى كل معاني هذه الألفاظ على ظاهرها وحقيقتها، فهم بذلك يجعلونه مركَّباً من أجزاء؛ لأن المعاني اللغوية الحقيقية لهذه الألفاظ هي الجوارح المعروفة، أو التصرفات التي تقوم بها الأجسام من الحركة والنزول والصعود والجلوس والتواجد في أماكن.

فإن كانوا ينفون عن الله سبحانه أن تكون له جوارح كخلقه، أو أن أفعاله كأفعال خلقه، فقد بدأوا كلامهم بأن وصفوه تعالى بما يلزم منه كونُه جسما مركبا من أجزاء وأعضاء على الحقيقة التي يفيدها اللفظ، **ثم قالوا**: ليست كالجوارح التي عندنا، ولا حركاته كحركاتنا!! ولا يخفى أن هذا الكلام ينقض بعضه بعضا!!

قال العلامة ابن خلدون هازئا بهذا التناقض: «وحَمَلَهُم -أي أهل السنة- على هذا التأويل وإن كان مخالفاً لمذهب السلف في التفويض[1]: أن جماعة ارتبكوا في محمل هذه الصفات، فحملوها على صفات ثابتة لله تعالى مجهولة الكيفية. فيقولون في قوله تعالى ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]: نثبت له استواءً بحيث مدلول اللفظ -أي على الحقيقة اللغوية والمعنى الحسي-، فراراً من تعطيله. ولا نقول بكيفيته، فراراً من القول بالتشبيه الذي تنفيه آيات السُّلُوب، من قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ﴿تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [النمل: ٦٣]، ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ﴾ [الإخلاص: ٣].

ولا يعلمون مع ذلك أنهم ولجوا من باب التشبيه في قولهم بإثبات استواءٍ -يعني

---

(١) يقصد المذهب السائد عند السلف، أو الذي عليه أغلب السلف.

ظاهره اللغوي وحقيقته المعهودة عند الخلق-. والاستواء عند أهل اللغة إنما موضوع الاستقرار والتمكن، وهو جسماني[١].

وأما التعطيل الذي يُشَنِّعُونَ بإلزامه، وهو تعطيل اللفظ -أي ظاهره المتبادر في الذهن- فلا محذور فيه، وإنما المحذور في تعطيل الإله[٢]. ثم يدَّعون أن هذا مذهب السلف. وحاشا لله من ذلك. وإنما مذهب السلف ما قررناه أولاً من تفويض المراد بها إلى الله.

ثم طرَّدوا ذلك المَحْمَل الذي ابتدعوه في ظواهر: [الوجه، والعينين، واليدين، والنزول، والكلام بالحرف والصوت]، يجعلون لها مدلولات أعم من الجسمانية، وينزِّهون عن مدلول الجسماني منها. وهذا شيء لا يُعرف في اللغة. وقد درج على ذلك الأول والآخر منهم، ونافَرَهُم أهلُ السنة من المتكلمين الأشعرية والحنفية ورفضوا عقائدهم في ذلك»[٣]اهـ.

كذلك قال العلامة الزُّرْقَانِيّ عن هذا التناقض: «ثم إن هؤلاء -يعني القائلين بالحقائق اللغوية-متناقضون، لأنهم يثبتون تلك المتشابهات على حقائقها، ولا ريب أن حقائقها تستلزم الحدوث وأعراض الحدوث، كالجسمية والتجزؤ والحركة والانتقال. لكنهم بعد أن يثبتوا تلك المتشابهات على حقائقها ينفون هذه اللوازم. مع أن القول بثبوت الملزومات ونفي لوازمها تناقُضٌ لا يرضاه لنفسه عاقل، فضلاً عن طالب أو عالم.

فقولهم في مسألة الاستواء: «إن الاستواء باق على حقيقته»، يفيد أنه الجلوس المعروف، المستلزِمُ للجسمية والتحيز. وقولهم بعد ذلك: «ليس هذا الاستواء على ما نعرف».

---

(١) أي من صفات الأجسام وخصائصها.

(٢) قال الأستاذان حمد السنان وفوزي العنجري تعليقا على كلام الشيخ ابن خلدون: أي نفي صفاته تعالى كأن يقال: لم يستو أو غير مستو، أو ليس لله يدان أو وجه أو لا يغضب أو لا يحب ونحو ذلك مما وقعت به بعض الفرق المعطلة فهذا هو المحظور، أما نفي الظاهر المحال وإثبات الصفة التي أثبتها الله تعالى لنفسه أو أثبتها له رسوله عليه الصلاة والسلام فليس بمحظور، وهذا ما فعله أهل السنة الأشاعرة.. انظر: «أهل السنة الأشاعرة .. شهادة علماء الأمة وأدلتهم»، ص: (٢٠٠).

(٣) مقدمة ابن خلدون: (٢٧٨).

يفيد أنه ليس الجلوس المعروف المستلزم للجسمية والتحيز! **فكأنهم يقولون**: إنه مستو غير مستو، ومستقر على العرش غير مستقر، أو متحيز غير متحيز، وجسم غير جسم، أو أن الاستواء على العرش ليس هو الاستواء على العرش، والاستقرار فوقه ليس هو الاستقرار فوقه!!»[(١)] اهـ.

وقال الإمام النووي ناقلا عن المازري: «العجب من ابن قتيبة في قوله: «صورة لا كالصور». مع أن ظاهر الحديث على رأيه يقتضي خلق آدم على صورته، فالصورتان على رأيه سواء. فإذا قال: «لا كالصور» تَنَاقَضَ قولُه، ويقال له أيضا: إن أردت بقولك صورة لا كالصور أنه ليس بمؤلف ولا مركب، فليس بصورةٍ حقيقةً وليست اللفظة على ظاهرها، وحينئذ يكون موافقا على افتقاره إلى التأويل»[(٢)] اهـ.

قلت: ولا يستقيم أبدا تفويض الكيفية مع إثبات الحقيقة اللغوية، فالحقيقة اللغوية بمعناها الحسي متضمنة للكيفية التي هي صورة للمراد.

فمن قال مثلا أن لفظ اليد على حقيقته اللغوية. فهذا معناه أنها الجارحة المركبة من عظم ولحم وعروق ودم وأصابع. فإنْ فوّض العلم بكيفيتها، فهو لا زال قائلا بالتجسيم، ولم يخرج من دائرته، لأن الكيفية صورة وهيئة كما سبقت الإشارة إليه.

فكيفيتها على هذه الحال: إما أن تكون سليمة خالية من العيوب، أو أن بها عيبا يمنع سلامتها.

وفي حال السلامة: قد تكون ذات حجم كبير أو صغير، أو بيضاء أو سوداء أو صفراء، أو نظيفة أو متسخة، أو غير ذلك.

وفي حال العيب: إما أن تكون مصابة بمرض أو قطع أو حرق أو تورم أو تقرّح أو غير ذلك.

---

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني: (٢/ ٢٩٢).

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي: (٦/ ١٦٦).

وكل ذلك لا يخرج عن التجسيم والتشبيه بين الخالق والمخلوق. وتفويض كيفيته هو تفويض هيئة من هذه الهيئات لا غيرها!!

فالقوم إما أنهم جهال حتى يقولوا مثل هذا الكلام المتناقض، وهو حال الكثير منهم، والجهل أفضل الأعذار في هذه الحالة. وإما أنهم يعرفون استحالة نفي الجسمية بتفويضهم للكيفية، الذي لا يغني في هذا المقام، لكنهم لا يجهرون بذلك أمام الناس ولا أمام طلبتهم، خوفا على مناصبهم ورئاساتهم وما اكتسبوه من الجاه عند الناس!

المطلب الثالث
تعطيلُهم بعضَ النصوص لحساب نصوص أخرى

ليست أَوْلَى منها بالإعمال:

بعد كل ما نقلناه عن السلف الصالحين رحمهم الله تعالى من نصوص التفويض والتأويل لنصوص المتشابهات ونفي الكيفية عنها، تبين لنا أن أدعياء السلفية افتروا كذبا على الله ورسوله وعلماء الأمة وعوامها، حين بنوا مذهبهم في صفات الله تعالى على طريقة عوراء، تُبْصِرُ بعض النصوص وتَعْمَى -أو تتعامى- عن بعضها، بل عن أكثرها.

وتراهم كثيرا يتهمون أهل السنة بالتعطيل -وحاشاهم-، لأنهم يريدون أن يعترف أهل السنة باتصاف الله تعالى ببعض صفات المخلوقين التي ذكرنا بعضها في المباحث السابقة، فيقولون: إن من ينكر بعض صفات الباري فهو معطّل لها.

وقد بَيَّنَّا ونقلنا أقوال أهل العلم من السلف والخلف في الرد على مذهبهم الباطل، وأن تلك الألفاظ هي إضافات نَسَبَهَا الله إلى نفسه على وجه لا تَثْبُتُ به صفة إلا من خلال السياق، والصفة ليست جارحة. ولا حاجة لنا في تكرار النقل هنا. على أننا سننقل من الآيات الصريحة والأحاديث الصحيحة ما يثبت أن المجسمة هم الذي يعطلون نصوص الله تعالى ونصوص رسوله ﷺ، فيُعمِلون بعضها ويرفضون بعضها!!

ولنأخذ مثالا ما يثبتونه من اتصافه تعالى بالتواجد في جهة فوق دون غيرها من الجهات الست المعروفة، فعلى هذه الصفة تدور رحى الخلاف، وبسبب اعتقادهم فيها نشأ النزاع بين أهل السنة وبينهم.

أولا: بعض النصوص التي تفيد ظواهرها وحقائقها اللغوية أن الله تعالى في جهة فوق دون بقية الجهات:

قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٥٠]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ﴾ [السجدة: ٥].

وقال رسول الله ﷺ لسعد بن معاذ: «قَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ -يعني يهود بني قريظة- بِحُكْمِ الله مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ»[١]، «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»[٢]، «أنا أمين من في السماء»[٣].

قالت المجسمة: كل تلك النصوص تثبت أن الله تعالى في جهة فوق دون بقية الجهات وأنه مستوٍ على العرش بذاته، استواء فوقية وإستقرار. والحديث الذي يثبت النزول محمول على الحقيقة عندنا، والنزول لا يكون إلا من فوق!!

قلت: إن من المقطوع به عند أهل العلم قاطبة، أن الباحث إذا أراد أن يصدر رأيه في قضية شرعية -عَقَدِيَّةً كانت أو فقهية-، فلا بُدّ أن يجمع كل ما يتعلق بها من النصوص. وقد جمعتم ما ظننتم أنه يؤيد عقائدكم ورأيكم فيه تعالى، ولكنكم تجاهلتم بقية النصوص التي تفيد خلاف عقيدتكم إذا حُمِلَتْ على الحقيقة أيضا.

ثانيا: بعض النصوص التي تفيد ظواهرها وحقائقها اللغوية خلاف ما أثبتوه من النصوص السابقة:

قال تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌۖ﴾ [البقرة: ١٨٦]، ﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، ﴿كَلَّا لَا تُطِعۡهُ وَٱسۡجُدۡ وَٱقۡتَرِب﴾ [العلق: ١٩]، ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا﴾ [مريم: ٥٢]، ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا

---

(١) قال البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة (٥/ ٢٣١): هذا إسناد فيه محمد بن عمر الواقدي وهو ضعيف، اهـ قلت: أخرجه الأموي في مغازيه بسند حسن. والقصة مشهورة معروفة في كتب السيرة.

(٢) متفق عليه.

(٣) متفق عليه.

ـ مِن شَـٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَـٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَـٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ـمِينَ ﴾ [القصص: ٣٠]، ﴿إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٠٨]، ﴿إِنَّنِى ـكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَـٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ ـ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَـٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ ـ ـسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧]، ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ـ ﴾ [البقرة: ١١٥].

وقال رسول الله ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَبْصُقْ قِبَلَ وَجْهِهِ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ قِبَلَ ـ إِذَا صَلَّىٰ»[1]، «إِنَّكُمْ تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا، وَهُوَ مَعَكُمْ»[2]، «الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَىٰ ـ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَةِ أَحَدِكُمْ»[3]، «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي»[4]، «أَنَا مَعَ ـ ـتِي مَا ذَكَرَنِي وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَتَاهُ»[5]، «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»[6]، احفظ اللهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ»[7]، وفي الحديث القدسي يقول تعالىٰ لعبده وهو يحثه علىٰ عيادة ـ: «أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ»[8].

فأقول: كل هذه النصوص لو أثبتنا حقيقتها نكون قد جعلنا الله تعالىٰ في الأرض علىٰ حقيقة. لأن الساجد يسجد علىٰ الأرض، والمصلي يصلي علىٰ الأرض، والقبلة علىٰ الأرض، ـتي يواجه الكعبة التي هي في الأرض، والذين يتناجون يتناجون علىٰ الأرض، والذين ـرن ما لا يرضى الله من القول يبيتونه وهم علىٰ الأرض، وموسىٰ وهارون عليهما السلام

---

(١) متفق عليه.
(٢) متفق عليه.
(٣) مسلم: (٢٧٠٤).
(٤) متفق عليه.
(٥) قال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام (٤٥٢): ذكره البخاري تعليقاً وصححه ابن حبان. وصححه تقي الدين الغزي في إتقان ما يحسن: (١/ ١٢٤). والألباني في صحيح ابن ماجه: (٣٠٧٤) وصحيح الترغيب: (١٤٩٠) وغيرهما.
(٦) مسلم: ٤٨٢.
(٧) صحيح: سنن الترمذي (٢٥١٦)، وغيره.
(٨) مسلم: (٢٥٦٩).

كانا على الأرض، ومحمد ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه كانا في الغار الذي هو على الأرض. والشجرة التي نودي منها موسى عليه السلام على الأرض!

التعامل الأمثل مع هذين النوعين من النصوص:

يقول الدكتور عمر عبد الله كامل: «إذا أردنا أن نتعامل مع النصوص التي تثبت الكون العلوي والتي تثبت الكون السفلي. فليس أمامنا إلا مسلكين:

(أ) المسلك الأول: الأخذ بظواهر النصوص جميعا:

ويلزمنا حينئذ: إما الترجيح بين أدلة الكون السلفي وأدلة الكون العلوي، وإما الجمع بينها.

أولا: الترجيح بين الأدلة:

بالنظر إلى أن النصوص الدالة على الكون السلفي أكثر من النصوص الأخرى، فيكون الله سبحانه موجودا في الأرض بذاته. وهذا لا نقول به، لمنافاته التَّنْزيه.

ثانيا: الجمع بين النصوص الدالة على الكون العلوي والسفلي:

فيكون الله سبحانه موجودا بذاته في كل مكان في أرضنا والأرض السابعة وفي السماء وفوق العرش، كما تدل عليه الظواهر والحقائق اللغوية في تلك النصوص: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]. ﴿أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطٌۢ﴾ [فصلت: ٥٤]. وهذا أيضا لا نقول به لمنافاته للتَّنْزيه.

(ب) المسلك الثاني: التَّنْزيه:

وهو مذهب أهل الحق.

وهو أن الله تعالى منزه عن المكان والحدود والتحيّز وما إلى ذلك، فهو سبحانه كان موجودا وليس ثمة عرش ولا سماء ولا أرض. كما قال ﷺ: «كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ»[1]. ولم تحدث أو تتجدد له سبحانه صفة بعد خلقها، وهو الآن على ما عليه كان.

---

(١) صحيح البخاري: (٣١٩١).

وإذا كانت النصوص الدالة على الكون السفلي مصروفة عن ظاهرها بقرينة تَنْزِيه الله وتعظيمه، وتفسَّر فيها المعية أو الأَقْرَبِيَّة المذكورة بمعية العلم أو النصرة أو التأييد، وكذلك الأقربية وغيرها حسب القرائن الواردة في نفس النصوص. فكذلك النصوص الواردة في الكون العلوي في السماء أو على العرش مصروفة بالقرائن الواردة في نفس النصوص. لأن التواجد في مكان أو جهة كلها من صفات المخلوقات الحادثة بعد العدم»[1] اهـ ببعض التصرف.

قلت: إذن الطريق الوحيد السديد للتعامل مع التعارض الواضح في مدلولات ظواهر تلك النصوص هو أن نفهمها كما فهمها العرب الأوائل من الصحابة والتابعين، فنحملها على المعاني المجازية التي تدل عليها القرائن وسياقات النصوص. وإلا فإننا بذلك نلغي بعض النصوص لحساب بعضها الآخر بغير دليل، ونكون ضربنا كلام الله تعالى بعضه ببعض، على وجه يقتضي تكذيب البعض الذي تركناه. وحاشاه سبحانه ثم حاشاه أن يكون في كلامه كذب، بل هو أصدق القائلين.

(١) نقض قواعد التشبيه، د. عمر عبد الله كامل: (١١٣-١١٤).



المطلب الرابع
ترجيحهم بعض محامل اللفظ على البعض الآخر

المُساوي له بدون دليل:

وبقيت نقطة أيضا في هذا الموضوع، وهي أننا لو حملنا النصوص التي يثبتون ظواهرها وحقائقها اللغوية لله تعالىٰ لوقعنا في تعارض وتناقض شديدين، سواء في نصوص الكون العلوي والسفلي أو في بقية النصوص، التي تدل علىٰ أن الله تعالىٰ له جسم أو أجزاء وأعضاء.

فالقوم أثبتوا لله تعالىٰ يدين اثنتين بقوله تعالىٰ ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]. فنقول لهم: لماذا اقتصرتم علىٰ يدين اثنتين فقط، والله تعالىٰ ذكر أيادٍ كثيرة، كما ورد في قوله سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس: ٧١]. فإن النص يثبت أياد كثيرة.

فإن قالوا: إن أقل الجمع اثنان، فنحن نثبت بالجمع يدين اثنتين. قلنا: إن النص إن كان يدل علىٰ عقيدة -وهو عندكم كذلك- فلا بد فيه من البيان المفصّل، وهذا ما تطالبون به مخالفيكم دائما. ثم إنكم بهذا تؤوّلون ظاهر لفظ الجمع وتحملونه علىٰ لفظ التثنية، وليس أحدهما أولىٰ بالحمل علىٰ الآخر منه.!

إذن، فيجب أن ننفي المعنىٰ الحسي ونتخطىٰ الحقيقة اللغوية، ونجد معنىٰ آخر من خلال السياق، تقرّه الآية ولا يتناقض مع التّنزيه.

وأثبتوا كونه تعالىٰ فوق العرش فوقية حقيقية باستقرار وتَمَكُّنٍ وفوقيةِ مَكَانٍ من قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]. فنقول لهم: إن العرش فوق السماوات السبع كما هو معلوم، وقد قال تعالىٰ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، وقد أثبتّم أنه في السماء من هذه الآية. أفلا تستقرون علىٰ رأي في المسألة، وتقولون هل هو في السماء أم فوق السماء؟

فإن قالوا: «في» بمعنىٰ «علىٰ» كقوله تعالىٰ حكاية عن فرعون ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ

ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: ٧١]، ويريد على جذوع النخل. قلنا: ليس أحد المعنيين بأولى من الآخر في الحمل، فلا شيء يمنع من تجويف النخل أو فلقه والصلب في جوفه أو في شقه. وإن لم يكن كذلك، فالقول هنا كالقول في المسألة السابقة!

فلا بد أيضا أن ندير ظهرنا لما يتأتَّى منه التشبيه ونُقْبِل على ما يؤكد التَّنْزِيه.

وأثبتوا كونه تعالى على العرش بذاته كما سبق، وأثبتوا نزوله في الثلث الأخير من الليل إلى السماء الدنيا.

فنقول لهم: إن الليل لا ينتهي من الأرض أبدا، لأننا إذا كنا في مكة الآن وكان الوقت هو الثلث الأخير من الليل، فإن الوقت نهار في طوكيو مثلا، فيقتضي ذلك كونه على العرش بالنسبة لسكان طوكيو، وفي السماء الدنيا بالنسبة لأهل مكة.! وكما هو معروف، فسينتقل الليل تدريجيا من مكة حتى يصل إلى طوكيو. ففي تلك الأثناء سيكون فوق العرش بذاته. وتحت العرش بذاته في السماء الدنيا، كل ذلك في الوقت ذاته.!

وهذا ما لا يقوله عاقل أبدا، فضلا عن أن يقوله مسلم ينزّه ربه تعالى من مشابهة خلقه، بل من متناقضات خلقه.

الفصل السابع
الكلام على الظاهر

أفردتُ الكلام عن هذا المبحث لأن القوم يُكْثِرون الطعن في المجاز، والتشنيعَ على من قال بثبوته، حيث أنكروه وَادَّعَوْا عدم وجوده في القرآن والسنة، بل وبالغ بعضهم فأنكر أن تكون اللغة كلها فيها مجاز!

فيدعي المجسمة: أن أهل السنة الأشاعرة والماتريدية يفسرون بعض آيات القرآن والأحاديث التي تتحدث عن صفات الله عز وجل بالمجاز، لأنهم يرفضون الحقيقة التي هي ظاهر القرآن والسنة، وهذا يعني أن ظاهر كلام ربنا سبحانه وكلام رسوله ﷺ تشبيه وتجسيم، فلا بد من صرفه للمجاز. وفي هذا تهمة لكلام ربنا وكلام رسوله ﷺ وتشكيك فيهما، وإذا انفتح باب القول بالمجاز ستضطرب العقيدة، ويفسَّر كل شيء بالمجاز الذي لا ضابط له، فتضيع العقيدة والشريعة، ونخشى أن يقولوا لنا بعد ذلك أن الله تعالى نفسه مجاز.

وهذه شبهة يتأثر بها الكثيرون، خاصة مع عموم الجهل المنتشر باللغة العربية وفنونها في عصرنا. والحقيقة أن المجاز جزء لا يتجزأ من اللغة العربية، بل ومن جميع اللغات، وحتى اللهجات العامية.

كما أن سبب عمل أهل السنة بالمجاز ليس كونهم يرفضون الظاهر على إطلاقه، بل لأنهم يرفضون ما يدل على التجسيم، مما يتوهم البعض أنه ظاهر النص، وهو في الحقيقة ليس ظاهرا.

وسنوضح سبب الخلط الحاصل في أذهان من تأثروا بتلك الشبهة، لذلك فإن بيان المقصود بالظاهر غاية في الأهمية هنا.

والمسألة أصلا لغوية بحتة، قررها علماء اللغة وبيّنوها، من قبل ظهور محمد بن عبد الوهاب، بل ومن قبل ابن تيمية أيضا بعدَّةِ قرون.

فمن المتفق عليه أن اللفظ إذا لم يحتمل إلا معنى واحدا، أو كان يحتمل عدة معانٍ، لكن دلالته على أحد تلك المعاني أقوى من دلالته على غيره، ولم تكن هناك قرينة في السياق تدل على معنى آخر، فإن المعنى الظاهر المتبادر للذهن هنا يسمى نصا، ويعني الحقيقة اللغوية أو المعنى القاموسي لِلَّفْظِ المذكور، ولا يعني شيئا آخر على الإطلاق.

لكن ليست كل ألفاظ القرآن والسنة واردة على نفس الأسلوب، بل ثَبَتَ أن الألفاظ تختلف دلالتها، وثَبَتَ أن اللفظ الواحد قد يكون له معنى في سياق معين، وله معنى آخر في سياق آخر.

يقول الدكتور عمر كامل: «والسبب في ذلك: أن المعاني المختلفة لنفس اللفظ لا تكون واضحة أو راسخة في ذهن المستمع بنفس القوة، ولا تتوارد هذه المعاني على ذهنه عند سماع اللفظ بنفس السرعة، بل تتوارد المعاني الحِسيّة أوّلاً إن وُجِدَتْ، ثم إن كانت هناك قرائن في السياق تشير إلى أن المتكلم يقصد معنى آخر فسيتجه الذهن مباشرة إلى ذلك المعنى، وهذا المعنى الجديد هو المعنى المرجوح لغويا، إذ أن الذهن لم ينصرف إليه إلا بعد أن فحص المعنى الأول ووجد أن كل الشواهد تدل على أن المتكلم لا يقصده.

قال الإمام الشافعي: «ومنه -أي القرآن- ظاهر يُعْرَفُ في سياقه أنه يراد به غير ظاهره»[(١)]. أي: يراد به المعنى المرجوح، لأن السياق يدل على ذلك. وهذا اللفظ يسمى في تلك الحالة مُؤَوَّلاً. أي: آل إلى ذلك المعنى على سبيل المجاز»[(٢)]اهـ.

ويقول الإمام التلمساني: « اعلم أن القول إما أن يدل بالوضع على معنى واحد لا يحتمل غيره، وإما أن يحتمل معنيين. فإن دل بالوضع على معنى واحد فقط فهو النص، وإن احتمل معنيين ولم يكن راجحاً في أحدهما فهو المُجْمَل، وإن كان راجحاً في أحدهما من جهة لفظه وضعاً فهو الظاهر»[(٣)]اهـ.

---

(١) الرسالة للإمام الشافعي: (٥٢).

(٢) نقض قواعد التشبيه، د. عمر عبد الله كامل: (٩٢-٩٣)، بتصرف يسير.

(٣) مفتاح الأصول للإمام أبي عبد الله التلمساني المالكي: (٦٢).

ويقول الشيخ محمد الحسن الددو: «فالظاهر قسمان: ظاهر من جهة اللفظ، وظاهر من جهة الدليل، أي: دل الدليل على ظهوره في المعنى الآخر المرجوح الذي كان خفيا فيه، فيسمى ظاهرا فيه»[1]اهـ.

نخلص مما سبق إلى أن الألفاظ التي لا إشكال فيها، على قسمين عند الأصوليين:

١- **نصٌّ**: وهو ما أفاد معنى واحدا لا يحتمل غيره، مثل قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فلفظ الثلاثة ولفظ السبعة يدلان بمعناهما القاموسي – وهو الحقيقة اللغوية– على عددين معروفين.

٢- **وظاهر**: وهو اللفظ الذي يحتمل أكثر من معنى.

ويكون راجحا في أحد هذه المعاني، عند خلوّ الكلام من قرينة تدل على معنى من المعاني الأخرى.

مثل لفظ اليد في قوله تعالى: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]. فاليد يُقصد بها هنا الجارحة المركبة من لحم ودم وعروق وغير ذلك، ولا يقصد بها أي معنى آخر من معانيها، كالنعمة والقدرة والفضل، لأن السياق يؤيد ذلك، ويخلو من أي قرينة تصرف لفظ اليد عن المعنى الراجح إلى معنى مرجوح. ويلتحق الظاهر هنا بالنص، لأنه أفاد حقيقةَ اللفظ التي وضع لها في الأصل.

فإن وُجدَت قرينة في السياق تدل على إرادة المعنى المرجوح، كان الأصح هو صرف الظاهر من المعنى الراجح إلى المرجوح، ويتحول المرجوح هنا راجحا بسبب تلك القرينة، ويكون الظاهر هنا مؤوَّلاً.

مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠]. فاليد هنا ليست الجارحة، لأن القرينة القرآنية في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] تثبت أنه

(١) بلفظه من شرح متن الورقات (مسموع) –محمد الحسن ولد الددو الشنقيطي، الشريط السادس.

لا يشبه خلقه في أنه له أعضاء مثلهم كاليد وغيرها، وكذلك القرينة العقلية تقطع باستحالة أن تكون لله يد حقيقية يضعها فوق أيدي عباده وهم يتبايعون ويتعاهدون، وسياق النص هو في الأصل إخبارٌ عن وقوع بيعة بين النبي ﷺ والمؤمنين، وأن الرب سبحانه راض عن البيعة وينسبها إلى نفسه. لذلك فالأصح أن يكون المعنى هنا هو تأييد الله تعالى ورضاه عن تلك البيعة، وهذا ما يسميه أهل اللغة المجاز.

وذهن السامع عند سماع لفظ «اليد» يتبادر إليه المعنى الراجح أوَّلاً، فإن وَجد قرينة تدل أن المعنى الراجح غير مراد انصرف إلى المعنى المرجوح الذي تدل عليه القرينة. وكلا المعنيين يسمى ظاهرا، سواء كان راجحا أو مرجوحا، كل منهما باعتبارٍ. فالراجح من حيث الاصطلاح على تسميته بالظاهر، والمرجوح من حيث دلالة السياق عليه حتى أصبح راجحا، وصار واضحا وظاهرا أنه هو المراد من السياق لا المعنى الأول.

فابن تيمية وشيعته يقولون: الظاهر هنا هو الحقيقة اللغوية التي يفيدها المعنى القاموسي للفظ اليد، ولا يقصدون ظاهرا غيره عندما يقولون نحمل النصوص على ظواهرها، وليس للفظ اليد معنى قاموسيٌّ سوى الجارحة، وهذا مذهبهم في بقية النصوص الموهمة للتشبيه، كما سبق ونقلنا عن أكابرهم القدامى والمعاصرين.

وأهل السنة الأشاعرة والماتريدية يقولون: بل الظاهر هنا هو التأويل الذي دلت عليه القرينة، وليس الجارحة؛ لأن دلالة لفظ اليد على الجارحة -عند التحقيق-، هي من باب النص وليست من باب الظاهر.

ولأن كلا المعنيين يسمى ظاهرا كما سبق وأشرنا، تجد بعض أهل السنة إذا أراد الكلام مع المجسمة عن قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ [الفتح: ١٠] مثلا، يقول: إن الظاهر ليس مرادا، أو يقول اللفظ مصروف عن ظاهره. ويقصد به الظاهر عند ابن تيمية وشيعته، الذي هو في هذه الحالة المعنى القاموسي والحقيقة اللغوية للفظ، وذلك لكي يفهموا عنه ما يقول. طالما يصرّون على تسمية النص والحقيقة ظاهرا. ومن هذا الباب قول الإمام الشافعي: «ومنه ظاهر يُعّرَفُ في سياقه أنه يراد به غير ظاهره».

فاستغل ابن تيمية والمجسمة مجاراة أهل السنة لهم في الاصطلاح، وراحوا يشنعون عليهم بأنهم ينفون الظواهر، ويدعون أن ظواهر القرآن والسنة تجسيم. فإذا سمع هذا الكلام إنسان ليس له اطلاع في علوم العقيدة وقرأ نفي أهل السنة للظاهر، وقع في قلبه صدق ابن تيمية والمجسمة،فيقول في نفسه: إن هؤلاء يتهمون كلام الله بأن ظاهره يؤدي إلى التجسيم .

وعلى ذلك، راح هو وشيعته يثبتون لله تعالى صفات الأجسام التي يقدرون على إثباتها. ومَنْ تَعَرَّضَ لهم وحاول الرد عليهم وتصحيح رأيهم رفعوا في وجهه سيف التشنيع، واتهموه بأنه يزعم أن كلام الله تعالى ورسوله يدل ظاهره على التجسيم، وأن في ذلك كفرا بالله ودعوةً صريحةً إلى تعطيل القرآن والسنة، وفتحًا لِبَابِ التحريف والإلحاد.!

وهذا الباب دقيق جدا في ملاحظته، فانتبه رعاك الله إلى المقصود من نفي المعنى الظاهر، حتى لا يخدعك المجسمة ويصرفونك عن مسلك أهل السنة[١].

أمثلة من كلام ابن تيمية عن الظواهر يلزمه بها إبطال كل ما أطال في تقريره:

يقول الدكتور صهيب السقار[٢]: من الغريب الشديد الغرابة أن ابن تيمية نفسه ينقض مذهبه الذي أطال في تقريره، فيلتقي مع المؤولين على نفي الظواهر. وسنستشهد بخمسة أمثلة من كلامه هو لا من كلام غيره.

المثال الأول: أنه يتحدث عن افتراق الناس في التزام الظواهر، فيذكر من اختار الإقرار بالنصوص ولم يصرف واحداً فيها عن ظاهره. فيقول: «لكنه غلط أيضاً»[٣]. وهذا اعتراف منه بوجوب العدول عن بعض الظواهر وهو التأويل.

---

(١) للاستزادة والتفصيل في الكلام عن الظاهر عند أهل السنة وعند المجسمة وتوضيح الفرق بين قصد كل منها، انظر: نقض التدمرية لشيخنا العلامة الأستاذ سعيد فودة، وكذلك نقض قواعد التشبيه للدكتور عمر عبد الله كامل، فقد كفيا ووفيا في هذا المبحث جزاهما الله خيرا.

(٢) التجسيم في الفكر الإسلامي – د. صهيب محمود السقار، رسالة دكتوراه – جامعة بغداد .

(٣) بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية: (١/ ٥٥٦)، وانظر نحوه في كتب ورسائل ابن تيمية في العقيدة: (٥/ ١٢٢).

المثال الثاني: أنه يزعم أن ظاهر الكلام قد يكون ظهوره بسياق الكلام على خلاف الوضع، وهو المجاز. **فيقول**: «ظاهر الكلام: هو ما يسبق إلى العقل السليم منه لمن يفهم بتلك اللغة. ثم قد يكون ظهوره بمجرد الوضع، وقد يكون بسياق الكلام»[١].

ويقول أيضاً: «واعلم أن من لم يُحكم دلالات اللفظ، ويعلم أن ظهور المعنى من اللفظ تارة يكون بالوضع اللغوي أو العرفي أو الشرعي، إما في الألفاظ المفردة وإما في المركبة، وتارة بما اقترن باللفظ المفرد من التركيب الذي تتغير به دلالته في نفسه، وتارة بما اقترن به من القرائن اللفظية التي تجعله مجازاً»[٢].

فيقال: كيف تمنع من اختار التأويل إذا ادعى أن الذي يسبق إلى العقل السليم منه لمن يفهم بتلك اللغة، إن كان ظهوره بمجرد الوضع فهو التشبيه لا محالة، وإن كان بسياق الكلام فهو التأويل.

فلمّا أوجبتَ إمرارَ النصوص على ظاهرها وحصرتَ طرقَ الظهور بما ذكرتَ، تَعَيَّنَ أن يكون الإمرار على الظاهر بالوضع أو بالتركيب والقرائن، وليس في أحدهما ما يدل على المسلك الذي اخترتَه؛ لأن هذه الألفاظ وُضعت في اللغة لتدل على الجوارح والأعضاء، فلا يكون حملها على الظاهر بالوضع دالاً على الصفة، وإن حُملت على الظاهر بالسياق والتركيب فهو التأويل بالمجاز.

ويذكر ابن تيمية رحمه الله تطبيقاً عملياً لما سبق، فيُثبت المجاز ويحمل عليه اللفظ ويعده ظاهراً لا بالوضع. فيقول في أحد أنواع الألفاظ: «ما معناه مفرد كلفظ الأسد والحمار والبحر والكلب، فإذا قيل: أسد الله وأسد رسوله، أو قيل للبليد حمار أو للعالم أو السخي أو الجواد من الخيل بحر أو قيل للأسد كلب فهذا مجاز. ثم إن اقترنت به قرينة تبين المراد، كقول النبي ﷺ لفرس أبي طلحة: «إِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْراً»[٣]، وقوله: «إِنَّ خَالِداً سَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللهِ، سَلَّهُ

---

(١) الرسالة المدنية ضمن مجموع فتاويه ورسائله في العقيدة: (٦/ ٣٥٦).

(٢) مجموع الفتاوى: (٣٣/ ١٨٢).

(٣) البخاري: (٢٤٨٤).

اللهُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ»[1]، وقول ابن عباس: «الْحَجَرُ الأَسْوَدُ يَمِينُ اللهِ فِي الْأَرْضِ، فَمَن اسْتَلَمَهُ وَصَافَحَهُ فَكَأَنَّمَا بَايَعَ رَبَّهُ»[2]، أو كما قال ونحو ذلك. فهذا اللفظ فيه تجوز.

وإن كان قد ظهر من اللفظ مراد صاحبه، وهو محمول على هذا الظاهر في استعمال هذا المتكلم، لا على الظاهر في الوضع الأول، وكل من سمع هذا القول علم المراد به وسبق ذلك إلى ذهنه بلا احتمال إرادة المعنى الأول، وهذا يوجب أن يكون نصاً لا محتملاً. وليس حمل اللفظ على هذا المعنى من التأويل الذي هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح في شيء، وهذا أحد مثارات غلط الغالطين في هذا الباب، حيث يتوهم أن المعنى المفهوم من هذا اللفظ مخالف للظاهر وأن اللفظ مُتَأَوَّل»[3] اهـ.

فما الذي يمنع مثل هذا التصرف في سائر النصوص؟ فبعد الاعتراف بثبوت التجوز في بعض ألفاظ الشارع، ما الفرق بين هذا المثال الذي جوّز فيه هذا التصرف وبين سائر النصوص التي منع تأويلها. فهو لم يبين ما يصلح فارقاً بين الاثنين إلا سبقَ الذهن إلى ظهور المجاز، وهذا مما تختلف فيه الأذهان، ويمكن معه للمؤوِّل في كل نص سلك به مسلك التأويل أن يبين سبق الظاهر المجازي إلى ذهنه.

المثال الثالث: أنه اعترف بجواز العدول عن الظواهر، لكنه متوقف على أربعة أشياء، سلَّمنا في الأول والثاني والثالث، وأبطلنا تمسكه بالرابع.

قال رحمه الله: «فصرفها عن ظاهرها اللائق بجلال الله سبحانه وحقيقتها المفهومة منها إلى باطن يخالف الظاهر ومجاز ينافي الحقيقة لابد فيه من أربعة أشياء:

أحدها: أن ذلك اللفظ مستعمل بالمعنى المجازي؛ لأن الكتاب والسنة وكلام السلف جاء باللسان العربي، ولا يجوز أن يراد بشيء منه خلاف لسان العرب.

الثاني: أن يكون معه دليل يوجب صرف اللفظ عن حقيقته إلى مجازه.

---

(١) البخاري: (٣٥٤٧)، وصحيح ابن حبان: (٧٠٩١).

(٢) انظر حاشية رقم: (٣٨١) من هذا الكتاب.

(٣) مجموع الفتاوى: (٣٣/ ٢١٤).

الثالث: أنه لا بد من أن يسَلِّم ذلك الدليل الصارف عن مُعارِضٍ، وإلا فإذا قام دليل قرآني أو إيماني يبين أن الحقيقة مرادة امتنع تركها.

الرابع: أن الرسول ﷺ إذا تكلم بكلام وأراد به خلافَ ظاهره وضدَّ حقيقته، فلا بد أن يبين للأمة أنه لم يرد حقيقتَه وأنه أراد مجازَه، سواء عيَّنَهُ أو لم يعيِّنْهُ، لا سيما في الخطاب العلمي الذي أريدَ منهم فيه الاعتقاد والعلم دون عمل الجوارح. فإنه سبحانه وتعالى جعل القرآن نوراً وهدىً وبياناً للناس، ثم هذا الرسول الأمي العربي بُعث بأفصح اللغات وأبين الألسنة والعبارات، ثم الأمة الذين أخذوا عنه كانوا أعمق الناس علماً وأنصحهم للأمة وأبينهم للسنة. فلا يجوز أن يتكلم هو وهؤلاء بكلام يريدون به خلاف ظاهره إلا وقد نصب دليلاً يمنع من حمله على ظاهره، إما أن يكون عقلياً ظاهراً مثل قوله: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، فإن كل أحد يعلم بعقله أن المراد أوتيت من جنس ما يؤتاه مثلها. أو سمعياً ظاهراً، مثل الدلالات في الكتاب والسنة التي تصرف بعض الظواهر»[١] اهـ.

وفيه نظر من وجوه:

الأول: أنا لا نسلم أن هذه الظواهر من الخطاب العلمي الذي أريدَ منهم فيه الاعتقاد والعلم، فهذه النصوص لم تُسَقْ أصالةً لبيان الصفات، كما هو ظاهر في جميع هذه النصوص. فمثلاً قول الله عز وجل: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] لم يُسَقْ لإثبات صفة العين، بل السياق في مواساة النبي ﷺ، وفيها يأمر الله عز وجل نبيه ﷺ بالصبر على أذى المشركين، ويبشره الله عز وجل بأنه في حفظه ورعايته وحمايته[٢].

الثاني: أن ابن تيمية صرح بأن التشبث في جميع النصوص بظواهرها غلط، ونص أيضا على حمل بعض النصوص على ظاهرها المجازي. فأين ما يطالب به من الدليل الشرعي على أن الشارع أراد بهذه النصوص خلافَ ظاهرها بالوضع؟ وجوابنا هو جوابه.

---

(١) الرسالة المدنية لابن تيمية: (٦/ ٣٦٠-٣٦٢).

(٢) تنوير الأذهان من تفسير روح البيان لمحمد علي الصابوني: (٤/ ١٦٩).

فإن لم يذكر الجواب عن نفسه .. **فجوابنا**: أن أساطين الفصاحة ممن نزل القرآن بلغتهم هم أغنى الناس عن التنبيه إلى أساليب العربية في التجوز، وهم أنزه أصحاب الألسنة عن الركون إلى الظواهر والجمود على الألفاظ، وكيف يُتَصَوَّرُ حاجتُهم إلى التنبيه بإهمال الظواهر التي لم يَخفَ إهمالُ بعضها على أَركنِ الناس إلى الحس وأكثرِهم تقديساً لهذه الظواهر.

الثالث: لو سلمنا بلزوم الحاجة إلى دليل يمنع من حمله على ظاهره، فالدليل الذي يريده ابن تيمية إما أن يكون عقلياً ظاهراً أو سمعياً ظاهراً، مثل الدلالات في الكتاب والسنة التي تصرف بعض الظواهر.

ولا يخفى أن أهل التأويل كشفوا عن قواطع عقلية وقواطع سمعية تمنع من الحمل على الظواهر في هذا الباب.

الرابع: أن هذا الذي ذكره من الحاجة إلى البيان يلزمه الحاجة إلى مثله من البيان لمنع حملها على الظواهر. لأن هذه الألفاظ على ظاهرها تفيد الجوارح والأعضاء، وإثباتها صفاتٍ لله عز وجل فيه صرف لها عن ظواهرها، وهذا الصرف إلى الصفات أحوجُ إلى البيان من صرفها بالتأويل؛ لأن اللغة تساعد على حملها على الوجوه التي يذكرها المتأول. أما حملها على الصفات فليس من أساليب العربية المعروفة، فيتعين أن يكون استعمالاً شرعياً يُحتاج معه إلى بيان شرعي.

المثال الرابع: أن ابن تيمية رحمه الله يتجاهل كل ما ذكره من دعوى براءة ظواهر الكتاب مما يوهم التجسيم، ويدعو إلى تفويض المعنى لله عز وجل، ويأمر برد الألفاظ القليلة المشكلة إلى محكم التَّنْزيه. كل ذلك يخاطب به النصارى في كلام طويل هو عين الكلام الذي خاطبه به أهل السنة، فاشتد في إنكاره عليهم!

يقول ابن تيمية: «غلاة المجسمة الذين يكفّرهم المسلمون أحسن حالاً منكم شرعاً وعقلاً، وهم أقل مخالفة للشرع والعقل منكم، فإذا كان هؤلاء خيراً منكم فكيف تشبهون أنفسكم بمن هو خير من هؤلاء من أهل السنة من المسلمين، الذين لا يقولون لا بتمثيل ولا بتعطيل.

وبيان ذلك: أن التوراة والإنجيل وسائر كتب الله وغير ذلك مما هو مأثور عن الأنبياء فيه نصوص كثيرة صريحة ظاهرة واضحة في وحدانية الله وأنه لا إله غيره، وهو مسمى فيها بالأسماء الحسنى موصوف بالصفات العُلى، وأن كل ما سواه مخلوق له ليس فيه تثليث، ولا اتحاد الخالق بشيء من المخلوقات، لا المسيح ولا غيره، وفيها ألفاظ قليلة مشكلة متشابهة. وهي مع ذلك لا تدل على ما ذكرتموه من التثليث والاتحاد لا نصاً ولا ظاهراً، ولكن بعضها يحتمل بعض ما قلتم، فأخذتم ذلك المُحْتَمِلَ وضَمَمْتُمْ إليه من الكفر الصريح والتناقض القبيح ما صيرتموه أمانةً لكم، أي عقيدةَ إيمان لكم.

ولو كانت كلها تحتمل جميع ما قلتم لم يَجُزْ العدولُ عن النص والظاهر إلى المحتمل.

ولو كان بعضها ظاهراً فيما قلتم لم يجز العدول عن النصوص الصريحة إلى الظاهر المحتمل.

ولو قُدِّرَ أن فيها نصوصاً صريحةً قد عارضتها نصوص أخرى صريحةٌ، لكان الواجب أن ينظروا بنور الله الذي أيد به عباده المؤمنين فيتبعون أحسن ما أنزل الله، وهو المعنى الذي يوافق صريح المعقول وسائرَ كتب الله. وذلك النص الآخر إن فهموا تفسيره وإلا فوّضوا معناه إلى الله تعالى إن كان ثابتاً عن الأنبياء.

وهؤلاء عدلوا عما يُعلم بصريح المعقول وعما يُعلم بنصوص الأنبياء الكثيرة إلى ما تحتمله بعض الألفاظ لموافقته لهواهم، فلم يتبعوا إلا الظن وما تهوى الأنفس.

وأما كفار المجسمة فهؤلاء أَعْذَرُ وأقل كفراً من النصارى، فإن هؤلاء يقولون -كما يقوله معهم النفاة- إن ظواهر جميع الكتب هو التجسيم، ففي التوراة والقرآن من الآيات التي ظاهرها التجسيم ما لا يحصى»[1] اهـ.

قلت: فليس بعد هذا البيان بيان. فابن تيمية يطالبهم بما يطالبه به أهل السنة من العدول عن المتشابه إلى المحكم، ورد المحتمل إلى غير المحتمل، ويقر بأن النصوص الموهمة

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لابن تيمية: (٤/ ٤٤٩-٤٥٤).

للتشبيه عارضتها نصوص أخرى في قوتها موهِمة أيضا ويفيد ظاهرها نقيض ما يفيده ظاهر الأولى. فليته صنع كما نصح!

ثم يقول الدكتور صهيب: « والحاصل: أن التأويل ثابت عن السلف ولا غنى عنه للخلف، بل لا غنى عنه لمن أنكر على أهل التأويل. وإنما يُنسب التأويل إلى المعتزلة والأشاعرة والماتريدية ومن وافقهم، لأنهم توسعوا فيه ولم يتخبطوا كما تخبط فيه أولئك، بل وضعوا له منهجاً متكاملاً يقوم على أسس واضحة، وعرضوا كثيراً من الأخبار التي يجري فيها التأويل على هذا الأساس والمنهج. وباستقراء مواضع تأويلاتهم يتضح لنا المنهج الراسخ الذي سلكه الأشاعرة والماتريدية في التأويل»[١]اهـ.

---

(١) التجسيم في الفكر الإسلامي – د. صهيب محمود السقار، رسالة دكتوراه – جامعة بغداد.



خلاصة القول

إن الذين يخوضون في نصوص المتشابهات ويجمعونها ويجادلون حولها، ويجعلونها محور العقيدة وأساس الدين، هؤلاء يفتقدون الحسّ اللغوي البليغ، وتنقصهم الخشية من الله تبارك وتعالى.

فإن آيات ما يسمى «بالصفات الخبرية» لم تَرِدْ من أجل إثبات أجزاء للذات الإلهية، ولا لتحديد أعضاء لها!! إنها آيات ذات دلالة حكيمة، لها صلة موضوعية بالسياق الذي وردت فيه.

فقوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] لم يأت في القرآن المجيد ليثبت أن لله يداً، ولا للحديث عن أوصاف الإله، وإنما جاء لتأكيد بيعة المؤمنين لرسوله ﷺ، وحثّهم على الوفاء لها والالتزام بها والحرص عليها. ولنقرأ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠].

وقوله جل شأنه: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] لم يأت لإثبات أن لله تعالى عيناً، ولا علاقة له بهذا الجانب مطلقا، لقد جاء التعبير الكريم دعوةً للصبر، وتثبيتا لقلب النبي ﷺ، ودعما له في موقفه أمام أعدائه، وبيانا لفضل الله عليه ورعايته له. ولنقرأ: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ * وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾ [الطور: ٤٨-٤٩].

وقوله سبحانه: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] في كل السور التي جاء بها الاستواء، ما جاء لإثبات صفة ذات لله تعالى، بل السياق القرآني لهذا التعبير الكريم في سابقه ولاحقه يجلي آثار الإبداع والقدرة والهيمنة الإلهية. ولنقرأ: ﴿تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى * ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ * وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى * ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٤-٨]. ولنقرأ أيضا: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ

يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُم بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ [الرعد: ٢].

ولو أخذنا مثالا من الحديث النبوي الشريف، لوجدنا أن الأمر لا يختلف عمّا قلناه، من أن السياق اللغوي هو الذي يحدد المعنى المراد.

ففي صحيح مسلم: قال رسول الله ﷺ: «للهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ مِنْ أَحَدِكُمْ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، فَانْفَلَتَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ فَأَيِسَ مِنْهَا، فَأَتَى شَجَرَةً فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا وَقَدْ أَيِسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَبَيْنَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ هُوَ بِهَا قَائِمَةً عِنْدَهُ، فَأَخَذَ بِخِطَامِهَا، ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ، أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ»[(١)].

فبالله عليك، ماذا يفهم الإنسان السوي من هذا الحديث الشريف؟! هل المسألة المطروحة هنا هي إثبات صفة الفرح في جملة صفات الله تعالى؟! لقد أراد النبي ﷺ أن يفتح باب الأمل أمام كل إنسان، وينتشله من وهدة ذنوبه ومعاصيه، ويرتفع به إلى سمو الطهارة الروحية والأخلاقية، وهذا هو محور الحديث ومقصده.

ولنقرأ أيضا الحديث القدسي الشريف الذي يروي فيه النبي ﷺ عن ربه جل وعلا، يقول فيه لأحد عباده وهو يعاتبه يوم القيامة: «مَرِضْتُ فلم تَعُدْنِي، وَاسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي.... الحديث»[(٢)].

لو كانت الأحاديث التي تتحدث عن مثل هذه الأمور قصد بها الشارع أن يثبت بها لله مجموعة صفات، لكان لزاما أن نثبت لله أنه يجوع ويمرض ويستطعم عباده!

إن هؤلاء الذين يتخذون مثل هذه النصوص الكريمة دلائل لما يسمونه الصفات الخبرية يفتقدون الحس اللغوي البليغ تماماً.

لقد أتى بعضهم بأمر عجيب، حين جمعوا ما تفرق من النصوص الشرعية، وألفوا كتبا تحمسوا لها وساقوا ما يلي: باب ما جاء في إثبات العين واليدين واليمين والكف والأصابع

---

(١) مسلم: (٢٧٤٧).

(٢) مسلم: ٢٥٦٩.

والساعد والذراع والساق والقدم والرجل والتقرب والإتيان والهرولة والضحك والغيرة والملل والتردد!!

ولا ندري، كيف يفهم هؤلاء بطريقتهم تلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَسِينَٰكُمۡۖ﴾ [السجدة: ١٤]، وقوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ نَنسَىٰكُمۡ كَمَا نَسِيتُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَا﴾ [الجاثية: ٣٤]. فهل يثبتون النسيان صفة لله ويزعمون أنه نسيان يليق بجلاله؟!! كما يثبتون غيره من صفات المخلوقين ويقولون نثبت لله اليد والساق والهرولة والحزن والغيرة والتردد على وجه يليق بجلاله!! إن هذا الموقف تنقصه الخشية لله تعالى.

ولم يكن أحد من صحابة رسول الله ﷺ يسأل عن اليمين والأصابع، ولم يتوقف إيمان أحد منهم على إثبات صفة الضحك والفرح، وأدركوا بحسهم الفطري السليم وتذوقهم اللغوي البليغ للغة القرآن المجيد الذي نزل بلسان عربي مبين يعرف الحقيقة والمجاز في التعبير، وأنه إذا خلا الكلام عن المجاز فقد خلا عن الحُسْنِ!!

إن هذه النصوص الشرعية لا تقدّم صفة من صفات الذات الإلهية، ولا تأمر بعقيدة يرتبط بها الإيمان. بل جِيءَ بها في سياقٍ معين يخص واقعة من الوقائع أو موقفاً من المواقف، تُفهَم من خلاله[1].

---

(١) الإلهيات في العقيدة الإسلامية، د. محمد سيد أحمد المسيّر: (١٤٥-١٤٨).



نقل ما يخص صفات الباري سبحانه من العقيدة الطحاوية

واخترت الطحاوية، لكونها مُجمَعا عليها ومعترَفا بما فيها. ويدرسها أهل السنة في معاهدهم ومدارسهم ومؤسساتهم، كما يدرسها المجسمة كذلك في معاهدهم ومدارسهم ومؤسساتهم، لعل الله يجمع هذه الأمة مرة أخرى على أمر رشيد.

قال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى:

الإيمان بالله تعالى:

نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله: إن الله واحد لا شريك له، ولا شيء مثله، ولا شيء يعجزه، ولا إله غيره.

قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء، لا يفنى ولا يبيد، ولا يكون إلا ما يريد.

لا تبلغه الأوهام، ولا تدركه الأفهام، ولا يشبه الأنام .. حي لا يموت، قيوم لا ينام.

خالق بلا حاجة، رازق بلا مؤنة، مميت بلا مخافة، باعث بلا مشقة.

ما زال بصفاته قديما قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئا لم يكن قبلهم من صفاته، وكما كان بصفاته أزليا كذلك لا يزال عليها أبديا.

ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم الخالق، ولا بإحداث البرية استفاد اسم الباري .

له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالقية ولا مخلوق .

وكما أنه محيي الموتى بعدما أحياهم استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم .

ذلك بأنه على كل شيء قدير، وكل شيء إليه فقير، وكل أمر عليه يسير، لا يحتاج إلى شيء، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

خلق الخلق بعلمه، وقدر لهم أقدارا، وضرب لهم آجالا.

لم يخْفَ عليه شيء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم، وأمرهم بطاعته، ونهاهم عن معصيته.

وكل شيء يجري بتقديره ومشيئته، ومشيئته تنفذ، لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان، وما لم يشأ لم يكن. يهدي من يشاء، ويعصم ويعافي فضلا، ويضل من يشاء، ويخذل ويبتلي عدلا، وكلهم يتقلبون في مشيئته بين فضله وعدله.

وهو متعال عن الأضداد والأنداد .. لا رادَّ لقضائه، ولا معقب لحكمه، ولا غالب لأمره.

آمنَّا بذلك كله، وأيقَنَّا أن كلا من عنده.

كُفْرُ من قال بالتشبيه:

ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر فقد كفر، فمن أبصر هذا اعتبر، وعن مثل قول الكفار انزجر، وعلم أنه بصفاته ليس كالبشر.

رؤية الله حق:

والرؤية حق لأهل الجنة بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، وتفسيره على ما أراده الله تعالى وعَلِمَه. وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن الرسول ﷺ فهو كما قال، ومعناه على ما أراد. لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سَلِمَ في دينه إلا من سلَّم لله عز وجل ولرسوله ﷺ، ورَدَّ عِلْمَ ما اشتبه عليه إلى عالمه[1].

ولا يَثْبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام. فمن رام عِلْمَ ما حُظِر عنه علمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مرامه عن خالص التوحيد وصافي المعرفة وصحيح

---

(١) قوله: «رد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه» هو التفويض الذي ينكره أدعياء السلفية.

الإيمان، فيتذبذب بين الكفر والإيمان، والتصديق والتكذيب، والإقرار والإنكار، موسوسا تائها، زائغا شاكا، لا مؤمنا مصدقا، ولا جاحدا مكذبا.

ولا يصح الإيمان بالرؤية لأهل دار السلام لمن اعتبرها منهم بِوَهْمٍ، أو تأولها بفهم، إذ كان تأويل الرؤية وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية بترك التأويل ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين.

ومن لم يتوَقَّ النفي والتشبيه زَلَّ ولم يُصِب التَّنزيه، فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية. وتعالى عن [الحدود[1] والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات][2].

(١) وهذا تصريح بإنكار الحدّ له تعالى، وقد سبق أنهم طردوا الحافظ ابن حبان من سجستان لما أنكره.!

(٢) وهذا تصريح باستحالة التحيز في جهة من الجهات، خلافا لما يدّعونه من انحيازه تعالى إلى جهة فوق.



الخاتمة

بقي أن يقال: إن هذه القضية وأمثالها من القضايا الدقيقة في العقيدة الإسلامية، لم يكن لها أن تُطرَح وتُعْرض على العامة والخاصة كما يحدُث الآن، وأن من أثاروها عكَّروا صفو الحياة الإسلامية وعطّلوا طاقات الفكر الإسلامي، حيث شغلوها بالجدال والنزاع في هذه المسائل التي لا يُبْنى عليها عمل، ولا ينتهي الخلاف فيها، بسبب مكابرة البعض وعنادهم، ممن لا تخلو منهم الأرض إلى قيام الساعة.

فأول سؤال في القبر سيكون: من ربك؟ وما دينك؟ وماذا كنتَ تقول في سيدنا محمد ﷺ؟[1].

ولم يَرِدْ في النصوص سؤال عن: [استواء ولا يد ولا ساق ولا عينين ولا نزول ولا تحرك ولا هرولة ولا صورة ولا ظل ولا ملل] ولا غيرها، مما يسميه المجسمة صفاتٍ حقيقية للباري تعالى.

ومكان الحوارات والمناقشات في تلك المسائل، هو حلقات العلم وقاعات المناظرات وميادين العلوم، لا الفضائيات ولا الكتيّبات التي توزّع مجانا على أبواب المساجد، وتُمنَح للحجاج والمعتمرين في البلد الحرام، دون النظر إلى أهليتهم لإدراك مثل هذه القضايا!

ولولا إثارة أدعياء السلفية لها تحت شعار عقيدة السلف ودخولهم فيما لا يحسنون، ما تكلم أهل السنة والجماعة فيها ليردوا عليهم ضلالتهم ويحفظوا عقائد الناس من خزعبلاتهم.

فعندما طرح المبتدعةُ آراءهم للعوام ولبّسوا على كثير منهم دينهم وعقيدتهم، لم يتركوا فرصة لأهل السنة أن يقْصُروا كلامهم داخل المحافل العلمية ومجامع المناظرة بين العلماء وحسب، بل كان لا بد أن يتم طرح الرد في نفس الميدان وبنفس القوة أو أشد، حتى يعود الأمر إلى نصابه، ويجد كل عالم ما يعتذر به إلى الله تعالى في حالة اتساع الخرق على الراتق.

---

(١) حديث صحيح. ولفظ السؤال: «من ربك؟ وما دينك؟ وما كنتَ تقول في هذا الرجل؟». رواه أبو داود والترمذي والطبري وغيرهم، وصححه جمهور المحدّثين.

وهذا تلخيص لأهم ما جاء في الكتاب:

– تَنْزِيه الله سبحانه وتعالى عن مشابهة خلقه، بأي صورة من الصور، أو وجه من الوجوه، بدليل قوله عزّ وجلّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

– السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم مُجْمِعُون على وصفه تعالى بصفات الكمال، ومُنَزِّهُون له سبحانه عن الجسمية ومشابهة الخلائق وعن سائر النقائص.

– مذهب السلف في النصوص الموهمة للتشبيه واحد من اثنين: السكوت عنها وعدم التعرض لها بالتفسير والتأويل مع نفي الكيفية من الأصل، أو تأويلها بما يناسب المقام وينزه الباري سبحانه عن مشابهة شيء من خلقه، وقد ثبت كِلا المذهبين بنصوص صحيحة الإسناد إليهم رضوان الله تعالى عليهم.

– أن التفويض ليس تجهيلا، ولكنه إسنادُ المرادِ من هذه الألفاظ إلى قائلها، سواء كان نصا قرآنيا أو حديثا نبويا.

– أن التأويل ليس تحريفا ولا إلحادا ولا تغييرا لكلام الله سبحانه وكلام رسوله ﷺ، طالما كان محكوما بالشروط المعتبرة لإعماله.

– التأويل ما هو إلا عمل بما يقرره اللسان العربي وقواعد اللغة وأساليبها، من استعمال المجاز في موضعه، حيث أن القرآن كتاب عربي، أنزله الله على نبي عربي، ينطق بلسان العرب، ويستعمل أساليب خطابهم في تبليغ ما أوحي إليه. وأدعياء السلفية أنفسهم وقفوا عاجزين أمام عدد من النصوص، واضطروا إلى تأويلها وصرفها عن ظاهرها.

– أن التأويل لا يكون إلا لضرورة، كإقناع معاند أو إزالة شبهة.

– أن المجَسِّمة افتروا على الله تعالى في كلامهم ووصفوه بصفات خلقه، وخالفوا نص القرآن الكريم وبراهين العقول التي لا يختلف عليها اثنان.

– أنهم اعتمدوا في تقرير مذهبهم على رواياتٍ لآثار ضعيفة في أغلب الأحيان، أو موضوعة أحيانا أخرى، أو على كتب ومصنفات لا تصح نسبتها إلى مؤلفيها.

- أنهم اقتطعوا النصوص من سياقها، وانتزعوا ألفاظا بعينها من وسط النصوص، وجمعوا بعضها إلى بعض، ليثبتوا ما يذهبون إليه من تشبيه الله تعالى بخلقه.

- أن مذهبهم يلزم منه وصف الله تعالى بصفات الأجسام ومشابهته لمخلوقاته -لا سيما الإنسان- حتى ولو أنكروا ذلك.

- أن المجسمة قديما وحديثا تستّروا بمذهب الإمام أحمد بن حنبل ومذهب أهل الحديث، وادعوا أنهم أتباع السلف الصالحين، وكل هؤلاء برآء منهم ومن مذهبهم، ولا يقولون بالتجسيم ولا بتشبيه الله تعالى بخلقه كما يقول المجسمة.

- أن مذهبهم لم يكن لينتشر في العصور المتأخرة لولا ترويع الناس في بداية أمرهم، وخدمتهم لهذا الفكر بأموالهم وما يسيطرون عليه الآن من فضائيات ومطابع.

- أن أدعياء السلفية في زماننا هم في الحقيقة على عقيدة الكرّامية المجسمة الذين ظهروا قديما وناظرهم العلماء، وليسو على عقيدة السلف في مسألة النصوص الموهمة للتشبيه.

- أسانيد أدعياء السلفية إلى السلف معضلة شديدة الإعضال، ودون اتصالها خرط القتاد.

- أن الألقاب التي أسبغوها على أنفسهم كأهل السنة وأهل الحديث والطائفة المنصورة والفرقة الناجية وغيرها، هي مجرد انتساب يدّعونه وليس هو حقيقة الأمر.

- أن الأشاعرة والماتريدية لم يخترعوا جديدا في الدين، بل أيّدوا النصوص بالحجج والبراهين العقلية، ولا مشكلة في ذلك، إذ أن كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ مشحونان بما يدعو إلى التفكر والتدبر، ويعيب على من يقلدون الآباء بدون دليل ولا حجة.

- من خلال سرد أسماء العلماء الكبار ومؤلفاتهم، وأسماء بعض السلاطين والفاتحين العظماء، وكلهم من الأشاعرة والماتريدية، يتبيّن أنهم جمهور المسلمين والعدد الغفير من المؤمنين، وأن كتبهم ومصنفاتهم هي التي نقلت لنا علوم السلف وأحوالهم وأقوالهم، فهي تمثل المراجع الحقيقية للفكر الإسلامي كله في مختلف علوم الشريعة واللغة والتاريخ، فيكون الطعن فيهم بمثابة الطعن في الإسلام نفسه.

- الأشاعرة والماتريدية في نقلهم مذهب السلف الصالحين اعتمدوا على الأسانيد المتصلة بهم، فهم بذلك أصدق من يتحدث بلسانهم ويتكلم عنهم ويحكي آراءهم ومذاهبهم.

- أن أدعياء السلفية أنفسهم لا يستطيعون تجاهل المراجع التي صنفها الأشاعرة والماتريدية في التفسير والحديث والأصول واللغة والتاريخ، بل هم عيال عليهم محتاجون إليهم وإلى علومهم، في حين أن الأشاعرة والماتريدية لا يضيرهم ألَّا يلتفتوا لمراجع أدعياء السلفية.

- الكلام في هذه المسألة ما هو إلا دفاع عن أهل العلم وأصحاب الجميل الذين طوّقوا رقاب العباد بصنيعهم الحسن، ومحاولةٌ لرد غيبتهم بعد وفاتهم، وتبرئتهم من الحملات الجائرة التي تستهدف التشكيك في عقائدهم لأهداف بعيدة كل البعد عن العلم والدين.

وبذلك يكون الكلام قد انتهى في هذه المسألة بحول الله ولطفه وكرمه وتوفيقه

وهو المرجو أن يتقبل هذا العمل ويجعله خالصا لوجهه الكريم وينفع به كاتبه وقارئه

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين إلى يوم الدين

ثبت المراجع

- الإبانة عن أصول الديانة، الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (٣٢٤هـ) – تحقيق د. فوقية حسين محمود – دار الأنصار، القاهرة ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م.

- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن حمدان العُكْبَري، المعروف بابن بطّة العكبري (٣٨٧هـ) – تحقيق رضا بن نعسان معطي – دار الراية، الرياض ١٩٨٨م.

- ابن تيمية السلفي، د. محمد خليل الهراس – دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

- ابن رجب الحنبلي وأثره في توضيح عقيدة السلف، د. عبد الله سليمان الغفيلي – الرياض، ط الأولى ١٩٩٨م.

- إبطال التأويلات لأخبار الصفات، أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء (٤٨٥هـ) – تحقيق محمد بن حمد الحمود النجدي – مكتبة دار الإمام الذهبي، الكويت، ط الأولى ١٤١٠هـ.

- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (٨٤٠هـ) – دار الوطن، الرياض، ط الأولى: ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

- إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل، صالح بن عبد العزيز آل الشيخ – الشاملة.

- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ) – دار الفكر، بيروت.

- إتحاف المريد بشرح جوهرة التوحيد، عبد السلام بن إبراهيم اللقاني (١٠٧٨هـ) – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة، مصر ١٣٧٥هـ.

- إتحاف المهرة بأطراف العشرة، أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) – الشاملة.

- الأجوبة المفيدة على أسئلة العقيدة، عبد الرحمن بن حمد الجطيلي - مكتبة الحرمين، الرياض.

- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي المعروف بابن القيم (٧٥١هـ) - دار الكتب العلمية، بيروت. ١٤٠٤ هـ.

- «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان»، محمد بن بدر الدين بن بلبان الدمشقي (١٠٨٣هـ) - تحقيق شعيب الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله المعافري الأندلسي الإشبيلي، المعروف بابن العربي، ت ٥٤٣هـ - تحقيق د. محمد بكر إسماعيل - دار المنار، القاهرة، ط الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

- أحوال الرجال، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (٢٥٩هـ) - تحقيق صبحي البدري السامرائي - مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

- إحياء علوم الدين، حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥هـ) - دار المعرفة، بيروت.

- الاختلاف في اللفظ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) - المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (٤٩٨هـ) - تحقيق محمد يوسف موسى - مطبعة السعادة، مصر ١٩٥٠م.

- أساس التقديس في علم الكلام، أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (٦٠٦هـ) - مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ١٣٥٤هـ.

- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي (٤٦٣هـ) - تحقيق سالم محمد عطا، محمد علي معوض - دار الكتب العلمية، بيروت - ط الأولى ١٤٢١ه-٢٠٠٠م.

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي (٤٦٣هـ) – الشاملة.

- أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (٤٧١هـ) – شاملة.

- الأسماء والصفات، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٤٥٨ هـ) – تحقيق عبد الله ابن محمد الحاشدي –مكتبة السوادي، جدة، ط الأولى.

- الأسماء والصفات، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (٧٢٨هـ) – تحقيق مصطفى عبد القادر عطا – دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٩٨٨م.

- إشارات المرام من عبارات الإمام، كمال الدين أحمد بن حسن بن سنان الدين البياضي (١٠٩٨هـ) – ط مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

- اعتقاد الإمام المبجل ابن حنبل، أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي (٤١٠هـ) – دار المعرفة، بيروت.

- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، الإمام فخر الدين الرازي – تحقيق علي سامي النشار – دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.

- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، الإمام البيهقي – تحقيق: أحمد عصام الكاتب – دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط الأولى١٤٠١هـ.

- الأعلام، خير الدين بن محمود بن علي بن فارس الزِّرِكْلِيّ الدمشقي (١٣٩٦هـ) – دار العلم للملايين، بيروت.

- إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد، د. صالح فوزان الفوزان – مؤسسة التوحيد الخيرية، السعودية.

- إقامة الدليل على إبطال التحليل، تقي الدين بن تيمية – الشاملة.

- الاقتصاد في الاعتقاد، أبو حامد الغزالي – مطبعة منير، بغداد، ١٩٩٠م.

- الإلهيات في العقيدة الإسلامية، د. محمد سيد أحمد المسيّر (١٤٢٩هـ) – مكتبة الإيمـ القاهرة.

- إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بـ جماعة (٧٣٣هـ) - تحقيق وهبي سليمان غاوجي الألباني - دار السلام، القاهرة ١٩٩٠م

- إقامة الدليل على إبطال التحليل، تقي الدين بن تيمية – الشاملة.

- أم البراهين القاطعة لشبهات المؤولين والمفوضين والمعطلين لصفات رب العالمين، حمـ بن عبد الله العليّ – دار التواصل بين المشرق والمغرب للنشر والتوزيع، الكويت ٢٠٠٨م.

- أهل السنة الأشاعرة .. شهادة علماء الأمة وأدلتهم، حمد السنان وفوزي العنجري - د الضياء، الكويت.

- بحر الدم فيمن تكلم فيهم أحمد بمدح أو ذم، أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن محمـ المعروف بابن المبرد العدوي القرشي الدمشقي، من علماء القرن التاسع – تحقيق د. روحيـ عبد الرحمن السويفي – الشاملة.

- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ) – تحقيق د. محمد محمد تامر – دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

- البداية من الكفاية في أصول الدين، نور الدين أحمد بن محمود الصابوني الحنفي (٧٧٥هـ) – تحقيق فتح الله خليف – دار المعارف، مصر ١٩٦٩م.

- البداية والنهاية، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (٧٧٤هـ) – الشاملة.

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ) – الشاملة.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (٩١١هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية، صيدا.

- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تقي الدين بن تيمية - تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم - مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ط الأولى ١٣٩٢هـ.

- البيهقي وموقفه من الإلهيات، د. أحمد بن عطية الغامدي - الرياض، ط الثانية ١٩٨٢م.

- تاج التراجم في طبقات الحنفية، أبو العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا السودوني الحنفي (٨٧٩هـ) - الشاملة.

- تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ) - دار الهداية.

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (٧٤٨هـ) - تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري - دار الكتاب العربي، بيروت.

- تاريخ ابن خلدون «العبر، وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر»، أبو زيد ولي الدين عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (٨٠٨هـ) - دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بالخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) - دار الكتب العلمية، بيروت.

- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله المعروف بابن عساكر (٥٧١ هـ) - دراسة وتحقيق علي شيري - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- التاريخ الصغير، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (٢٥٦هـ) - تحقيق محمود إبراهيم زايد - دار المعرفة، بيروت.

- التاريخ الكبير، البخاري - الشاملة.

- تاريخ نجد: «روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام»، حسين بن أبي بكر بن غنام الأحسائي (١٢٢٥هـ) - تحقيق د. ناصر الدين الأسد - دار الشروق، القاهرة.

- التأويل اللغوي في القرآن الكريم، حسين حامد الصالح - رسالة دكتوراه، جامعة بغداد ١٩٩٥م.

- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، أبو المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني (٤٧١هـ) - تحقيق: كمال يوسف الحوت - عالم الكتب، بيروت.

- التبيان في الرد على من ذم علم الكلام، الشيخ جمال صقر - دار المشاريع، بيروت - ط الثانية ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري، ابن عساكر - دار إحياء الكتاب العربي، بيروت.

- التجسيم عند المسلمين «مذهب الكرامية»، سهير محمد مختار - شركة الإسكندرية للطباعة، ط الأولى - (رسالة ماجستير) جامعة الأزهر ١٩٧١م.

- التجسيم وأثره في الفكر الإسلامي، د. صهيب محمود السقار - (رسالة دكتوراه) جامعة بغداد، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).

- التحفة المدنية في العقيدة السلفية، حمد بن ناصر بن عثمان آل معمر - تحقيق عبد السلام بن برجس بن ناصر آل عبد الكريم - دار العاصمة، الرياض، ط لأولى ١٩٩٢م.

- تحفة المريد على جوهرة التوحيد، أبو الأمداد برهان الدين إبراهيم بن هارون اللَّقَّانِيّ (١٠٤١هـ) (الجوهرة)، إبراهيم بن محمد بن أحمد البيجوري (١٢٧٧هـ) (التحفة) - مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

- تدريب الراوي على تقريب النواوي، السيوطي - دار الحديث، القاهرة.

- تذكرة الحفاظ، الذهبي - تحقيق زكريا عميرات - دار الكتب العلمية، بيروت. ط الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي - تحقيق د. علي عمر، دار الأمان، الرباط - مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط الأولى ٢٠٠٩م.

- التسعينية، ابن تيمية – ضمن مجموع الرسائل.

- تشنيف المسامع، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ) – تحقيق د. سيد عبد العزيز، د. عبد الله ربيع – مكتب قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، القاهرة. ط٢، ٢٠٠٦م.

- التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي المالكي (٤٧٤ هـ) – دراسة وتحقيق أحمد لبزار – كلية اللغة العربية، مراكش.

- تعريف الخلف بمنهج السلف، د. إبراهيم بن محمد البريكان – دار ابن الجوزي، الدمام، ط الأولى ١٩٩٧م.

- التعريفات، الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني (٨١٦هـ) – تحقيق إبراهيم الإبياري – دار الكتاب العربي، بيروت، ط الأولى ١٤٠٥هـ.

- تعقيبات على كتاب البوطي «السلفية ليست مذهبا»، د. صالح فوزان الفوزان – دار الوطن، السعودية.

- التعليقات الزكية على العقيدة الواسطية، عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين – تحقيق علي بن حميد أبو لوز – دار الوطن، الرياض، ط الأولى، ١٩٩٨م.

- التعليقات الجلية على النصائح الذهبية، ضمن: مجموعة رسائل في تدعيم ثوابت الصحوة الإسلامية:[مشاعل للتحول من ولاءٍ لأشخاص إلى ولاءٍ للحق]. غيث بن عبد الله الغالبي.

- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (٧٧٤ه) – تحقيق سامي محمد سلامة – دار طيبة للنشر والتوزيع، السعودية – ط الثانية ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

- التمهيد في أصول الدين، أبو المعين برهان الدين ميمون بن محمد بن مكحول النَّسَفيّ الحنفي الماتريدي (٥٠٨هـ) – تحقيق محمد عبد الرحمن الشاغول – المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

- التمهيد في علوم الحديث، همام عبد الرحيم سعيد – دار البشير للثقافة والعلوم، طنطا.

- التمهيد لشرح كتاب التوحيد، صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ – دار التوحيد، السعودية.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر – تحقيق مصطفىٰ بن أحمد العلوي، و محمد عبد الكبير البكري – مؤسسة القرطبة.

- تنبيهات في الرد علىٰ من تأول الصفات، عبد العزيز بن باز – الرئاسة العامة للبحوث والإفتاء، الرياض، ١٤٠٥هـ.

- تنبيهات علىٰ مقالات الصابوني في الصفات، صالح بن فوزان الفوزان – مع تنبيهات في الرد علىٰ من تأول الصفات، عبد العزيز بن باز – الرئاسة العامة للبحوث والإفتاء، الرياض، ١٤٠٥هـ.

- التنبيهات السنية علىٰ العقيدة الواسطية، عبد العزيز بن ناصر الرشيد – مطبعة الإمام، مصر.

- تنوير الأذهان، محمد علي الصابوني، وهو اختصار لتفسير حقي البروسوي (١١٣٧هـ) – دار القلم، بيروت، ط الثانية ١٤٠٩هـ.

- تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف بن مري النووي (٦٧٦هـ) – تحقيق مصطفىٰ عبد القادر عطا – الشاملة.

- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – ط الأولىٰ ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المِزِّيّ (٦٤٢هـ) – تحقيق د. بشار عواد معروف – مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولىٰ ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ) – تحقيق د. عبد العزيز إبراهيم الشهوان – مكتبة الرشيد، الرياض، ط السادسة، ١٩٩٧م.

- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، ابن خزيمة - تحقيق محمد خليل هراس – دار الشرق للطباعة، ١٣٨٨هـ.

- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، ابن خزيمة - تحقيق محمد خليل هراس – دار الكتب العلمية، ط ١٤٠٣ه.

- التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد عبد الرءوف بن تاج العارفين الحدادي المناوي (١٠٣١هـ) - تحقيق: د. محمد رضوان الداية - دار الفكر، بيروت، ط الأولى ١٤١٠هـ.

- تيسير مصطلح الحديث، د. محمود الطحان – مركز الهدى للدراسات، الإسكندرية.

- الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي البستي (٣٦٤هـ) - السيد شرف الدين أحمد - دار الفكر، بيروت، ط الأولى، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

- جامع البيان في تأويل القرآن «تفسير الطبري»، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الآمِلِيّ الطبري (٣١٠هـ) - تحقيق أحمد محمد شاكر - مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

- الجامع الصحيح «سنن الترمذي»، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي (٢٧٩هـ) – تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون - دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي، (٦٧١هـ) - تحقيق هشام سمير البخاري - دار عالم الكتب، الرياض.

- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي - تحقيق: أحمد البردوني، إبراهيم أطفيش - دار الكتب المصرية، القاهرة

ط الثانية، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

- جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية، عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٤٢هـ) - تصحيح محمد رشيد رضا - دار الأفاق، بيروت، ط الأولى١٩٨١م.

- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تقي الدين بن تيمية - تحقيق د.علي حسن ناصر، د.عبد العزيز إبراهيم العسكر، د. حمدان محمد - دار العاصمة، الرياض، ط الأولى ١٤١٤هـ.

- حاشية النفحات لأحمد بن عبد اللطيف الخطيب الجاوي (١٣١٥هـ) على شرح جلال الدين محمد بن أحمد الأنصاري المحلي (٨٦٤هـ) لمتن الورقات في أصول الفقه لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن يوسف الجويني (٤٧٨هـ).

- حاشية عبد الحكيم السيالكوتي اللاهوري على شرح السيد علي بن محمد الجرجاني (٨١٦هـ) على المواقف في علم الكلام لعضد الدين عبد الرحمن الإيجي(٧٥٦هـ)، ومعه حاشية حسن جلبي الفناري - تحقيق محمود عمر الدمياطي - دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى ١٩٩٨م.

- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني
(٥٣٥هـ) - تحقيق محمد بن ربيع المدخلي - دار الراية، الرياض١٩٩٩م.

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن إسحاق الأصبهاني (٤٣٠هـ) - دار الكتاب العربي، بيروت، ط الرابعة ١٤٠٥هـ.

- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار (١٣٣٥هـ) - الشاملة.

- خلق أفعال العباد، الإمام البخاري - تحقيق د. عبد الرحمن عميرة - دار المعارف السعودية، الرياض، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

- الدارس في تاريخ المدارس، عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي (٩٢٧هـ) - تحقيق إبراهيم شمس الدين - دار الكتب العلمية - ط الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- درء تعارض العقل والنقل، تقي الدين بن تيمية - تحقيق محمد رشاد سالم - دار الكنوز الأدبية، الرياض ١٣٩١هـ.

– دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية، د. عرفان عبد الحميد – مطبعة الإرشاد، بغداد، ط الأولى ١٩٦٧م.

– الدرر السنية في الرد على الوهابية، مفتي مكة المكرمة السيد أحمد بن زيني دحلان المكي (١٣٠٤هـ) – وقف الإخلاص، اسطنبول.

– الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) – تحقيق مراقبة محمد عبد المعيد ضان – مجلس دائرة المعارف العثمانية، اسطنبول، ١٣٧٢هـ – ١٩٧٢م.

– الدر المنثور في التأويل بالمأثور، جلال الدين السيوطي – دار الفكر، بيروت.

– دعوة التوحيد .. أصولها .. الأدوار التي مرت بها .. ومشاهير دعاتها، د. محمد خليل هراس – المطبعة العصرية، بيروت، ط الأولى ١٩٩٧م.

– دَفْعُ شُبَهِ التشبيه بِأَكُفِّ التَّنْزِيه، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي الحنبلي (٥٩٧هـ) – بتحقيق وتعليق محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري (١٣٧١هـ) – المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

– دفع شُبَه مَنْ شَبَّهَ وتمرد ونسب ذلك إلى الإمام أحمد، تقي الدين أبو بكر بن محمد الحسيني الحصني (٨٢٩هـ) – دار إحياء الكتب، القاهرة، ١٣٥٠هـ.

– دمية القصر وعصرة أهل العصر، أبو الحسن علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب الباخرزي (٤٦٧هـ) – الشاملة.

– الديباج المُذَهَّبُ في معرفة أعيان علماء المذهب، برهان الدين إبراهيم بن فرحون اليعمري المالكي (٧٩٩هـ) – الشاملة.

– الذخيرة، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي المالكي (٤٨٤ هـ) – تحقيق محمد حجّي – دار الغرب، بيروت ١٩٩٤م.

– ذم التأويل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ) – تحقيق بدر بن عبد الله البدر – الدار السلفية، الكويت، ط الأولى ١٤٠٦هـ.

- ذيل طبقات الحنابلة، زين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ) – الشاملة.

- الرد على الجهمية، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد السجزي الدارمي (٢٨٠هـ) – تحقيق بدر البدر – دار ابن الأثير، الكويت، ط الثانية ١٩٩٨م.

- الرد على الجهمية، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده (٣٩٥هـ) - تحقيق علي محمد ناصر الفقيهي – المكتبة الأثرية، باكستان.

- الردود البازية في بعض المسائل العقدية، عبد العزيز بن باز – جمع وترتيب أحمد محمد العمران– دار ابن الأثير– ط الأولى.

- الرسالة، الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ) – تحقيق الشيخ أحمد شاكر – مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، المفتي محمد بن عبد الله بن حميد النجدي الحنبلي (١٢٩٦هـ) –مكتبه الإمام أحمد، ط الأولى ١٩٨٩م.

- السلسلة الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ) – مكتبة المعارف، الرياض.

- السلوك في طبقات العلماء والملوك، بهاء الدين محمد بن يوسف بن يعقوب الجندي الكندي (٧٣٢هـ) - تحقيق محمد بن علي بن الحسين الأكوع الحوالي- مكتبة الإرشاد صنعاء، ١٩٩٥م.

- السنة، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال (٣١١هـ) - تحقيق د. عطية الزهراني – دار الراية، الرياض، ط الأولى ١٤١٠هـ.

- السنة، عمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني (٢٨٧هـ) - تحقيق محمد ناصر الدين الألباني – المكتب الإسلامي، بيروت، ط الأولى ١٤٠٠هـ.

- السنة، ابن أبي عاصم – تحقيق د. باسم بن فيصل الجوابرة – دار الصميعي، الرياض، ط الأولى ١٩٩٨م.

- السنة، عبد الله بن أحمد بن حنبل، (٢٩٠هـ) - تحقيق د. محمد سعيد سالم القحطاني - دار ابن القيم، الدمام، ط الأولى ١٤٠٦هـ.

- السنن الكبرى، الإمام البيهقي، وفي ذيله الجوهر النقي، علاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم الماريني الشهير بابن التركماني (٧٥٠هـ) - مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الهند، ط الأولى ١٣٤٤هـ.

- سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي - تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط و حسين الأسد - الرسالة، بيروت.

- السيف الصقيل في الرد على نونية ابن زفيل، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي (٧٥٦هـ)، ومعه تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم، للكوثري - المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد العُكري المعروف بابن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ) - دار الكتب العلمية.

- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي (٤١٨هـ) - تحقيق د. أحمد سعد حمدان - دار طيبة، الرياض ١٤٠٢هـ.

- شرح البيقونية، محمد بن صالح العثيمين - دار العلم، القاهرة.

- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي المالكي (٦٨٤هـ) - تحقيق صدقي جميل العطار - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

- شرح حديث النزول، تقي الدين بن تيمية - منشورات المكتب الإسلامي، بيروت، ط الرابعة ١٩٦٩م.

- شرح رياض الصالحين، محمد بن صالح العثيمين - مدار الوطن للنشر - بإشراف مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، الرياض ١٤٢٥هـ.

- شرح العقائد النسفية، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (٧٩٣هـ) – المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠٠م.

- شرح العقيدة الطحاوية، صدر الدين علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ)، وهو شرح لعقيدة الإمام أبي جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي المصري (٣٢١هـ) – تخريج وتحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني – المكتب الإسلامي، بيروت، ط الخامسة ١٣٩٩م.

- شرح العقيدة الطحاوية، د. سفر بن عبد الرحمن الحوالي – الشاملة.

- شرح الفقه الأكبر، ملا علي القاري (١٠١٤هـ) – دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٠م.

- شرح القصيدة النونية، محمد خليل هراس – دار الكتب العلمية بيروت، ط الأولى ١٩٨٦م.

- شرح العقيدة الواسطية، صالح بن عبد العزيز آل الشيخ – الشاملة.

- شرح الواسطية، د. محمد خليل الهراس (١٣٩٥هـ) – الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالسعودية. شاملة.

- شرح العقيدة الواسطية، ويليه ملحق الواسطية، محمد بن خليل حسن هرّاس – ضبط نصه وخرَّج أحاديثه ووضع الملحق علوي بن عبد القادر السقاف – دار الهجرة للنشر والتوزيع، الخُبَر – ط الثالثة، ١٤١٥هـ.

- شرح الواسطية، محمد بن صالح العثيمين – تحقيق: سعد بن فواز الصميل، دار ابن الجوزي ، السعودية.

- شعب الإيمان، الإمام البيهقي – تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول – دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى ١٤١٠هـ.

- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي (٥٤٤هـ) – تحقيق محمد أمين قرة علي – دار الفيحاء، عمان ١٩٨٦م.

- الصحاح في اللغة، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣هـ) – الشاملة.

- صحيح ابن خزيمة، الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السُّلَمي النيسابوري (٣١١هـ) – تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي – مكتبة الأعظمي، الرياض، ط الثالثة، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

- صحيح البخاري، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (٢٥٦هـ) – دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط الثانية، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

- صحيح مسلم، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٦١هـ) – مشتركة: دار الجيل بيروت، دار الأفاق الجديدة، بيروت.

- الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتّنزيه، د. محمد أمان بن علي الجامي، (رسالة ماجستير) – الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.

- صفات التابعين وأهل الكتاب وأهل السنة والجماعة، عبد الملك علي الكليب – دار الأرقم الكويت، ط الثانية ١٩٨٦م.

- صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة، علوي عبد القادر السّقّاف – دار الهجرة، الثقبة، السعودية – ط الثانية ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م

- صفة الصفوة، ابن الجوزي – تحقيق محمود فاخوري، د.محمد رواس قلعجي – دار المعرفة، بيروت، ط الثانية ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

- الصلة، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال الأندلسي (٥٧٨هـ) – الشاملة.

- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ابن القيم – تحقيق د. علي بن محمد الدخيل الله – دار العاصمة، الرياض، ط الثالثة ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.

- الضعفاء الكبير، محمد بن عمر العقيلي (٣٢٢هـ) – تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي – دار المكتبة العلمية، بيروت، ط الأولى ١٤٠٤هـ.

- الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ٥٧٩هـ - تحقيق عبد الله القاضي - دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

- طبقات الحنابلة أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (٥٢٦هـ) - تحقيق محمد حامد الفقي - دار المعرفة، بيروت.

- الطبقات السنية في تراجم الحنفية، القاضي تقي الدين عبد القادر بن محمد التميمي الغَزِّي (١٠١٠هـ) - الشاملة.

- طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة أبو بكر بن أحمد بن محمد الأسدي (٨٥١هـ) - تحقيق د. الحافظ عبد العليم خان - عالم الكتب، بيروت، ط الأولى ١٤٠٧هـ.

- طبقات الشافعية الكبرى، الإمام الحافظ تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (٧٧١هـ) - تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو -- هجر للطباعة والنشر والتوزيع، السعودية.

- طبقات الفقهاء الشافعية، شيخ الإسلام الحافظ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري المعروف بابن الصلاح (٦٤٣هـ) - تحقيق محيي الدين علي نجيب - دار البشائر الإسلامية، بيروت.

- طبقات الفقهاء الشافعيين، ابن كثير - تحقيق د. أحمد عمر هاشم، د. محمد زينهم محمد عزب -مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري (٢٣٠هـ) - دار صادر، بيروت.

- طبقات المفسرين، جلال الدين السيوطي - تحقيق علي محمد عمر - مكتبة وهبة، القاهرة، ط الأولى ١٣٩٦هـ.

- طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنروي، من علماء القرن الحادي عشر الهجري - تحقيق سليمان بن صالح الخزي - مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط الأولى ١٩٩٧م.

- العبر في خبر من غبر، الحافظ الذهبي - تحقيق د.صلاح الدين المنجد - مطبعة حكومة الكويت، ط الثانية ١٩٨٤م.

- عثمان بن سعيد الدارمي ودفاعه عن عقيدة السلف»، محمد أبو رحيم - (رسالة ماجستير) - جامعة أم القرى ١٤٠٣هـ.

- عجائب الآثار في التراجم والأخبار «تاريخ الجبرتي»، عبد الرحمن بن حسن الجبرتي (١٢٣٧هـ)- دار الجيل، بيروت.

- العرش، الحافظ الذهبي- تحقيق محمد بن خليفة التميمي - مطبعة أضواء السلف،الرياض، ط الأولى ١٩٩١م.

- العرش وما روي فيه، محمد بن عثمان بن أبي شيبة (٢٩٧هـ) - تحقيق محمد بن حمد الحمود - مكتبة المعلا، الكويت، ط الأولى ١٤٠٦هـ.

- العظمة، أبو الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني (٣٦٩هـ) - تحقيق رضاء الله بن محمد المباركفوري - دار العاصمة، الرياض، ط الأولى ١٤٠٨هـ.

- عقائد الأشاعرة في حوار هادئ مع شبهات المناوئين، د. صلاح الدين الإدلبي- دار السلام، القاهرة، ط الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

- العقد الفريد، أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (٣٢٨هـ) - الشاملة.

- عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن، حمود التويجري - تقريظ وتزكية عبد العزيز بن باز - دار اللواء، الرياض، ط الثانية.

- عقيدة أهل السنة والجماعة، محمد بن صالح العثيمين - الشاملة.

- عقيدة التوحيد وما يضادها أو ينقضها من الشرك الأكبر والأصغر والتعطيل والبدع وغير ذلك، د. صالح الفوزان - جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت.

- العقيدة الصحيحة ونواقض الإسلام، عبد العزيز بن باز - دار الوطن، الرياض.

- العقيدة النظامية، إمام الحرمين الجويني - تحقيق محمد زاهد الكوثري - المكتبة الأثرية، مصر ١٩٩٢م.

- علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين، د. رضا بن نعسان معطي - دار الهجرة، الرياض، ط السادسة ١٩٩٥م.

- العلو للعلي الغفار، الحافظ الذهبي - تحقيق أبو محمد أشرف بن عبد المقصود - مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط الأولى ١٩٩٥م.

- علي بن أبي طالب شخصيته وعصره، د. علي محمد محمد الصلابي- الشاملة.

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الإمام أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد الغيتابي العيني الحنفي (٨٥٥هـ) - الشاملة.

- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، الحافظ ولي الدين أبو زرعة بن عبد الرحيم العراقي (٨٢٦ه) - تحقيق محمد تامر حجازي - دار الكتب العلمية، بيروت- ط الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- الفتاوى الكبرى، تقي الدين بن تيمية - تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

- فتاوى العز بن عبد السلام، سلطان العلماء الإمام أبو محمد عِزّ الدين عبد العزيز بن عبد السلام السُّلَمي (٦٦٠هـ) - تحقيق محمد جمعة كردي - مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الأولى ١٩٩٦م.

- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب أحمد بن عبد الرزاق الدويش - مكتبة المعارف، الرياض ١٤١٢هـ.

- فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - طبعة خيرية توزع مجانا بالكويت.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب - دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ.

- الفتح المبين في طبقات الأصوليين، عبد الله مصطفى المراغي – مطبعة أنصار السنة المحمدية، مصر ١٩٧٤م.

- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ – دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- الفتوى الحموية الكبرى – دراسة وتحقيق حمد بن عبد المحسن التويجري – دار الصميعي، الرياض، ط الأولى، ١٩٩٨م.

- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي (٤٢٩هـ) – دار الآفاق الجديدة، بيروت.

- فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، د. غالب بن علي عواجي – دار لينة، مصر، ط الثالثة ١٩٩٨م.

- فصل الخطاب في مذهب محمد بن عبد الوهاب، وهو نفسه «الصواعق الإلهية في الرد على مذهب الوهابية»، سليمان بن عبد الوهاب الحنبلي النجدي – القاهرة.

- القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان – دراسة وتحقيق سعود بن عبد العزيز الخلف – دار العاصمة، الرياض، ط الأولى ١٤١٠هـ.

- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، أبو حامد الغزالي – تحقيق سليمان دنيا – دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٣٨٢هـ.

- قرة العين بشرح ورقات إمام الحرمين، الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد الرعيني المالكي المشهور بالحطاب (٩٥٤هـ)، مع لطائف الإشارات شرح نظم الورقات – طبعة الحلبي، القاهرة.

- قول السلف في الصفات الخبرية، شيخنا أبو هاجر، د. رشوان أبو زيد الأزهري – تحت الطبع.

- الكامل في التاريخ، أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (٦٠٦هـ) – الشاملة.

- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني (٣٦٥هـ) – تحقيق يحيى مختار غزاوي – دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

- كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في العقيدة، تقي الدين بن تيمية – تحقيق عبد الرحمن محمد قاسم النجدي – مكتبة ابن تيمية.

- الكشف الحثيث عمّن رُمِيَ بوضع الحديث، أبو الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد، المعروف بالبرهان الحلبي وسبط ابن العجمي (٨٤١هـ) – الشاملة.

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني (١١٦٢هـ) – دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- كفى تفريقا للأمة باسم السلف»، د. عمر عبد الله كامل، «ردا على كتاب «منهج الأشاعرة في العقيدة» لسفر الحوالي – دار المصطفى للنشر والتوزيع.

- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي البُرْهَانْفُورِي (٩٧٥هـ) – الشاملة.

- الكواكب النيرات في معرفة الرواة الثقات، أبو البركات زين الدين بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، المعروف بابن الكَيَّال (٩٢٩هـ) – دار المأمون، بيروت، ط الأولى ١٩٨١م.

- لباب التأويل في معاني التنزيل، أبو الحسن علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيحي المعروف بالخازن (٧٤١هـ) – تصحيح محمد علي شاهين – دار الكتب العلمية، بيروت – ط الأولى ١٤١٥هـ.

- لسان العرب، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور (٧١١ هـ) – دار المعارف، القاهرة.

- لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني – مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

- لمعة الاعتقاد، ابن قدامة المقدسي – وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، ط الثانية ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، الحافظ ابن حبان - تحقيق محمود إبراهيم زايد - الشاملة.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (٨٠٧هـ) - دار الفكر، بيروت ١٤١٢هـ.

- مجموعة عقائد السلف - الشاملة.

- المجموع شرح المهذب، الحافظ النووي - الشاملة.

- المجموع الثمين من فتاوىٰ ابن عثيمين (مجموع فتاوىٰ وسائل)- جمع وترتيب فهد بن ناصر السليمان - دار الوطن للنشر،الرياض.

- مجموع الفتاوىٰ، تقي الدين بن تيمية - تحقيق أنور الباز وعامر الجزار - دار الوفاء، السعودية، ط الثالثة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

- مجموع فتاوىٰ عبد العزيز بن عبد الله بن باز (١٤٢٠هـ) - جمع وترتيب محمد بن سعد الشويعر - ط الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، السعودية.

- مجموعة فتاوىٰ ومقالات متنوعة لعبد العزيز بن باز ، جمع د. محمد بن سعد الشويعر - جماعة تحفيظ القرآن الكريم بالوشم، ط الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

- المحاضرات السنية في شرح العقيدة الواسطية، محمد بن صالح العثيمين - تحقيق أشرف عبد المقصود - مكتبة طبرية، الرياض، ط الأولىٰ ١٩٩٣م.

- مذكرة علىٰ العقيدة الواسطية، محمد بن صالح العثيمين - مدار الوطن للنشر، الرياض.

- المستدرك علىٰ الصحيحين، الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن البَيِّع المعروف بالحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ) مع تعليقات الحافظ الذهبي - الشاملة.

- المسند، الإمام أحمد بن حنبل - تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون - مؤسسة الرسالة، ط الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- مسند البزار، الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري البزار (٢٩٢هـ) – الشاملة.

- معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، محمد بن خليفة التميمي – أضواء السلف، الرياض.

- معجم البلدان، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي – دار الفكر، بيروت.

- معالم التنزيل في تفسير القرآن، محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي [(٥١٦هـ) – تحقيق محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش – دار طيبة للنشر والتوزيع، السعودية، ط الرابعة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

- الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (٣٩٠هـ) مع فروق اللغات لنعمة الله الجزائري (١١٥٨هـ) – تحقيق: بيت الله بيات – مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقُمّ، إيران ٢٠٠٠م.

- المعجم الكبير، الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (٣٦٠هـ) – تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي – مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط الثانية، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٣م.

- المغني في الضعفاء، الحافظ الذهبي – تحقيق د. نور الدين عتر – الشاملة.

- مفتاح الأصول في بناء الفروع على الأصول، الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد الإدريسي التِّلِمِسَانِيّ المالكي (٧٧١هـ) – المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، الحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ) – دار الكتاب العربي، بيروت.

- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (٣٢٤هـ) – بتحقيق هلموت ريتر – دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون – الشاملة.

- الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (٥٤٨هـ) - بتحقيق محمد سيد كيلاني - دار المعرفة - بيروت.

- من عقيدة المسلمين في صفات رب العالمين، علي بن محمد المصراتي - دار البيارق، لبنان، ط الأولى ١٩٩٧م.

- مناقب الشافعي، الإمام البيهقي - الشاملة.

- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني (١٣٦٧هـ) - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط الثالثة.

- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي - دار صادر، بيروت، ط الأولى ١٣٥٨هـ.

- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الإمام شرف الدين النووي - دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- منهج الأشاعرة في العقيدة، د. سفر بن عبد الرحمن الحوالي - مكتبة العلم، القاهرة.

- منهج السلف في فهم النصوص بين النظرية والتطبيق، السيد محمد بن علوي المالكي الحسني - المكتبة العصرية، بيروت.

- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، بدر الدين بن جماعة - تحقيق د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان - دار الفكر، دمشق، ط الثانية ١٤٠٦هـ.

- موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، د. إبراهيم بن عامر الرحيلي - مكتبة الغرباء، ط الأولى ١٤١٥هـ.

- موقف السلف من المتشابهات، د. محمد عبد الفضيل القوصي - دار البصائر، القاهرة.

- ميزان الاعتدال، الحافظ الذهبي - تحقيق علي محمد البجاوي - دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

- نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ابن حجر العسقلاني - دار العلم، القاهرة.

- نقض الرسالة التدمرية، شيخنا أبو الفداء سعيد عبد اللطيف فودة – الكتاب الأول من سلسلة الكاشف الكبير عن عقائد ابن تيمية – دار الرازي، عمّان، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.

- نقض قواعد التشبيه من أقوال السلف ممن قالوا بالإمرار والتفويض والتّنزيه، د. عمر عبد الله كامل – دار المصطفى للطبع والنشر والتوزيع.

- نهاية الإقدام في علم الكلام، الشهرستاني – تحقيق ألفرد هيوم – مكتبة المثنى، بغداد.

- نهاية السول شرح منهاج الوصول، جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي (٧٧٢هـ) – دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، (٧٦٤هـ) – الشاملة.

- الورع، أبو عبد الله، الإمام أحمد حنبل – تحقيق د. زينب إبراهيم القاروط – دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م.

- وسطية أهل السنة بين الفرق، د. محمد باكريم محمد – دار الراية الرياض، ط الأولى ١٩٩٤م.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (٦٨١هـ) – تحقيق إحسان عباس – دار صادر، بيروت.

- موقع صيد الفوائد –

http://saaid.net/monawein/t/١.htm

- قسم مقالات ابن باز ضمن مجموعة «دعاوى المناوئين للشيخ محمد بن عبد الوهاب».

- الموقع الرسمي للشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز على شبكة الإنترنت:

http://www.binbaz.org.sa/mat/٤٢٣٤.

- موقع الدرر السنية – قسم تيسير الوصول لأحاديث الرسول ﷺ – بإشراف علوي السقاف – http://www.dorar.net/enc/hadith.